جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة محمّد الخامس بالرباط

المجلد (2) - العدد (1)

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

www.the-linguist.com

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

مجلة اللساني – المجلد 2 – العدد 1

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

linguist اللساني
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات
تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

المدير الإداري للمجلة
أ.د. ليلى منير
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

المدير المسؤول ورئيس التحرير
أ.د. حافظ إسماعيلي علوي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. أحمد المتوكل (المغرب)
أ. د. حسن حمزة (لبنان/ قطر)
أ. د. حمزة بن قبلان المزيني (السعودية)
أ. د. سعد مصلوح (الكويت/ مصر)
أ. د. صالح بلعيد (الجزائر)
أ. د. عبد الرحمن بودرع (المغرب)
أ. د. عبد الرزاق بنور (تونس)
أ. د. عز الدين المجدوب (تونس)
أ. د. مبارك حنون (المغرب)
أ. د. محمد البكري (المغرب)
أ. د. محمد الرحالي (المغرب)
أ. د. محمد العبد (مصر)
أ. د. محمد غاليم (المغرب)
أ. د. مرتضى جواد باقر (العراق)
أ. د. مصطفى غلفان (المغرب)
أ. د. مولاي أحمد العلوي (المغرب)
أ. د. ميشال زكريا (لبنان)
أ. د. هشام عبد الله الخليفة (العراق)

هيئة التحرير

احمياني عثمان
أمروص نور الدين
بنسوكاس عبد الكريم
بودحيم زكريا
الدرويش محمد
العلمي عبد الكريم
قضيوي وفاء
منير ليلى
أزواغ سفيان
بندحان محمد
بنعياد نعمة
حسبان رضوان
الطاهري عز الدين
العلوي كمال رشيدة
المنديلي سمية
الناصيري حبيبة

البريد الإلكتروني للمجلة
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com
للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة
https://linguist.ma

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

بروتوكول النشر في المجلة

اللساني:

- مجلة فصلية دوليّة علميّة محكّمة متخصّصة في اللّسانيات.
- لغات المجلة هي: العربية والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، والبرتغالية.
- تقبل المجلة البحوث سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أو مراجعة، شريطة أن يكون البحث المترجم أو الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية.

رسالة المجلة:

- الإسهام في نشر ثقافة لسانية عالِمة.
- تطوير البحث اللساني في الثقافة العربية.
- مواكبة مستجدات البحث اللساني وتحولاته المعرفية.
- إطلاع الباحثين والمهتمين على أهم ما يكتب وينشر في مجال اللسانيات.
- الاهتمام بانفتاح الحقل اللساني وحواره مع التخصصات الأخرى بالتركيز على الدراسات البينية.

خصوصية المجلة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات الجادة في مجال اللسانيات.
- تسعى المجلة إلى مواكبة مستجدات البحث اللساني من خلال ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في أهم المجلات اللسانية العالمية.
- إثارة نقاش حول أهم القضايا اللسانية المعاصرة.

شروط نشر البحوث والدراسات:

- تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر إلى أي جهة أخرى.
- تكون المواد المرسلة للنشر ذات علاقة باللسانيات، سواء أكانت دراسات وبحوثا نظرية وتطبيقية، أم بحوثا مترجمة.
- تلتزم البحوث بالأصول العلميّة المتعارف عليها.
- تقدَّم البحوث وفق شروط النّشر في المجلّة كما هو منصوص عليها على موقع المجلة.
- لا يقل عدد كلمات البحث عن 5000 كلمة ولا يزيد عن 9000 كلمة، بما في ذلك الملاحق.

شروط نشر مراجعة الكتب:

- تنشر المجلة مراجعات للإصدارات الحديثة، سواء أترجمت إلى اللغة العربية أم لم تترجم بعد.
- يجب أن يراعى في عرض الكتب الشروط الأساسيّة الآتية:

بروتوكول النشر في المجلة

- أن يكون الكتاب المراجع ضمن اهتمامات المجلة.
- أن يبنى اختيار الكتاب على أسس موضوعيّة: أهميّة الكتاب، قيمته العلميّة، إغناؤه لحقل المعرفة، والفائدة من عرضه ومراجعته.
- أن يكون الكتاب قد صدر خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- كما يجب أن تراعي المراجعة الشروط الآتية:
- الإشارة إلى عنوان الكتاب، ومؤلفه، وفصوله، وعدد صفحاته، وجهة النشر، وتاريخ النشر.
- التّعريف بمؤلّف الكتاب بإيجاز، وبالمترجم (إن كان الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية).
- الوقوف على مقدّمات الكتاب الأساسية: الأهداف، المضامين العامة، المصادر والمراجع، المنهج، المحتويات...
- عرض مضامين الكتاب عرضا وافيا وتحليلها تحليلًا ضافيا، مع الوقوف على أهم الأفكار والمحاور الأساسيّة، واستخدام الأدوات النقديّة والمنهج المقارن بينه وبين المراجع المعروفة في الحقل المدروس.
- يتراوح عدد كلمات المراجعة بين 2000 و3000 كلمة، وتقبل المراجعات التي يصل عدد كلماتها 4000 كلمة، إذا ركزت على التّحليل والمقارنة.

التوثيق في المجلة:

تعتمد المجلة نظام التوثيق APA (جمعية علم النفس الأمريكية) الإصدار السابع (7)، ويمكن الاطلاع على تفاصيل التوثيق على موقع المجلة، أو موقع الجمعية.

مرفقات ضروريّة للنّشر:

- يُرفق بالبحوث المقدمة للنشر في المجلة:
- البحث الأصل إذا كان البحث مترجما، مع توثيق النص الأصل توثيقا كاملا.
- ملخص البحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، لا يقل عن 250 كلمة ولا يزيد عن 300 كلمة.
- جرد للكلمات المفاتيح (لا يقل عن خمس كلمات ولا يزيد عن سبع كلمات)
- سيرة موجزة للباحث (لا تزيد عن 200 كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- السيرة الذاتية المفصّلة للباحث.

للاطلاع على تفاصيل أخرى للنشر انظر موقع المجلة.

إجراءات النّشر:

- ترسل جميع المواد على موقع المجلة (**إنشاء طلب نشر**).
- سيتوصل الباحث بإشعار بإرسال بحثه حال استكمال شروط الإرسال.
- تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث في أجل أقصاه عشرة أيام بقبول البحث أو رفضه شكلا، وبعرضه على المحكمين في حالة استيفائه لشروط النّشر في المجلة ومعاييره.

بروتوكول النشر في المجلة

- تُرسل المواد التي تستجيب لمعايير النشر للتحكيم على نحو سري.
- يخبر الباحث بنتائج التحكيم (قبولا أو رفضا) في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ إشعاره باستيفاء المادة المرسلة للشروط الشكلية وعرضها على المحكمين.
- إذا رفض البحث فإن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب.
- إذا طالب المحكمون بإجراء تعديلاتٍ على أيّ بحث؛ يخبر الباحث بذلك، ويتعين عليه الالتزام بالآجال المحددة لإجراء التعديلات المطلوبة.
- تفرض المجلة أن يلتزم الباحث بالتحرير والتدقيق اللّغوي، وفق الشروط المعمول بها في الدّوريّات العالميّة.
- تحتفظ المجلة بحق إعادة نشر البحث بأي صيغة تراها ذات فائدة، وإخطار الباحث بذلك.
- لا يحق نشر أي مادة بعد تحكيمها وقبولها للنشر قبولا نهائيا وإخطار صاحبها بذلك.
- يمكن للباحث إعادة نشر بحثه بعد مرور سنة من تاريخ نشره، شريطة إخبار المجلة بذلك.
- لا تدفع المجلة تعويضا ماديّا عن الموادّ التي تنشرها، ولا تتقاضى أيَّ مقابل مادّي عن النشر.

لا تعبر البحوث المنشورة عن رأي المجلة
ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية
يتحمل الباحث وحده المسؤولية القانونية لبحثه

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

شارك في هذا العدد

أ. د. **حافظ إسماعيلي علوي**: أستاذ اللسانيات وتحليل الخطاب في قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة بـالإمارات العربية المتحدة، وقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني، بالدار البيضاء، المملكة المغربية، عام 2004 تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات، واللسانيات القانونية، وتحليل الخطاب...

أ. د. **خليفة الميساوي**: أستاذ اللسانيات العامة والتداولية وتحليل الخطاب بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، وبالمعهد العالي للغات بجامعة قرطاج بتونس. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم اللغوية من جامعة ليون 2 بفرنسا، وحاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات العامة من المعهد العالي للغات بتونس بجامعة قرطاج بتونس 2008. تدور اهتماماته البحثية حول التداولية وتحليل الخطاب والمصطلحية والترجمة.

أ. د. **علي الشبعان**: أكاديمي وباحث متخصص في اللغة العربية وآدابها، مع تركيز على تحليل الخطاب، ومناهج النقد الحديث، ونظريات الترجمة. حصل على درجة الدكتوراه في تحليل الخطاب ومناهج النقد الحديث من جامعة منوبة في تونس. عمل أستاذا مساعدا في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في المملكة العربية السعودية وشغل منصب أستاذ مشارك في جامعة القيروان بتونس، ويعمل حاليا أستاذا في كلية الآداب بجامعة الوصل في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

أ. د. **عماد عبد اللطيف**: أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب في بقسم اللغة العربية، بجامعة قطر. درس بجامعتي القاهرة المصرية ولانكستر الإنجليزية. مؤسس «بلاغة الجمهور»، وهو حقل معرفي يدرس الاستجابات البليغة للجمهور، ورئيس تحرير مجلة «خطابات». نشر الدكتور عبد اللطيف عشرات المقالات وفصول الكتب في مجلات ودور نشر منها لوهارمتان، وروتليدج، وليدن، وبريل، وأكسفورد، وجون بنجامينز، وغيرها.

أ. د. **مبارك حنون**: باحث وأكاديمي مغربي متخصص في اللسانيات والصوتيات والترجمة. شغل مناصب أكاديمية وإدارية، منها أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس (1982–1995)، وأستاذ بجامعة الأخوين بإفران (1995–2000)، ومدير المدرسة العليا للأساتذة بمكناس (2000–2003)، ومدير أكاديمية جهة

شارك في هذا العدد

سوس ماسة درعة (2003–2010)، وأستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط (2010–2013)، وأستاذ بجامعة قطر (2013–2020)

أ. د. محمد الصحبي البعزاوي: أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الوصل بـالإمارات العربية المتحدة. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة منوبة، بالجمهورية التونسية، عام 2007 تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية والتطبيقية، قضايا المعجم، اكتساب اللغة، وتعليمية العربية.

أ. د. مختار زواوي: أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر. باحث ومترجم ومحكم في اللسانيات، والسيميائيات، وترجمة النص القرآني. حاصل على الدكتوراه في السيميائيات من جامعة سيدي بلعباس عام 2012، ويدرس بها مادتي اللسانيات العامة واللغة الفرنسية بقسم اللغة العربية وآدابها.

أ. د. وليد العناتي: أكاديمي وباحث متخصص في اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية. حصل على درجة البكالوريوس والماجستير في اللغة العربية من الجامعة الأردنية، ثم نال درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من الجامعة نفسها. شغل عدة مناصب أكاديمية، منها أستاذ في جامعة قطر وجامعة البتراء في الأردن، وأستاذ في مركز الدراسات العربية بالخارج (CASA) التابع لجامعة هارفارد في الأردن. تدور اهتماماته البحثية حول تعليم العربية للناطقين بغيرها، واللسانيات الحاسوبية العربية، وتحليل الخطاب، واللسانيات الجنائية.

د. عبد الفتاح الفرجاوي: باحث في اللسانيات والنحو التوليدي بالجامعة التونسية، متحصل على الدكتورا في اللغة والآداب العربية، جامعة منوبة، تونس 2004. مهتم بقضايا النحو واللسانيات والمعجم والدلالة.

اللساني linguist
مجلّة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

شارك في تحكيم مواد هذا العدد

- احمياني عثمان
- البعزاوي محمد الصحبي
- بودرع عبد الرحمن
- الحلوي عبد الرحيم
- حنون مبارك
- الشبعان علي
- الطايفي البرنوصي حسيبة
- العناتي وليد
- غلفان مصطفى
- الميساوي خليفة

فهرس المحتويات

افتتاحية العدد
أ.د. ليلى منير 10
لغة بأكثر من رأس ومآل الازدواجية اللغوية بالمغرب
أ. د. مبارك حنون 11
البحث عن جوهر اللغة
أ. د. مختار زواوي 56
العربية والتعدد اللهجي
د. عبد الفتاح الفرجاوي 82
صيغ الثلاثي المجرد في العربية
أ. د. محمّد الصّحبي البعزاوي 98
تحليل الخطاب
أ. د. خليفة بن الهادي الميساوي 121
في الْحِجَاجِ التَّأْوِيليّ أو كيف تُبعث الخِطابة من رمادها؟...
أ. د. علي الشبعان..... 145
بلاغة الجمهور والمعارف النقدية
أ. د. عماد عبد اللطيف 173
الحقوق القانونية للأقليات اللغوية في الاتحاد الأوروبي
أ. د. حافظ إ. علوي 192
اكتساب اللغة الثانية
أ. د. وليد العناتي..... 212

افتتاحية العدد

أبانت مجلة اللساني منذ صدور أعدادها الأولى عن تميُّز واضح، وعن بصمة خاصَّة، جعلاها تحظى، في وقت وجيز، باهتمام القرَّاء وثقتهم، لسانيين وباحثين، وأن يكون لها موطئ قدم داخل مجال البحث اللساني داخل المغرب وخارجه، وذلك بالنظر إلى عمق البحوث المنشورة فيها وجدَّتها وجدّيتها، التي أسهم بها عدد من الباحثين المعروفين.

ومنذ أن توقفت المجلة، بعد نشر المجلد الأول بأعداده الأربعة، لم يتوقف سؤال الباحثين والمهتمين من داخل المغرب ومن خارجه، ورغبتهم النشر فيها، وهذا ما جعلنا نضع استئناف نشر هذا المنبر العلمي الرّصين ضمن أولوياتنا، في إطار استراتيجية عامة، تهدف إلى النهوض بالبحث العلمي في مؤسستنا، بتشجيع كل المبادرات الهادفة.

نسعد اليوم بتقديم هذا العدد الجديد من المجلة إلى القراء، ونرجو صادقين، أن تستمر المجلة بهذا التميز الذي يخدم البحث العلمي عموما، والبحث اللّساني خصوصا، ويقدم للباحثين الجديدَ المفيدَ في مجال اللسانيَّات، الذي كان لمؤسستنا الريادة فيه دائما على الصعيدين المحلي والعربي.

وأشكر للأستاذ حافظ إ. علوي، مدير المجلة، ورئيس تحريرها جهوده الطيّبة، وحرصه الكبير، على أن تبقى المجلة تحت مظلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة محمد الخامس بالرباط، كما أشكر كل أعضاء هيئة التحرير على دعمهم لهذا المشروع العلمي المتميّز، ونرجو للمجلّة الاستمرارية والانتظام.

المدير الإداري
أ.د. ليلى منير
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالنيابة

لغة بأكثر من رأس
ومآل الازدواجية اللغوية بالمغرب

أ. د. مبارك حنون

معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

mbarek.hanoun@outlook.com

https://orcid.org/0009-0008-8098-1617

الملخّص

نعالج، في هذا البحث، دواعي تأطير مفهوم الازدواجية اللغوية ومخاطر الاستنكاف عن تقييده بما يضمن حياديته وقبوله بالاختلاف والتنوع وقدرته على التفاعل المتنور مع الوقائع اللغوية بأقصى قدر من اليقظة الفكرية التي تنمي الحس النقدي.

وقد انطلقنا في ذلك من توظيف الفكر الكولونيالي- كما تمثل في أبحاث وليام مارسيه ومن جايله من المستشرقين الفرنسيين- في استخدامه لمفهوم الازدواجية اللغوية. ويمكن للباحثين أن يقفوا على مفارقات أسيئ استخدامها أو أريد توظيفها لإسناد المنحى الكولونيالي. التنوع، المعيارية المتعددة.

الكلمات المفاتيح: الازدواجية اللغوية، اللغة العليا، اللغة الدنيا، الهيمنة، المعيارية المتنوعة.

A LANGUAGE WITH MULTIPLE HEADS AND THE FATE OF LINGUISTIC DIGLOSSIA IN MOROCCO

Prof. Mbarek Hanoun
Mohammed VI Institute for Quranic Readings and Studies
mbarek.hanoun@outlook.com
https://orcid.org/0009-0008-8098-1617

ABSTRACT

In this study, we address the necessity of framing the concept of diglossia and the risks of neglecting to define it in a way that ensures its neutrality, acceptance of diversity, and ability to interact intelligently with linguistic realities while maintaining the highest level of intellectual vigilance to foster critical thinking.

We begin by examining the use of the concept of diglossia in colonial thought, as represented in the research of William Marçais and his contemporary French Orientalists. Researchers may observe paradoxes that were either misused or deliberately employed to support the colonialist agenda.

Keywords: Diglossia, high language, low language, dominance, diverse standardization.

تمهيد:

سنحاول، في البحث التالي، الكشف عن زلات منتظمة وقعت فيها الإيديولوجيا الكولونيالية من خلال نقدها للوضع اللغوي السائد بالمغرب واقتراحها «أنجع» السبل لمواجهة «الوضع اللغوي» المتردي الناتج عن عجز الدولة المغربية عن القيام بما يوفر للأمة اللغة الملائمة وسيادتها اللغوية. وقد أريد لمثل هذه «المرافعة» أن تتخذ من الازدواجية اللغوية إطارا نظريا ولو أنه كان هشا بحكم حداثة سنها ورخاوة تجربتها.

سنقدم في البداية صورة مختزلة عن الازدواجية اللغوية بما يقربها إلى الأذهان والأفهام. مثلما آلينا على أنفسنا أن نقدم صورة عن التنوع الملازم للغة العربية، ومن ثمة عرض توزيع الأدوار الوظيفي والطوعي بين الفصحى والدارجة وإنجاز تكاملهما التواصلي.

ونختم دراستنا بتحليل نقدي للخطاب الكولونيالي موظفين من الحجج والبراهين ما يحصن مفهوم الازدواجية اللغوية ويرشد بناء ذاتها ومفاهيمها ومنهجيتها وينمي خطابها المناوئ للضحالة والفقر الفكري.

الخطوات الأولى للازدواجية اللغوية:

ظهرت الازدواجية اللغوية مع اليوناني بسيكاري Psichari (1928) الذي وقف على أربع حالات من اللغات المتميزة هي الوضعيات الناطقة بالعربية (الفصحى/ الدارجة)، واليونانية، وهايتي، وسويسرا الألمانية. ونُذكّر، هنا، بأن الوضع اللغوي باليونان قد كان يشمل لغة الشعب المسماة باليونانية المعاصرة أو تنوع démotiki الذي يستعمله أغلب اليونانيين، وتنوع عالم (بكسر اللام) katharévousa الذي فرضه أنصار اللغة الصافية والذي بقي تنوعا رسميا إلى غاية 1976؛ أي سنتين بعد الإطاحة بنظام العسكر. وكان المسعودي (Messaoudi، 2015، ص. 313) هو من لاحظ أن بيسكاري ومارسيه لم يكونا الأولين اللذين انتبها إلى وضعية اللغة العربية هذه وإلى ربطها بالوضعية اللغوية باليونان. كما أشار المسعودي إلى أن المترجم العسكري Duvernois هو من أعد كتيبا سنة 1858 عنونه بـ «هل هناك أم لا عربية عامية بالجزائر». وكان هذا المترجم قد قارن بين العربية المنطوقة والعربية المكتوبة بالجزائر، من جهة،

وبين اليونانية المعاصرة واليونانية القديمة من جهة أخرى. ولم يفت هذا الضابط أن ينتبه إلى أن هذه اللغة لم تستعمل أبدا في الكتابة وذلك بالنظر إلى أنها تتنوع بحسب تنوع الأمكنة، وإن كانت ضرورية بالنسبة إلى من يريد أن يُفهم وهو يتكلم أو يريد أن يفهمه الناس (Leguest، 1858، ص. 4). كما لاحظ أن كل الناس الأصليين ينطقون بها لا فقط قسم من المجتمع العربي» (Leguest، 1858، ص.2)

وكان بيسكاري قد أشار إلى أن تنوعي اليونانية، مع تميزهما عن بعضهما البعض، يهيكلان السلوكات اللغوية للساكنة اليونانية علما بأن أحدهما مخصص للنخبة المتعلمة والعالمة وبذلك فهو يشكل تنوع اليونانية الكلاسيكية، أما التنوع الثاني فهو التنوع المتكلم به يوميا ويستعمل في الوضعيات العادية. وبذلك تكون الازدواجية اللغوية عبارة عن وضعية بها تنوعان لغويان من نفس اللغة يسدان وظائف لسانية مختلفة. وبناء عليه، فالازدواجية اللغوية توجد حيثما يتعايش تنوعان من نفس اللغة أُسند إليهما أداء تواصلي تكميلي على أن يُعتبر تنوع من التنوعين تنوعا عاليا ويحظى بحظوة واعتبار فضلا عن استعماله في الكتابة. أما التنوع الثاني فيعتبر تنوعا دونيا، وتنوعا للتواصل العادي والحياة العادية والتبادلات العائلية.

ونشير، هنا، إلى أن المجتمعات البشرية قد عرفت وجود لغتين «متنافستين» (أو مستويين) تتعايشان في رقعة جغرافية محددة. وقد حكمت هذا التعايش أسباب تاريخية وسياسية وقواعد ووظائف اجتماعية متميزة. وقد تكون اللغتان عبارة عن لهجتين لنفس اللغة أو أنهما تعودان إلى لغتين مختلفتين. وكان لتعلم القراءة والكتابة الفضل في إرساء ميز بين صنفين من اللغات: فقد أدى الارتقاء بالكتابة وإلى الكتابة إلى أن تعرف اللغة انشطارا تميز شطر منها بالارتقاء والسمو والحظوة، فتجندت الفئات المتنورة من المجتمعات فهذبت مستوى لغويا وخططت لارتقائه واعتلائه مكانة خاصة. فصارت اللغة الواحدة لغتين: لغة عليا ولغة دنيا، لغة رفيعة ولغة عامية. لغة تجند لخدمتها خبراء وعلماء، ولغة أخرى تركت تعيش على سجيتها. وزادت العناية بمستوى من المستويين وتباعدت الشقة بينهما، وكادا ينفصلان عن بعضهما البعض. وقد حدث أن أوكلت إلى المستوى العالي مهام مقدسة ودينية، فازدادت حظوته وارتفعت قيمته.

وبخصوص الازدواجية اللغوية العربية، فإنها لم تتخلف عن الركب منذ أن أعلن مارسيه Marçais (1930) عن أن الفرنسية هي لغة المستقبل بالمغرب، ومنذ أن عرفها

باعتبارها التنافس بين اللغة العالمة واللغة العامية المنطوقة أحيانا فحسب (p.402). لقد كانت تلك هي الخلفية التاريخية التي أطرت المرحلة المعاصرة. وعلى أساس هذا التعريف الأولي، انطلق فيرغسون Ferguson (1959) من تحليل Psichari للازدواجية اللغوية ليطبق ذلك على وضعيات لغوية أخرى. فاستخرج مبادئ نموذج الازدواجية اللغوية وحدد معايير لسانية وسوسيولسانية قادرة على تحديد وضعيتها. فيما تعتمد المعايير اللسانية على المجالات النحوية والمعجمية والصواتية. غير أن المعايير السوسيولسانية تتميز بكونها ذات فعالية اشتغالية، وهي تتعلق بالتوزيع الوظيفي للأنواع السننية codes، والحظوة الاجتماعية غير المتساوية (عال/ منخفض). وقد انشطرت الازدواجية اللغوية إلى ازدواجية لغوية اجماعية، وهو امتداد لنهج فيرغسون Ferguson، ليظهر عقبه نموذج صراعي، وهو نموذج متميز بكونه ذا بعد نضالي (Ferguson، 1959). وقد انطلق فيرغسون من مبدأ كون الازدواجية اللغوية تعارض بين تنوعين لنفس اللغة. ومن أجل ذلك، أقام نموذجه على تسع خاصيات أساسية منها: التوزيع التكاملي عال/ منخفض، والحظوة، والتقليد الأدبي والنحونة (p.328). وتتمثل الوظيفة الأولى في مناقشة طبيعة الازدواجية اللغوية كما هي في عربية اليوم باعتبارها نتيجة للتنوع اللغوي، كما يناقش المرء ظاهرة الازدواجية اللغوية والتنوع اللغوي في اللهجات العربية، ومحاولة القيام باكتشاف مفهوم الازدواجية اللغوية في سياقه التاريخي، وتفسير الوضع اللغوي الحالي في العربية.

أما فيشمان Fischman فقد وسع استعمال المفهوم في اتجاهين. فهو يرى، من جهة، أن وضعية الازدواج اللغوي لا تميز فقط التعايش غير المتكافئ لتنوعين لنفس اللغة، بل تميز كذلك وجود لغتين أو أكثر (1967).

وقد عرفت الازدواجية اللغوية اهتماما شديدا نظرا إلى حساسية الموضوع وارتباطاته بهيكلة التعبيرات اللغوية وتوزيع الأدوار بينها. ومما لم يسرع البحث، في هذا المجال، افتقار هذه الازدواجية اللغوية لاستراتيجية تحليلية، وإذن احتمال قابلية انفلاتها إلى حساسيات وقبليات وحسابات ورهانات. وإلى جانب كونها مفهوما مركزيا في اللسانيات الاجتماعية وموضوعا مثيرا للجدل في الجماعة السوسيولسانية، فإن الازدواجية اللغوية قد انكشفت عن كونها من صميم السياسة وإن كان موضوعها مركبا من قضايا لغوية وسياسية وثقافية وعلمية غير منفكة.

الازدواجية اللغوية واللغة العربية:

نود هنا أن نكشف عن أهم مراحل تكون الازدواجية اللغوية العربية وأهم مكونات التنظير لهذا المفهوم. ويمكن الوقوف على ثلاث مراحل: مرحلة بناء معيارية أدبية لغوية، ومرحلة الفصحى استعمال الفصحى، ومرحلة النحونة ثم مرحلة الكولونيالية.

ولا يفوتنا أن نسجل، هنا، أن مفهوم الازدواجية اللغوية يعود، تجاوزا، إذن، إلى وليام مارسيه (1930) الذي انصبت جهوده على دراسة الحالة اللغوية بالمغرب وما آلت إليه أوضاع العربية الفصحى من صعوبات تداولية، ومن تكلس التواصل بها في عالم أنتج معارف وخبرات في مجالات حياتية تزداد اتساعا وتعقيدا. لقد داهمتنا، في ظل تأخر مريع كاد يعصف بنا، اللغة الفرنسية بكل آلياتها وتقنياتها وخبراتها ونظام أفكارها وإغراءاتها. وانتبهنا، في ذهول واندهاش، إلى أن لغتنا لم يعد يصونها غير القرآن الكريم ومؤسساته، وعلى رأسها مؤسسات الشرح والتأويل والتفسير، فيما عرفت الفرنسية انبساطا في الاقتصاد والسياسة والآلة الحربية وانتشار الأفكار السديدة. ومن جهة أخرى، عرفت الدارجة المغربية انتهاكا لحرمها وتلعثما في التداول بها أمام «صنائع» جديدة ملأت الدنيا وشغلت الناس.

إن التقابلات بين الفصحى والدارجة التي جاء بها وليام مارسيه قد أكدت أن العربية، فصحى ودارجة، **تعيش، حسب زعمه، أزمة مدعيا أن الفرنسية هي لغة مستقبل المغرب**، وأن الخروج من هذه الأزمة، إذن، لن يتأتى إلا بالفرنسية وإحلالها محل العربية. وارتباطا بذلك، **فالمسؤولة الأولى عن أزمة العربية هي اللغة العربية ذاتها** (Marçais، 1930، ص. 409). **والمسؤولة الثانية عن أزمة العربية هي اللغة الفرنسية** (Marçais، 1930، ص. 101-88). إن العربية ولهجتها غير قادرتين على إدارة دفة التواصل اللغوي والثقافي والعلمي، وهو ما يدل على أن مستوى التعبير العربي قد انقسم إلى **تعبير رفيع وعال**، من جهة، **وتعبير واطئ ودوني** من جهة أخرى، وأن كلا التعبيرين، بسبب توزيع الخيرات اللغوية بينهما، غير قادرين على التعايش المثمر والإيجابي. إن حياة اللغتين في رأس واحدة حياة مستعصية إن لم تكن مدمرة، ولا يمكن أن يكون التعبير العربي بأكثر من رأس واحدة؛ ذلك أن التواصل بالمستويين التعبيريين أمر صعب ومستنزف وغير ذي فاعلية.

وفي المقارنة بين التعبيرين اللغويين وتعزيزا لرأيه السابق عرضه، أشار وليام مارسي إلى تعايش لغتين إحداهما لغة قوية ومتينة ولغة نخبة أنشأت كتابا ومفكرين

كبارا ولغة فكر ودين وفن وثقافة وأدب. لكنها، في الآن ذاته، لغة ساذجة وبسيطة. لقد قطعت فصحى المغرب صلاتها بالدارجة المغربية التي تعد لغة مبسطة ومهمشة. فضلا عن كونها دارجة بدون نحو. وإذا كانت اللغة لغتين فإننا بإزاء لغة داخلية ولغة خارجية. وعلى أية حال، فهناك نحوان لنفس اللغة.

نقدم، فيما يلي، ملخصا عن نشأة اللغة العربية «الفصحى»، اللغة المشتركة بين جميع العرب، مقدمين صورة عن المشهد اللغوي في الجزيرة العربية قبل الإسلام، وتعايش الأنساق اللغوية «العربية» المتفاوتة، فظهور عوامل تساعد على تقريب الشقة اللغوية بين الفاعلين العرب، ثم بروز عوامل جديدة تحث على حماية المنتج المشترك من أهله ومن الأجانب الذين التحقوا بالدين الجديد وأسهموا في الحضارة العربية الإسلامية.

ونشير إلى أن ما نذهب إليه يتميز عن غيره من الدراسات بالنظر إلى أن «فساد» اللغة «الآتي من الآخر لا يناقض «الفساد» اللغوي الذي تصنعه «لغات» العرب ويلغيه. وبتعبير دقيق، فالعربية المشتركة صناعة لاحقة على «لغات» العرب و«لحونها» التي رعتها وأحكمتها ورونقتها الحاجات الروحية التي سمت وارتقت بها لتصبح لغة أمثل وأجل؛ أي لغة للإلهام تتحول إلى لغة للوحي. هذا الوضع المعطى للغة العربية هو الذي صنع للعرب صورة ميتافيزيقية عن لغتهم. ومن جهة ثانية، فإن الانتقال من مستوى لغوي طبيعي إلى مستوى لغوي علوي تطلب تدخل جيل من النحاة له خبرة لا باللهجات والفصحى فحسب، بل باللغات السامية أيضا ليرسي خصوصيات وتفردات نظامية. وعلاوة على ذلك، فإن علاقة الفصحى بـ«لغات» العرب تؤكد أن «للعربية» طريقتها الخاصة في استحضار التنوع والتغير، وأن «اللغات» لا تقف في الطرف المقابل للفصحى، وإنما ينسج الطرفان بينهما علاقة تلاحم تحمي تقسيم العمل بينهما وتكرسه.

إن المشهد العام للجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام يشير إلى وجود اقتصاد متراكب من الرعي والتجارة، وكانت بنيتها الاجتماعية تتمفصل حول قبائل متناثرة على امتداد مجالها الجغرافي. وقد كانت هذه القبائل تعيش في صراع دائم منشؤه شح وسائل العيش. أما من حيث تشكلها، فقد كانت، عموما، على النحو التالي: من جهة، وعلى حافة الجزيرة، كان هناك نمطان من أنماط العيش يتعايشان: أحدهما ذو إنتاج زراعي في المناطق القروية الصغرى للواحات، والثاني، ذو إنتاج تجاري،

وهو متمركز، خصوصا، في مدن غرب الجزيرة العربية وجنوبها. بينما كان، في وسط الجزيرة، محيط مكون من مجتمعات بدوية رعوية (الدوري، 1969، ص. 9).

وقد أدى النشاط التجاري البعيد المدى دورا متناهيا في الحياة الاقتصادية للبلاد وظهور المدن وتوسعها بحيث صارت مكة المركز الوسيط للتجارة. فعرف شمال الجزيرة العربية ووسطها ازدهارا اقتصاديا فظهرت تشكيلات اجتماعية؛ بحيث كانت «الأرباح المستخرجة من هذه التجارة هي التي تسمح بحياة جمهوريات الحجاز التجارية الحضرية» (Samir، 1976، ص. 15). ومن جهة أخرى، بدا، من الضروري، أن تلوح في الأفق بوادر ظهور إيديولوجية جديدة مستجيبة للشروط الجديدة. وفي ذلك، إعلان بتولي زمن الإنسانية القبلية (Watt، 1977، ص. 49). وقد كانت المدينة والمجتمعات البدوية المستقرة تشهد الشروط ذاتها. وهي شروط أكدت ما صار يحدو الناس من وجود طموح تطابق بين الأشكال الاقتصادية الجديدة والبنيات الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية.

وعلى الصعيد السياسي، لم يعد بمقدور الشرائح الاجتماعية الجديدة الصاعدة أن تقبل أمر غياب سلطة سياسية مركزية. وهو الشيء الذي جعل الطبقات التجارية المهيمنة تشعر بضرورة إرساء دولة، غير أن «دولة جديدة هي دولة تحتاج إلى إيديولوجية موحدة تستجيب لحاجيات الوعي العربي وتسمح للعرب باكتساب مكانة إيديولوجية مطابقة للمكانة الإيديولوجية للإمبراطوريات الكبرى المجاورة (Rodinson، 1972، ص. 181).

لقد اشترطت هذه البنيات الاجتماعية الجديدة، إذن، تشكيل كيان «قومي» يعبر عنه مفهوم «الأمة» التي عليها أن تضم تحت لوائها كل العرب وذلك من خلال تحقيق «وحدة» على كل المستويات السياسية والثقافية واللغوية.

وبعبارة أخرى، فقد كان يتصدر جدول الأعمال إحداث «سوق داخلية» تتناسق مع الاقتصاد التجاري وبنية فوقية قانونية–سياسية، اللذين يشكلان أساسا صلبا لهدف موحد يجسده تنظيم اقتصادي جديد من شأنه أن يضع حدا للتجزيء التنظيمي (القبلي) والثقافي واللغوي.

لهذا السبب، إذن، يمكننا الادعاء بوجود قدر مناسب من اللهجات بإزاء قدر مناسب من القبائل. وقد كانت لكل قبيلة من هذا الرصيد اللغوي المشترك خاصياتها. ومن البدهي جدا أن تكون بهذه المنطقة الجغرافية الكبرى مثل منطقة اللغة العربية

اختلافات بالغة الدقة في المفردات والجمل. وقد كان الأمر كذلك في العصور القديمة. (Landberg، 1905، ص. 43).

تشكل هذه المجموعات المنعزلة جماعات لسانية لها تنوعاتها الإقليمية والجهوية. ويمكن لهذه التنوعات أن تكون، في بعض الحالات، وراء صعوبات تواصلية (Landberg، 1905، ص. 45)، في نفس الوقت الذي تشكل فيه «حواجز لغوية حقيقية تكرس عزلة اجتماعية». (Balibar et Laporte، 1974، ص. 32).

وإذا كان مثل هذا الانفتاح الاجتماعي يفترض انفتاحا تواصليا، فمن المتوقع إدماج التنوعات، وتوسيع الرصيد اللغوي، وتقليص التميزات اللسانية. لذا، علينا توقع انفتاح البنيات اللسانية، بل توقع أن تصبح موضوع تأثير. بذلك، تنشأ الحاجات إلى تبادل التواصل ليعرف المشهد اللغوي للجزيرة العربية بذور التغيير.

لقد عرفت الخريطة اللغوية ثلاث كتل كبيرة: أهل اليمن ولهم لغتهم الخاصة في الجنوب الغربي، وهي اللغات العربية الجنوبية (السبئية والحميرية)، وسكان التخوم الشمالية للجزيرة العربية (الأنباط: عربية خالية من الإعراب)، وأهل نجد والحجاز ومنطقة الخليج (يتكلمون بلغات شديدة القرب من الفصحى) (كولوغلي، 2007). وبذلك، يتضح أن الوضع اللغوي كان يتسم بالتنوع، وهو تنوع له أبعاد مختلفة ولا تني عن التوقف؛ إذ ينقسم المشهد اللغوي، كذلك، إلى صنفين لفظيين هما لهجات البدو ولهجات الرحل. وقد تأثر الرصيد اللغوي بفضل ازدهار التجارة والدور الاجتماعي الذي يقوم به التجار، وخاصة تجار قريش، فأصبحت البورجوازية التجارية بحاجة إلى ممارسات لغوية أخرى للعربية.

لقد أسهمت التجارة، إذن، بشكل أو بآخر، في التقليل من التنوع اللغوي بين الشرائح الاجتماعية (كولوغلي، 2007)؛ «فالاختلافات الجهوية بين اللهجات تنحو، هي كذلك، نحو الانقراض؛ لأن الحركية الجغرافية تتطور في نفس الوقت الذي تتطور فيه الحركية الاجتماعية (كولوغلي، 2007). وهكذا، عملت القبائل أو فئاتها الاجتماعية المميزة اقتصاديا أو ثقافيا –التي كانت في الغالب متواصلة– على تكييف دائم لأسلوبها في الكلام. ولقد وفر وجود مراكز تجارية، وخاصة بمكة، فرصا عديدة للتواصل بين المجموعات البشرية. وكلما كانت العلاقات والاتصالات وثيقة كلما كان هناك تشابه. ولهذا السبب، كانت قبيلة قريش، التي قامت بدور اقتصادي جوهري في هذا العصر، تمتلك رصيدا لغويا ينزع نحو الانتشار.

وبالموازاة مع ازدهار النشاط التجاري، عرفت الجزيرة العربية ازدهارا ثقافيا، وعلى الخصوص ازدهارا شعريا. كانت أسواق العرب، في الجاهلية، تسمح بانتقاء لغات قبائل شبه الجزيرة العربية وإبعاد لغات التخوم بسبب احتكاكهم بالأجانب.

لقد أنتج اختلاط القبائل في المدن والأسواق «اندماجا بين اللغات تمخضت عنه لغة عربية بدوية مشتركة هي التي وفرت أساس اللغة العربية القديمة للقرون اللاحقة» (Fuck، 1955، ص. 7)، (بنعبد الله، 1964، ص. 3). يتعلق الأمر بمعالم اللغة المشتركة التي مأسسها الشعراء الذين طوروها وأحكموها ونمقوها بفضل عملهم الفني. (Fleisch، 1974، ص. 15، أنيس، 1952، ص. 40). ومن الممكن أن نؤكد أنها حصيلة توافق ضمني بين لهجات نجد واليمامة ولهجات تميم ومكة.

إن هذا الفعل التوحيدي للشعراء، على المستوى اللغوي، لا يمكن فهمه إلا في سياقه التاريخي الاجتماعي. إنه فعل إيديولوجي يعبر عن إرادة اجتماعية تنزع إلى خلق هوية اجتماعية ولغوية، وتستجيب لشروط جديدة موضوعية أفرزها الازدهار الاقتصادي. هكذا، شكل الشعراء، ومن ورائهم البنية اللغوية الجديدة، عامل اندماج وحاملا لتطلع وحدوي، و«دليلا تولّى تحقيق الاندماج في «الواقع الاجتماعي» (Sapir، 1969، ص. 134) الجديد، وأخيرا استضمارا للبنية الاجتماعية في كل أبعادها. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقاء الذي باشره الشعراء، على المستوى اللغوي، لا يمكنه إلا أن يعكس شكل العلاقة الاجتماعية الجديدة؛ إذ تجري عملية إعادة إنتاج غير ميكانيكية للانتقاء الاجتماعي في الحياة اليومية مع نزوع التجار إلى أداء دور اجتماعي وسياسي في الجزيرة العربية.

في مثل هذا الوضع، يجب علينا أن نتساءل عن الوظيفة المسندة إلى هذه اللغة «الجديدة». وانطلاقا من أخذنا بعين الاعتبار الشروط التي أطرتها، فإن تغطيتها، على الفور، لوظائف عديدة يكون مستحيلا. وقد نضيف إلى ذلك غياب الأجهزة الإيديولوجية للدولة القادرة على جعلها تؤدي دورا حاسما. وبعبارة أخرى، فإن دورها مقصور على أداء وظيفة شعرية وأدبية وإن كان مجموع السكان، عموما، يفهمونها. ومفاد ذلك أن اللهجات تغطي دائما وظائف تواصلية داخل القبائل وما يزال لها، على الأقل، دور تؤديه في المجتمع الذي لم يعرف تغيرات اجتماعية وثقافية عميقة.

ومن الآن فصاعدا، لم تعد لا اللهجات ولا اللغة المشتركة مجالات لغوية مغلقة.

ويكفي أن نشير فقط إلى أن اللغة المشتركة «قد كانت شفافة، إلى حد ما، تجاه التأثيرات اللهجية للتعبيرات الحية، فقد جمع اللغويون القدماء عددا من الأشعار التي تتضمن بعض طرق القول لدى القبائل...» (Fleisch، 1974، ص. 18).

وقد سمحت هذه المجموعة من التغيرات بظهور حالة غير تامة لازدواجية اللغة؛ إذ هناك اللغة العليا (الرفيعة H)؛ وهي لغة الحظوة الثقافية وربما الاجتماعية أيضا، بينما يُسنَد إلى «اللغات» الأخرى وضع ثانوي (اللغات الدنيا) (Marçais، 1930) و(Ferguson، 1959). ويبدو هذا التصنيف حديا؛ لأن ما بين اللهجة والفصحى أصنافا تتوسط قطب الفصحى وقطب العامية تحقيقا للتواصلية اللغوية العربية (Arabic The continuum linguistic) (انظر كولوغلي، ج.) انطلاقا من هنا تنشأ إديولوجيا تشرعن الوضع المهيمن لمجموع نصي أُنجز في لغة معينة (Ricard، 1976، ص. 16). هكذا، تتأسس معيارية لغوية، على أساس معيارية أدبية. فقد حُكم على لغات القبائل بألا تلج المَعْيَرة اللغوية. وهو ما من شأنه أن يرسي، إذن، الشروع في ممارسة لامساواة لغوية وفي القيام بتوزيع اللغات توزيعا وظيفيا. ومن الطبيعي ألا نرى في هذا التوزيع وهذه اللامساواة، في نهاية الأمر، سوى فعل سياسي تعكسه اللغات المهيمن عليها واللغة المهيمنة.

الفصحى لغة مشتركة وإرساء التواصلية اللغوية:

في موضوع التشكل اللغوي مع مجيء الإسلام، يمكننا القول بأن الإسلام قد شكل، بوصفه نسقا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، حدثا مهما جدا. فقد قلب الإسلامُ النظامَ الاجتماعي القائم بإتيانه بأشكال جديدة لتنظيم المجتمع على أساس مفهوم الأمة الذي عوض مفهوم القبيلة. ويبدو أن هذا المفهوم يتخذ صورة الوحدة السياسية. فقد قدمت «رسالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي تلك التي توجد في الأقسام الأولى من القرآن الكريم، توافقا إيديولوجيا مع الوضع الجديد» (Rodinson، 1968، ص. 178-158)؛ سواء في مكة أو في المدينة (كرم الله، الخلاص الفردي، العدل الاجتماعي، نظرة جديدة إلى الزواج وإلى الأسرة). هذا النظام الاجتماعي الذي وضعه الرسول نظام يضع حدا، في نفس الآن، لتلك الحروب العديدة بين القبائل وللبنينة الاجتماعية القديمة. وهو ما جعلنا نكون بإزاء كيان جديد منسجم قيد التشكل، وهو كيان يهدف إلى إرساء الاستقرار على مختلف المستويات. ولهذا السبب، نفهم أن «الانخراط في

الأمة يضمن السلام والأمن، كما أنه يؤمن وسائل العيش من خلال الغنائم المنتزعة من الكفار» (Rodinson، 1968، ص. 179). الواضح أننا بصدد إيجاد عامل ييسر التوسع الاقتصادي إلى كيانات جنوب الجزيرة العربية، وهي كيانات «كانت قد حاولت إخضاع «البدو» (Rodinson، 1968، ص. 181)، الذين كانوا يتسببون، في السابق من خلال الغزوات التي يقومون بها، في إحداث خسائر كبرى في صفوف فئة التجار.

وقد وجد الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه، انطلاقا من منظور التنظيم الاجتماعي المستقبلي، مطالبا بإيصال رسالته إلى كل القبائل العربية. ومن الطبيعي ألا يتأتى نشر أفكاره وقيمه من خلال التنوع اللغوي، ذلك أن الرؤية التوحيدية والموحدة تتطلب نسقا تواصليا مشتركا ومنسجما. فالتمثل الموحد للتصور الديني يستلزم تشاكلا موحدا لسكان الجزيرة العربية، بينما يشكل اتخاذ لغة مشتركة، كأداة تواصلية، رمزا قويا للتضامن الذي يوحد العرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه اللغة ستسمح بنسج صلات بين المجموعات التي تتكون منها الجزيرة العربية. وهكذا، تجد الرسالة القرآنية أمامها لغة سبق أن أقامها الشعراء. ولذلك لم يكن بالإمكان أن» تنقل الرسالة إلا بوساطة لغة العرب الجميلة، وبواسطة اللغة الفنية للشعر» (Fleisch، 1974، ص. 19)، و(Pellat، 1970، ص. 31).

وقد أدت اللهجات المتناثرة بالجزيرة العربية، التي كانت تتحطم عليها الغزوات الثورية للرسول صلى الله عليه، دورا معرقلا. وهو ما استوجب ضرورة التوفيق بين الرسالة القرآنية والنسق اللساني المشترك، الذي لا يخضع للتأثيرات اللهجية وخاصة منها تأثيرات أهل الحجاز. (Fleisch، 1974، ص. 19). لقد كانت لغة الشعراء، إذن، هي المنطلق، غير أن إيديولوجية الإسلام الجديدة قد خصَّبته. وقد تمثل ذلك في تدخل الإيديولوجيا الدينية التي غيرت من وضع اللغة العربية، ليكتسي هذا النظام التواصلي طابعا دينيا لا طابعا أدبيا فحسب. ونكون، على هذا المنوال، قد أسندنا إلى اللغة، دورا مقدسا، ودورا متساميا. فقد استقطبت اللغة السلطة الدينية لتتحول، بالنتيجة، إلى أداة تكهن، أي إلى أداة سلطة. «فنحن لا نبحث عمن يفهمنا فقط، وإنما نبحث عمن يثق بنا، وعمن يطيعنا، ويحترمنا، ويميزنا» (Bourdieu، 1977، ص. 20).

ويترتب على ما سبق أن أصبحت العلاقة بين الناس واللغة علاقة سلطة اعتقاد، واعتقاد سلطوي، وأن النبي محمدا صلى الله عليه وسلم لا ينشر الدين فقط، بل

ينشر اللغة ذاتها، وأن اللغة تحطم الحدود بالقوة فوق الطبيعية التي اكتسبتها بفضل التدخل الإيديولوجي للرسول. لقد التبست اللغة بالدين، وصار القرآن هو كلام الله، وصارت اللغة التي نقل بها الدين اللغة التي اختارها الله لنقل رسالته. وقد احتوى الخطاب القرآني (ومن ثمة اللغة) على ظواهر شبه صحيحة (Blau، 1969)، وقد قوَّت الظاهرة القرآنية، فيما يبدو، مثل هذه الظواهر.

ومن المحتمل أن يحصل عن التواصل بين القبائل (الاعتناق، والفتوحات، والتجارة، إلخ...) خليط من اللهجات (الحضرية والبدوية) ونزوع معين نحو التقليص من الفوارق بين اللهجات ولغة السلطة الدينية. ولا شك في أن العلاقات اليومية بين الحضريين والبدو هي التي فرضت، إلى جانب اللغة المشتركة الشعرية القرآنية، إنشاء لغة مجاورة ومقاربة (Cohen، 1970، ص. 106–124) تُستخدم للتواصل بين كل سكان الجزيرة العربية. إنها لغة بين -قبلية تستجيب للحاجيات الجديدة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد كان من نتائج هذه الغزوات أن حدث تغيير كبير في حياة العرب، وفي تصوراتهم وتمثلاتهم للأشياء. فقد انفتح أفق تفكيرهم على مجتمعات وحضارات أخرى وثقافات مختلفة. هكذا، امتزج العرب بالأجانب واشتد عضد الاختلاط، وخاصة في المدن التي كانت فضاءات للاتصال والاحتكاك بين التجار والزبناء من مختلف الأجناس والثقافات واللغات. وكان العرب يستحضرون، منذ البدء، خشيتهم من إدماج غير العرب في الجماعة العربية وذلك في بداية إرساء المراكز العسكرية المكونة من البدو وتوطينها. وكان هذا الإجراء قد اتخذ بغية تفادي إدماج الخصوصيات اللهجية غير العربية في لغة البدو.

وبخصوص الوضع اللغوي ينبغي، بادئ ذي بدء، أن نسجل أن الإمبراطورية العربية الإسلامية تتضمن تنوعا لغويا كبيرا: اللغة العربية بمختلف تنوعاتها (الأدبية، والبدوية، والحضرية..) تضاف إليها لغات الأقوام الأخرى التي اشتركت معها في المجال الترابي. ومن الطبيعي ألا ينغلق أي تنوع من التنوعات على ذاته أبدا لأن شروط التبادل اللغوي قد خلخلها النظام السياسي الاجتماعي الجديد. وهكذا، وفي ظل حكم عمر بن الخطاب، ومن أجل الحفاظ على اللغة العربية من مخاطر «الفساد»، أنشأت الدولة مراكز عسكرية تتشكل حصريا من البدو الذين كانوا، خلال أيام الغزوات، يستعملون الإعراب الذي يتضمن الوقف ونظام الإسكان (Fleisch،

1974، ص، 23) (Fleisch، 1961، ص. 173). ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن تنوعاتهم قد احتفظت، إلى غاية القرن العاشر، بالحالات الإعرابية في الاسم والفعل (Fuck، 1955، ص. 131) إلا أن الفرق، كما لاحظ فوك، لم يكن بالمقدور الحفاظ عليه بين الغزاة العرب والسكان غير العرب. وبفضل التغيرات الاجتماعية، وخاصة تحويل المراكز العسكرية إلى مدن كبرى، لم يعد العالم البدوي بمعزل عن التأثيرات اللغوية الأجنبية. فقد أبان الانتقال إلى الحياة المستقرة وإلى التجارة عن بداية فترة جديدة في تاريخ اللغة العربية. وهكذا، ترك اللفظُ الوحشي مكانه للغة محكمة ولينة وبسيطة لا تعيق التفاهم. (Fuck، 1955، ص. 50).

إن الحياة المدينية «لم تعد هي هذا العالم الذي تحدده الجماعة، بل هي العالم الذي يفتقد هويته الخاصة، إنه عالم مجهول، وغير قابل للتبادل، إنه عالم كوسموبوليتاني ومجرد...» (Gobard، 1976، ص. 28). فلقد باتت الحياة الاجتماعية المدينية تتطلب علاقة اجتماعية أخرى بين المتخاطبين. وهي علاقة لا يمكن لها أن تقام دون أن تحطم الحواجز اللغوية التي لم تعد تستجيب لحاجيات النمط الجديد للحياة وشروطها الجديدة. وقد انتقل التنوع اللغوي في المدن التـجارية (مكة، والكوفة، والبصرة، والمدينة) إلى درجة إحداثه تغييرات وفسادا في اللغة العربية. ويؤشر مثل هذا الحدث إلى أن الوضعية اللغوية قد صارت أخطر من أي وقت مضي: فقد صارت العربية تُحقَّق بدون إعراب لتبتعد، بذلك، عن «العربية الكلاسيكية» (Gobard، 1976، ص. 88، ص. 90) من حيث البنية، ويلاحظ ذلك خاصة لدى الشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا من ساكنة المدن. يتعلق الأمر بالعربية الوسطى المميزة ببنية أكثر تحليلية. وهي العربية التي ستعرف رقعتها اتساعا بعيد سقوط الإمبراطورية العربية (Gobard، 1976، ص. 87). هكذا، عرفت اللهجات المدينية تغيرات مست خاصياتها اللغوية.

ولهذا السبب، كان على مَعْيرة اللغة العربية أن تتأسس على قاعدة اللغة البدوية، وعلى وجه الخصوص على نمط لهجات بعض القبائل: قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل (الأفغاني. نفسه). ويمكن النظر إلى معيرة اللغة العربية على أساس أنها ضرورة دينية؛ إذ كان يجب تأمين القراءة الصحيحة للقرآن الكريم، وحمايته من التنوعات التي أدخلها القراء (القراءات السبع) (Fleisch، 1974، ص. 19 وص. 20)؛ (أنيس، 1952، ص. 67) وغير العرب الذين دخلوا إلى الإسلام. وقد استهدف التصويب اللغوي، في البداية، اللغة في ذاتها ولذاتها، لكنه استهدفها، في الجوهر،

لأنها وعاء الدين الإسلامي. هذا الإسلام الذي بلغ مرحلة صار عليه فيها أن يعرف بنفسه بإقامة قانون خاصة بإزاء عالم غير عربي حديث الدخول إلى الإسلام والذي عليه أن يستوعب التصور الديني برمته. ومن هنا، كانت الحاجة أكيدة إلى التفسير الذي سينقسم إلى عدة فروع من بينها النحو (Fleisch، 1974، ص. 21)، فقد تحولت كتب التفسير الأولى تدريجيا عن طريق التعمق والتخصص إلى كتب نحو متكاملة وكتب لغة وقواميس (كولوغلي، سبق ذكره). وهكذا، «سينفصل باكرا من صفوف القراء رجل جديد، هو تقني اللغة العربية: وهو النحوي» (Fleisch، 1974، ص. 25).

لقد أفضى كل نشاط النحاة واللغويين، خاصة في القرن الثامن، إلى إنشاء اللغة العربية القديمة التي هي «حصيلة جرد تم إنجازه (...) موضوعه القرآن، والحديث، والشعر القديم واللهجات التي عدت أكثر نقاء» (Pellat، 1970، ص. 33). لقد نشأ النحو بهدف الفهم الجيد للنص القرآني، وتيسير تعريب جيد (وإذن أسلمة جيدة) لغير العرب، وتعليم لغة بدون لحن لسكان المدن. على هذه القاعدة، عُد تصور النحو ضرورة حيوية. (Fleisch، 1974، ص. 46).

كانت تلك هي الاعتبارات التي استندت إليها قواعد الاستعمال الصحيح للغة الذي ظهر في المدن. وهو ما يسمح لنا بأن نستخلص بأن الأمر يتعلق، إذن، بظاهرة مدينية، إلا أنها تتأسس على قاعدة الاستعمال اللغوي عند البدو. ففي كل القضايا اللغوية، كانت الإحالة على البدو، وكان الاحتجاج بلهجاتهم لتفسير الظواهر اللغوية. فهم، في هذا المجال، سلط لا يُطعن فيها. إلا أن ذلك، لم يبعد عن النحو العربي الانقسام إلى فريقين متنافسين: هما البصرة والكوفة.

هذه المعيرة اللغوية على النمط البدوي ستفضي باكرا (وخاصة مع الانتقال إلى الحياة المدينية) إلى مأزق؛ إذ سيتضح أن بالمجال الترابي أجيالا أخرى لم تكن لها معرفة سابقة بالحياة البدوية، وهو ما نمى الحاجة الضرورية إلى إيجاد لغة سهلة ومرنة وواضحة وتستجيب للحاجيات الجديدة. ويمكن أن نمثل لذلك باستعمالهم اللغة الشعبية في الشعر منذ عهد هارون الرشيد (Fuck، 1955، ص. 82-83). منذ ذلك الحين، بدأت اللغة الأدبية في الابتعاد عن العربية البدوية في مجالات الصرف والتركيب والمفردات والأساليب (Fuck، 1955، ص. 87).

وعلى الرغم من وضع النحو، فإن أخطاء الفساد قد عرفت انتشارا كبيرا إلى درجة أصبح معها وقوع الخطإ مباحا. وقد شملت هذه الظاهرة كل الكتاب. ويعود السلوك

اللفظي إلى تأثير العربية الوسطى التي صارت، مع تفكك الدولة الإمبراطورية العباسية، أمرا واقعا؛ فتشكلت اللهجات الجهوية من تعبيرات محلية لها ملامح مشتركة. (Fuck، 1955، ص. 143)؛ (Dozy، 1961، ص. 306–307).

غير أن مهمة النحوي قد أدت إلى مَعيرة اللغة العربية التي تمثلها هذه اللغة المشتركة الثقافية التي ارتقت إلى مصاف اللغات المكتوبة. وكما ساهمت في مأسسة اللهجات، وإن كانت الصرامة والدقة اللتان جرت بهما المعيرة قد أضرتا بتطور اللغة العربية. ومع ذلك، فإن استيعاب عربية القرآن قد حافظ على وضع اللغة العربية «التي تظل اللغة الدينية بل والرسمية في الجزء الغربي للمجال الإسلامي بإفريقيا الشمالية، وإسبانيا، وأيضا بسوريا ومصر إلى بدايات الهيمنة العثمانية» (Pellat، 1970، ص. 46). فيما ظل كل هجوم على اللغة العربية يؤول باعتباره مسا بالدين. لقد صارت للغة العربية قيمة روحية كبرى.

لعل أهم حدث لغوي تمثل في القرار الذي اتخذه الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، في سياق قرارات مؤسّسة للدولة، والقاضي بجعل العربية اللغة الرسمية للدولة الإسلامية. وهو القرار الذي صاحبه قرار تقني يقضي بإصلاح الكتابة العربية.

هكذا، سايرت الإديولوجيا المعياريةَ. لقد أُرسيت قوانين الدين الجديد في الوقت الذي أرسيت فيه قواعد اللغة العربية. وفي الوقت الذي يدافع فيه الفقهاء عن نقاء الإسلام باعتباره دينا وحيدا لكل الإمبراطورية، فإن النحاة لم يتوقفوا عن التبشير بصفاء العربية بوصفها الأداة الوحيدة للتواصل. ومن ثمة نشأة النحو الذي محا كل الاختلافات. فلا مجال في العربية لأي موقع للتمييزات والاختلاف والتنوع. (François، 1976، ص. 66). وتجعلنا هاته الوقائع نفهم، للتو، معنى الصراع الذي يخوضه النحاة من أجل التوحد الصواتي والصرفي والتركيبي والدلالي والمعجمي ذلك أن اللغة «تناسب، من حيث تحديدها، نسقا واحدا، أي تناسب نحوا واحدا» (Rey، 1972، ص. 12). إن لغة القرآن لغة صفاء وطهر، وهي تجسد العقل الديني. إنها الاستعمال الأجود، وعلى هذا النموذج الذي تقدمه يجب توحيد تنوعاتها. غير أنه، بسبب ذلك، يُلجأ إلى الغلو في التصويبات، وهو ما يؤدي إلى انتقاء صارم من اللهجة.

إن النخبة المكونة من النحاة لم تترك أي حق في الاختلاف وللاختلاف. فقد أدانت الاقتراض اللغوي والمداخل المعجمية. بمثل هذا الفعل حبس النحاة أنفسهم

في برج بابل دون أن يأخذوا بعين الاعتبار الوقائع اللغوية التي تجتازها بلدانهم السائرة في طريق تشكلها في صورة دولة. ويبقى منتجهم منتجا فوقيا. ومع أن مهمتهم عويصة، فإن أي خليفة لم يوفر لهم بنية تحتية قادرة على أن تيسر لهم عملهم. فكانت الحصيلة أن ظل هذا الامتثال النحوي محصورا في فئات اجتماعية محلية أو في مراكز محلية (Gramsci، 1975، ص. 67).

وإذا كان التوحيد غير قائم على المساواة، فإننا سنعرف، من الآن فصاعدا، تقسيما للعمل في الممارسات اللغوية، ولامساواة بل تناقضا صارخا بين العامة والخاصة. بذلك يتأتى لنا القول بأن السوق اللغوية لم تعرف توحدها الكامل حتى وإن كانت اللغة العربية قد فرضت نفسها كلغة وحيدة ومشروعة. إلا أنها هي اللغة التي تسود في السوق. فقد أرسيت علاقات هيمنة جديدة تكون فيها للغة المعيار وحدها الفعالية الاجتماعية مع احتكارها للممارسات اللغوية. إنها الاستعمال المهيمن بحيث تتماثل مع الحظوة الاجتماعية والثقافية والسياسية وتلغي الكلام واليومي والمباشرة، وإذن تقصي التنوع والتغير اللغويين. فـ«كل ما يقسم الجماعة اللسانية قد أحيل على جهنم الفعل الفردي» (Encrevé، 1977، في تقديمه لكتاب Labov، ص.11).

لقد تمثل مصدر التوجيه الأساسي الأكثر انتشارا للنحاة الجدد في تصورهم الخاطئ لطبيعة الجماعة اللغوية وطرح الوضع الاجتماعي للغة. وإذا كانت الحياة الاجتماعية، في ذلك العصر موحدة، فإنها لم تكن أقل انقساما لأنها كانت مجال الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية. لقد كانت أبعد من التجانس التبسيطي. فاللغة لا يمكنها أن تكون سوى جزء لا يتجزأ من المجتمع. ومن هنا نقول بأن اللهجات تعكس هذا الصراع. لقد رأينا أن المجتمع العربي يسير نحو تنوع لغوي متزايد متقاسما مجموع المعايير. وهذا ما يفسر مقاومة المعايير غير المشروعة في مواجهة المعيارية المشروعة التي يعترف بها الجميع وإن كانوا لا يتقاسمونها. (Encrevé، 1977، في تقديمه لكتاب Labov، ص. 33، ص. 268).

لقد كانت الوحدة السياسية التي أسسها المحاربون التجار وحدة هشة، وتمركزا قائما على التجارة البعيدة المدى التي يشكل التشتت مصيرها المحتوم بمجرد تحويل طرق التجارة. وعليه، فإن الوحدة اللسانية القائمة ليست صلبة أبدا، ولا منتشرة الانتشار المرغوب فيه. إلا أن عوامل التوحيد، وهي عوامل قوية جدا، تبدي إصرارها على الاستمرار. «تلك العوامل التابعة للدين الموحد، وعوامل تأثير النص المقدس،

وعامل الشعور المتفاوت القوة بحسب العصور، وإن كان شعورا لا يخبو تماما، وعامل الشعور بالانتماء إلى جماعة ثقافية» (Cohen، 1970، ص. 124). ويضاف إلى ذلك عامل الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة.

وفي أفق استكمال تصور اللغة العربية، لجأ العرب القدماء إلى موضوع أصل اللغات لاستثمار أهم عناصره في بناء العربية الفصحى. لقد شكل موضوع أصل اللغات ونشأتها موضوعا ممأسسا لعربية القرآن. به وبغيره تبني الدولة تصورها الفكري وعمودا أساسيا من أجهزتها الإيديولوجية، فتضع إطارا فكريا وتصورا ينتظم الأفكار المتداولة ويحدث تناغمها على قاعدة قناعات ومعتقدات مستوحاة من تعاليم دينية ومن تقاليد ثقافية وأنساق رمزية في أفق تعزيز وحدة العربية ووحدانيتها، وبيان قدسيتها وسموها، وإبراز كمالها وعبقريتها.

ومن الجدير بالذكر أن الأسطرة العربية لواقع العرب ولأفكارهم ومعتقداتهم تتواصل مع أساطير الأمم السالفة لكنها، بانتقالها من حضارة إلى أخرى، تتخذها لبوسا ثقافيا، لتتكيف مع ثقافة الحضارة الجديدة ومعتقداتها. وهذه النظرة إلى اللغة تحتاج منا إلى رصد محاولة الاكتشاف -ومن ثمة التفسير- المستمر لطبيعة اللغة وبيان عناصرها ووظائفها وبنياتها ورمزيتها وصلتها بالفكر والسحر والدين والفلسفة. وعلى خطى الأمم السابقة، كان لا بد من الانخراط في السرديات الأسطورية ليتموقع العرب في الزمان والمكان، فانشغلوا بموضوع اللغة، مثل سابقيهم، من حيث إنها لغة وثيقة الارتباط بالقرآن الكريم، ومن حيث القدرات التفكيرية والإبداعية والعملية التي مكنت الإنسان منها. فمثلما اعتقد اليونانيون أن لغتهم أصل اللغات وأفضلها في مقابل اللغات البربرية، ومثلما اعتبر الهنود واليهود اللغتين السانسكريتية والعبرية لغتين أصليتين، صاغ العرب رؤيتهم للغتهم وتاريخها وأدوارها ومكانتها وكونيتها. كما انشغل الفكر الإنساني بمسألة تعدد اللغات، فرُبطت بأسطورة بابل، ذلك أن الله بلبل ألسنة البشر على إثر تحديهم له واتخاذ قرار بناء برج بابل في محاولة منهم الوصول إلى حيث يوجد الله.

والمتصفح في الثقافة العربية الإسلامية سيلاحظ أنها لم تسلم من نفس الموجهات. فتبعا للنصوص القديمة (ابن فارس، وابن جني، والسيوطي) كان للنظرة الدينية حضورها الوازن عند العرب، على غرار غير العرب في العصور القديمة فالوسطى

فعصر النهضة. وتتكون خريطة التصور من شبكة من الموضوعات المتلازمة: طبيعة اللغة: توقيفية أم اصطلاحية، العربية لغة الأنبياء وأهل الجنة، العربية لغة القرآن، اللغة الأولى هي العربية، وهي لغة مقدسة، والتكلم بها مفتوح على التنوع، إنها اللغة النموذج واللغة المثال التي يسعى الإنسان جاهدا ليرتفع إليها. اللغة الأولى أحادية، وللتكلم بها هناك مستويات، تتميز بالتعددية وتعرف الخطيئة، مثلما تعرف المفاضلة وتُحدد مكانتها ضمن اللغات، وتقاس القرابة النظامية والقرابة العائلية.

تحاول تلك النصوص أن تصبغ اللغة العربية بكل ما يجعل منها لغة تتجاوز اللغات الطبيعية البشرية مؤكدة لنا أن العربية كلام أهل السماء، فهي لغة سماوية مقدسة مثلها في ذلك مثل القرآن، ولأنها كذلك فلا يمكنها أن تكون إلا إيحاء وتوقيفا، ولأنها كلام أهل السماء فهي لغة آدم في الجنة ولغة الجنة. إنها اللسان الأول والأسبق، إنها اللغة المبينة الأكثر فصاحة وأناقة وطهارة وصفاء. وهي لغة أودعها الله رسالته إلى البشر. فعلاقتها بالبشر علاقة مستعملين، وكل إنسان يتطلع إلى إنجاز لغوي نموذجي كما حدث ذلك في كلام الله وإنجاز أنبيائه، ومن هم أقرب إليهم. إنها لغة الدنيا والآخرة، ولغة الله ولغة البشر، ولغة الصفاء ولغة الاختلاط. إنها لغة إلهية ولغة بشرية، لغة كاملة، ولغة ناقصة، لغة إلهام ولغة اصطلاح، ومن ثمة لغة صفاء لغوي ولغة فساد لغوي. إنها لغة تتغير بتغير مستعملها. لقد حولت المخالطة الصفاء إلى فساد، كما حول التسامي الفساد إلى نقاء.

وضمن المنطق نفسه، قارن بعض العرب القدماء بين اللغات (أبو حاتم الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية العربية)، وهو منطق محكوم، ضرورة، بالتحيز والميز والمفاضلة. إذ بالنظر إلى المقدمات التصورية التي بسطناها أعلاه، يكون من البدهي أن نتوقع حوز الفصحى حظوة كبيرة ومكانة مرموقة. ولعله من الواضح أن يكون لاختيار الله للغة العربية لتكون لغة رسالته خاصيات جعلتها قادرة على أداء الدور الذي أنيط بها.

ثم ينتقل إلى المفاضلة بين هذه اللغات الأربع، لينتهي إلى أن العربية هي أفضل اللغات وأسماها كلها مقدما ما يناسب من حجج ليخلص إلى اعتبار العربية ممتنعة لأنها لا تعرف نقصانا. فهي اللغة التي نزلت بها آخر رسالة دينية، وتتسم بالفصاحة والكمال والعذوبة والبيان (فهي تامة الحروف، وغنية المعجم، ومعيرة بيسر عن

جديد الحضارات)، كما أن الناس، من أقوام مختلفة، يقبلون على تعلمها والتحدث بها. ولأنها لغة كل الديانات ولغة كل الشعوب المنخرطة في الحضارة الجديدة، فقد نقلت إليها الكتب المنزلة وحكمة العجم وفكرهم، فيما صعب نقل المكتوب بالعربية إلى اللغات الأخرى لأنها ناقصة أمام كمال العربية (Cohen، 1970، ص. 73).

ولا ينسى الكاتب أن يثبت أن لغة العرب معيار ومقياس ونموذج تقاس به اللغات الأخرى ودرجاتها. وهي بهذه السمة تحقق رفعتها. ويعود الفضل إلى أهلها في كونها مثمرة ونافعة. وقد أفضت هذه «الحقائق» بأبي حاتم الرازي إلى أن الريادة للعربية بحيث لا تلحق بها اللغات الأخريات التي تبقى منقادة لها. لكل ذلك، أقبلت عليها الأمم، وأحبها الناس لفضلها وفضل الإسلام والنبي، فدين الإسلام عربي، والقرآن عربي، وبيان الشرائع والأحكام والفرائض والسنن بالعربية (Cohen، 1970، ص. 74–75).

ومع أن المفاضلة المعروضة خارجية في جوهرها، فإنها تقيم اللغات بناء على دورها الديني ومكانتها المقدسة. بينما ذهب ابن حزم (ابن حزم، 1983، ص. 34) إلى عكس ذلك موضحا أن القرآن الكريم لم ينزل بلغة العرب إلا ليفهم العرب هذه الرسالة، ذلك أن الله قد أرسل كل رسول بلسان قومه موضحا أن الثقافات السابقة قد ذهبت نفس المذهب حينما ادعى اليونانيون أن لغتهم أفضل اللغات وأن سائر اللغات نباح كلاب ونقيق ضفادع.

وإذا كانت المفاضلة تقوم على المقارنة، وكانت المقارنة تستوجب أولا وصف اللغات موضوع المقارنة والتمثيل الدقيق لأوجه النقص، فإن ذلك لم يتحقق على النحو الموضوعي المرضي عند أبي حاتم الرازي (المفردات وسعة التعبير عن الأشياء، النظام الصوتي...) لأن هذه المؤاخذات مردودة ومجانبة للصواب ذلك أن لكل لغة قيمة وظيفية تؤديها على الوجه المناسب لمتكلميها ووفقا لحاجاتهم وأغراضهم وحياتهم الاجتماعية ومستوى تقدمهم الثقافي والحضاري، فضلا عن أن لكل لغة أنظمتها الخاصة وقواعد موسومة تسير بحسبها سائر أنظمتها الفرعية. فحروف الهجاء، مثلا، واحدة لا تفاضل بينها ولا قبح.

ويتبين، مما سبق، أن المفاضلة المطروحة ذات مضمون ديني وسياسي وثقافي، وتعكس من بين ما تعكسه صراعا بين اللغات وانقسامها إلى لغات غالبة ولغات مغلوبة. وهكذا، فإن الفضل المتحدث عنه فضل غير نسقي وغير نظامي لأن الفضل،

على هذا المستوى، لا عمل للغة فيه، فتكون اللغات متساوية ومتكافئة. وقد أنهى ابن حزم بالسخرية ممَّن يقول بلغة أهل الجنة (Cohen، 1970، ص. 33–34).

النحونة تتويج للفصاحة:

لقد شكل الانتقال من تعدد اللهجات في الجزيرة العربية إلى العربية المشتركة الفصحى نقطة تحول كبرى في المسار التاريخي والحضاري للعرب. وهو علامة بارزة على أن هناك مقومات للتوحيد اللغوي استطاع الدين الإسلامي أن يبلورها وأن يستوعبها جميعا وأن يصوغها على قاعدة مقومات أساسية احتل فيها مفهوم الفصاحة الأداة الحاسمة باعتباره الممهد لانطلاق سيرورة التقعيد. وبهذا المعنى، كان مفهوم الفصاحة مفهوما لغويا أكثر مما هو بلاغي. فقد سمح للعرب أن يُقْدِموا على عملية تقعيد اللغة انطلاقا من مقدمات مذهبية.

وقد استدعت كل هذه الشروط انتقاء تنوع لغوي من التنوعات المنتشرة في الجزيرة العربية، وبناء منظومة فكرية مذهبية تحمي هذا الاختيار، والبحث عن هيئة متخصصة تُعْنَى بالتقعيد، أي وضع قواعد للغة ووضع نظام للكتابة يكونان قادرين على تمكينها وتأهيلها لتقوم بوظائفها الجديدة.

يقدم السيوطي ((ب.ت)، ص. 209–212) الفصاحة باعتبارها معيارا لتوحيد اللغة وتنظيم ممارستها وفق محددات ثقافية واجتماعية ودينية جديدة. غير أن مفهوم الفصاحة ليس مفهوما خطيا وأحادي البعد ومنمطا، وإنما هو مفهوم ذو أبعاد مختلفة. فالفصاحة، إذن، متعددة المستويات. وتستمد الفصاحة قوتها وعنفوانها، أولا، من كون الرسول أفصحَ الخلق، وثانيا، من كون قريش أفصحَ العرب. ويستتبع ذلك أن القبائل العربية متفاوتة في الفصاحة لأسباب. كما ورد أن اللغة الفصيحة تتميز عن اللهجات (وهي غير فصيحة) بخاصيات ارتفعت بها. وإذا كان ذلك كذلك، فإن واجب مأسسة الوضع الجديد يقتضي أخذ اللغة وجمعها وإنشاء صناعة للغة تتيح لها قواعد تحميها.

ورد في ثنايا عدد من المصادر القديمة (السيوطي، والفراء، والفارابي، وابن فارس) ما يفيد بأن الفصاحة تعني الخلوص من الشوائب، وتعني الإعراب والإبانة والصفاء. مثلما أوحت بعض التعابير بأنها تعني الحسن والجودة والرقة وحسن المسموع والسهولة في النطق (السيوطي، وابن النديم، وابن منظور، وابن سنان

الخفاجي). وعلى قاعدة هذه التعريفات يمكن أن نستشف أن اللغة الفصيحة هي تلك التي تخلصت من الشوائب اللهجية وارتفعت عنها (ارتقت بها)، فكانت مفرداتها وتعابيرها وتراكيبها نقية وخالصة ورقيقة وحسنة في السمع، ومبينة، بنوع من اليسر والدقة، عن المقاصد، ومعربة وجيدة وبليغة ورفيعة. وإذا كانت العربية بهذه السمات، وكان الله قد اختارها لتكون لغة القرآن، وكان ما ورد بالقرآن أفصحَ كلام العرب، فإنها، نتيجة لذلك، مرشحة لأن تكون النموذج اللغوي المعيار، به تقاس فصاحة الناس والقبائل العربية، ومستويات فصاحة «لغات» العرب التي تأكد أنها تتفاوت في الفصاحة بين الأفصح والفصيح والأقل فصاحة وغير الفصيح.

ووفقا لهذه النصوص، فكلام العرب يتفاوت على هذا المستوى، وكلما تفاوت وحاد عن هذا السبيل انتقصت فصاحته. وتتألف الفصاحة من معايير لسانية: كثرة الاستعمال واستبعاد الغرابة والابتذال، والخلوص من تنافر الحروف، وتجنب مخالفة القياس والوقوع في الضرائر، والتخلص من الشوائب اللهجية وتأثير لغات الأمم المجاورة (السيوطي). كما تتألف الفصاحة من معايير خارج لسانية: الوضع المتميز لبعض القبائل: فقد كانت للبعض حظوة تزيد أو تنقص (مكانة قريش مثلا، ومكانة قبيلة سعد بن بكر...)، فضلا عن الوضع المتميز للأعراب والبداة بالنظر إلى عدم مخالطتهم للأقوام الأخرى، وحضور معايير انطباعية خصت وصف الفصحى وجمالها إذ صيغت بتعابير غير دقيقة فضلا عن كونها أحكامَ قيمة، ومن ثمة فعلميتها غير واردة. أضف إلى ذلك حضور معايير إديولوجية غير موضوعية لا يستعصي على الفهم بيانُ اصطناعها.

وقد كانت معايير الفصاحة بحاجة إلى إجراءات تقنية أخرى من شأنها الضبطُ والتدقيق، ومنها أن اللغة لا تعتبر صحيحة ما لم يُشترَط في أخذها ونقلها السندُ الصحيح، واعتماد السماع، فضلا عن أن العرب قد حددوا الخريطة الجغرافية للقبائل التي تؤخذ منها اللغة (القبائل الست)، وحددوا الزمان (من الجاهلية إلى منتصف القرن الثاني الهجري: فترة الاحتجاج)، مثلما حددوا المتن (الرصيد اللغوي الأساس)، وهو متن مستمد من القرآن والشعر والنثر ولغات القبائل المرخص لها (الفارابي، والفراء، والسيوطي، وابن خلدون).

والمقصود بالمَعْيَرة، عندنا، هو انتقاء لغة معيار أو نموذجية لتُسنَد إليها وظائف سامية، ويعني التقعيد تقييدَ الكلام العربي بقواعد وقوانين محددة. ولأن القيم التي

أتى بها الإسلام لم تعد تقبل التفتت والانقسام والخصوصيات على حساب المشترك، ولأن القرآن قد «نصَّب» العربيةَ المشتركة لغة لكل العرب، ولأن الجزيرة العربية كانت تعرف لغات قبلية مختلفة ومتميزة بخاصيات متفاوتة من قبيلة أو مجموعة قبائل إلى أخرى، وإن كانت قد توزعت إلى مجموعتين كبيرتين: لغات جنوبية ولغات شمالية، ولأن الاختلاف اللهجي لم يعد مسموحا به، فقد انتقل إلى الفصحى وأصبح يغير من ملامحها، ولأن تصورا ما عن الخاصيات اللهجية قد استقر (فهي غير مستحسنة ومذمومة)، فقد دعت الضرورة إلى إرساء اللغة المعيار الناشئة مؤسساتيا، فكان أن ساعدت ظروف دينية واقتصادية وسياسية على ظهور لغة موحدة تَبْسِط، على مستوى الممارسة، مفهوم الفصاحة وتستجيب له؛ إذ اللغة المعيار تقوم على مبدإ الاختيار (اختيار الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب والتعابير)، ومبدإ القابلية للصناعة النحوية (تشذيب وتهذيب وتشطيب)، على أن يسعى ذلك إلى استيعاب سائر اللهجات سيرا على نهج القرآن الكريم في التعامل معها. هكذا، ظهرت صناعة العربية (جمعا للغة، ووضعا للنحو، واختيارا لنصوص نموذجية (نموذجها الأعلى هو القرآن الكريم)، وضبطا للكتابة، وتعليما..) أُسنِدت إليها وظيفة أعلى من الوظائف الدنيا المسندة إلى اللهجات. ومن المعروف أن سيرورة إخضاع اللغة لقواعد وقوانين نحوية واستعمالية تسمى في الأدبيات اللسانية بالنَّحْوَنَة.

وإذا عدنا إلى تلك النصوص للتمعن في نسيج الحجج المرتبطة بالفصاحة، استوقفتنا طريقة بناء الحجج. فقد بدأ السيوطي بعرض حجج ذات نفوذ على العقل، حجج مستمدة من رمزنا الديني (الرسول ص) باعتباره قدوة على مستوى الفصاحة. ولأن الرسالة المراد تبليغها رسالة إلهية ومن طبيعة غير بشرية، فقد كان من اللازم أن تُختار لها لغة تتسم بالإعراب والإبانة والفصاحة. وتأتي بعد هذه الحجة سلسلة حجج، وهي حجج دينية وسلطوية واجتماعية وسياسية وتتمثل في أن العلماء بكلام العرب والرواة للأشعار، والعلماء باللغات والأيام والمحال قد أجمعوا على أن قريشا أفصح العرب: وهو إجماع مختصين في كلام العرب والعارفين به، وإجماع صناع اللغة والمُلِمِّين بدقائق أمور الشعر، وإجماع متخصصين في اللهجات العربية وعارفين بها وقادرين على تمييز الأفضل منها. وبسبب مكانة قريش وميزتهم تلك، اختارهم الله واختار منهم محمدا (ص). بينما تتمثل الحظوة المجتمعية والمكانة الدينية في كون قريش قدوة وأصحاب حظوة وذوي تقاليد روحية وتدبيرية لبيت الله،

وكون موطنهم محط الحجيج من كل القبائل، وكونهم يقومون بدور الحكماء الذين يفضون النزاعات بين القبائل. أما التميز اللغوي فقد تجلى في كون قريش، وبفضل تلك الأدوار والعوامل المحيطة، قد تأتى لها ما لم يتأتَّ لغيرها من تجميع لمقومات الفصاحة وحسن اللغات ورقة الألسنة. ولعل ذلك يدل على أن قريشا قد كانت تمتلك ملكة ودربة لغوية مكنتها من القدرة على الانتقاء، إذ كانت تقوم بدور مصفاة لغوية.

واستوجب ذلك، ثانيا، إرساء منظور سيرورة لسانية. وقد تحقق ذلك من خلال تشكيل قاعدة اللغة المشتركة من عمل توليفي ضم سمات صوتية وصواتية، وصرفية ومعجمية وتركيبية مأخوذة من تنوعات جغرافية واجتماعية متنوعة، وذلك بانسجام تام مع القرآن الكريم الذي نزل بلغة جامعة مستوعبا بذلك لغات العرب (نزول القرآن بسبع لغات). وهذا هو القانون الذي كان وراء اعتبار النص القرآني نصا معياريا موجِّها ووراء اختيار النصوص النموذجية (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي، والنثر الفني،...). وقد أتاح هذا المنظور انطلاق عمليات إصلاح العربية وتعميمها في صيغتها الجديدة: جمع اللغة، ووضع النحو، وتصحيح النطق وتجويده، وتعليم العربية الفصحى للعرب ولغيرهم، وضبط الرسم القرآني (كتابة المصاحف وإملاء القرآن على الكتاب) والكتابة النظامية. هكذا، إذن، بدأت صناعة اللغة وبدأ بسط النحاة واللغويين لنفوذ السلطة اللغوية التي أصبحوا يتمتعون بها.

تعتبر اللغة العربية الفصحى تلك اللغة الخالية من الخاصيات اللهجية والمبتعدة عن الاستعمال العامي الدارج والمستوعبة للفصيح من كل اللهجات العربية، إنها «الكلام المُعْرب» أو هي «اتباع الأساليب العربية» (ابن منظور، لسان العرب)؛ والخالية من الخطإ واللحن والعجمة. وبعبارة أخرى، تعد العربية الفصحى الرصيد المشترك بين اللهجات العربية الذي أفرزته الممارسة اللغوية وكرسه القرآن الكريم ورسَّمه النحاة. وبذلك تعتبر العربية الفصحى انتقالا من الدوارج إلى وضعها الجديد بسن قواعد تفصيح (التفاصح أو التفصح) يُنتظر منها أن تبتعد بها عن الدوارج ونذكر منها: تحديد النظام الصوتي (أصواتا وتأليف أصوات)؛ وتحديد البنية المقطعية؛ وتحديد البناء الصرفي؛ وإرساء الإعراب والبناء التركيبي؛ وتحديد المعجم والدلالة...

تعرض تلك النصوص، إذن، لمفهوم الفصاحة عند العرب، ولعلاقة الفصاحة بمعيرة اللغة وتقعيدها. وقد بدا أن التراث العربي قد نظر إلى الفصاحة باعتبارها

مفهوما لغويا (لسانيا) يحيل على المستوى الجيد والرفيع للغة، أي ذلك المستوى الذي يرتفع عن الخطإ واللحن واللكنة. وقد تفاوتت هذه السمة الجديدة بين القبائل وبين المستعملات اللغوية من التعابير والكلمات والتراكيب، ووُزِّعت بلاتكافؤ بينها. ففي حين مُيِّزَت قبائل وارتفعت نسبة الفصاحة عندها، تضاءلت هذه السمة لدى قبائل أخرى بالنظر إلى المعايير الجغرافية التي وضعها العلماء العرب. وقد اتضح أن الفصاحة، بشروطها ومعاييرها، قد شكلت الأسس النظرية لانطلاق نحو يُستنبَط أساسا من المتون الفصيحة، إذ يعودون إلى الكلمات والتراكيب والتعابير والأصوات العربية غير المذمومة للانتقال بها إلى «الكلام المعرب»، أي اعتبارها حجة في استقراء قواعد اللغة.

لقد منح العرب لتصورهم المطبوع بالمعتقد الديني الفضاء المناسب للغة لتتكون خريطة التصور من شبكة من الموضوعات المتلازمة: طبيعة اللغة: توقيفية أو اصطلاحية، العربية لغة الأنبياء وأهل الجنة، العربية لغة القرآن، واللغة الأولى هي العربية، والعربية لغة مقدسة، والتكلم بها مفتوح على التنوع. إنها اللغة النموذج واللغة المثال التي يسعى الإنسان جاهدا إلى أن يرتفع إليها. بل إنهم ذهبوا في نسيجهم السردي إلى اعتبار العربية اللغة الأولى، وإلى أن قبول التعددية هو اعتراف بالخطيئة والتحدي الذي تمثل في بناء برج بابل تطاولا على الله فبلبل تعالى ألسنتهم، إرساء فكرة المفاضلة بين اللغات وتحديد مكانة العربية ضمن اللغات، والإشارة إلى القرابة النظامية والقرابة العائلية وذلك من خلال نصوص لابن فارس، وصاحب كتاب الزينة وغيرهما (ابن جني، (ب.ت)، ص40-46). وهي نصوص تصبغ اللغة العربية بكل ما يجعل منها لغة توقيف مبدئيا، ولغة تتجاوز اللغات الطبيعية البشرية مؤكدة لنا أن العربية كلام أهل السماء، فهي لغة سماوية مقدسة مثلها في ذلك مثل القرآن، ولأنها كذلك فلا يمكنها أن تكون إلا وحيا وتوقيفا، ولأنها كلام أهل السماء فهي لغة آدم في الجنة ولغة الجنة. إنها اللسان الأول والأسبق، واللغة المبينة الأكثر فصاحة وأناقة وطهارة وصفاء. وهي لغة أودعها الله رسالته إلى البشر. فعلاقتها بالبشر علاقة مستعملين، وكل إنسان يتطلع إلى إنجاز لغوي نموذجي كما حدث ذلك في كلام الله وإنجاز أنبيائه، ومن هم أقرب إليهم. إنها لغة الدنيا والآخرة، ولغة الله ولغة البشر، ولغة الصفاء ولغة الاختلاط. إنها لغة إلهية ولغة بشرية، لغة كاملة، ولغة ناقصة، لغة إلهام ولغة اصطلاح، ومن ثمة لغة صفاء لغوي ولغة فساد لغوي. إنها لغة تتغير بتغير مستعملها. لقد حولت

المخالطة الصفاء إلى فساد، كما حول التسامي الفساد إلى نقاء، وقد يكون الحرص على النقاء والصفاء مصدرا للتكلس والجمود، مثلما يمكن للاستعمال أن يعني اللحن (انظر حنون، 2021)، وانظر أيضا: (Pinon، 2019، ص. 355).

غير أن الفصحى، في حقيقة أمرها، فصحيات والعربية عربيات. فكان أن وُضِع مخطط سوسيولساني ومخطط لساني خالص ينقل العربية المشتركة إلى مصاف اللغة المعيارية التي يتطلب إعطاؤها هذا الوضع القيامَ بصياغة أسس التقعيد والسياسة اللغوية التي كانت وراء وضع النحو، وجمع اللغة. ومن الأكيد أن يسم هذا التصور للفصاحة النحوَ العربي وكل المنتج اللغوي القديم.

لقد أنشأ الوضع أكثر من معيار يسنده مخيال لساني بالمعنى الذي أشارت إليه Houdebine (1997). وخارج هذا المنطق يعسر الحديث عن العربية الفصحى ويعسر الإمساك عن المفهوم الذي تختزنه.

يبدو أن خلاف المستشرقين في موضوع اللغة العربية الفصحى يعود إلى تصورات مختلفة وإلى وقائع بقيت خارج أي تنظيم وأية بنينة. ومن شأن استحضار كل ذلك أن يفتح أمام أذهاننا الإحاطة العميقة بالفصحى في معياريتها المتعددة.

عرفت اللغة العربية تسميات مختلفة، كل تسمية منها تحمل وقائع تاريخية ووقائع لغوية وحمولات وجدانية: العربية القديمة والعربية الأم والعربية الأدبية المشتركة والعربية الشعرية المشتركة والعربية الكلاسيكية والعربية المعيار ولغة القرآن والفصحى النموذجية الموحدة واللسان العربي. ويقف وراء كل تسمية من التسميات المذكورة مفهوم مختلف (انظر: جدامي، 2023). وقد انقسم المستشرقون في تصورهم للعربية الفصحى، فهناك من زعم أن أصل الفصحى هو لهجة قريش (كولدزيهر)، وهناك من ذهب إلى أن أصلها هو لهجة كندة (نيللينو)، أو لهجة نجد (شارل بيلا)، أو لهجة قبيلة من وسط شرق شبه الجزيرة العربية، أو قبيلة غير محدد اسمها (جدامي، 2023، ص. 76). وإلى جانب هذا الاتجاه، ظهر اتجاه زعم أن الفصحى اتجاه أدبي أو أن الشعر ساهم في بنائها(بريتوريوس)، أو أنها لغة صنعها النحاة (فتسشتاين)، أو تنوع من العربية القديمة (جدامي، 2023، ص. 19، ص.77). بينما يرى رمزي بعلبكي أن الفصحى مرحلة من العربية الشمالية تالية للعربية القديمةا التي تتصل اتصالا وثيقا بعربية الشمال العتيقة (بعلبكي، 2013، ص. 29–32).

الازدواجية اللغوية عميقة الجذور عند العرب:

ويترتب على هذه الدفوعات أن الازدواجية اللغوية عميقة الجذور عند العرب، فقد عرفت الجزيرة العربية تعايش عربية أدبية قديمة وعربية مولدة محكية. ويعتقد أن من أسباب ظهور هذه الازدواجية الفتوحات العربية الكبرى، وبذلك يكون التغيير الحاسم قد وقع في حقبة الفتوحات في القرن السابع الهجري. وهو ما يعني أن هذه الازدواجية لم تكن موجودة قبل الإسلام. وقد كانت الأسباب الخارجية تعود إلى نتائج النمط اللغوي العربي المولد (بعلبكي، 2013، ص. 93–94).

هكذا، إذن، ظهرت العربية المولدة بعد الفتوحات الإسلامية كنوع جديد للدارجة وهو الذي تطور إلى اللهجات العربية الحديثة كما نعرفها (بعلبكي، 2013، ص. 122).

لقد قورب لفظ الفصحى من زوايا نظر مختلفة، فهي، من جهة، ذات بعد أدبي شعري، وهي، من جهة ثانية، توحد قبائل على ممارسات لغوية محددة، وهي، من جهة ثالثة، ذات بعد ديني قدسي. وبذلك، كانت اللغة العربية لغة طبيعية ومقدسة تجمع بين بعديها هاذين في بعد مكثف ومتضام الجوانب. وبذلك، فالصورة التي قدمها إلينا المستشرقون صورة واحدة وإن تعددت وجوهها. وجميع الوقائع التي استحضرها المستشرقون هي بمثابة وقائع تتكامل فتتعزز وحدتها ويتأسس انسجامها لتقديم صورة ناصعة عن اللسان العربي ولغات العرب.

وباختصار، فقد قدمنا نسيجين اثنين وإن كانا يتداخلان ويتدافعان: نسيج تعقب مراحل تكون «عربيات» الجزيرة العربية، ونسيج تصور العرب عن لغتهم إيمانا منا بأن هذا التصور قد كان وراء سياسات نشر العربيات وتأهيلها دراسة وتعليما وتعلما. وقد حاولنا، من خلال هذا العمل، أن نقف خارج الثنائية الضدية المبسطة المتجلية في فساد اللغة، من جهة، وقدسيتها، من جهة أخرى، واللغة المقدسة واللغة الأرضية إيمانا منا بأن الشأن اللغوي شأن معقد. ولعل في هذه المقاربة ما قد يلقي أضواء كاشفة على دينامية الصلات بين التعبيرات اللغوية العربية، وبذلك نحقق اقتصادا في الكلام يجنبنا عددا من المفاهيم الملتبسة من قبيل الازدواجية اللغوية والحرب اللغوية والتقاطبات اللغوية. إن العربية عربيات واللغة المعيار أكثر من لغة، بل هي لغة ممعيرة يؤطرها التنوع، لذا قلنا بتعدد المعيرة.

لقد استوقفتنا العلاقة بين الفصحى والدارجة، وأكدنا أن الفصحى قد ارتفعت عن

الدوارج القبلية، ومما عزز هذا التوجه القرآن الكريم باعتباره كلام الله وما يستلزمه ذلك من لغة ترقى في التقديس والعناية والتهذيب، إذ يكون نسقها من المشترك بين لغات العرب أي لهجاتها. كما استوقفنا بنفس القدر التقابل بين الفصحى والدارجة. ولأنه تقابل «عصي» فقد اعتبر غير محمود وغير مقبول عند البعض. ولعل ما يجعلنا نستغرب له هو النظر إلى الوضع اللغوي بالمغرب من نفس المنظار الأوربي الاستعماري وإلباسه لبوسا ديمقراطيا زائفا. هذا المنطق في النظر هو الذي جعل البعض يرى أن هناك «نظامين لغويين» أحدهما يماثل اللغة المكتوبة أو اللاتينية والعليا وهو الفصحى، وثانيهما يماثل اللهجات وهي اللغات الأوربية التي تفرعت عن اللاتينية وهي الدنيا.

ما بين الفصحى ولهجاتها تلاحم نسقي، لذا لم تتطاول إحداهما على الأخرى. وبقدر ما تطورت هذه تطورت الأخرى. وتبقى الدعوات خائبة لأن الحرب ليست دائما الخيار. فقد تقيم اللغات بينها علاقات سلم وتوادد وتعاون. وهذا هو ما نذهب إليه في حال العلاقة الروحية بين الفصحى والدارجة. فقد اختار النظامان التواصليان التفاعل والتعاون بما يخدم تعزيز التواصل الروحي بين العربية المنطوقة والعربية المكتوبة علما بأن لكل عربية من العربيتين أنساقا مختلفة ومتباينة ومتعاونة. ويؤدي بنا هذا الكلام إلى القول بأن اللغتين لا يمكن لعلاقتهما أن تكون إطلاقا علاقة تصارعية تصادمية.

أن تبقى العربية الفصحى شامخة في الأنساق التواصلية لدى العرب على الرغم من محاولات التهميش التي تنهجها سياسات وخطط لسانية معارضة، فذلك رهان ثقافي وحضاري وديني. لقد تأكد أن الدين لا يحمي العربية الفصحى بل يحمي أيضا العربية المنطوقة.

ولعل أهم ما نستخلصه هو الحاجة إلى إرساء لسانيات مقارنة تعالج العربية المعيار والعربية الدارجة. ويجدر التنبيه على أن اللسانيات العربية ما تزال تعاني من تخلف ينأى بها عن التطبيق. ولعل العقبات التي لا تيسر مثل هذا المسعى تعود إلى كون علم اللهجات ما يزال تصوره السائد ملتبسا وخاطئا ولصيقا بالنهج اللهجوي الذي تبنته وروجت له اللسانيات الكولونيالية. وهو النهج الذي ولد النزوع المحافظ.

لذا، نذهب إلى تنويع مقاربتنا للغة من خلال اللسانيات التطبيقية واللسانيات التقابلية. ومن الأكيد أن مقاربة من هذا النوع قادرة على قياس الفرق الحاصل بين

النسقين. ولعل مقاربة من هذا النوع أن تكون قادرة على قياس الفرق بين الفصحى والدارجة.

إن التنوعات التي تتقاطع سماتها تشكل معيارا. لكن، ما المقصود بالمعيار؟ يمكننا أن نحدد المعيار باعتباره الاستعمال المشترك. غير أن المعيار قد يكون متعددا بتعدد الاستعمال، وقد يحدث تنازع المعايير مثلما يمكن للمعيار أن يبنين الاستعمالات اللغوية. والقول بهرمية المعيار يعني تصنيفه. وقد ينظر إلى المعايير من حيث إنها من أصناف مختلفة، إذ تتميز مواقعها وهرميتها، بحيث تتميز التنوعات اللغوية بالنظر إلى تنوعات الهيبة والحظوة، بحيث تتميز التنوعات اللغوية بالنظر إلى تنوعات الهيبة فنميز معايير الهيبة والحظوة عن معايير دونية ومعايير رفيعة أو معايير متوسطة.

نلحظ، إذن، أن للغات أنماطا معيارية إذ تتفاوت معمارياتها. ومن هذه الأنماط المعيارية وقفنا على النمط المعياري للغة العربية الذي يتألف من أنماط فرعية متنوعة: نمط معياري نخبوي عال ويستعمله رجال الدين والعلماء والأدباء والفقهاء، ونمط معياري نصف مفتوح ويستعمله الصحافيون، ونمط معياري مفتوح ويجمع بين عربية فصحى ودارجة. ويمكن معالجة الدارجة بنفس المنطق، إذ يعرف نمطا فرعيا مغلقا عاليا وتمثله دارجة رصينة محكمة وتستعمله الأشعار والأزجال الأندلسية. وهناك نمط معياري نصف مفتوح ويستعمله المثقفون فيما بينهم. ومما يثير الانتباه أن هذه المعيارية معيارية متعددة ومتنوعة سواء أتعلق الأمر باللغة المكتوبة أم تعلق باللغة المنطوقة.

ويفضي بنا منطقنا إلى أن الفصحى عبارة عن فصحيات ومستويات، كما أن اللهجة المشتركة داخل كل قطر لهجات، فتنشأ، تبعا لذلك، كتلتان. وقد لاحظنا أن هناك تواصلا واستمرارية بين هاتين الكتلتين تقتربان من بعضهما البعض، علما بأن الخيط الناظم بينهما هو هذا التقارب الذي لا يتوقف بل إنه يشهد تعمقا وتجذرا. وهكذا، يتشكل مشترك عميق بين أنساق كل نمط معياري.

لكن العربيات الدارجة بسبب احتكاكها بلغات أخرى من قبيل الأمازيغية والفينيقية والرومانية والوندالية والبيزنطية واليهودية والإفريقية والفرنسية والاسبانية، قد عرف نظامها المشترك نسقا جعلها تتميز عن دوارج المشارقة من العرب.

وهكذا، يمكننا أن نتحدث عن قطبين لغويين، قطب الفصحى (الفصحيات)، وقطب الدارجة (الدوارج). وأخذا بعين الاعتبار هذا المعطى، يمكننا القول،

بأن للتعدد اللغوي بالمغرب أصولا عميقة تعود إلى تنوع الاختلاط بين الثقافات والأجناس، وإلى حسن تدبير الاختلاف اللغوي ورعايته، وإلى اختيار أنظمة تربوية تناسب التمثلات الفكرية والقيمية والمجتمعية.

وعلى الرغم من مختلف الظواهر الأمنية التي رافقت مسيرة هذه اللغات، فإن انعدام الأمن اللغوي لم يجد سبيلا إلى التشويش على العربيات (فصحيات ودوارج) والنيل من المواقع التي شغلتها. بل إن السياسات اللغوية المتبعة، بوعي أو بغير وعي، منذ نشأة اللغة العربية وبناء نظامها اللغوي المتنوع والمشترك قد سايرت واقع الممارسات اللغوية دونما انشغال مرضي بانعكاسات بل جوانب السياسات اللغوية الصريحة أو الضمنية. لقد كان للأمن اللغوي ولانعدام الأمن اللغوي حضور إيجابي طالما تدخلت الجهات المختصة لتحد من غلواء الهواجس الأمنية ولتستحضر كيفية تدبير الشأن اللغوي.

إننا باعتماد هذه المقاربة النسقية، يتيسر علينا إدراك الأس المشترك بين «الفصحى» و«الدارجة» على المستوى الصواتي. وربما يتيسر هذا الأس على مستوى باقي مكونات «اللغتين» المكتوبة والمنطوقة.

وتقودنا المقاربة السوسيولسانية إلى القول بأن تنوعي اللغة العربية هذين يؤديان وظائف ليس من السهل تحديدهما. إن وصفي السوسيولسانيات لمستويي اللغة باعتبارهما «عال» بالنسبة إلى أحدهما، و«منخفض» بالنسبة إلى الثاني يبدوان لنا،على الأقل بالنسبة إلى العربية، غير ملائمين،فعوض وصف حالة اللغة تلك بعال أو منخفض، فإنه يبدو أن هاتين الحالتين توجدان في السوق اللغوية مع خلوهما من أي دلالة على الحظوة أو السمو. إن كل المتكلمين، بغض النظر عن فئاتهم الاجتماعية وطبقاتها، يستعملون هذين المستويين بألوان حضارية وثقافية واجتماعية وفقا للحاجيات التواصلية المتاحة. ولا ينبغي أن نستنتج من ذلك أن العربية المكتوبة لا تستفيد من حظوة ذات طبيعة دينية. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى قضية ذات أهمية كبرى، ويتعلق الأمر بالإحالة على اللسانيات الاجتماعية كما صاغها وليم ليبوف (Labov.W) وأولها بورديوه (Bourdieu) وأنكروفي (Encrevé). وقد سمحت لنا هذه الرؤية بتنسيب المظهر المجرد للنحو التوليدي. كما ستساعدنا، من جهة أخرى، على أن نربط ربطا لطيفا بين هذه النظرية واللسانيات الاجتماعية. إن القول بأن للعربية المكتوبة والعربية المنطوقة جذرا مشتركا تمثله بنية تحتية عميقة،

ستسمح لنا بأن نطرح الفكرة القائلة بأن القواعد تتكيف مع الوضعيات الاجتماعية للإنتاج اللغوي. إن هذه اللغة الموحدة التي تمثلها المستويات الثلاثة: العربية المكتوبة، والعربية المنطوقة، والعربية الوسطى تكثف الاستعمالات التي تعرفها هاته اللغة وتوزعها في تمامها وحالاتها. يبدو أننا قد عثرنا على فرصة الربط بين النحو التوليدي واللسانيات الاجتماعية.

لقد انبثق بالجزيرة العربية أكثر من تنوع من درجات ومستويات مختلفة. ومن بين هذه التنوعات تنوع رفيع حظي بهيبة ومشروعية، وحظي باستقطاب إجماع السكان. وكنا قد رصدنا أعلاه تضافر عوامل لسانية وعوامل سوسيوسياسية منها الطلب الاجتماعي (Baggioni Corbéra). لقد اتجه الرأي العام اللغوي نحو التقليل من التنوعات وحصرها أخذا بعين الاعتبار الثقافات والجماعات المتعايشة.

وبالنظر إلى هذا الوضع، بدا للهجات المسؤولة اللغوية وغير اللغوية إعمال معيرة وتقييس يستجيبان للشروط الموضوعية والذاتية للتواصل. وبالنظر إلى الواقع التواصلي لم يكن بالإمكان سوى اختيار معيرة متعددة القيم، معيرة تستوعب الفوارق وتوزعها على أساس مقاس نظام هرمي يضم معايير دنيا ومعايير وسطى ومعايير رفيعة. وهكذا، نميز داخل المشهد اللغوي بين عربية رفيعة هي عربية القرآن ثم عربية الكتابة الفنية، فعربية الصحافة والعربية المعاصرة، فالعربية الوسطى، فالدوارج المختلفة (Kembouch، 2021).

السياق الكولونيالي للمفهوم:

إن الاستراتيجية المتبعة في معالجة الازدواجية اللغوية تبدو مقيدة بالسياق النظري والمنهجي بسبب وجود هروب نظري إلى الأمام، إلى درجة أن السياق قد كان ملتبسا إذ ما تزال هناك فجوات وثغرات في التحليل، فضلا عن نقص في المعطيات والوقائع المعالجة وفي البناء النظري من قبيل مدى نسقية مفهوم الازدواجية اللغوية، ومدى التوفيق بين البناء اللساني للمفهوم وبعده اللانسقي. والأشد أهمية من ذلك يتمثل في كيف أمكن -إن كان ذلك قد تأتى- حماية المفهوم من **امتداداته الايديولوجية والسياسية**؟ وتتناسل الأسئلة المربكة من مثل هل يؤدي المنحى التطوري إلى القول بأن العلاقة بين التعبيرين اللغويين علاقة تفرز تباعدا بين النظامين أم أن النظام نظام واحد مكون من **نظامين فرعيين متلازمين**؟ وما مدى البون الحاصل بين هذين

التعبيرين منذ القرون الأولى للإسلام إلى الآن؟ وكيف بلورت العربية لهجات أو عائلة لغات متميزة، ربما لأن حظوة العربية بوصفها لغة مقدسة قد حالت **دون أن يسمى ما يسمى باللهجات لغات؟** وهل ينتظم العلاقة بين التعبيرات اللغوية **صراع أم وئام؟** وهل يعتبر الصراع النمط الوحيد للحراك؟ وهل جرى ويجري **انتقال من ازدواجية لغوية سلمية إلى ازدواجية لغوية صراعية؟** وعلاوة على ذلك، ألا يمكن أن **ترادف الازدواجية اللغوية الثنائية اللغوية؟** وهل كان الفكر الاستعماري خلف هذا الصنيع اللغوي؟ ألا يقوم تصور الازدواجية اللغوية على **تصور بنيوي وسكوني للاحتكاك باللغات**. ألا يحق للعالم أن **يتحفظ** على موضوع الازدواجية اللغوية؟ ولماذا كان مارتيني (1972، ص. 148) **غير متحمس للمفهوم** وغير مخاطر وطالَب بإبعاده معتبرا الثنائية **تبسيطية** مسجلا في نفس الوقت أن في الازدواجية اللغوية **إضافة بعد اجتماعي إلى مفهوم الثنائية اللغوية؟** (1981، ص. 96)، وكيف تأتى لألان كاي Kaye Alan أن يعتبر **تصور فيرجسون انطباعيا؟** كما لا يفوتنا أن نذكر في هذا السياق أن»**الازدواج اللغوي أم كل الأمراض؟**». وللحقيقة والإنصاف، فقد أضيفت أوصاف أخرى إلى الازدواج اللغوي، بحيث إن **النوع والتنوع** قد أُدمجا في الممارسة اللسانية وإن صار الموضوع يكتسي صيغة تعايش غير متكافئ للغتين (عال ومنخفض) داخل نفس الجماعة اللسانية.

وباختصار، ولأن السياق قد يكون سياق اللايقين، فإن ذلك يدعو إلى الحاجة إلى نظرة نقدية مواكبة لمفهوم الازدواجية اللغوية، ومن ثمة إعادة النظر في الثنائية اللغوية واحتكاك اللغات ببعضها البعض والسياسة اللغوية.

لقد قيل إن اللغة السامية تعاني من ازدواجية اللغة غير القابلة للعلاج(نقلا عن كولوغلي). واستئناسا بذلك، يمكن الادعاء بأن ظاهرة ازدواجية اللغة العربية ليست بالأمر الجديد، فلقد فُكر فيها منذ سيبويه إلى الآن من خلال مقاربتين اثنتين مختلفتين: مقاربة معيارية قام بها النحاة العرب منذ ظهور «الكتاب» ومن قبل لسانيين عرب معاصرين. ولم يكن لهذه المقاربة موضوع تصحيح الأخطاء كوسيلة لمحاربة اللحن، والخروج عن قواعد اللغة العربية المكتوبة. ألا يعد تناسل كتب النحو شكلا من أشكال الصراع ضد «هدم اللغة المقدسة» بينما نتصور اللغة المنطوقة باعتبارها تدنيسا للمقدسات أي كخطيئة أصلية؟ إننا لا نحيل أنفسنا إلا على اللهجات العربية وذلك لنبين فقط كيف تساهم في انحطاط الوضع اللغوي، وضعية لسانية لا كما هي،

لكن كما ينتظر منها المشرعون أن تكون. فقد ورد في كتاباتهم، أن العربية الفصحى هي التي تجسد الصلاح، بينما تجسد اللهجات الفساد.

كما ظهرت مقاربة غير معيارية مع المستشرقين؛ وذلك منذ أن تغلغل الاستعمار الفرنسي في البلد، وهي نقيض المقاربة الأولى. فتمركزت الدراسات على اللهجات العربية في عددها الكبير محاولة البرهنة على أن العربية الفصحى لغة ميتة، وأن لهجة كل بلد قد أضحت لغة وطنية. هذه هي الإيديولوجيا الاستعمارية التي تنزع إلى أن تمرر نفسها كعلم.. بينما لا تجسد العربية الفصحى سوى حظوة ماضوية، أو حظوة ماضية. والأسوأ من ذلك هو أن بعض هؤلاء المستشرقين يعتبرون أن «هذه اللغات الوطنية الجديدة» عاجزة عن نقل المعرفة العلمية والثقافية وبذلك يجب أن تحل محلها لغات المستعمرين.

وهناك لسانيون آخرون عرب ومستشرقون، وكلهم مزودون بمعرفة بالمناهج اللسانية الصارمة، قد حرروا علم اللهجات العربية من الآراء المسبقة المعيارية والاستشراقية، متناولين اللغة العربية في شموليتها (العربية المكتوبة والعربية المنطوقة). وقد تنوول الواقع اللغوي تحليلا كما هو وتصورت ثنائية اللغة العربية باعتبارها واقعة تاريخية، وإذن واقعة موضوعية.

الإيديولوجيا الكولونيالية واللسانيات:

سيعرف المشهد اللساني تطورات خطيرة على إثر التغلغل الاستعماري الذي سيوظف أجهزته الإيديولوجية في أفق التشريع لإبادة ثقافية ولغوية مواكبة لهيمنة سياسية واقتصادية. فبغاية بسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية، كان على الاستعمار أن يبلور وأن ينشر إيديولوجيا ذات غطاء علمي من شأنها أن تبرر التوسع الترابي وتُطَبّع علاقات المغاربة معه. ولكي يساير اغتصابَ الأرض اغتصابُ اللغة، سارعت الدولة الفرنسية إلى تخطيط تضافر جهود العسكريين وعلماء الإثنولوجيا والاجتماع واللسانيين والمؤرخين فصاغت سياسة استعمارية تقوم على وضع كفاءاتهم في خدمة الاحتلال الفرنسي. وقد تمثل مسعاهم في تقديم صورة عن الانخراط الطوعي وعلى مختلف الأصعدة للسكان الأصليين زارعين الوهم بأنهم استوعبوا السكان الأصليين وأدمجوهم في النظام الأمبريالي وأن هذا الإدماج وهذا الاستيعاب يتمان بيسر وسلاسة وبطواعية. ويدل هذا الإجراء على استهداف الهوية المغربية من جميع جوانبها.

وبالفعل، فقد أصبح علم اللهجات بين أيدي الاستعمار أداة تغلغل وتقسيم. ومن زاوية أخرى، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن المناخ الذي وفدت فيه هذه المعارف الحديثة كان مناخا موبوءا تتحكم فيه السياسات اللغوية الكولونيالية. وقد ظل التوجس شعورا غالبا على مشاعر العرب. ومما قوى هذا الشعور معاداة الفصحى وسن سياسة التلهيج مع استهداف إرساء دراسة اللهجات والعناية بها والترويج لها على حساب الفصحى. فكان أن التبست المفاهيم والأدوار واختلطت المعارف وتشوش الفكر اللغوي الحديث. وقد عرفت الساحة اللغوية، نتيجة لذلك، حضور اللسانيات ممثلة في اللسانيات النظرية واللسانيات الاجتماعية، بينما لم تتح للسانيات المقارنة واللسانيات التطبيقية فرص اقتحام حقول المعرفة. وفي هذا السياق، وبتوجيه من الكولونيالية اللغوية وتأطير منها، ازدهرت اللسانيات اللهجية ودبجت المقالات والأبحاث واستهدفت العربية المعيار (التعددية المعيارية) التي قيل عنها بأنها غير قابلة للحياة، فيما قيل عن اللهجة المغربية بأنها قاصرة عن تأدية دور اللغة الوطنية.

كتب وليام مارسي (1931) عن العربية قائلا: «تلك هي العربية في نظري. لغة واحدة؟ لغتان؟... لنقل بأن الأمر عبارة عن حالتين لنفس اللغة، مختلفتين إلى درجة أن معرفة إحداهما لا تعني مطلقا معرفة الأخرى، وعبارة عن حالتين متشابهتين بحيث إن معرفة إحداهما تيسر، إلى حد كبير، اكتساب الأخرى. وفي كل الحالات، فنحن أمام أداة للتعبير عن الفكر تصدم، على نحو غريب، عادات الفكر الغربي، كائن شبيه بحيوان برأسين، ويا لهما من رأسين، لا تعرف البرامج الدراسية حقا كيفية معالجتهما، وذلك لأنهما لم تصنعا لإيواء الوحوش». (Marçais، 1930، ص. 409).

إن المغرب، في نظرهم، ركام من عناصر متنافرة ومتعارضة من جهة النظر اللسانية والثقافية والإثنية (الأمازيغ، الإسبان المعربون، إلخ (Colin et Laoust، ص. 17). وهو بلد تعمه الفوضى وبلد يسري الاضطراب في جسمه ومفاصله، إلى درجة أنهم وصفوا الحرب الاستعمارية بالسلمية. هناك، إذن، نزاع من طبيعة اجتماعية وثقافية ولغوية «لن يقدر على حله إلا التدخل الاستعماري واستتباب السلم الفرنسي». إن بسط السلم اللغوي أمر يفرض نفسه، والقوة المؤهلة والقادرة على «بسط نفوذها هي الدولة الفرنسية». أمام هذا الوضع، تقدم الفرنسية نفسها، كجنس ولغة وثقافة وحضارة وسيادة، باعتبارها لغة محررة للأمازيغ وتقضي على استيلابهم: ومعتبرة تعريبهم بمثابة دراما لغوية محققة (Brunot، 1949، ص. VI) فيما تتصور تاريخهم من خلال تاريخ الغالبين والمنتصرين».

ولأنه كان يجب استعمار التاريخ، فقد وجب، بالضرورة، استعمار اللغة، والقيام بكل ما يجب لنشر لغة الحكام الجدد التي ستنقل إيديولوجيا الاضطهاد والاحتقار والدونية. ولبلوغ هذا الهدف، أصبحت كل الوسائل ممكنة بما في ذلك التلفيق والكذب والخلط.

تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار وأدواته الاستشراقية قد اهتم بدراسة اللهجة المغربية لغايات مختلفة نذكر منها ربط تواصل مباشر مع الإدارة الاستعمارية والتعرف على العربية الدارجة وعلاقتها بالفصحى. واستعدادا للتأطير السياسي للغات بالمغرب جرى تأسيس مدرسة اللغات الشرقية الحية ومعهد الأبحاث العليا المغربية. وكذا إحداث كرسي اللغة العامية المغربية بمعهد اللغات الشرقية بباريس وتدريس الدارجة إلى جانب الفصحى واللغات الأمازيغية والتأليف في الدارجة ومعجمها. (بونعمان، 2014).

ويمكن الانتباه إلى أن الباحثين الفرنسيين في الوضع اللغوي بالمغرب قد انقسموا إلى فئات ثلاث: فئة اهتمت بالعربية الفصحى ومنها مارسيه Marçais وكانتينو Cantineau، وفريق اهتم باللهجات ومنها العربية المغربية ومنه هاريل Harell وليفي بروفنسال Levy Provençal وجورج كولان Georges Colin، وفئة اهتمت باللغة الأمازيغية ومنه باسيه Basset.

ويمكن أن نمثل للدراسة ذات الطابع الكولونيالي بكتابات عدد من المستشرقين الفرنسيين الذين جندوا معرفتهم اللغوية لخدمة الدولة الاستعمارية الفرنسية. فقد اعتبر برينو Brunot أنه يستحيل على اللغة الفصحى مثلما يتعذر على العربية الدارجة لوحدهما أن تسمحا بحل المسألة اللغوية المغربية، لكن هناك حل آخر يفرض نفسه: ويتعلق الأمر بنشر اللغة الفرنسية، فهي البديل (Brunot et Gotteland، 1937، ص. 232–233). بينما يقدم وليم مارسيه (la diglossie de la langue arabe) مثالا فاقعا عن توظيف العلم لخدمة قضايا سياسية وإيديولوجية إلى درجة صار فيها الخطاب العلمي خطابا سياسيا والخطاب السياسي خطابا علميا. وقد سخر وليم مارسيه وضعه العلمي وكذا معرفته العلمية وخطابه العلمي ليضفي على كلامه كل المصداقية المطلوبة. وقد كان للصفات العلمية التي استجمعها كل الثقل القادر على استمالة القارئ. فهو، إلى جانب كونه صاحب سلطة علمية بل مكانة علمية مرموقة اكتسبها من انتمائه إلى الكوليج دو فرانس، ذو خبرة لغوية وذخيرة لفظية وترسانة مصطلحية ومفاهيمية

وأدوات تحليلية. ولقد كان لحضور هذا الزخم من الألقاب وزن لا يخفى في إرساء استراتيجية خطابية تتصيد القارئ وتوقعه في شراك الانخراط في منظومة إيديولوجية معينة. وهو بهذا الأسلوب التمويهي يخفي وراء حقيقته مستشرقا ينثر سمومه في كل الاتجاهات. ولم يظهر منه سوى العالم اللساني، وعالم اللغة العربية ولهجاتها. وبالنظر إلى زاده المعرفي وعلو كعبه في اللسانيات واللغة العربية ولهجاتها، فإن ما سيعقب كلامه هذا من كلام لن يعدو أن يكون كلام «خبراء». وبالفعل، فقد كانت تلك مقدمة ستيسر القول بدونية اللغة العربية. ولأنها بتلك الحال، فقد وجب دعم إحلال الفرنسية محل العربية. (انظر: Cherrad، 1991)

ويمكن تفكيك النظام الحجاجي الذي تبعه وليم مارسيه من خلال موقفين اثنين متناقضين: أحدهما يتكون من فكرتين متعارضتين. يخص أولهما اللغة العربية الفصحى. فهي لغة أدبية ومكتوبة وفصحى، وكتابتها قديمة تجلت في كتابة عقود ورسائل، والقسم والمحاضرات والشعر الجاهلي ولغة القرآن والحديث الشريف، ولغة الجن والشريعة والعلوم والأدب. غير أنها، الآن، لغة غير منطوقة ولم يسبق النطق بها في أي زمان ومكان وأنها ليست أبدا لغة التخاطب. إنها لغة مكتوبة تستند إلى لهجة أو لهجات قديمة وفي مقدمتها لغة القرآن. وهي لغة أدبية مشتركة تكونت بالجزيرة العربية. وقد عرفت هذه اللغة نشاطا ممعيرا قام به معجميون ونحاة ورواة شعر. ويتميز معجمها بثروة لغوية تملأ كل المجالات والميادين الحياتية. وقد ترسمت هذه اللغة وتجمدت بحيث إنها لم تشهد منذ تلك اللحظة تغيرا يذكر. وإن انضافت إلى معجمها كلمات. بل إن استعمالها قد تغير (Marçais، 1931، ص. 401-402.). هذا الخطاب خطاب مؤرخ. وهو يشي بالشرعية والمصداقية. وقد تجمع وراء العظمة التي كانت لهذه اللغة جمع من العلماء، والنحاة والمعجميين من مثل ابن سينا وابن رشد وابن خلدون وكذا الشعراء. إن لغة حظيت بهذا القدر من التكبير والتهذيب والرعاية من خلال عمل فيلولوجي نحوي ومعجمي صارت لغة حضارة ولغة يجمعها والناطقين بها عشق خالد. لغة من هذا العيار كانت بحق لغة مراكز الحضارة من قبيل فاس وتونس والقاهرة وبغداد (Marçais، 1931، ص. 402).

لكن مارسيه يعود ليتحدث عن اللغة العربية من موقع آخر يكاد يتنافى والموقع السابق. إذ يرى أن إفريقيا الشمالية بلد يفتقر إلى مراكز ثقافية شبيهة بالمراكز الثقافية الكبرى التي عرفها المشرق العربي. حتى إن العربية لم تعد سوى أداة تعبيرية عناصرها

قارة وجامدة، الشيء الذي جعل منها لغة منغلقة في عالم قرسطي لم يعرف نحوها وصرفها وتركيبها أي تغيير يذكر». ويؤول به القول إلى أنها لغة قد فقدت الاتصال بالحياة والمرونة والحميمية (Marçais، 1931). لقد جرد مارسيه اللغة العربية من مكانتها وقيمتها لتصبح لغة بسيطة وبدائية بالمقارنة مع اللغات الأوربية، وصرفها فيما يبدو معقد شيئا ما وإن كان مطردا إلى حد كبير. إنها ذات بناء لغوي ضعيف لا يرقى إلى البناء اللغوي الفرنسي أو اليوناني (Marçais، 1931). هكذا، صارت العربية الفصحى، في نظر مارسيه، عبارة عن لغتين: لغة قوية ولغة ضعيفة، لغة متينة ولغة هشة.

أما العربية المنطوقة، فهي، على عكس العربية المكتوبة، لغة من دون قواعد ومتعددة وبذلك فهي غير وحدوية، ولغة بسيطة في مقابل لغة مركبة ومتينة، ولغة تشهد تطورا في مقابل لغة فصحى جامدة، ولغة كثيفة في مقابل لغة مختزلة، ولغة نخبة وخاصة في مقابل لغة عامة (Marçais، 1931). الفصحى إذن لغة ضعيفة البناء بالمقارنة مع الفرنسية، إنها لغة ملتبسة خالية من الذكاء والمنطق ولا صلة لها بالحياة. (1930، ص. 406) ويتوج كلامه باعتبار المسؤول الأول عن وضع العربية هو العربية ذاتها أي إرجاع أزمة العربية إلى الازدواجية اللغوية، أما المسؤول الثاني عن أزمة اللغة العربية فهو اللغة الفرنسية (Marçais، 1931، ص. 406). إن دارجة المغرب مختلفة عن دوارج المشرق العربي إلى حد يصعب معه التواصل بين المشارقة والمغاربة. لذا تُماثل العربية ولهجاتها الوضع الدارجي الذي كان للاتينية والفرنسية. لمثل هذه الأسباب أُقترح أن تعوض الدارجة الفصحى (Marçais، 1931، ص. 229–231). إن اختيار أداة تعبيرية سيكون، اختيارا تعسفيا يكون من الضروري على الدولة الحامية أن تفرضه (Marçais، 1931، ص. 233).

في هذا السياق، يقدم وليم مارسي صراع اللغات بالمغرب على النحو التالي: «لكن إذا كانت لغة من اللغات هي لغة القادة، واللغة التي تفتح الطريق نحو حضارة حديثة معاصرة، وكانت لغة الصفاء والنقاء، وكان التعبير المكتوب والتعبير المنطوق عن الفكر يقتربان إلى حد أقصى؛ وإذا كانت اللغة المقابلة هي لغة المحكومين، واللغة التي تصدر في كتاباتها الممتازة عن مثال قرسطي، وكانت غامضة، وتكتسي حينما نكتبها مظهرا آخر مغايرا للمظهر الذي تتخذه حينما نتكلم بها، فإن اللعبة غير متكافئة على الإطلاق: إذ يجب على الأولى أن تجبر الثانية على التراجع لا محالة. ويمكنها، كوسيلة للتخاطب، أن تبقى، لكن في الحالة التي يتكلم فيها شعبان اثنان

لغتين، ويتعايشان ويختلطان على نحو وثيق، فإنه إذا كان أحدهما يتصور، ويصدر تعليمات ويوزع الأجور، وكان الثاني ينفذ ويطيع ويعيش من هذه الأجور، فإن المحكومين والمأجورين سيجدون على المدى البعيد منافع أكثر وسيندفعون أكثر لاكتساب بعض الاستعمالات الخاصة بلغة المديرين، ولغة الآخرين أكثر من هؤلاء الذين يتعلمون لهجة المغلوبين ومستخدميهم» (Marçais، 1931، ص. 23).

ويضاف إلى هذا الخطاب الاستعماري والعنيف كلام يصف العربية الفصحى باللغة الميتة وبـ «لاتينية العربية» (Brunot، 1921، ص. 7) (Colin، 1932). وما دامت العربية الفصحى والعربية الدارجة عاجزتين عن إيجاد حل للمشكل اللغوي بالمغرب، فإنه لا بد من تقديم حل ثالث طبيعي»: أي نشر اللغة الفرنسية واستعمال المغاربة لها باعتبارها لغة ثقافة» (Colin، 1932، ص. 18).

يجد الخطاب الاستعماري، كما ورد في تلكم الاستشهادات، حججه في الكلمات الجوفاء الشرسة التي لا يمسك المرء بمعانيها، علما بأن المسلمات المقدمة تضمر موقفا سياسيا وإيديولوجيا استعماريا تعارض بين نسقين لسانيين مختلفين يلغي أحدهما الآخر. فقد تُصورت اللغة الفرنسية كلغة للحاكمين، ولغة الحضارة المعاصرة، إنها لغة صافية، ولغة تصور، ولغة تعطي الأوامر، وتوزع الأجور. أما اللغة العربية، فهي ليست سوى لغة المحكومين، تنقل مثالا قرسطيا، وهي لغة غامضة وتنفذ وتطيع وتعيش من هذه الأجور. وبإيجاز، فالعربية ليست سوى نسق عتيق عليه أن يخلي موقعه لصالح اللغة «المتحضرة» و/ أو لغة «المتحضرين».

توجد هناك علاقة تناسب بين التسامي اللغوي والتفوق العرقي. لكن هناك أيضا تعبير عن لامساواة طبقية. فإلى جانب الفرنسية الظافرة ليس هناك سوى مجموعات مكونة من لغتين فرعيتين غير قادرتين على نقل خطاب علمي وثقافة معاصرة. و«التكلف «، بالأمازيغية، لم يذكر إلا من أجل فرنسة البلد. فأن يقول إن الأمازيغية تمتلك كل الجهاز الضروري للتعبير عن فكرة معقدة (Gaudefroy et Mercier، ص. 237) لم يمنع الإقامة العامة من أن تصدر قانونا سنة 1915 تُرسّم بموجبه اللغة الفرنسية باعتبارها لغة المكون الأمازيغي.

يقوم الاستعمار الفرنسي على أسطورة كونية الحضارة والثقافة الفرنسيتين. لذا يستوجب توسيع هذه اللغة، بالنتيجة، أن ننسب إلى اللغة الفرنسية قيما كونية. ومن هناك تحطيم اللغات والثقافات «الأهلية» والقضاء عليها. وهكذا، ووفق ما قاله فرانش إليكوات، متحدثا عن اللغة البروطونية واللغة الفرنسية « كل لغة متميزة

إيديولوجيا، فإذا كانت اللغة البرطونية تعني التخلف، والقدم، والبداوة، فإن الفرنسية ترمز، عكس ذلك، إلى الحداثة، والراهن والمدني. إن كل العالم البروطوني مسلوب القيمة (Elegoet، 1973، ص. 218). وكل ولوج «للحضارة يتطلب امتلاك الفرنسية، لغة الذين يمتلكون السلطة: اللغة السلطوية. أما اللغة العربية فهي محرومة من سلطة الفعل، وتكمن كل سلطتها في أن تكون مستقبلة ومتلقية. وبعبارة أخرى، فإننا نحرم العربية من حقها في الكلام، ومن التفكير. إن عليها أن تتحمل تولية وظيفة التنفيذ والطاعة. وأن تعيش من الأجور الفرنسية. وهو ما يعني أن تترك المكان للرأسمال الفرنسي والسوق اللغوية الفرنسية.

يجب على الرسمال اللساني المستورد، لولوج مرحلة المشروعية الزمنية، أن يعمل كما لو أن السوق اللسانية موحدة و«أن اللهجات المختلفة أو اللغات الطبقية أو المحلية تقاس عمليا باللغة المشروعة» (Bourdieu، 1972، ص. 23). في هذا السياق، يجب أن نفهم دلالات الحرب اللغوية الجارية. فنحن نتعلم العربية في علاقتها باللغة الفرنسية، لكن أيضا أن نطبق، بطريقة دوغمائية، المسار الذي عرفته اللغة الفرنسية. وعلاوة على ذلك، فإن التنوع اللغوي يُلاحظ ويوصف دون القدرة على تفسيره ودون الرغبة في ذلك. وعلى عكس ذلك، فإن التنوع اللغوي يعتبر بمثابة مرض لا مفر منه تعاني منه العربية، وهكذا تتضافر حجج «لسانية» و«ثقافية» و«رمزية» ليستنتج المرء أن لا وجود في المغرب للغة تمتلك القدرة على سد الوظائف الضرورية لل«نمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد» (Marçais، 1931).

لقد تصرفت السوق اللغوية، إذن، وكأنها رقابة وذلك بمنح قيم ووظائف غير متساوية لمختلف المنتجات اللسانية. وسيكون على وسائل إعادة إنتاج الرأسمال اللغوي أن تجعل هذه اللامساواة ملموسة بل عليها أن تقويها.

وبالفعل، فإن الاستعمار الفرنسي قد لجأ إلى إحداث مؤسسات مكلفة بنشر الفرنسية، بحيث أصبحت اللغة الفرنسية أداة للارتقاء الاجتماعي، ومن هناك ظهور طبقة انتهازية يكون مصيرها وعيشها مرتبطين بوثاقة بالإمبريالية الفرنسية. ولهذه الغاية، أنشئت مدارس وثانويات، تُفتحُ، في الجوهر، في وجه أبناء الأعيان. وعوض أن تكون أماكن للتكوين، فقد كانت، قبل كل شيء، مؤسسات للهدم، ومكونات للنظام الكولونيالي المستجيب لمتطلباته الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية. لقد ازدوج اكتساب اللغة باكتساب ثقافة المهيمنين، وثقافتهم وحضارتهم. والخلاصة

التي نستنتجها من هذه المسلكيات هي أن الفرنسية لم تعد أبدا نسقا تواصليا، بل صارت نسق تحريك واستلاب، ووسيلة لتأمين إعادة إنتاج جماعة مسيرة غير ذات صلة بثقافتها ومحيطها.

لقد قام تعليم اللغة الفرنسية على تقليص الساعات المسندة إلى اللغة العربية التي لا يمكن إقصاؤها لأنها ما تزال مرتبطة، على الدوام، في أذهان الناس بالإسلام، وقد أسندوا إليها، كما هو الحال مع اللاتينية، وظيفة دينية لا غير. وعلى عكس ذلك، فقد عوضت اللغة الفرنسية العربية بالنسبة إلى الأمازيغ. لقد أقامت فرنسا، إذن، حواجز تقسيم من طبائع مختلفة بين العرب والأمازيغ. ألم يكن «الظهير البربري» يستهدف إرساء تشريع مغاير للشريعة الإسلامية لتدبير أمور الأمازيغ؟

إلا أن الفرنسية تتوفر على منابر أخرى، فالأجهزة الإدارية والتشريعية قد فُرنست. ولم يبق إلا فرنسة الشعب، فرنسة سريعة ومباشرة. وقد أسندت هذه المهمة إلى المعمرين والتجار وأرباب العمل. «إن الفرنسيين يحكمون ويسهرون على تطبيق القانون، والفرنسية تقوم بتطبيق قانون سوق العمل» (Bebel، 1976، ص. 142–143). ونضيف تطبيق قانون سوق التواصل. وتتراكب مع علاقات الإنتاج الاقتصادي علاقات الإنتاج اللساني. إننا نتكلم لغة السيد لنتلقى الأوامر، ولنستعطف، ولنبين له أننا من تابعيه. إننا نستهلكها كما نستهلك منتجات المدينة الرئيسة. وهكذا، فإن تعلم الفرنسية يعني خدمة المستعمر، وتمكينه من قوة العمل ومن لغته المحكوم عليها بالفناء.

وبكلمة واحدة، لقد راكمت اللغة الفرنسية كل الوظائف المهمة وذلك بتقليص المكان الذي كانت تشغله اللغة العربية والحط من قيمة وسائل المبادلات العملية. ولتوضيح ذلك، عدَّد جاك بيرك Berque Jacques مستويات التبادل التي غزتها اللغة الفرنسية: 1. الفرنسية الرسمية التي تبدأ بمحضر رجال الدرك إلى النصوص الكلاسيكية التي نعلمها في الثانوي، 2. فرنسية أعمال الحياة اليومية التي ينبغي أن يرقى إليها أي كان من بين المسلمين الذين يطمحون إلى أن يكون لهم دور اقتصادي أو اجتماعي، 3. فرنسية المعمل، والمركز، والثكنة، 4. والأدنى من ذلك، لُغَيات العمل (Berque، 1962، ص. 428).

الفرنسية توجد، إذن، في كل مكان. وقد كان من نتائج ذلك أن ظهرت نخبة ثنائية اللغة التي تبقى خادمة حتى مع إتقانها للغة الأسياد. إننا نعيش نظاما تواصليا ثلاثي اللغة. الفرنسية وهي اللغة العليا، اللهجة العربية وهي اللغة الدنيا. أما العربية المكتوبة

فقد صارت لغة وسطى يراد لها أداء دور ديني (Lacheraf، 1968، ص. 324). وبطبيعة الحال، فميزان القوى هو لصالح الفرنسية، وهيمنتها ستنتج تغيرات لسانية. والآثار اللغوية حاضرة، على الخصوص، في العربية المنطوقة من خلال الاقتراض.

تفسر لنا أنماط العلاقات التي تتحكم في المستعمرات والمستعمرين لماذا توجد هناك وفرة في المقترض من اللغة الفرنسية.. إن اللهجات الحضرية (الرباط، وفاس، ومراكش) واللهجات البدوية المحضرنة (الدار البيضاء، وأسفي، والجديد، والصويرة..) التي قامت بالاقتراض الكثير.. أما البادية التي لا يفترض نمط عيشها احتكاكا مستمرا وقويا بالفرنسيين فلم تقترض إلا القليل. وتبقى لهجات البدو أقل عرضة للضرر كما هو الحال مع لهجة المدن ولهجة المراكز الحضرية.

وإذا كان صحيحا أن الاقتراض يخص المفردات الملموسة (كلمات تقنية، وإدارية في الجوهر)، فإن الكلمات التي لها مطابقها في اللغة العربية المنطوقة قد أدرجت. وهذا الإدراج ليس تلبية للحاجة اللغوية بل نتيجة للضغط اللغوي الممارس. ثم هناك الاقتراض من طبيعة معجمية. وقد لاحظ برينو ذلك مؤكدا: «لم تتبن اللهجات المغربية، لا كلمة أداة، ولا تعبيرا، ولا جملة، ولا علامة إعرابية ولا حالة إعرابية، لم يؤثر الاقتراض في تركيب اللهجة. وأخيرا الأصوات... بقيت بمنأى عن الاقتراض (Brunot، 1949، ص. 366). كما اقتصر الاقتراض من الإسبانية على المفردات.

وهكذا، عرف مشهد اللهجات المغربية تغيرا كان وراء التدخل اللغوي العنيف. وستتيح البنية التحتية التي وضعها الاستعمار (شبكات الاتصال والمعامل والهجرة الكبيرة) «اختلاطا سكانيا متنوعا. إلا أن هذه الخصوصيات اللهجية قد خفتت وتوالى خفوتها. إننا نتجه بالتدريج صوب لغة مشتركة مغربية تجد فيها الاقتراضات الجديدة من الفرنسية مكانها (Brunot، 1949، ص. 367).

خاتمة:

إذا كانت الازدواجية اللغوية هي الوضع الذي يتعايش فيه تنوعان لغويان في رقعة ترابية معطاة ويمتلكان، لأسباب تاريخية وسياسية، وضعيات ووظائف اجتماعية متميزة، يحظى فيها تنوع بالمرتبة العليا فيما تؤول المكانة الدنيا إلى التنوع الثاني. ويمكن للتنوعين أن يكونا لهجتين لنفس اللغة أو أنهما ينتميان إلى لغتين متميزتين- فإن صورها تختلف بالنظر إلى حساسيات ثقافية وسياسية واختيارات دينية وتقاطعات حضارية.

ولنقترب أكثر إلى كيف تعمل الازدواجية اللغوية في وضعيات تعرف اختيارات سياسية وثقافية وبنخبة يتفاوت حسها النقدي، وتتبنى قناعات صارمة ومطلقة، وذات خيارات إيديولوجية وتوجه كولونيالي، استوقفتنا الصورة البئيسة التي قدمتها الازدواجية اللغوية، من خلال إيديولوجيا استعمارية، في صيغتها الأولى عن اللغة العربية فصحى ودارجة. ولعل الأكثر ملحاحية هو أن تعيد الازدواجية اللغوية بناء أدوات تحليلها وأن تحرر ذاتها من الإيديولوجيا وتسد الثغرات النظرية والمنهجية... بذلك نقطع خطوات حاسمة لصياغة نظرية منسجمة.

تلكم هي الصورة البئيسة التي قدمتها الازدواجية اللغوية في صيغتها الأولى عن اللغة العربية فصحى ودارجة. ولعل الأكثر ملحاحية هو أن تعيد الازدواجية اللغوية بناء أدوات تحليلها وان تحرر ذاتها من الإيديولوجيا وتسد الثغرات النظرية والمنهجية... بذلك نقطع خطوات حاسمة لصياغة نظرية منسجمة.

ومن زاوية أخرى، فإن الأنظمة اللغوية والرمزية تختلف من بلد إلى آخر. فقد رسمت العربية تنوعها المختلف عن تنوعات اللغات الأخرى، وهندسة المعيرة اللفظية، وهويتها المسالمة والمستوعبة للهويات الأخرى.

ويبدو أن التحرر من التعميم النظري على حساب الوقائع والمعطيات والتشدد في موضع التسامح لن يسمحا للباحثين بالقول إن التطورات التي عرفتها لغة ما معينة لن تعمم على سائر اللغات أو بعض اللغات. ومفاد ذلك أن العربية الفصحى لا تنسج بينها وبين لهجاتها نفس الأفكار التي عرفتها لهجات ثقافات أخرى.

لم تشك الدارجة المغربية من الفصحى، ولم تقف منها موقفا عدائيا. ولم تنخرط تجاهها في أي عمل عدائي. وكأني باللهجة المغربية والعربية المعيارية قد تعاقدتا على التعامل وتطوير علاقات التعاون التواصلية بينهما. وبطبيعة الحال، فإن لا أحد تطاول عليها منذ استيطانها الثقافي والاجتماعي والديني بالمغرب. ولا شك في أن ما لاحظناه من سعار الكولونيالية لا يحول دون تمتين الروابط أو زعزعة النظام اللغوي القائم.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الأفغاني، سعيد. (د.ت). *من تاريخ النحو*. دار الفكر.
- أنيس، إبراهيم. (1952). *اللهجات العربية*. لجنة البيان العربي.
- بعلبكي، رمزي. (2013). *هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص*. مجلة تبين، (1).

- بنعبد الله، عبد العزيز. (1972). *نحو تفصيح العامية في الوطن العربي*. المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي.
- بونعمان، سلمان. (2014). *النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكوفوني: في نقد الاستعمار اللغوي الجديد، حالة المغرب*، مركز إنماء للبحوث والمجلات.
- جدامي، عبد المنعم السيد أحمد. (2032). *العربية الفصحى ومقاربتها الاستشراقية*. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *الخصائص*. (محمد علي النجار، تحقيق.). المكتبة العلمية.
- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. (1983). *الإحكام في أصول الأحكام*. (أحمد محمد شاكر، تحقيق.). منشورات دار الآفاق الجديدة.
- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. (2004). *مقدمة ابن خلدون (ط1)*. (عبد الله محمد الدرويش، تحقيق.). دار يعرب.
- الدوري، عبد العزيز. (1969). *مقدمة في التاريخ والاقتصاد العربي*. دار الطليعة.
- الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان. (1994). *الزينة في الكلمات الإسلامية العربية (ط1)*. (حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الحرازي، تحقيق.). مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد. (1982). *سر الفصاحة* (ط1). دار الكتب العلمية.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (د.ت). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ط3)*. (محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، تحقيق.). دار التراث.
- الفارابي، أبو نصر. (1990). *كتاب الحروف (ط2)*. (محسن مهدي، تحقيق.). دار المشرق.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (1997). *في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (ط1). (أحمد حسن بسج، تحقيق.). دار الكتب العلمية.

- كولوغلي، جمال الدين. (2007). مقابلة مع الباحث. المدرسة العليا للأساتذة بليون، فرنسا.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Attia, A. (1966). Différents registres de l'emploi de l'arabe en Tunisie. *Revue Tunisienne de sciences sociales*, 2ème année, Décembre, (8).
- Balibar, R., & Laporte, D. (1974). *Le français national*. Hachette.
- Benabdallah, A. (1964). *Lexique des origines étymologiques arabes et étrangères du parler maghrébin*. Centre national d'arabisation.
- Berque, J. (1962a). Les Arabes et l'expression. *Studia Islamica*, 16.
- Berque, J. (1962b). *Le Maghreb entre les deux guerres*. Éditions du Seuil.
- Blau, J. (1969). L'apparition du type linguistique néo-arabe. *Revue des études islamiques*, (2).
- Bourdieu, P. (1972). *Esquisse d'une théorie de la pratique*. Librairie Droz.
- Bourdieu, P. (1977). L'économie des échanges linguistiques. *Langue Française*, (34). Larousse.
- Bourdieu, P., & Boltanski, L. (1975). Le fétichisme de la langue. *Actes de Recherche*, (4), Juillet.
- Bourdieu, P. (1987). *Choses dites*. Minuit.
- Brunot, L. (1949). Emprunts dialectaux arabes à la langue française. *Hesperis*, 36.
- Calvet, L.-J. (1974). *Linguistique et colonialisme*. Payot.
- Calvet, L.-J. (1987). *La guerre des langues et les politiques linguistiques*. Payot.
- Calvet, L.-J. (1999). *Pour une écologie des langues du monde*. Plon.
- Cherrad, Y. (1991). La diglossie arabe à travers le discours colonial : Sa description et son analyse par W. Marçais. *Revue de l'Université de Constantine: Sciences Humaines*, (2).

- Cohen, D. (1970). *Études linguistiques sémitiques et arabes*. Mouton.
- Colin, G. S. (1932). Le milieu indigène au Maroc. In *Initiation au Maroc*. École du Livre.
- Dozy, R. (1961). *Supplément aux dictionnaires arabes*. Brill.
- Encrevé, P. (1977). Présentation. *Langue Française*, (34). Larousse.
- Ferguson, C. A. (1959). Diglossia. *Word*, 15, 325-340.

البحث عن جوهر اللغة

عند رومان ياكبسون وأوجين كوزيريو وفرديناند دو سوسير

أ. د. مختار زواوي

جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

mokh_zouaoui@yahoo.fr

https://orcid.org/0009-0009-6718-3001

الملخّص

يروم هذا البحث مقارنة مقاربتي رومان ياكبسون وأوجين كوزيريو لمفهوم «جوهر اللغة» بتصوّرات دو سوسير التي أودعها في عدد من مخطوطاته. ولئن كان دو سوسير كثير اللجوء لهذا المفهوم في دروسه التي ألقاها بجامعة جنيف، كقوله مثلا في دروس السنة الجامعيّة الثالث (1910–1911)، فيما نقله عنه إيميل كنستنتان: «إنّ جوهر اللسان يكمن في اتّحاد فكرة ما بعلامة ما»، فإنّنا فضّلنا لطبيعة هذا البحث الاقتصار على ما خطّه دو سوسير بيده دون غيره ممّا بات يعرف بمدوّنة دو سوسير التي تشمل كلّ ما كتب وألقى من دروس، وما دوّن عنه منها، وما أخرجه شارل بالي وألبير سشهاي في كتاب المحاضرات في اللسانيّات العامّة، وما أودعه رودلف أنغلر وتيليو دو مورو في طبعتيهما النقديّتين من نصوص وتحقيقات. ولقد بات اتّساع المدوّنة يفرض على الباحث الإقرار بنسبية النتائج التي يخلص إليها فلا يركن إلى الاستنتاجات الأخيرة، فقد كشف العثور على الدروس التي ألقاها دو سوسير في نحو اللسان الغوطي بالمدرسة التطبيقيّة للدراسات العليا بباريس خلال السنتين الجامعيّتين (1881–1882) و(1890–1891)، بعدما حققها ونشرها أندري روسو(2018)، أندري روسو عام 2018، عن أنّ اهتمام دو سوسير بمسائل في اللسانيّات العامّة اهتمام مبكّر يعود إلى المرحلة الباريسيّة (1880–1891)، وأنّ نصوصا كثيرة من هذه المرحلة استعان بها في دروسه التي ألقاها بجامعة جنيف. إنّ المقاربة السيميائيّة الدياكرونيّة (التأريخيّة) التي انتهجها رومان ياكبسون، والمقاربة الفلسفيّة الأنطولوجيّة التي انتهجها أوجين كوزيريو، تختلفان عن المقاربة التي اختبرها دو سوسير، فهي مقاربة أشمل تروم التأسيس لمشروع علميّ مستقبليّ ذي أسس إبستيمولوجيّة معلومة.

الكلمات المفاتيح: النشأة والجوهر، الدال والمدلول، اللغة والواقع، اللسان والكلام، الكليّات

SEARCHING FOR THE ESSENCE OF LANGUAGE

R. Jakobson, E. Coseriu et F. de Saussure

Prof. Mokhtar Zouaoui
Djillali Liabès University of Sidi Bel Abbès, Algeria
mokh_zouaoui@yahoo.fr
https://orcid.org/0009-0009-6718-3001

ABSTRACT

The aim of this article is to compare Roman Jacobson›s and Eugène Coseriu›s conceptions of the essence of language with those of Ferdinand de Saussure. Although we can now see that Saussure often used the term essence in his lectures at the University of Geneva, for example, in the third year of his lectures (1910-1911) when he said that ‹[t]he association of an idea with a sign is what constitutes the essence of language›. For example, the discovery of the Cours de grammaire gothique, which Saussure taught for two years (1881-1882) at the École Pratique des Hautes Études in Paris, revealed that he had taken whole pages out of his Paris lectures, put them in envelopes and then transported them to Geneva. As for the approaches of Roman Jacobson and Eugène Coseriu - semiotic and diachronic in the case of the former, philosophical and ontological in the case of the latter - we shall see that they are not similar to those of Saussure. For Saussure, the search for the essence of language was inseparable from the project of creating a new epistemologically grounded linguistic discipline.

Keywords: Genesis-essence, signifier-signified, language-reality, langue-parole, universals

مقدّمة

لسنا نروم من هذه التوطئة ولوج ميدان بحث وتأمّل ليس لنا فيه الكفاية اللازمة، ولا العدّة المطلوبة، وإنّنا نحسب أنّ البحث المقارن الذي أنجزه أريلد أوتكار، «من أجل أنطولوجيّات للّغة. فتجنشتاين وسوسير» (Utaker، 1989، ص. 9)، تحتاج قراءته، لاسيّما ما تعلّق منها بأفكار فتجنشتاين حول جوهر اللّغة، إلى الاستئناس بالمعارف الفلسفيّة التي أودعها في عدد من مؤلّفاته كقوله مثلا في رسالته المنطقيّة الفلسفيّة: «من جوهر الشيء أن يكون هذا الشيء عنصرا مؤسّسا لوضع من الأشياء» (Wittgenstein، 1993، ص. 34)، أو قوله: «إنّ الشكل العامّ للقضيّة هو جوهر القضيّة» (Wittgenstein، 1993، ص. 82)، أو قوله في تحريّاته الفلسفيّة: «يجب، حينما نلفي الفلاسفة يلجؤون إلى ألفاظ من مثل المعرفة والكائن والموضوع والأنا، من أجل إدراك جوهر الموضوع، أن نسأل دائما: هل تكتسي ألفاظهم الدلالة نفسها التي تنطوي عليها في اللّغة التي هي موطنها الأصليّ؟» (Wittgenstein، 1961، ص. 166). كما نحسب أنّ الموقف الذي راهن عليه هايدغر، في كتابه «المنطق بوصفه مسألة للبحث عن جوهر اللغة» (Heidegger، 2008)، حينما جعل من المنطق السبيل الأمثل للانتهاء إلى جوهر اللّغة، عوضا عن استدعاء فلسفة اللغّة من أجل ذلك، يحتاج إدراكه إلى الاستئناس بالمعارف المنطقيّة التي أودعها في مؤلّفاته الأخرى. إنّما نريد بهذه التوطئة التوكيد على أنّ فرديناند دو سوسير لم يكن بدعا من الفلاسفة أو اللغويّين الذين ألهمهم النظر في جوهر اللغة، ولا سدّ السبيل في وجه من جاء بعده منهم، فكثيرون هم أولئك الذين بحثوا عمّا يجعل من اللغة لغة، من فلاسفة ولغويّين، واتّخذوا في ذلك سبلا وطرائق قددا.

ولقد كان رومان ياكبسون وأوجين كوزيريو من هؤلاء الذين خاضوا في مسألة جوهر اللغة فاختلفت تصوّراتهما ومقاربتهما لهذا السؤال؛ إذ في الوقت الذي راح فيه رومان ياكبسون يجعل من العلاقة القائمة بين الدال والمدلول محور هذه المسألة وينحو منحى سيميائيّا، اختار كوزيريو سبيل البحث في الخصائص العامّة التي تشترك فيها كلّ الألسن، ونحا منحى فلسفيّا أنطولوجيّا تداوليّا. ولئن كانت مقاربتيهما في البحث عن جوهر اللغة وجهتي نظر لا تلغي إحداهما الأخرى ولا تتعارضان، فإنّ المقاربة التي انتهجها دو سوسير تختلف اختلافا كبيرا عنهما، لأنّ الجوهر –في تقدير دو سوسير– ينتمي إلى واحدة من الثنائيّات التي تؤسّس لتفكيره اللسانيّ وهي ثنائية

«النشأة والجوهر»، وإنّنا في هذا الشأن نلفيه لا يغادر سنّة فكريّة تتداول هي الأخرى ثنائية «النشأة والجوهر»، ولو في أدبيّات علم آخر من العلوم، وإنّ لنا في غوتلوب فريجه مثالا على ذلك.

سؤال الجوهر عند رومان ياكبسون

عنون رومان ياكبسون (1896–1982) واحدا من مقالاته التي كتبها عام 1966 بالعبارة التي اتّخذناها عنوانا لهذه التوطئة، أي «البحث عن جوهر اللّغة» (Jakobson، 1965، ص ص. 22–38)، وإنّنا نحسب أنّ المسألة التي عالج في هذا المقال؛ أي مسألة العلاقة القائمة بين الصوت والدلالة، أقرب تعبيرا –في تقديره– عن جوهر اللّغة، وتحديدا الصلة التي لا يمكن بموجبها تصوّر الدّال دون المدلول، ولا المدلول دون الدّال، في اصطلاح دو سوسير. ولئن كان ياكبسون سرعان ما استعاض، في بداية مقاله، عن ثنائية الصوت والدلالة بثنائية الدّال والدلول السوسيريّة، فإنّ هذه الثنائية ليست –في تقديره– من ابتكار دو سوسير، بل من نتاج الفكر الرواقيّ، فكتب يقول: لقد انتهى ليونارد بلومفيلد، في كتابه المشهور الذي نشره عام 1933، إلى القول إنّ الأصوات المختلفة تنطوي في الخطاب البشريّ على دلالات مختلفة، وإنّ دراسة الرابطة القائمة بين عدد من الأصوات بعدد من الدلالات هي دراسة اللسان. ولقد كان ولهالم فان همبولدت، مائة عام قبل ذلك، يردّد بأنّ بين الصوت والدلالة اتّصالا واضحا، إلاّ أنّ الاتّصال هذا لم يحظ بالعناية الكافية، وكثيرا ما بقي مبهما. لقد ظلّ هذا الاتّصال، منذ العصور القديمة، مسألة مؤرّقة لعلم اللّغة، وإنّ إهمال اللغويّين لها في الماضي القريب يفسّر مقدار الثناء الذي كثيرا ما حظي به جديد دو سوسير المزعوم بوصفه أوّل من فسّر العلامة، وخاصّة العلامة الشفويّة، بأنّها وحدة لا انفصام لها بين مكونيْن، الدّال والمدلول، في حين أنّ هذا التصوّر والاصطلاح الذي رافقه، كلّه مأخوذ عن النظريّة الرواقية التي عمرها ألفيْ عام. (Jakobson، 1965، ص. 22)

ليس غريبا أن ينتهي رومان ياكبسون، وغيره من اللغويّين، إلى افتراض تأثّر مباشر لدو سوسير بالفكر السيميائيّ الرواقيّ، أو الجزم به، بالنظر إلى الاقتراض المباشر عن الاصطلاح اليونانيّ الذي يلجأ إليه سوسير من أجل التعبير عن تصوّره لطبيعة العلامة اللسانيّة ومكوّنيْها. والظاهر أنّ ياكبسون يستند في هذا الرأي إلى كتاب المحاضرات في اللسانيّات العامّة الذي أخرجه شارل بالي وألبير سشهاي، مشيرا هذه المرّة إلى أنّ

تصوّر سوسير لطبيعة العلاقة التي تصل الشكل اللسانيّ بدلالته القائم على المواضعة يتّصل بتصوّر يونانيّ، من طريق الأمريكي وايت ويتني، وتحديدا بالتصوّر الذي أودعه أفلاطون في الكراتيل، فكتب يقول في هذا الشأن: إنّ ويتني يُعرّف اللسان في المؤلَّفيْن اللذين عكف على تحريرهما عامي 1867 و1874، بأنّه نسق من العلامات الاعتباطيّة المتواضع عليها. ولقد أخذ سوسير بهذه النظريّة وطوّرها ضمن الطبعة التي أخرجها شارل بالي وألبير سشهاي بعد موته، وفيه يصرّح دو سوسير بأنّ اللسانيّ الأمريكيّ ويتني، مصيب في هذا الشأن: إنّ اللسان قائم على المواضعة، وإنّ طبيعة العلامة اعتباطيّة. (Jakobson، 1965، ص. 25)

ولئن كان ياكبسون قد استند في تحليله إلى كتاب المحاضرات في اللسانيّات العامّة فإنّ مخطوطات سوسير، لاسيّما المخطوط الذي تبدأ فقراته بلفظة (Saussure، 2002، ص ص. 101–119) «item»، والذي يعتقد سيمون بوكي أنّ سوسير كتبه حوالي عام 1891 (Bouquet، 1997، ص. 280)؛ أي أنه مزامن والحال هذه لتحريره لمخطوط «في جوهر اللغة المزدوج»، من بين المخطوطات[1] التي يبرز فيها اقتراض سوسير للمصطلحات اليونانيّة بروزا واضحا، كما يبرز فيه تصوّر دو سوسير للعلاقة، التي لا تنفصم، القائمة بين مكوّني العلامة، بدليل لجوئه إلى مصطلح جديد من أجل تفادي أو التخلّص من شيوع دلالة مصطلح العلامة على الجانب الماديّ منها دون الجانب الفكريّ، فكتب يقول: «إنّ المراد من استعمال مصطلح «sème» إزاحة كلّ ترجيح أو كلّ فصل أوليّ بين الجانب الصوتيّ والجانب الفكريّ من العلامة. إنّه يمثّل كليّة العلامة؛ أي العلامة والدلالة متّحدتيْن في شخصيّة واحدة» (Saussure، 2002، ص. 105).

والظاهر ممّا يسوق ياكبسون في مقاله هذا، من الحجج والبراهين والأمثلة والسياقات العلميّة المختلفة وأسماء المؤسّسين الذين يحتفي بهم فيه، كشارل سندرس بورس ووايت ويتني وإدوارد سابير وغيرهم من اللغويّين والسيميائيّين، أنّ

(1) يبدو أن الاختلاف ما يزال حاصلا بين الباحثين بخصوص تاريخ تحرير هذا المخطوط؛ فبينما يرى رودلف أنغلر، خلافا لسيمون بوكي، أن المخطوط يعود تحريره إلى الفترة (1897–1900)، يعتقد دانيال غمبارار أنه متأخر على هذه الفترة، ويميل فرانكو لو بيبارو إلى هذا الرأي بالنظر إلى «النضج النظري الذي تنماز به الأفكار التي يحتوي عليها» هذا المخطوط. ينظر: (Piparo, 2007, p.140) إذا صحّ هذا الرأي الأخير، فإنّ هذا المخطوط لا تفصله مسافة زمنية كبيرة عن السنة الجامعية الأولى (1907) من سنوات اللسانيّات العامة.

البحث في طبيعة العلاقة القائمة بين مكوّني (أو مكوّنات) العلامة بحث في جوهر اللغة. ويتّخذ السؤال عن طبيعة العلامة اللسانيّة، عند سوسير –في تقديرنا– بعدا أكثر وأعمق، نلمحه في سؤاله عن المماثلة «identité» اللسانيّة. ونكتفي بالتذكير ههنا بما كتبه سوسير في هذا الشأن في «في جوهر اللغة المزدوج»: «لقد اتّضح لنا، ونحن نتحرّى عن المبدأ الأوّل والنهائي لتلكم الثنائيّة الدائمة التي يمتدّ تأثيرها إلى أصغر فقرة من فقرات النحو، والتي يمكن صياغتها صياغتين مختلفتين اختلافا تامّا، متحرّرين من الإنشاء الفاسد، أنّ الأمر منوط دائما بالمسألة المتعلّقة بمعرفة ما هي المماثلة اللسانيّة، من حيث جوهر اللغة» (Saussure، ص ص. 17–18). إنّ الذي يجعل من الألسن ألسنا، على الرغم من اختلافها، وتحوّلاتها التي لا تنتهي عبر الزمن، اقتضاؤها في كلّ حال ومآل، اجتماع عنصريْن غير متجانسين، الدّال والمدلول، ووصلا بين حقلين مختلفين، حقل الأفكار وحقل الصور السمعيّة. وليست وجهة النظر هذه مستندة، في تقدير سوسير، إلى تصوّر مجرّد لطبيعة النسق الذي يتألّف من هذه الوحدات اللسانيّة (أو العلامات) المكوّنة من عنصرين غير متجانسين، بل تستند أيضا إلى تقدير الفرد المتكلّم وحسّه، وهي القاعدة الإبستيمولوجيّة التي ما انفكّ سوسير يطمئّن إليها كلّما وضع مصطلحا أو عبّر عن مفهوم، كما في قوله مثلا: «إنّ التعبير الأوّل عن الحقيقة هو القول إنّ اللسان (أي الفرد المتكلّم) لا يدرك لا الفكرة، ولا الشكل، بل العلاقة القائمة بينهما» (Saussure، ص. 39)، أو في قوله: «إنّ الصوّر السمعيّة التي تشارك في تكوين العلامة لا وجود لها في اللسان الآنيّ. إنّ لها وجودا بالنسبة إلى الفيزيائيّ أو الفيزيولوجيّ، ولا وجود لها بالنسبة إلى اللّغوي أو الفرد المتكلّم. وإذا كانت الدلالة لا وجود لها من دون العلامة، فإنّ العلامة لا وجود لها هي الأخرى من دون الدلالة» (Saussure، ص. 73).

إنّ الفرد المتكلّم، ووعيه، وإدراكه للوقائع اللسانيّة، هو الحكَم الذي يجب –في تقدير سوسير– أن يحتكم إليه من أجل إضفاء صفة الواقع الحقيقيّ على المقترحات العلميّة اللسانيّة، فعبّر عن هذا المعيار بقوله: «معيار: إنّ ما هو حقيقيّ هو ما يدركه الأفراد المتكلّمون، بدرجة أو بأخرى، هو ما يدركونه ولا شيء سواه» (Saussure، 2002، ص. 183)، فإن كان صحيحا أنّ تصوّر سوسير لطبيعة العلامة اللسانيّة بوصفها مؤلّفة من عنصريْن لا انفصام لهما تصوّر استلهمه عن الرواقيّين، فإنّ اقتراضه لهذا لتصور ليس معزولا، أو اقتراضا لذاته، بل هو عنصر مفهوميّ من المفاهيم،

والتصوّرات، المؤسّسة للنسق العلميّ اللسانيّ. ولقد كنّا بمناسبة ترجمتنا لنصوص سوسير في اللسانيّات (سوسير، 2011) أشرنا إلى أمور من هذه المسألة وألمحنا هنالك إلى سعي طلبة سوسير الحثيث إلى إعادة رسم معالم نسقه الفكريّ؛ إذ بات السعيّ إلى ترتيب مقولات سوسير اللسانيّة التي أقامها مقام النظريّات الرياضيّة، من بين أهمّ المسائل التي خاض فيها السوسيريّون الجدد، ولم يكن منطلق هذا السعيّ رغبة في تجاوز تناقضات كتاب المحاضرات في اللسانيّات العامّة الذي لم يحسن التعبير عن نسق دو سوسير اللسانيّ تعبيرا شاملا، منتظما، يضع كلّ مقولة موقعها منه ومن سائر المقولات الأخرى، بقدر ما كان استجابة لرغبة سوسير الذي ألمح، في مناسبات مختلفة، لا نجد لها ذكرا في كتاب المحاضرات في اللسانيّات العامّة، إلى الطابع النسقي (الهندسيّ) الواجب تحقّقه في مجموع النظريّات التي تقيمها اللسانيّات، إذ لا يجب على الباحث أن يقتصر -في تصوّر سوسير- على التعبير عن الوقائع اللسانيّة تعبيرا صحيحا في شكل متوالية من الآراء، بل عليه أيضا أن يجتهد في ترتيب هذه الآراء والتنسيق بينها؛ أي أن تتّخذ شكل نسق هندسيّ.

وعن هذه الضرورة عبّر سوسير في حوار خصّ به ألبير رايدلنغر، قائلا له: إنّ منشأ الصعوبة يكمن في إمكانيّة النظر إلى المسألة من نواح كثيرة، كما هو الشأن بالنسبة إلى عدد من النظريّات الهندسيّة؛ إذ إنّ كلّ شيء متضايف في اللسانيّات القارّة، وسواء رحنا نتحدّث عن الوحدات أو الاختلافات أو التقابلات أو غيرها فإنّ الأمر سيّان. إنّ اللسان نسق محكم، وعلى النظريّة أن تكون كذلك، نسقا محكما. وإنّ هذا لهو الأمر العسير، لأنّ الأمر لا يتعلّق بتقرير أشياء أو نظرات عن اللسان، الواحدة تلوى الأخرى، بل إنّ الأمر منوط بتنظيمها في شكل نسق. (مقابلة شخصية، 1909، يناير 19)

وكان الحوار الذي خصّ به سوسير ليوبولد غوتيي، في السادس من شهر مايو 1911، مناسبة أخرى للتوكيد على الفكرة نفسها، وفيه أسرّ إليه قائلا: «إنّ اللسانيّات تبدو لي في الوقت الراهن كنسق هندسيّ، نفضي فيه إلى نظريّات وجب التحقّق منها، ولكن سرعان ما يتبيّن لنا بأنّ النظريّة 12، هي نفسها، في شكل آخر، النظريّة 33» (مقابلة شخصية، 1911، ماي 6). ثمّ إنّ الثنائيّات التي ما انفكّ سوسير يختبرها في بحوثه حول اللغة والألسن سرعان ما أفضت به إلى افتراض جوهر مزدوج لها، فاللغة لسان وكلام، وعلم اللسانيّات علم موحّد للسانيّات اللّسان ولسانيّات الكلام،

وللّسان تاريخ ووضع قائم، والعلامات دال ومدلول، والعلاقات القائمة بين هذه العلامات من نمطين: ترابطيّ (استبدالي) وتركيبي خطيّ، إلى غير ذلك من الثنائيّات الأخرى. وإنّ المسألتين هاتين؛ أي مسألة النسق العلميّ ومسألة الثنائيّات المؤسّسة له، تدلاّن دلالة واضحة على تميّز سوسير عن أسلافه من الفلاسفة واللغويّين، وعن أولئك الذين جاؤوا بعده. ثمّ إنّنا لو فرضنا جدلا أنّ سوسير، في سعيه كسعي من قبله من الفلاسفة واللغويّين السابقين، في البحث عن جوهر اللّغة، استقى منهم عددا من الثنائيّات، (وهو الافتراض الذي فيه كثير من النظر) فإنّه غالبا ما كان يُعمل آلة التقويم في هذه المقترَضات، فلا يركن إلى صياغتها الأولى حتّى يجد لها المنزلة التي تليق بها ضمن نسقه الفكريّ الذي رام التأسيس له، فيصوغها صياغة جديدة. وليس أوفى حجّة على ذلك تحوّله بثنائية الدال والمدلول، المؤسّسيْن للعلامة، من التقابل القائم بينهما في أدبيّات فلسفة اللغة التقليديّة، إلى التقابل بين العلامة (المكوّنة من الدال والمدلول) والصورة السمعيّة.

سؤال المنهج عند أوجين كوزريو

تختلف مقاربة أوجين كوزريو (1921–2002) في البحث عن جوهر اللغة عن تلك التي انتهجها رومان ياكبسون؛ إذ بينما راح هذا الأخير يكتفي بالبحث في طبيعة العلاقة القائمة بين مكوّني (أو مكوّنات) العلامة وإنزالها منزلة من البحث في جوهر اللغة، رافع كوزريو في مساهمته «أطروحات عشر حول جوهر اللغة والمدلول» (Coseriu، 2011، ص ص. 79–83) التي شارك بها في الكتاب الجماعيّ «الإدراك: العالم واللغة» الذي أشرف عليه دومينيك كيلر وآخرون، الصادر عام 2001، عن أطروحات عشر تحدّد في تقديره جوهر اللغة، وتميّزها عن سائر ملكات الإنسان الأخرى، واستهلّه بالتوكيد على خصوصّية اللغة مقارنة بسائر الملكات المودعة في الإنسان، والخطأ في السعي إلى اختزال هذا الجوهر في واحدة منها، وهي أطروحته الأولى التي كتب بشأنها يقول: إنّ الخطأ الجسيم الذي ما انفكّ تقع فيه معظم نظريّات (أو فلسفات) اللغة، نزعتها إلى اختزال اللّغة في ملكة من ملكات الإنسان الأخرى (أو نشاط من أنشطته الأخرى): كاختزالها في الفهم (الفكر العقلانيّ)، أو العقل العمليّ أو الفنّ. بيد أنّ اللّغة لا تقبل اختزالا في أيّ شيء آخر، وإنّها –على

النحو الذي أحسن هيغل التعبير عنه- أحد البعدين الأساسيّين للإنسان، وأنّ البعد الآخر هو العمل. وإنّ الإنسان لهو الكائن الوحيد الذي يعمل والكائن الوحيد الذي يتكلّم، وإنّه يبني لنفسه بالعمل عالما ملائما لكائنه الفيزيائيّ، ويبني باللّغة لنفسه عالما ملائما لكائنه العقليّ. إنّ اللغّة -من ههنا- فاتحة كلّ إمكانات الإنسان الثقافيّة (بما فيها الفكر الخطابيّ، والعلم، والفلسفة، والشعر). لقد نبّه هيغل -قريبا من هذا المعنى- إلى أنّ اللّغة تنطوي سلفا على كلّ أشكال تطوّر العقل، وأنّ كلّ ما خلا ذلك ممّا هو مرتبط بالخصائص المميّزة للّغة ناشئ عن هذه الواقعة الأساسيّة. (Coseriu، 2011، ص ص. 79-80)

إنّ الأطروحات العشر التي جمع كوزيريو في مساهمته هذه تكاد تكون خلاصة ما اتّفق الباحثون من قبله حول رجحانه، وخاض فيها من قبله الخائضون، وهو إذ يأتي إلى الأطروحة الثانية «اللغة والثقافة» ليقول: «إنّ اللغة نشاط خلاّق، وهي إذن، نشاط «ثقافي» لا حصر له، لكنّها في الآن نفسه شكل من أشكال الثقافة، والقاعدة التي تستوي عليها الثقافة، لاسيّما بوصفها سنّة ثقافيّة» (Coseriu، 2011، ص. 80)، فإنّنا نجد لذكره صدى لما كتب كلود ليفي ستراوس من قبل، في كتابه «الأنثروبولوجيّات البنيوية» عام 1958، حين راح يختبر الصلة بين اللسانيّات والأنثروبولوجيّات من خلال العلاقات التي تنعقد بين اللسان والثقافة، وإنّنا نجد ليفي ستراوس أوفى تعبيرا عن العلاقة المركّبة التي كتب بشأنها يقول: إنّ مسألة العلاقات القائمة بين الثقافة واللغة من بين أشدّ المسائل تعقيدا، وإذ يمكننا النظر أوّلا إلى اللغة بوصفها نتاج للثقافة -وإنّ اللسان المستعمل في جماعة لسانيّة ما يعكس الثقافة العامّة لتلك الجماعة-، فإنّ اللغة، بمعنى آخر، جزء من هذه الثقافة وعنصر من عناصرها، استئناسا بالتعريف الذي يرتضيه لها تايلور؛ إذ إنّ الثقافة لديه مجموعة مركّبة تضم الأدوات، والمؤسّسات، والمعتقدات، والعادات، واللسان. لكنّ المسائل تختلف باختلاف وجهات النظر التي نتبنّى، وإنّ العلاقات التي تنعقد بين اللسان والثقافة لا تقتصر على ما ذكرنا من تلك المسائل، بل يمكننا النظر إلى اللغة أيضا بوصفها شرطا للثقافة، وذلك لاعتبارين اثنين: أوّلا لاعتبار دياكرونيّ؛ لأنّ اللسان هو الوسيلة الأولى التي يكتسب بها الفرد ثقافة الجماعة التي ينتمي إليها، وإنّ تعليم الأطفال وتربيتهم وتوبيخهم والثناء عليهم إنّما يكون كلّه بالكلام، وإنّ اللسان -ثانيا- إن نحن

أعملنا وجهة نظر تنظيريّة عامّة، شرط من شروط الثقافة التي تنطوي على معماريّة شبيهة بمعمارية اللسان، فكلاهما قائم على التقابل والتضايف؛ أي على مجموعة من العلاقات المنطقيّة. (Strauss، 1958، ص ص. 78–79)

ولقد أحسن كوزيريو بوصف اللغة (أو الألسن عموما) سنّة ثقافيّة، فهذا الوصف يلخّص –في تقديرنا– الإرث الثقافيّ التي تورّثه الألسن إلى الأجيال اللاحقة، وإنّنا نشير بهذا الوصف إلى البعد الإثنوغرافيّ الذي ألمح إليه سوسير في رسالته التي بعث بها إلى صديقه أنطوان مايّي، وفيها أسرّ إليه بالقول: «إنّ هذا الجانب –الذي يكاد يكون إثنوغرافيا– هو الذي يبقى عندي محلّ عناية»، ونستعير –لأجل ذلك– عن دان سبربر، مؤسّس التداوليّات المعرفيّة مع دايدر ويلسون، تعريفه للإثنوغرافيّات؛ إذ يقول: «إنّ الإثنوغرافيات التي تعنى بدراسة الوقائع الاجتماعية الثقافيّة ضمن جماعة خاصّة مادّة علميّة تأويليّة نشيطة متجدّدة، وهي تختلف عن الأنثروبولوجيّات التي تنتهج المقارنة من أجل تفسير تنوّع الثقافات الإنسانيّة» (Sperber، 1982، ص. 16).

وإنّنا إذ لا نجد سوسير يخوض، في كتاباته التي نتوفّر عليها، في مسألة العلاقة القائمة بين اللغة والثقافة، فإنّنا نجده يلامس هذه المسألة من جانب علاقة اللسان بالأنساق السيميولوجيّة الأخرى، وإنّ ما يقول به فرانسوا راستيي في هذا الشأن يلخّص عمق الإسهام السوسيريّ، فقد كتب هذا الأخير يقول: «إنّ التصوّر المتجدّد للّسان وخصوصيّة العلامات اللسانيّة، على النحو الذي تجليّا لدو سوسير عندما راح يؤسّس لسيميولوجيّات عامّة، لهما دور رئيس في فهم كلّ أنماط العلامات وكلّ الأنساق الثقافيّة» (Rastier، a2020، ص. 31)، وإنّنا نشير في هذا السياق –دون أن نسهب فيه– إلى الأهميّة التي باتت توليها علوم الثقافة للّسانيات السوسيريّة الجديدة، وإنّ ما أورده راستيي من هذه المسألة في خاتمة كتابه «دو سوسير مستقبَلا» (Rastier، b2020، ص. 31) يغنينا، وكان إيميل بنفنست قبله حين ألمح إلى الفائدة التي سيجدها علم الثقافة في الاحتذاء بلسانيّات سوسير كتب يقول: يبدو لنا من الضروريّ التفريق بين نمطين من الظواهر: بين المعطيات الفيزيائيّة والبيولوجيّة التي تُبرز طبيعة «بسيطة» (مهما كانت درجة تركّبها) [...] والظواهر المتّصلة بالمحيط الاجتماعيّ للإنسان التي لا يمكن وصفها بأنّها معطيات بسيطة، أو التعرّف عليها في إطار طبيعتها الخاصّة، فهي دائما ما تكون مزدوجة نتيجة ارتباطها بشيء آخر، مهما كان ما تحيل إليه. إنّ الواقعة الثقافيّة ليست واقعة ثقافيّة إلاّ بقدر إحالتها إلى شيء

آخر، وحين يأتي على الإثنوغرافيّات يوم تصبح فيه علما قائما فإنّها ستستند إلى هذا الطابع الأساسيّ، فتبلور ثنائياتها الخاصّة استئناسا بالنموذج الذي صاغه سوسير من أجل اللسان، دون أن يكون بالضرورة ثمّة تطابقا بينهما. وليس لأيّ علم من علوم الإنسان أن ينأى عن التفكير في موضوعه، وعن موقعه من علم الثقافة العامّ؛ لأنّ الإنسان لا يولد في الطبيعة بل يولد في الثقافة. (Benveniste، 1966، ص. 44)

إنّ الخاصّية الثالثة التي تؤسّس لجوهر اللغة تكمن -في تقدير كوزيريو- في اتّصافها بكليّات خمس أوّليّة واثنين آخران ثانويان، فأمّا كليّاتها الخمس الأوّليّة فهي الإبداع والتدلال والغيريّة، وأمّا الكليّتين الأخريين الثانويّتين فهما التاريخيّة والماديّة. ولقد أحسن كوزريو التعبير عن استدعاء هذه الكليّات بعضها ببعض، واقتضاء إحداهن للأخريات، حين كتب يقول: إنّ كليّة الإبداع خاصّية تتّصف بها كلّ أشكال الثقافة، وإنّ اللغة واحدة من هذه الأشكال التي تنتج المدلولات؛ أي العلامات ودلالاتها، ومن ههنا كليّة التدلال فيها. لكنّ العلامات لا تُنتج إلاّ من أجل الآخر (أي الغير) ومن ههنا كليّة الغيريّة فيها، وإنّ اللغة بهذا المعنى تعدّ تمظهرا بسيطا للغيريّة، وتجليّا للكائن من أجل الآخر. وإذ تنتج كليّة التاريخيّة عن كليّتي الإبداع والغيريّة، ويراد بها القول إنّ تقنيّة النشاط اللسانيّ تبرز دائما في شكل أنساق تقليديّة خاصّة بجماعات تاريخيّة، وهي الأنساق التي يصطلح على تسميتها ألسنا، تنجم كليّة الماديّة عن كليّتي التدلال والغيريّة؛ إذ لمّا كان التدلال واقعة من وقائع الوعي احتاجت، حتى تكون موجّهة للآخر، إلى أن تكون ممثّلة في العالم المحسوس بدوّال ماديّة. صحيح أنّ هذا الوصف ينطبق أيضا على سائر الأنشطة الثقافيّة الأخرى التي -كما نعلم- إنّما تتشكّل في الوعي وتحتاج إلى أن تمثّل في الواقع المحسوس، إلاّ أنّ ماديّة اللغة تختلف عن سائر ماديّة الأشكال الثقافيّة الأخرى؛ لأنّها ماديّة خاصّة للسان بعينه، وإنّ الأمر سيّان بالنسبة إلى كليّة التاريخيّة الخاصّة بالأنساق الثقافيّة الأخرى؛ إذ الأساليب الفنيّة مثلا ليست شبيهة بالألسن. (Coseriu، 2011، ص. 80)

لقد عنيت اللسانيّات، شأنها شأن عدد من دوائر الفكر الإنسانيّة الأخرى، بمسألة الكليّات، وإنّ هذه المسألة تجد منشأها في التفكير في الخصائص التي تشترك فيها الألسن جميعها، وهو مشروع تفكير سرعان ما يقود إلى لسانيّات عامّة تتّخذ من ملكة اللغة (والألسن في تماثلها على الرغم من تعدّدها واختلافها) موضوعا لها، وإنّنا إذ نحيل إلى كتابٍ لعنوانه دلالة خاصّة في هذا السياق، وهو كتاب روبير مارتن

«لسانيّات الكليّاتيّ» (2016)، فإنّ سوسير لم يكن يعنى بالكليّات من معناها الفلسفيّ أو الأنطولوجيّ، بل نلفيه يستعمل الصفة المشتّقة من الاسم، أي كليّاتي «universel»، على النحو الذي دوّن عنه إيميل كنستنتان في دروسه في اللسانيّات العامّة التي ألقاها خلال السنة الجامعيّة الثالثة (1910–1911)؛ إذ نقل عنه قوله: إنّ اللسانيّ يتعذّر عليه البدء بدراسة أي شيء ما خلا دراسته لتنوّع الألسن، فهو ملزم بدراسة الألسن أوّلا، وكلّ أمكن من هذه الألسن، وأن يوسع من آفاق دراسته هذه قدر ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وإنّ هذا لسبيلي الذي أمضي فيه. إنّ دراسة هذه الألسن والاجتهاد في ملاحظتها تمكّن اللسانيّ من استخلاص الخصائص العامّة، فيُبقي على ما هو جوهريّ وكليّاتي منها ويدع ما كان منها خاصّا وعرضيّا، ليجد نفسه إزاء مجموعة من التجريدات التي هي اللسان، وإنّنا نلخّص في «اللسان» كلّ ما يمكن ملاحظته في الألسن. (Saussure، 1993، ص ص. 9–10)

إنّ التوظيف البسيط الذي يعمله دو سوسير ههنا لمفهوم «الكليّاتيّ» ينسجم مع طبيعة المنهج التعليميّ الذي انتهجه مع طلبه طيلة دروس السنوات الجامعيّة الثلاث، فلا يحيد عن أسلوبه اللسانيّ البسيط إلى مسائل تستدعي التفكير والتأمّل الفلسفيّ إلاّ بتجريدها من بعدها الفلسفيّ، بل إنّنا نجده في بعض الأحيان يتجاوز هذا البعد الفلسفيّ إلى مستوى من التنظير أشمل يجمع فيه هذا البعد مع البعد اللسانيّ والتاريخيّ والسيكولوجيّ، حين نجده يقول مثلا: إنّ القاعدة الملموسة التي هي الأساس الأوّل والأخير لكلّ نمط من أنماط الاعتبارات اللسانيّة أو التاريخيّة أو الفلسفيّة أو السيكولوجيّة لا تكمن: لا في الشكل ولا في المعنى؛ ولا في الاتّحاد القائم –الذي لا انفصام له– بين الشكل والمعنى؛ ولا في الاختلاف القائم بين المعاني؛ بل تكمن هذه القاعدة في الاختلاف القائم بين الأشكال. (Saussure، 2002، ص. 48)

وباستثناء ذلك، فإنّ دلالة «الكليّاتيّ» في الخطاب اللسانيّ السوسيريّ عادة ما تنصرف إلى دلالتها اللسانيّة العامّة؛ أي الشموليّة، وهي عادة ما تكون صفة توصف بها ظاهرة من الظواهر اللسانيّة، كقوله مثلا بخصوص الإبدال: «إنّ لظاهرة الإبدال «alternance» طابعا كلياتيّا» (Saussure، 2002، ص. 63)، أو قوله: «إنّ مجموعة الاعتبارات التي جئنا على ذكرها تتلخّص –في تقديرنا– في المبدأ الكليّاتيّ للتوالي المطلق للّسان عبر الزمن» (Saussure، 2002، ص. 166).

إنّ الخاصّية الرابعة التي تؤسّس لجوهر اللغة تكمن –في تقدير كوزيريو– في

القول إنّ اللغة هي أساس كلّ اجتماع إنسانيّ، حين كتب يقول: لا شكّ في أنّ اللغة (بوصفها قولا) تواصلٌ، لكنّه من الضروريّ التفريق بين تبليغ شيء ما، وهو واقعة عمليّة قد تُفتقد دون أن يؤثّر ذلك في وجود اللغة، والتواصل مع الآخر وهو الواقعة التي لا وجود للّغة من دونها، (وهي موجودة سلفا في إنتاج المدلولات) لأنّها تتطابق مع غيريّة اللغة. وأمّا ما تعلّق بالجماعة فاللغة ليست مجرّد واقعة اجتماعيّة أو نتاجا للمجتمع مقارنة بالمؤسّسات الاجتماعيّة الأخرى، بل هي -على العكس من ذلك- بما هي عليه من غيريّة، أساس كلّ اجتماع إنسانيّ، ولقد كان أرسطو قد تنبّه إلى ذلك في كتاب السياسة. (Coseriu، 2011، ص. 81)

ولئن كان أرسطو تنبّه إلى أنّ اللغة هي أساس كلّ اجتماع بشري -كما يزعم كوزيري-، فإنّ سوسير هو الآخر أدرك هذا الارتباط الوشيج بين اللغة والمجتمع، ولقد كتب في هذا الشأن يقول: إنّ اللسان -في المقام الأوّل- وسيلة وأداة تؤدّي وظيفتها في كلّ حين وآن، مباشرة ودون قيد: هي وظيفة إفهام الغير. إنّ الممارسات الاجتماعيّة غالبا ما تكون غاية في ذاتها (كالحفلات مثلا)، أو قد تكون وسيلة غير مباشرة، لكنّ وجود اللسان -لكون غاية الإفهام منه غاية لا يمكن الاستغناء عنها في كلّ مجتمع إنسانيّ- هو خصّيصة كلّ مجتمع. (Saussure، 2002، ص ص. 178-179)

ولا نحسب أنّ العلاقة الوثقى القائمة بين اللسان والمجتمع علاقة تغيب عن تقدير الباحثين على اختلاف مشاربهم، فهي من البداهة ما لا يمكن التحوّل عنها، بيد أنّ طرائق التعبير عن هذه العلاقة قد تختلف من باحث إلى آخر، باختلاف وجهات النظر التي يلجؤون إليها، وباختلاف المشاريع العلميّة التي يرومون التأسيس لها، أو أيضا الأنساق الفلسفيّة التي يطمحون إلى إنشائها. وإنّنا لا نحسب -لأجل ذلك- أنّ ثمّة اختلافا بين سوسير وكوزيريو في التعبير عن علاقة المجتمع باللسان إلاّ بقدر ما تبديه العبارتان «أساس كلّ اجتماع إنسانيّ» و«خصّيصة كلّ مجتمع» من اختلاف باختلاف الخطاب العلميّ الحجاجيّ الذي يهتدي به الباحثان في التعبير عن هذه العلاقة.

وبعدُ، فإنّ للألسن -في تقدير كوزيريو- وظائف وغايات أخرى، وإنّ وظيفتيها الأساسيّتين هما التسميّة والقول («onomázein» و«légein» لأفلاطون)؛ أي ما يطابق إلى حدّ ما المعجم والنحو. لكنّ الوظيفتين تختلفان -عنده- باختلاف الغاية

منهما؛ إذ بينما تقتصر وظيفة التسميّة -في عالم الموجودات- على «تنظيم العالم في أصناف وأنماط» (Coseriu، 2011، ص. 81)، يختلف الأمر حين القول الذي يراد به «إنشاء العلاقات في عالم الموجودات ومعه» (Coseriu، 2011). ويكاد يكون هذا التفريق الذي يقيمه كوزيريو بين التسميّة والقول تفريقا قريبا من التميّيز الذي يعمله سوسير بين اللسان والكلام، إلاّ أنّنا لا نضع هذا التفريق المنزلة الفلسفيّة التي ينزله كوزيريو فيها، على الرغم من أنّه مشروع لنا مناقشة كوزيريو في مسألة إسناد وظيفة «تنظيم العالم في أصناف وأنماط» إلى التسميّة، ولا نجد له مبرّرا في الجمع في هذه الفكرة بين التسميّة والمعجم، لأنّنا إذ نضع المعجم من جانب اللسان، فإنّنا نضع التسميّة - خلافا له - من جانب الكلام، وهي -في تقديرنا- فعل من أفعال الكلام وإنّ الأشياء لا تستدعى في ذاتها، بل عادة ما تستعدى في سياق قول معلوم. صحيح أنّ المعجم هو المخزون الذي يلجأ إليه الفرد المتكلّم من أجل تكوين الملفوظات من الكلام التي يريد بها الإفهام عن نفسه، إلاّ أنّ هذا المخزون ليس له -في تقدير سوسير- علاقة مباشرة مع علام الموجودات، بل يتّصل به عن طريق الكلام لا غير، وإنّ العلاقة التي يقيمها سوسير بين اللسان والمعجم لهي من هذا المنظور، ولقد دوّن عنه إيميل كنستنتان قوله في هذا الشأن: إنّ لنا في اللسان مجموعة من العلامات التي يمكن استدعاؤها، لكنّ العلميّة هذه لا تتمّ إلاّ في الكلام، وإنّ هذه العلامات في وجودها الكمونيّ علامات حقيقيّة (مودعة في شكل صور فوتوغرافيّة في الدماغ). ولا يقتصر اللسان على كونه من طبيعة ملموسة، بل هو فضلا عن ذلك من النوع الذي تحسن دراسته دراسة مباشرة، مثله كمَثل الفراشات التي جمعت في صندوق. ويمكننا القول بالنظر إلى هذا الطابع إنّ المعجم والنحو صورة مقبولة، وصالحة لما هو موجود في اللسان. (Saussure، 1993، ص. 71)

لكنّ وظيفة القول لا تقتصر -في تقدير كوزيريو- على «إنشاء العلاقات في عالم الموجودات ومعه»، لأنّ الوظيفة هذه مرتبطة بجانبه الدلاليّ وهو الجانب اللغويّ الحصريّ من القول، «لأنّ هذا الأخير من جانبه المادّي علمٌ، وممارسة، وإحساس، وفنّ (شعر)، وغير ذلك» (Coseriu، 2011، ص. 81). ولعلّ هذا التفريق البديع الذي يقيمه كوزيريو بين الوظيفة التبليغية التواصليّة التي يقرّها للألسن ووظيفتها الإبداعيّة التي تتجلّى في العلم من حيث خطابه الحجاجي، وفي الشعر من حيث خطابه التخيّيليّ، وفي المسرح من حيث كونه ممارسة اجتماعيّة لسانيّة، وفي الرسائل

والشهادات والسير من حيث تعبيرها عن الذات، تفريق لا يغادر التفكير الفلسفيّ الذي ألمحنا إليه منذ قليل، وهو التفريق الذي يأتي بكوزيريو إلى فحص مضمون القول، للتميّز فيه بين التعيّين (أو الإحالة) والمدلول والمعنى. وهو -بخصوص التفريق بين دلالة الألفاظ ووظيفها التعيّينيّة، لا يكاد يغادر سنّة من قبله من فلاسفة اللغة الذين دأبوا- منذ مقال غوتلوب فريجه المشهور «المعنى والإحالة» (Frege، 1892، ص ص. 22-50) - على الفصل بينهما.

لا نحسب أنّنا نغالي لو زعمنا أنّ مسألة الإحالة باتت منذ مطلع القرن العشرين من بين أكثر المسائل الفلسفيّة واللسانيّة تداولا بين الباحثين، ولئن كانت اللغة منذ أقدم العصور موضوع نظر عند الفلاسفة والمفكّرين، وأنّ مسألة الإحالة ارتبطت من عصر إلى آخر بمسائل فلسفيّة ومنطقيّة أخرى، فإنّها أصبحت في إطار الفلسفة التحليليّة مسألة قائمة بذاتها ذات شأن كبير، لاسيّما بعد أن فصل فريجه بينها وبين المعنى في مقاله الذي ألمحنا إليه، ولم تعد الأهميّة التي باتت توليها لها البحوث الفلسفيّة تقتصر على مجال بعينه من مجالات الفلسفة المتعدّدة، و«لم يعد الاهتمام بنظريّات الإحالة حكرا على فلسفة اللغة، بل إنّ فرضيّات هذه النظريّات تكاد تكون فرضيّات حاسمة لكلّ مجالات الفلسفة، بما فيها فلسفة الذهن، وفلسفة العلوم، وفلسفة العرق» (Mallon وآخرون، ص. 332).

إنّ عددا من المؤلّفات التي وضعها اللسانيّون والفلاسفة من بعد فريجه اتّخذت من مفردة الإحالة أو ما يشاكلها عنوانا لها، كما فعل ماريو بونغ في كتابه «الدلاليّات: المعنى والإحالة» (Banjo، 1974)، أو فرانسوا ريكاناتي Récanati في كتابه «الإحالة المباشرة. من اللغة إلى الفكر» (1993)، أو كريبك صول في كتابه «الإحالة والوجود» (1993)، أو ألان بارجيه في كتابه «المصطلحات والصدق. الإحالة المباشرة والإحالة السابقة» (2002)، أو جيرولد كاتز في كتابه «المعنى والإحالة والفلسفة» (2004)، أو نيك أونفيلد وتانيا ستيفرز في الكتاب الجماعيّ الذي أشرفا عليه «الإحالة إلى الأفراد أثناء التفاعل. آفاق لسانيّة، وثقافيّة واجتماعيّة» (2007)، أو بربارا أبوت في كتابها «الإحالة» (2010)، أو كايت دونولان في كتابها «بحوث في الإحالة واللغة والذهن» (2012)، أو إيميليا هيلغار وآخرون في الكتاب الذي أشرفوا عليه «المعجم والإحالة» (2020)، أو غيرهم من الباحثين الذين تناولوا المسألة من حيث علاقتها باللغة، والفكر، والذهن، والواقع، والصدق، وغيرها من المسائل الفلسفيّة واللسانيّة

الأخرى. وتكاد المؤلّفات التي وضعت لهذا الشأن تتّخذ من مقال فريجه السالف الذكر مرجعا الأوّل الذي تنطلق منه من أجل النظر في هذه المسألة، بل إنّ من المؤلّفات ما خصّص كلّه لتحليل آراء فريجه حولها، ونذكر منها كتاب وُولفغانغ كارل «نظريّة فريجه حول المعنى والإحالة. أصولها وامتداداتها» (1994)، والكتاب الجماعيّ الذي أشرف عليه جون بيرو وبيتر كوتاكتو «فريجه: المعنى والإحالة بعد قرن من الزمن» (1995)، وكتاب كيفن كليمون «فريجه ومنطق المعنى والإحالة» (2002)، وكتاب مارك تيكستور «فريجه. في المعنى والإحالة» (2011)، وكتاب جون بيري «منعطف فريجه. بحث حول المعنى والإحالة والصدق» (2019).

ولئن باتت أكثر أدبيّات الفلسفة واللسانيّات الحديثة لا تنفكّ تحيل إلى مقال فريجه الذي ألمحنا إليه كلّما أرادت الخوض في مسألة المعنى والإحالة، فإنّ فريجه لم يكن أوّل الباحثين الخائضين فيها، وإن كنّا ذكرنا أنّها كانت، وما تزال، أكثر المسائل الفلسفيّة واللسانيّة تداولا بين الباحثين، فذلك لأنّ اللغة كانت، منذ التفكير الفلسفيّ القديم (عند أفلاطون وأرسطو مثلا) أداة يحال بها إلى العالم الخارجيّ، وكان هذا التصوّر الفلسفيّ يستند إلى عدد من الخصائص التي أسندت للغة، فاللغة كانت في تصوّر هؤلاء تتألّف من أسماء تحيل إلى أشياء في العالم الخارجيّ، ووظيفتها التعبير عن هذا الواقع الخارجيّ. ولذا فإنّ المعنى وجب البحث عنه في هذه الإحالات؛ أي أنّ دلالات الأسماء تتطابق مع ما تحيل إليه حتى يغدو المعنى -في تقديرهم- ذا أصل خارجيّ. ولم تكن الفلسفة القديمة تعنى بطبيعة المراجع الخارجيّة ولا بجوهر اللغة المرجعيّ، بل تنظر فيما إذا كانت هذه المراجع مُثلاً، أو أحاسيس، أو أشياء ماديّة، أو أفكارا، أو غير ذلك (Hottois، 2002، ص ص. 159-160).

لكنّ التصوّرات التي ورثتها العصور القديمة عن الفلسفة اليونانيّة بخصوص مسألة الإحالة لم تعد تستهوي فلاسفة القرن العشرين، فقد تطوّر النظر فيها في اتّجاهين متقابلين، فأمّا الاتّجاه الإنجليزيّ الأمريكيّ فقد تطوّر نظره إلى الإحالة من العالم الواقعيّ إلى الواقع اللسانيّ من منظور أنّ فلسفات اللغة المختلفة إنمّا هي خطابات لسانيّة واصفة موضوعها اللغة ومختلف تمظهراتها، وأمّا الاتّجاه الأوروبيّ فقد تطوّر نظره صوب رفضها، ووُصفت فلسفة اللغة الأوروبيّة بأنّها فلسفة غير إحالية؛ إذ بات المعنى، بتأثير من النزعة الجدليّة والفينومينولوجيّات والتأويليّات واللسانيّات البنيويّة على وجه الخصوص (بتأثير من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة)،

لا ينشأ –في تقديرها– إلاّ من العلاقات التي تقيمها العلامات فيما بينها، ولا شيء سواها (Hottois، 2002، ص. 160). ولئن كنّا بخصوص مسألة الإحالة إزاء تقليدين أحدهما إنجليزيّ أمريكيّ والآخر أوروبيّ، فإنّ التقليد الأوّل منشأه (من طريق هوسرل وراسل وفتجنشتيان) الأفكار التي أودعها فريجه في مقاله الذي ألمحنا إليه، والتقليد الثاني منشأه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامّة، إلاّ أنّ علاقة التقليد الأوّل بفريجه علاقة مباشرة من حيث استنادها – بخصوص هذه المسألة – إلى نصّ من تأليف فريجه نفسه، في حين أنّ علاقة التقليد الثاني بسوسير علاقة غير مباشرة من حيث استنادها إلى نصّ ليس من تأليفه، وما كان ليرتضي إخراجه على النحو الذي نحاه شارل بالي وألبير سشهاي في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامّة.

ولا شكّ في أنّ مقال «المعنى والإحالة» أُنزل هذه المنزلة المهمّة من أدبيّات فلسفة اللغة والمنطق نتيجة الفهم الجديد والتصوّر المحدث الذي أنشأه فريجه حتى بات كالتحوّل العميق في كيفيّات تمثّل العلاقة بين العلامات وما تحيل إليه، وإنّ الباحث لا يُمكنه التحقّق من أصالة مقاربة فريجه إلاّ بالنظر القهقرى فيما أنتجه الفلاسفة والمناطقة وعلماء اللغة من قبل، وإنّ التأريخ لهذه المسألة لا يكاد ينفصم عن مجمل ما أنتجوه من تصوّرات حول اللغة عموما. والظاهر أنّ العلّة الأولى التي استدعت النظر في مسألة الإحالة كونها جزء لا يتجزّأ من السلوك التواصليّ للفرد المتكلّم؛ إذ لا ينفكّ هذا الأخير عن الاستفسار عمن يراد به الكلام من قبيل القول «من تريد بقولك هذا؟» كلّما أبهم أو التبس، وهو في الغالب طلب للمعرفة وزيادة في المعلومات السياقيّة التي من شأنها توجيه فهمه وإدراكه للعلاقة بين القول وما يحال به إليه. وإذا لم يكن من الوجاهة إنكار هذا الواقع ونفي صفة الإحالة التي تتّصف بها العلامات حين استعمالها في الكلام، شريطة التوكيد على هذا الملمح الأخير، أي استعمالها في الكلام، فإنّ ذلك لا يتعارض –في تقديرنا– مع القول إنّ العلامات تلك تفقد خاصيّة الإحالة إن هي باتت خارج الكلام، بمعنى أنّها عنصر من عناصر النسق اللسانيّ الذي لا تحكمه سوى العلاقات التي تقيمها العناصر فيما بينها داخل النسق، قبل أن يتمّ استعمالها في الكلام.

ولقد ظلّت مسألة الإحالة على مرّ العصور موضوع نظر، فاختلفت التصوّرات بشأنها كلّما اختلفت منطلقات الباحثين الفكريّة، وافترقت توجّهاتهم الفلسفيّة والمنطقيّة والسيميائيّة. ولقد لخّص أمبرتو إيكو، في كتابه «العلامة» (1980)،

مختلف التصوّرات التي ورثتها أدبيّات السيميائيّات عن العلامة وموقع الإحالة منها في الشكل الآتي، وكتب بشأنها يقول: إنّ الحسّ السليم -أعدل الأشياء قسمة بين الناس- يوافق هذا التصنيف الثلاثي، لكنّ الاختلاف فيه باد بشأن الأسماء التي أطلقت على أقطابه الثلاثة، وقد يذهب البعض إلى إطلاق تسمية المرجع على ما نصطلح على تسميته/ مدلولا/ وتسمية/ المدلول/ على ما نصطلح على تسميته/ معنى/ ، ولقد ترجم مصطلح «bedeutung» لفريجه تارة بمصطلح «المدلول» أو «الدلالة» وتارة أخرى بمصطلح «الإحالة»، وإنّ هذه الاختلافات تكون أحيانا مجرّد اختلاف في الاصطلاح، ويكون خلفها أحيانا أخرى افتراقا جذريا في التصوّرات. (Eco، 1988، ص. 39)

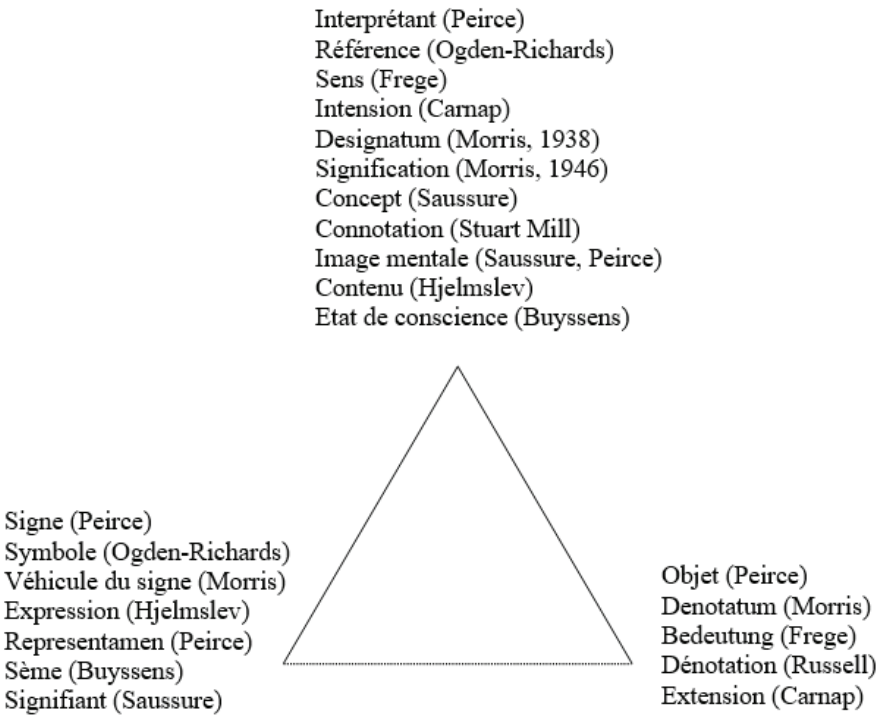

ولو رجعنا إلى العبارات التي اختارها كوزيريو من أجل التفريق بين مفاهيم التعيّين والمدلول والمعنى فإنّنا لا نجده يتحوّل كثيرا عن المألوف في أدبيّات فلسفة اللغة؛ إذ يقول: يجب التميّيز، ضمن مضمون القول المعبّر عنه والمبلّغ، بين التعيين والمدلول والمعنى، فأمّا التعيّين فهو الإحالة الأشياء (أوضاع الأشياء، الحوادث، العلميّات)،

الخارجة عن اللسان (أو بالأحرى الخارجة عن العلامات)، وأمّا المدلول فهو الإمكانيّة الموضوعيّة للتعيّين بوصفها محتواه في علامات اللسان، وأمّا المعنى فهو الغاية من كلّ قول، ومضمون الخطاب من حيث هو خطاب (أو لجزء من الخطاب). ولذا فإنّ التقرير، والدور في الكلام، والإجابة، والسؤال، والاعتراض، والقبول، والاختلاف، والدعاء، (وكلّ ما اصطلح على تسميته الرواقيون بالخطابات «lógoi») هي وحدات معنى، (وليست وحدات دلالة). وإذا كان المعنى، من وجهة النظر اللسانيّة، هو الغاية من الخطاب بوصفه معطى (معبّر عنه) بالمدلول (المعجميّ، والصنفيّ، والنحويّ، والكينونيّ) وبالإحالة، فإنّ إنتاج المعنى تشترك فيه أيضا المعرفة بالأشياء وما يحيط بها. ومن ثمّ فإنّ المدلول هو المحتوى اللسانيّ المحض. (Coseriu، 2011، ص ص. 81-82)

إنّ الكيانات الثلاث التي يستعين بها كوزيريو من أجل ترتيب مفاهيم المعنى والدلالة والإحالة هي إذن، اللسان والخطاب وعالم الموجودات، ومن الواضح أنّه يضع الإحالة من جانب اللسان لا من جانب الخطاب الذي تنضاف في إنتاجه المدلولات المعجميّة، والصنفيّة، والنحويّة، والكينونيّة، وهو بذلك لا ينافس السنّة اللغويّة الفلسفيّة التي توالت العصور على توريثها، ولا ينافس من هذا المنظور أيضا التصوّر التداوليّ الذي يرى بأنّ الخطاب نتاج عوامل لسانيّة وأخرى غير لسانيّة، إلاّ مع اختلاف في الاصطلاح، ففي حين يعبّر عنها كوزيريو بعبارة «المعرفة بالأشياء وما يحيط بها»، يعبّر عنها التصوّر التداوليّ بعبارة «المعرفة بالسياق».

ثنائية النشأة والجوهر

إنّ مقاربتي رومان ياكبسون وأوجين كوزيريو في البحث عن جوهر اللغة وجهتي نظر لا تلغي إحداهما الأخرى ولا تتعارضان، فإذا كان البحث في جوهر اللغة عند ياكبسون بحث في طبيعة العلاقة القائمة بين مكوّني (أو مكوّنات) العلامة وينحو منحى سيميائيّا، فهو عند كوزيريو بحث في الخصائص العامّة التي تشترك فيها كلّ الألسن، وينحو منحى فلسفيّا أنطولوجيّا تداوليّا. وليست الغاية من البحث في جوهر اللغة هي الغاية نفسها التي ينشدها الباحثان، وهما بعد ذلك مختلفتان عن الغاية التي يروم سوسير من بحثه في جوهر اللغة، بدليل التثنية التي يلجأ إليها في تسميته مخطوطه «في جوهر اللغة المزدوج»، ولئن كنّا اقترحنا في غير هذا الموضع تقريبا بين هذه العبارة ومصطلح «الثنائيّات» (السنكرونيّة والدياكرونيّة، اللسان والكلام،

العلامة والصورة الصوتيّة، الدال والمدلول، الشكل والمادّة، المستوى الترابطي والمستوي التركيبي، إلخ)، فإنّنا لم نكن في بحوثنا السابقة ألمحنا إلى مفهوم الجوهر إلاّ من حيث دلالتها التي ينطوي عليها وحده، ولم نكن نفكّر أن نضعه، شأنه شأن كثير من مصطلحات لغة سوسير الواصفة، في إطار ثنائيّة تضفي عليه مزيدا من الوضوح، حتى وقفنا على قول له في واحد من المخطوطات التي نشرها رودلف أنغلر وسيمون بوكي عام 2002، رفقة النصوص الجديدة التي عثر عليها عام 1996، وهو قول لا يمنعنا من أن نفكّر جدّيا في هذه الثنائيّة التي نستخلص من قوله، في مقاله الذي أعدّه بمناسبة تأبين ويتني: «إنّنا ندرك حينها ألاّ وجود لأيّ نمط من أنماط التعميم الممكنة إذا استمررنا في النظر إلى اللسان في نشأته وجوهره في الآن ذاته» (Saussure، 2002، ص. 217)، وهي ثنائيّة «الجوهر والنشأة».

والظاهر من النصّ أنّ الثنائيّة مرتبطة -في هذه الحالة- بعمليّة التعميم التي تقتضيها ضرورة النظر إلى اللغة نظرة عامّة. ولقد برزت هذه الثنائيّة -في هذا النصّ- في سياق المقارنة التي يقيمها سوسير بين اللسانيّات والجيولوجيّا، في القسم الثاني من المقال، الذي تناول فيه سوسير المسائل الآتية مرتبّة على هذا النحو: 1) النحو المقارن، 2) النحو المقارن واللسانيّات، 3) اللغة، مؤسّسة اجتماعيّة، 4) اللسانيات، علم مزدوج، 5) ويتني ومدرسة النحاة الجدد، 6) ويتني باحث في الصوتيّات، وإنّ هذه الثنائيّة تنتمي إلى المسألة الرابعة التي باشرها بالقول: إنّنا نعنى بموضوع مزدوج، وهو مزدوج بحيث لا يمكن التفريق بين طرفيه إن لم نلجأ إلى مقارنة، ففي لعبة الشطرنج، إنّ الخصّيصة التي تتّصف بها مواقع القطع كونها مستقلّة عن المواقع السابقة؛ أي أنّه ليس مختلفا نسبيّا عن المواقع السابقة، بل مختلف تماما عنها، سواء جئنا إلى هذا الموقع من سبيل إلى آخر، وليس للّذي تابع اللعبة منذ بدايتها -في هذه الحالة- مزيّة أكبر من الذي حضر لتوّه، ولن يفكّر أحد في وصف هذا الموقع فيمزج بين ما هو عليه الآن وما كان عليه قبل ذلك، ولو قبل ثوان معدودات. وإنّ هذا لهو المنطلق للنظر في اللسان، فإن نحن أقررنا به أمكننا التساؤل بعد ذلك عن الجانب الذي يكون فيه هذا الموضوع تاريخيّا. إنّ اللسان يبدو، من جهة جوهره، مستعص على التصوّرات التاريخيّة، وكأنّه مندوب للتأمّل المجرّد، على النحو الذي تبديه لعبة الشطرنج. وإنّنا سنبقي على هذه المقارنة بين اللسان ولعبة الشطرنج على الرغم من أنّنا موقنون على أنّها لا تبرز لنا كليّا الطبيعة المركّبة لتلكم السيميولوجيّات الخاصّة

التي تسمّى اللغة، لا من جانب واحد من جوانبها، بل من حيث تلكم الازدواجيّة المزعجة التي تجعل منها عصيّة على الإدراك. (Saussure، 2002)

وإنّ لنا في هذا النصّ قرينة تحدّد لنا -على الأقلّ- أقدم النصوص التي تناول فيه سوسير اللسان من حيث «جوهره»، ونحن لا نغادر بذلك مرحلة السنوات الأربع الأولى من العقد الأخير منن القرن التاسع عشر (1891-1894) التي أنزلناها منزلة السنوات المؤسّسة للسانيات سوسير العامّة، فإذا وضعنا هذا النصّ (والمقال الذي ينتمي إليه وكان سوسير حرّره بمناسبة تأبين ويتني عام 1894) الموضع الذي تنتهي به هذه المرحلة، ووضعنا نصّ الرسالة التي بعث بها سوسير إلى أستاذه إلى غاستون باري بتاريخ 30 ديسمبر 1891، الموضع الذي تبدأ به، وفيها كتب له يقول: إنّني أعتقد أنّه لا وجود لمورفولوجيّات تاريخيّة (أو نحو تاريخيّ)، وليس ثمّة، في المقابل لذلك، من صوتيّات آنيّة. إنّ العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتلخّص، إذا ما نظر فيها بجد، في العلاقة الصوتيّة، وإنّ العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتلخّص، خلافا لذلك، في العلاقة المورفولوجيّة، ويبدو أنّ ثمّة تقابلا، وعدم توافق، بين المنظور الصوتيّ للسان، الذي يفترض تتابعا وتجرّدا من المعنى، وبين المنظور المورفولوجيّ (النحويّ) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار. وإنّني أسعى إلى اختبار وجهة النظر هذه وأجتهد في تطويرها، ولعله من البديهيّ أنّها تمسّ كلّ المسائل الأوليّة، ولهذا لست أدري متى يسعني الانتهاء من التحليل. (Saussure، 1994، ص ص. 78-79).

قلت إذا وضعنا هذا النصّ الموضع الذي تبدأ به هذه المرحلة فإنّنا سندرك أنّ سوسير ما انفكّ طيلة هذه السنوات الأربع يختبر ضرورة التفريق بين الألسن من حيث كونها أوضاعا قائمة ومن حيث كونها تحوّلاتها عبر الزمن، لينتهي في المقال (وهي نهاية هذه المرحلة) إلى قناعة «ألاّ ثمّة من «لسان» ولا لعلم للّسان إلاّ بشرط أوّلي يتمّ بموجبه التغاضي عن كلّ ما سبق، وتجاهل ما يربط بين الفترات التاريخيّة. وليس ثمّة من لسانيّات إلاّ ما كان خلاف ذلك» (Saussure، 2002، ص. 217).

وليس يخفى على القارئ أنّنا ههنا -مع سوسير- إزاء تصوّراته الأولى التي ستنتهي في دروسه التي ألقاها في اللسانيات العامّة خلال السنوات الجامعيّة الثلاث إلى ثنائية «الدياكرونيّة والسنكرونيّة»، وإنّنا ننزل إذن، ثنائيّة «النشأة والجوهر» منزلة الثنائيّة الممهّدة لها. وإذا سبقت منّا الإشارة إلى قوله «إنّنا ندرك حينها ألاّ وجود لأيّ

نمط من أنماط التعميم الممكنة إذا استمررنا في النظر إلى اللسان في نشأته وجوهره في الآن ذاته»، فذلك لأنّ مطلب التعميم، وهو المطلب الذي يتحقّق بالانتقال من تعدّد الألسن واختلافها إلى الخصائص التي تشترك فيها وتجيز استخلاص مفهوم «اللسان»، ويصبح سؤال اللسان سؤال في «جوهر اللسان» لا في نشأته. ويتكرّر هذا السؤال في موضع آخر من مخطوطات دو سوسير من تلك الفترة، وتحديدا في واحدة من ورقات مخطوطه «في جوهر اللغة المزدوج»، ينبّه فيها إلى عدم تفريقه بين عدد من المفاهيم بقوله: إنّنا لا نقيم فرقا حاسما بين مصطلحات القيمة والمعنى والدلالة ووظيفة الشكل أو استعماله، ولا بين الفكرة بوصفها محتوى شكل ما، وإنّ المصطلحات هذه مصطلحات مترادفة. بيد إنّه يجب الاعتراف بأنّ مصطلح القيمة أحسن تعبيرا من أيّ مصطلح آخر عن جوهر الواقعة، والذي هو جوهر اللسان أيضا، من خلال الإقرار بأنّ الشكل لا يعني وإنّما يساوي، وإنّ هذا لهو الأمر الرئيس. ولمّا كان هذا الشكل يساوي فإنّه يستلزم وجود قيم أخرى. (Saussure، 2002، ص. 28)

ويبدو أنّ ثنائيّة «النشأة والجوهر» ليست من هذا المنظور، أي عبارةً ممهدّة لثنائيّة الدياكرونيّة والسنكرونيّة، عبارة خاصّة باللسانيّات، بل هي ثنائيّة متداولة في أدبيّات الفكر الغربيّ، وربّما كان شيوعها سببا في تحوّل سوسير عنها إلى ثنائيّة الدياكرونيّة والسنكرونيّة، ولقد كان غوتلوب فريجه، لجأ هو الآخر إلى هذه الثنائيّة في حقل آخر من حقول المعرفة الإنسانيّة، وتحديدا في مقدّمة كتابه «أسس علم الحساب» الصادر أوّل الأمر عام 1884، نبّه إلى ضرورة عدم الخلط بين جوهر المفاهيم ونشأتها؛ إذ كتب يقول: إنّ المنهج التاريخيّ الذي يريد اكتشاف نشأة الأشياء ومعرفة الجوهر من خلال النشأة لا شك أنّه يحظى بانتشار واسع؛ لكنّه يبقى على الرغم من ذلك منهجا قاصرا. إنّ السيل العرم إذا تدفّق لا يترك خلفه شيئا خلفه، ولن يكون العالم حينئذ قابلا للمعرفة، وينتهي كلّ شيء إلى حالة من الغموض. ويبدو أنّ البعض معتقدون بأنّ المفاهيم تنشأ في النفس البشريّة كما تنمو الأوراق في الأشجار، ومعتقدون بإمكانيّة معرفة جوهرها بمجرّد فحص نشأتها، بتحديد كيانها بطرق سيكولوجيّة، انطلاقا من طبيعة النفس البشريّة. بيد إنّ التصوّر هذا تصوّر ينحو الذاتيّة، وإن نحن أفرطنا فيه فإنّه يقود بنا إلى التحوّل عن الحقيقة. وإنّ ما ندعوه تاريخ المفاهيم ليس في حقيقة الأمر سوى تاريخ معرفتنا بالمفاهيم أو تاريخ دلالات الكلمات ليس إلاّ. (Frege، 1970، ص. 217)

خلاصة

إنّ الأفكار التي أودعنا في هذا المقال ستبقى أفكارا مؤقّتة لأنّ المفاهيم التي ما انفكّ سوسير يطوّرها عبر كلّ مراحل سيرته العلميّة تلزمنا تتبّع مسار تحوّلاتها من مخطوط إلى آخر، ومن درس إلى آخر، وتجعلنا ملزمين أيضا بمراجعة ما كتبنا بشأنها، فهي في مجملها تعبّر عن مشروع لم ينته. ثم إنّ الفيلولوجيّات السوسيريّة لم تنته بعدُ من إخراج وتحقيق ما يزال مودعا من كتابات سوسير في مكتبة جنيف أو المكتبات الخاصّة، ولسنا نعلم إلى أيّ مدى قد تحدث هذه المودعات في معرفتنا بفكر سوسير من تغيير. وإنّ لنا من هذه التجربة نصيب عانيناه في الاختلاف الظاهر بين الطبعة التي أخرجها رودلف أنغلر وسيمون بوكي عام 2002 من مخطوطات سوسير والطبعة النقديّة التي أخرجها روني أماكير عام 2011، فهما لا تختلفان من حيث ترتيب ورقات المخطوطات وضمّ إحداهنّ إلى الأخريات، بل تختلفان في تفسير عدد من المفردات والجمل.

ولأجل ذلك، يظلّ التصوّر الذي انتهينا من تشكيله حول مفهوم «الجوهر» عند سوسير تصوّرا قابلا للمراجعة والتحقّق، لكنّ الذي نطمئّن إليه ولا نراه يحتاج إلى مراجعة بقدر ما يحتاج إلى تعميق وتدقيق هو فكرة «المشروع» التي باتت السوسيريّات الجديدة تستدعيها كلّما خاضت في طبيعة فكر سوسير المتطوّر، وإنّ ما تنماز به مقاربة سوسير عن مقاربتي رومان ياكبسون وأوجين كوزيريو يتجلّى من وجوه، لعلّ أهمها ارتباط البحث عن الجوهر (المزدوج) للّغة، عند سوسير، ضمن مشروع يروم التأسيس لعلم عامّ، في المقابل من عناية عابرة بهذا الجوهر، عند ياكبسون وكوزيريو، اقتضتها مناسبة علميّة خاصّة.

بيبليوغرافيا:

- دو سوسير، فرديناند. (2021) *نصوص في اللسانيّات العامة* (تحقيق، سيمون بوكي ورودلف أنغلر). (مختار زواوي، ترجمة). ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية – ناشرن، بيروت.
- Abbott, B. (2010). Reference. Oxford, Oxford University Press.
- Banjo, M. (1974). Semantics 1: Sense and Reference. Dorderecht, D. Reidel Publishing Company.

- Benveniste, E. (1966). Problèmes de linguistique générale 1. Paris, Gallimard.
- Berger, A. (2002). Terms and Truth. Reference Direct and Anaphoric. Cambridge, the MIT Press.
- Biro, J., & Kotakto, P. (1995). Frege; Sens and Reference. One Hundred Years Later, Berlin, Springer.
- Bouquet, S. (1997). Introduction à la lecture de Saussure. Paris, Payot.
- Carl, W. (1994). Frege's Theory of Sense and Reference. Its Origin and Scope, Cambridge, Cambridge University Press.
- Coseriu, E. (2011). Le langage : diacriticon tes ousias. Dix thèses à propos de l'essence du langage et du signifié, in D. Keller & al., Percevoir : monde et langage. Invariance et variabilité du sens vécu, Sprimont, Mardaga.
- Donnellan, K. (2012). Essays on Reference, Language and Mind. ed. J. Almong & P. Leonardi, Oxford, Oxford University Press.
- Eco, U. (1980). Segno. Milan, Arnoldo Mondadori Editore.
- Eco, U. (1988). Le signe. (J. M. Klinkenberg, tr.). Paris, Labor.
- Enfield, N. J., & Stivers, T. (eds). (2007). Person Reference on Interaction. Linguistic, Cultural and Social Perspectives. Cambridge, Cambridge University Press.
- Frege, G. (1892). « Über Sinn und Bedeutung », Zeitschrift für Philosophie und philosophische Kritik, n° 100.
- Frege, G. (1970). Fondements de l'arithmétique. (C. Imbert, tr.). Paris, Seuil.
- Gautier, L. (2005). « Entretien avec M. de Saussure, 6 mai 1911 », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 58.
- Godel, R. (1957). Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale. Genève, Droz.
- Heidegger, M. (2008). La logique comme question en quête de la pleine essence du langage. (F. Bernard, tr.). Paris, Galimard.
- Hilgert, E., & al. (2020). Res per nomen VII. Lexique et Référence. Reims, Epure.

- Hottois, G. (2002). Penser la logique, Une introduction technique et théorique à la philosophie de la logique et du langage. Bruxelles, De Boeck.
- Jakobson, R. (1965). « À la recherche de l'essence du langage », in Diogène, vol. O, n° 51.
- Katz, J. J. (2004). Sense, Reference and Philosophy. Oxford, Oxford University Press.
- Klement, K. C. (2002). Frege and the Logic of Sense and Reference. London, Routledge.
- Kripke, S. (1993). Reference and Existence. Oxford, Oxford University Press.
- Lévi-Strauss, C. (1958). Anthropologie structural. Paris, Plon.
- Lo Piparo, F. (2007). « Saussure et les Grecs », Cahiers Ferdinand de Saussure. n° 60.
- Mallon, R., Machery, E., Nichols, S., and Stich S. (2009). « Against Arguments from Reference », Philosophy and Phenomenological Research, vol. 79, n° 2.
- Martin, R. (2016). Linguistique de l'universel. Réflexions sur les universaux du langage, les concepts universels, la notion de langue universelle. Paris, Académie des Inscriptions et Belles-Lettres.
- Perry, J. (2019). Frege's Detour. An Essay on Meaning, Reference, and Truth. Oxford, Oxford University Press.
- Rastier, F. (2020). Introduction. Sémiotique de la culture et sciences de la culture. dans A. Guillaume & L. Jurts-Wöste, Faire sens, faire science. London, Editions ISTE.
- Rastier, F. (2020). Saussure au futur. Paris, Les Belles Lettres.
- Récanati, F. (1993). Direct Reference. From Language to Thought. Oxford, Blackwell.
- de Saussure, F. (1993). Troisième cours de linguistique générale (1910-1911) d'après les cahiers d'Emile Constantin. E. Komatsu (ed.), Tokyo, Pergamon
- de Saussure, F. (1994). Lettre à Gaston Paris (30 déc. 1891), in M.

Décimo, « Saussure à Paris », Cahiers Ferdinand de Saussure. n° 48, pp. 78-79.

- de Saussure, F. (2002). Ecrits de linguistique générale. texte établi et édité par S. Bouqquet et R. Engler, Paris, Gallimard.
- Sperber, D. (1982). Le savoir des anthropologues. Paris, Hermann.
- Textor, M. (2011). Frege on Sense and Reference. London, Routledge.
- Utaker, A. (1989). « Pour une ontologie du langage. Wittgenstein et Saussure », Les papiers du Collège international de philosophie. n° 22
- Wittgenstein, L. (1961). Tractatus logico-philosophicus suivi de Investigations philosophiques. (P. Klossowski, tr.). Paris, Gallimard.
- Wittgenstein, L. (1993). Tractatus logico-philosophicus. (G. G. Granger, tr.). Paris, Gallimard.

العربية والتعدد اللهجي

هل اللسان المالطي لهجة عربية متطورة؟

د. عبد الفتاح الفرجاوي
كلية الآداب بسوسة، تونس
farjaouiabdfateh@gmail.com

الملخّص

تحظى دراسة اللهجات في الدرس اللساني الحديث بأهمية قصوى في الوقوف على حقيقة ما ينشأ من فروق بين اللسان ولهجاته وما يثيره من قضايا منها المساهمة في تحليل التطور اللغوي المصاحب لما يتشكل داخل اللسان من مستويات لغوية. نختار في هذا البحث أن نطرح أسئلة حول حقيقة اللسان المالطي الذي تفترض مفرداته وعباراته أنه بدأ لهجة تفرعت عن عربية افريقية وسائر بلاد المغرب ثم تطور ليصبح لغة لها قوانين صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ويشكل لسان أمة في فضاء جغرافي محدد هو الجزر المالطية. وقد ارتأينا أن نستدل على هذه الفرضية بأمثلة وشواهد من معجم المالطية ومقارنته بمعجم العربية وعربية افريقية وصقلية.

الكلمات المفاتيح: لغة / لسان - لهجة- اللسان المالطي- عربية صقلية- عربية افريقية- معجم اللسان المالطي- القوانين الصوتية والصرفية- حياة اللغة.

ARABIC AND DIALECTAL DIVERSITY

Is the Maltese Tongue an Evolved Arabic Dialect?

Dr. Abdelfatteh al Ferjaoui
Faculty of Letters, Sousse, Tunisia
farjaouiabdfateh@gmail.com

ABSTRACT

The study of dialects in modern linguistic research holds paramount importance in uncovering the nature of the differences that arise between a language and its dialects, as well as the issues they entail. Among these is the contribution to analyzing the linguistic evolution accompanying the formation of various linguistic levels within a language. In this study, we seek to explore questions concerning the true nature of the Maltese language, whose vocabulary and expressions suggest that it initially emerged as a dialect branching from Tunisian Arabic + Sicilian Arabic. Over time, however, it evolved into an independent language with its own phonetic, morphological, syntactic, and semantic rules, thereby forming the linguistic identity of a nation within the specific geographical space of the Maltese islands. We have based this hypothesis on concrete examples and evidence drawn from the Maltese lexicon, comparing it with the lexicon of Arabic, Tunisian Arabic and Sicilian Arabic.

Keywords: Language- tongue- Maltese language- Tunisian arabic- Sicilien arabic- phonetics of Maltese language. Language life

المقدّمة

العربية واحدة ومتعددة... هكذا هي، وهكذا هي كل الألسنة الطبيعية تقريبا. وخلافا للاعتقاد السائد، لم تكن العربية عبر تاريخها المعروف لسانا واحدا؛ فهي منذ القديم عربيات، رأسها ما اصطلح عليه بالفصحى التي هي خلاصة ما تفاعل من لهجات، وانتهى إلى هذا الأسلوب الرفيع الذي تلتقي حوله الذائقة الأدبية في محافل الشعر ومنتدياته[1]. ومن الأدلة على ذلك إشارات وشواهد على وجود ما سماه سيبويه في الكتاب لغات[2]؛ أي لهجات، وهي إشارات يستفاد منها أن العربية كانت دائما مفردا بصيغة الجمع، كما كانت تمثلها مستويات متفاوتة الدرجات يأتي في صدارتها عربية القرآن والشعر الجاهلي التي عدّت مثالا على الفصاحة والبيان ومثّلت الصوت الرسمي الذي بوّأها مكانة رفيعة عند العرب في المواسم الدينية والمرابد وأسواق الشعر ومعارض الإنشاد. وهي منذ الجاهلية لغة طقوسية تماما ككثير من لغات الشرق وأساسا الفنيقية والسنسكريتية والآرامية فثلاثتها لغات طقوس وصلوات وقرابين[3] وبالمقابل كانت عربية الاستعمال اليومي عربيات موزّعة بين نجد والحجاز والعراق والشام واليمن وغيرها من الأمصار. كانت لسانا متحرّكا عبر الزمان، ولذلك فحال الناطقين بها اليوم في تنوّع لهجاتهم وتطوّرها كحال أسلافهم قديما في قيام لسانهم على أكثر من مستوى استعماليّ، ولذلك فما عندنا اليوم هو سليل تلك العربية الكلاسيكية التي ما انفكّ الاستعمال يصيبها بالتعديل والتحوير في مستوياتها الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية، ويجتلب إليها المفردات المستحدثة والمعاني المتحوّلة مواكبة منها لمقتضيات العصر ومتطلبات الواقع الاستعمالي، وهي إلى ذلك واسطة تواصل بين الناطقين بها لسانا رسميا مشتركا وعماد التقاء بينهم بصرف النظر عن الفروق الطبقية والأوضاع المعيشية والاختيارات السياسية والمذهبية والعقدية لكلّ مصرٍ من أمصارهم[4].

---

(1) «Ce langage poétique, sans doute le résultat de la fusion de divers dialectes, finit par etre considéré comme un style littéraire ou raffiné qui représentait un lien culturel entre les différents tribus» http://fr.wikipedia.org/w/index.php?title=Langues_s%C3%A9mitiques&oldid=144028628.

(2) Dialectal Varieties

(3) Langues liturgiques / liturgical languages

(4) Educated Spoken Arabic (Abu Absi, The Arabic Language, in History of Islam, An encyclopedia of Islamic History)

وبالعَود إلى خرائط العربية في بيئاتها اليوم نقف على جوانب من هذا التعدد الذي أنتج أمثلة من التنوّع اللهجي والاستعمالات الدارجة مشرقا ومغربا، وبالمحصّلة فالعربية اليوم طبقتان: عربية عليا نموذجية هي عربية المؤسسات والإدارة والإعلام والبحث العلمي[1]، وعربيات دنيا جارية في مخاطبات الناس اليومية. ولذا فإننا متى سلّمنا بهذا الواقع صار الرجوع إلى ماضي هذا اللسان التاريخي والنظر في المعطيات المتعلّقة بصيرورته أمرا مطلوبا. فالعربية تاريخيا سليلة اللغات الأفراسيّة أو أيضا اللغات الحامية- السامية[2]، وتعدّ اليوم إحدى اللغات الحية في العالم؛ إذ يتكلّمها أكثر من ثلثمائة مليون نسمة في المشرق والمغرب؛ فحضاريا تعدّ العربية اللغة الأمّ لأبنائها الذين توزّعوا عبر هذه الخارطة الواسعة، فهي ذات إشعاع في الأطراف والتخوم التي تلامس بلادهم، حيث يجري استعمالها في بعض مناطق بلدان غير عربية مثل تشاد وشمال النيجر وجزء من مالي. وبالنظر إلى عدد المتكلمين بها وتبعا لانتشارها المتواسع وإسهامها الثقافي في الإرث الثقافي العالمي، فهي تُعتَمد في يوم الناس هذا واحدة من بضع لغات رسمية في المنتظم الأممي[3].

وهي في وحدتها تتنوّع فتتفرّع إلى عربية شامية (سورية ولبنان وفلسطين) وعربية خليجية وعربية واد النيل، وعربية بلاد المغرب التي أعطت بدورها فروعا كثيرة كان منها في جنوبيّ أوروبا عربية صقلية التي ماتت مخلّفة المالطية إلى جانب لهجات

¯Abu Absi (Samir), Histoire et évolution de la langue arabe, traduit de l'anglais par Amine Djabbar cf lien: http / /historyofislam.com /the-modern-age /the-arabic-language /

(1) «*Modern Standard Arabic*» هو الاسم الذي يطلقه أغلب الجامعيين في الغرب على نوع حصري من العربية المعاصرة وهو النوع الذي يدرّس في المدارس وهو مغاير إلى حدّ للعربية التقليدية: عربية القرآن وعربية ما بعد القرآن.

(2) Langues afro- asiatiques (= Langues chamito- sémitiques)

(3) هي اللغات التالية:

- **الصينية**: يستعملها محليا قرابة 930 مليون متكلم في الصين حيث نجد لسانين مركزيين هما **الماندرين Mandarin** (اللسان الرسمي في الصين وتايوان وسنغفورا) **والكانتونيز Cantonese** ومن المختصين من يرى أن الكنتونيز إحدى لهجات الماندرين ومنهم من يعتبرها لسانا مستقلّا.

-**الإسبانية**: يتكلّمها قرابة 400 مليون -**الانكليزية**: يتكلّمها نحو 380 مليون نسمة- **الروسية**: يتكلمها قرابة 200 مليون نسمة - **الفرنسية**: يتكلمّها أكثر من70 مليون في فرنسا وكندا فضلا عن استعمالاتها الإدارية في غرب أفريقيا

موسومة بالتعدد والانتشار في شمال أفريقيا كفل الاستعمال حياتها ومن فروعها اللهجة الحسّانية في جنوب المغرب وموريتانيا وصحراء الجزائر وشمال مالي والنيجر. وهي كما في المصادر الغربية لسان الهلاليين الذين استوطنوا موريتانيا وتعرف بـ«كلام البيضان» تمييزا لها عن اللغات المحلية الأخرى التي تعرف بـ «لغات السودان». وتأثرها بالعربية الأمّ واضح، على أنّ باقي بلاد المغرب من مراكش إلى ليبيا تتكلّم في الغالب عربية مختلفة قليلا في ما بينها، لكنها مفهومة من قبل غالبية سكان هذه الأقطار وصولا إلى شمال التشاد.

ولعلّ ما يسترعي انتباه الدارس في هذا المحيط الجغرافي المتنوّع هذا التعدد اللهجي الناجم عن تعاقب الشعوب والحضارات على المنطقة، فما أحدثه ذلك من أثرَ في التأثر والتأثير يجلوه هذا التداخل اللساني في كثير من اللهجات المحلية وهذا التشابه في اتصال بعضها ببعض بموازاه انقطاع وانفصال شكّلا نموذجا فريدا وأوجدا حالة توحّد لافتة في الجزر المالطية في غرب المتوسط وحالة ثانية في جزيرة قبرص في شرقه حالتان لافتتان سارتا بلسان المتكلمين هنا وهناك نحو التشكّل الخاص والاقتراب من الألسنة الرَّوْمنية هما اللسان المالطي وعربية قبرص. وإذا كنا لا نعلم الكثير عن حال عربية أقلية كورماكوتي سوى أنها استبدلت بالأبجدية العربية رموزا لاتينية فإننا سنقصر كلامنا على لسان مالطا لما مثّله من أهمية في الاحتفاظ بملامحه العربية. فما حقيقته وما صلته بالعربية؟

تعدّد الفرضيات حول أصول اللسان المالطي: فينيقية أم عربية؟

تتأرجح الآراء حول أصل المالطية؛ فمن الباحثين من يرجعها إلى أصول سامية تعود إلى الفينيقية، ويشهد على ذلك فروع كثيرة من الكتابة السامية التي تطوّرت انطلاقا من الألفباء الفينيقية، وتوزّعت بين الشعوب المجاورة من عبرانيين وسامريين في فلسطين، ثمّ انتشرت في حوض المتوسّط لتمتد إلى اليونان وقبرص ومالطا وسردانيا وشمال إفريقيا حيث استوطن الفنيقيون تلك الرقعة الممتدة، وبسطوا عليها نفوذهم التجاري، فكان من نتائجه الكتابة البونية[1] وازدهارها حتى سقوط قرطاج في

(1) «Plusieurs branches d'ecriture sémitiques se sont développées à partir de « **l'alphabet**» **phénicien**, qui s'est diffusé parmi les peuples environnants: l'alphabet paléo- hébraique, lécriture samaritaine, etc. Le bassin méditerranéen - Grèce, Chypre, **Malte**, Sardaigne,

حدود 146 ق. م. ومن الذين يرجّحون هذه الفرضية الباحث مايكل أنتون فاسالي (Mikiel Vassalli Anton) الملقّب بأبي اللسان المالطي في عمل له سنة 1791م أرجع فيه المالطية إلى أصول فينيقية (بونيّة).

لكنّ المستعرب الفرنسي سلفستر دو ساسي (1757–1838) يرفض هذه الفرضية مستدلاّ على ذلك بجملة من المعطيات التي ترجّح الأصول العربية للمالطية[1] وهو ما جاراه فيه الفيلولوجيون الأوروبيون.

فرضية ردّ المالطية إلى عربية صقلية

ومن الدارسين من نسب المالطية إلى عربية صقلية التي كانت خلال فترة طويلة من الزمن خاضعة لنفوذ الدولة العربية في إفريقية (القيروان)، وذلك منذ الدولة الأغلبية (184 هـ/ 800م) مرورا بالدولة العبيدية (296هـ/ 909م) وانتهاء إلى الدولة الصنهاجية (1048م)؛ فقد كان لسان صقلية عربيا إلى أن سقطت بيد النورمان (484هـ/ 1092م). وعلى ما يبدو كان عرب هذه الإمارة طوال هذا التاريخ الممتدّ متّصلين بإفريقية لسانا وثقافة وعقيدة كما كانت الجزر المالطية القريبة من صقلية تحت الحكم العربي منذ القرن 3 هـ/ 9م وهو ما جعل تأثر المالطيين بعربية صقلية أمرا محتملا[2]، وإن كانوا جميعا تحت تأثير عربية إفريقية ولسانهم سليل لسان المركز: القيروان[3].

وإذا كنا اليوم لانعرف شيئا عن عربية صقلية[4] التي زالت بزوال متكلّميها ورحيلهم عنها[5] فإنّ اللسان المالطي حيّ لم يمت، وذلك على الرغم من تعاقب

Afrique du Nord– ayant été colonisé par les **Phéniciens**, a subi l'influence de leur écriture » (Kristeva, 1981, p. 99–100)

(1) *Journal des* savants (1829) in, Langues à Malte, article sur Internet

(2) «Le maltais fait parti du siculo–arabe», Idem

(3) «When the Muslims took over Malta in 870, they also brougth with them a variety of Maghrebi Arabic of which today's Maltese is an offspring», Martine Vanhove, Mood and Modality in Maltese : Amsterdam, Philadelphia: John Benjamins, p571–83 (pdf)

(4) Siqli

(5) من هؤلاء الشاعر الصقلّي ابن حمديس (ت 527 هـ) الذي حنّ إلى موطنه وهو في الأندلس في قصيدة منها هذان البيتان:

فلو أنني كنت أُعطَى المنى إذا منع البحر منها اللقاءَ
ركبت الهلال به زورقـــا إلى أن أعانق فيها ذُكـــاءَ

العوامل والمؤثّرات التي همّشت دوره وقلّلت من اعتناء الناطقين به طوال حقب ممتدة من تاريخه، وذلك تحت تأثير الوضع السياسي الذي لحق الأرخبيل بعد طرد العرب منه سنة 1250م فقد كانوا في نظر الفرنجة الذين استولوا على الأرخبيل أعداء دين. وهي الدعاية التي أسهمت طويلا في ترديد الأفكار المغلوطة عن أصول المالطية العربية وحجب صلاتها بنسبها، ووصل متكلّميها بصقلية وإيطاليا ليمتد التأثر بألسنة غربية كثيرة أهمها الإيطالية ثم الانكليزية. وقد أحدث ذلك تغييرا كبيرا ظهر في الاقتراض من معجم تلك الألسنة والتخلي عن عدد من أصواتها واستبدال الخط العربي بالخط اللاتيني في الإدارة واستدعاء أصوات جديدة إليها والاستغناء عن أصوات من ألفباء العربية، وتكييف نظامها النحوي، فمنذ 1934م، وبفضل جهود «جمعية الكتّاب المالطيين» (عقدة تا-لكتّيبة تا مالطة) صارت لهذه اللغة قواعد وقوانين مطوّرة تبعا لخيارات محددة معتمدة في المدرسة والجامعة. وقد استمرّت هذه الجهود في التشبّث بها واعتمادها لسانا رسميا منذ ذلك التاريخ رغم المنافسة المتأتية من الانكليزية وبصورة أقلّ من الإيطالية. ومن غير شكّ فقد اضطلع الوطنيون بدور كبير في المنافحة عنها وطوروها إلى نظام مكتوب بعد أن كانت حقبا طويلة من تاريخها لهجة شفوية ليس إلاّ. ومع هذا كله فإنّ كثيرا من ملامحها تكشف عن تشابه شديد بينها وبين عربية تونس اليوم، وهو ما يلمس في كثير من مفردات معجمها.

أمثلة وشواهد توضيحية من معجم المالطية

سننطلق من أمثلة متنوّعة نسبيا نستقيها من مواد معجمية مختلفة للبرهنة على مدى التشابه بين عربية تونس والمالطية، ولعلّ ما يجدر ذكره هو أنّ كثيرا من المقابلات تأتي من مناطق متعددة من البلاد التونسية، فعلى سبيل الذكر نجد أن كلمة «جنان» (*ġnien*) تستعمل إلى اليوم في صفاقس، وأنّ كلمة مطر المستعملة في غالب تونس يقابلها في عربية حاضرة تونس كلمة هي: «شتا» التي تستعمل في المالطية (*xita*) وكذا كلمات منها «ناموس» التي تعني في الفصحى البعوض؛ فهي مشتركة بين المالطية ولهجة الحاضرة خاصة، كما يتسمّى البطيخ في تونس وطرابلس الغرب «دلاّع»، وهي نفس الكلمة المعتمدة في تسمية هذا النوع من الغلال في مالطا: (*Dulliegħ*) وهو ما يعني ارتباط المالطية بالمركز المزدهر في تلك الحقب الماضية واستمراره حيا إلى اليوم، وهذه أمثلة على الاتصال اللساني:

العناصر	*xemx* شمس	*qamar* قمر	*Art* أرض	*sema* سماء	*xita* شتا (= مطر في لهجة حاضرة تونس)	*riħ,beraq* ريح وبرق
الطبيعة	*Għajn* عين	*Wied* واد	*ġnien* جنان	*Rebbiegħ* ربيع	*Sajf* صيف	*Ħarifa* خريف
المعادنص	*Deheb* ذهب	*Fidda* فضّة	*Ħadid* حديد	*Ġild* جلد		
الحيوان	*Kelb* كلب	*Ħmar* حمار	*Namus* ناموس (=بعوض)	*Dubbien* ذبّان		
الثمار	*Tin* تين	*Tuffieħ* تفاّح	*Berquq* برقوق	*Dulliegħ* دلاّع	*Għeneb* عنب	*Basal* بصل
الأعضاء	*Id* يد	*Sieq* ساق	*Għonq* عنق	*Qalb* قلب	*demm* دم	*Għadam* عظم
الأسرة	*Omm* أمّ	*Mara* مَرا	*Raġal* رجل	*Oħt* أخت	*Ħu* خو (أخ)	*Silf* سلف
الأطعمة	*Ikel* إكل	*Fatra* فطرا (إفطار)	*Ħobż* خبز	*Ilma* الماء	*Ħalib* حليب	*Inbid* نبيذ
الأرقام	*Sxejn* 0	*Wieħed* 1	*Erbgħa* 4	*Sebgħa* 7	*Disgħa* 9	*Mija* 100
الألوان	*Abjad* أبيض	*Iswed* أسود	*Aħmar* أحمر	*Aħdar* أخضر	*Ikħal* إكحل(=**أسود**)	*Isfar* إصفر
المعرفة	*Ktieb* كتاب	*Kelma* كِلْمة	*Qari* قراءة	*Għadd* عدّ	*Għalliem* علّم	*Tagħlim* تعليم
الحرف	*Ħaddied* حدّاد	*Naġġar* نجّار	*Bennej* بناي(= بنّاء)	*Ħajjat* خيّاط		

ما يلاحظ هنا هو هذا الشبه االتام بين لسان المالطيين وعربية تونس، وهو ما يدعم رأي كل من سلفستر دو ساسي الاسم بالحرف اللاتيني Silvestre de Sacy والباحثة مارتين فانهوف[1] Vanhove Martine ولعلّ التحوّل البارز والوحيد هو الاستعاضة عن الكتابة بالحروف العربية واعتماد الألفباء اللاتينية. وقد أشارت المصادر التي عدنا إليها إلى أن الحروف العربية كانت معتمدة في العهد النورمندي، وأن الحياة الثقافية كانت يومها على درجة كبيرة من الازدهار، وأنّ من شعراء الأرخبيل الذين كتبوا بالعربية: عبد الرحمن بن رمضان المالطي، وعبد الله بن السمنتي وعثمان ابن رحمان السّوسي. وقد يكون السبب في ترك المالطية لهذا الأصل من أصولها تأثّرها بالنمط الإفرنجي وقربها من أوروبا، وهي في ذلك كعربية موارنة قبرص[2] في اتخاذ الحروف اللاتينية بديلا عن الحروف العربية (Arlette، 2004، ص. 55–76) واعتمادا على الدراسات المختصة فإنّ التأثر بالكلمات ذات الأصول العربية في النصوص الأدبية المالطية يرتفع إلى نسب عالية قياسا بالإيطالية والإنكليزية (Penech (1978) cité par Vanhove, 1994، ص. 8–177)، وفي هذا ما يرجّح أصول اللسان السامية واقترابها الوثيق من العربية من خلال جملة خصائص تظهر في نظامه الصرفي:

في المستوى الصرفي

ما يلاحظ في هذا المستوى من النظام اللغوي العام للمالطية هيمنة مادة الجذر الثلاثي (ف ع ل) كإحدى سمات الألسنة السامية ذات المادة الصرفية الثرية[3] مقارنة بالإنكليزية الفقيرة من هذا الجانب، ومن الأمثلة على احتذاء المالطية للألسنة السامية في اعتماد الجذر الثلاثي[4] (إلى جانب الرباعي والثنائي تماما كالعربية) وما يصاغ منه

(1) «Aujourd'hui encore, c'est une forme très évoluée d'arabe maghrébin, devenu le maltais, qui est la langue maternelle des quatre cent mille habitants de l'archipel» (Vanhove, 2007, p.31).

(2) Cypriot Arabic (as known as Cypriot Maronite Arabic or Sanna) is a variety of Arabic spoken by the Maronite community of Cyprus

(3) إذا كانت مادة الجذر النظري في العربية هي (ف ع ل) فإنّ العبرية تعتمد مادة **الجذر** الثلاثي[**ق ت ل**]=[**QTL**] ومنها يتولد الفعل **قتل**=**QeTo'L**، **قاتل**=**QoTéL**، **قتيل**= (مقتول) **QaTu'L** و**قتلنا** (نحن) **QaTaLun**.. انظر: (Kristeva, p.100)

(4) **Roots** (Eng) / **racines** (Fr)

من مواد جذعية[1] ما نسوقه في الأمثلة التالية:

العربية	عربية تونس	العبرية	المالطية
[ف ع ل]	[ف ع ل]	[ق ت ل] =[QTL]	**[Fgħl]**
(ك ت ب)	(ك ت ب)	(בתכ)	(*KTB*)
كَتب Ka Ta Ba	KTiB /KTeB كتب	KaTaB	KiTeB
كِتابٌ	كْتابْ		KTieB
كِتابَةٌ	كْتيبه		KiTBa
كاتِبٌ	كاتِبْ		KiTtieB
مَكتوبٌ	مَكتوبْ		MiKTuB

إنّ ما يلاحظ من خلال ما يتأتى اشتقاقيا من مادة الجذر هو قرب المالطية الشديد من عربية تونس التي تطوّرت بشكل واضح دون أن تبتعد كثيرا عن أصلها. وتُظهر صيغةُ الكلمة أن جملة التغييرات الصرفية الداخلية هي تكييف وتقليب للأصل مع شبه كبير في مستوى صيغ المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وهو ما يستمرّ مثلا، مع جميع مادة الجذر الثلاثي كما في العربية[2] وما يلاحظ في الجانب المقولي الصرفي اقتصارها على أداة تعريف وحيدة هي: ال= *il* (ال الشمسية = *xemxija*) في تعريفها للكلمة المالطية المبدوءة بأحد حروفها الشمسية التسعة[3]. فعند التماثل بين أداة التعريف وأحد هذه الحروف تحذف اللام منها نطقا ورسما، ويضاعف أول

(1) **Stems** (Eng) / **Radical** / **schèmes** (Fr)

(2) راجع مثلا مادة كل من الجذر (خ د م) [ḪDM] ومنها الفعل ḪaDeM (أي: عمل كما في دارجتي تونس ومالطة) والجذر (ط ل ب) [TLB] ومنها الفعل: TaLaB في مقال: «Maltais» وكيبيديا الموسوعة الحرة على صفحة الانترنات

(3) L'alphabet maltais actuel (Annexe3) in, Vanhove (M): La langue maltaise et le passage à l'ecriture, Paris, L'Harmatttan, (Vanhove, 2000, p.369–81)

حرف من الكلمة كما في المثال الموالي: ال + سلطان= اس- سلطان *sultan-is* خلافا للعربية التي تبقيه في الكتابة دون النطق به، ويظهر أثر ال الشمسية في تصريف مادة الجذر (ز. ي. ن) الذي يعطي في عربية تونس باعتبارها تنويعا على الفصحى: (أنت) اتْزَيِّن= ادزيّن (تلوّن أو تتزيّن) وفي المالطية: *żżejjen = żejjen + t*

3. ففي هذا تكييف للأصوات ونزوع بها نحو الخفّة مواكبة لمقتضيات التطور الذي يلحق الألسنة الطبيعية. وقد عدّلت المالطية بعض أصوات اللغة الأمّ بتأثير الرّومنة الواضح منزاحة عن النطق السامي الذي يظهر في خاصية من خاصيات التصويت في العربية هي»الإطباق والاستعلاء» الذي تجسّده الأزواج التالية: الطاء والتاء والسين والصاد والضاد والظاء؛ ففي عربية تونس مازلنا إلى اليوم نحتفظ بذلك، ولم نتخلّ إلا عن الضاد التي تطوّرت في الاستعمال إلى/ ظاء/ وتحوّلت في بعض الجهات (المهدية) إلى دال مفخّمة: وفي المالطية اليوم نجد أن الطاء والتاء والسين والصاد تختزل في صوتين هما: / T/ و/ S/ وكل من الضاد والظاء والذال في صوت واحد هو الدال / D/ وهو تخلّ ناتج عن تأثّر المالطية صوتيا باللغات الرّومنية التي ليس فيها «ص» و«ط» وهو ما يظهر في الأمثلة التالية:

العربية	المالطية
طَلَبَ / ṭalab/	*talab* (فعل للدعاء)
تين / ti:n/	*Tin*
صيف / ṣajf/	*Sajf*
سيف / sajf/	*Sejf*
ضرب / ḍarab/	*Darab*
ظلم / ðala:m/	*Dlam*
دم / dam/	*Demm*

ومن مظاهر التشابة الكبير بين المالطية وعربية تونس اعتماد طرق تصريف الفعل تبعا للنسخة الجارية في استعمال تونس للعربية الدارجة من ذلك مثلا، الاستعاضة عن «أفعل» بـ «نفعل» مع المتكلم المفرد تماما كما في ضمير المتكلم الجمع عند

تصريف الفعل في المضارع والتسوية بين المؤنث والمذكّر مع المخاطب الجمع وإسقاط التثنية في الغالب إلاّ في حالات يقتضيها المقام والبدء بالساكن في أول الفعل في الماضي والإبقاء على التأنيث والتذكير بالنسبة إلى الغائب وهو ما يظهر في أمثلة كثيرة منها:

1- مثال من تصريف الفعل (كتب) في الماضي والمضارع والأمر مع جميع الضمائر المعتمدة في عربية تونس والمالطية وما تجدر ملاحظته في هذا السياق هو شدة اقتراب عربية تونس من العربية النموذجية وإن كانت التونسية قد أسقطت مقولة الجنس (فصار التأنيث والتذكير واحدا). وبالنسبة إلى مقولة العدد أُسقط المثنى واستُعيض عنه بعبارة تأليفية (انتوما الزوز أي: الاثنين) وهذا مثاله:

ع تونس	الماضي	المضارعُ	الأمر	Imperative	Imperfective	Perfective	maltais
أنا	كْتبتْ	نِكتِبْ			*n–i–kteb*	*ktib–*t	**1SG**
أنتَ	كْتبتْ	تِكتبْ	اكْتِبْ	*i–kteb*	*t– i– kteb*	*Ktib–t*	**2**
هو	كْتِبْ	يِكتِبْ			*j– i–kteb*	*kiteb*	**3M**
هي	كِتبتْ	تِكتِبْ			*t–i–kteb*	*Kitb–et*	**3F**
نحن	كْتَبْنا	نِكْتبْ =نكتبو			*n–i–ktb–u*	*Ktib–na*	**PL 1**
أنتوما	كْتبتو	تِكتبو	اكْتبو	*i–ktb–u*	*t–i–ktb–u*	*Ktib– t–u*	**2**
هوما	كِتْبو	يِكْتْـبُو			*j–i–ktb–u*	*Kitb–u*	**3**

الاقتراض ومؤثرات اللغات الرَّومَنية

إن أهمّ ما يسم معجم اللسان المالطي اليوم هو كثرة استعارته من الألسنة التي ارتبط بها، وتأثّره بمحيطه اللساني وأساسا:

- اللاتينية
- الرَّومنية وأساسا الصقلية والإيطالية...
- الانكلو- سكسونية: الانكليزية خاصة

أ. اللاتينية

يظهر تأثر اللسان المالطي باللاتينية في أمثلة منها:

اللاّتينية	المالطيّة	عربيّة تونس
Pellus	*Fellus*	فَلّوس (فرخ الدجاج)
Fernaq	*Fornax*	الفرناق[1]

ب.الأمازيغية

يظهر التأثر بلسان البربر في كثير من الاستعمالات التي مازالت في كلمات كثيرة في تونس ومالطا ومنها:

الأمازيغية – النوميدية	المالطية	عربية تونس
[babu:ʃ]	*Bebbux*	ببّوش (الحلزون)
[χantu:ʃ]	*Gendus*	غندوس (ثور)
[a:ttu:ʔa]	*Għattuqa*	عتّوقة) دجاجة)

الخاتمة

تخلّت المالطية عن كثير من خصوصياتها كلسان سليل للعربية فأسقطت جزءا من ألفبائها. وقد أسهمت الاعتبارات الإيديولوجية في ذلك؛ إذ اضطلع مفتّشو اللسان من الإنكليز إبّان احتلالهم الأرخبيل بدور واضح في ترسيخ استقلالية هذا اللسان عن غيره وخاصة الإيطالية، وكان ذلك بسبب صراعهم مع دول المحور إبان الحرب العالمية الثانية. كما باءت محاولة خلط الألفباء العربية بالألفباء اللاتينية بالفشل ومن غير شكّ فقد كان لعدم انتشار المدارس والكتب التعليمية إلى حدود 1947 أثر واضح في إضعاف اللسان الذي ظل قبل ذلك كله أداة تواصل شفوية غير موصوفة

(1) . في الحمام التونسي/ التركي يُسمّى: الفرناق، والكلمة دخيلة، وتعني المكان الذي يحرص «الوقّاد» على إشعال الحطب لمدّ فضاء الاستحمام الداخلي بالبخار والحرارة المناسبة للاغتسال والتطهّر.

مثله في ذلك مثل العربيات الدارجة في بلاد المغرب، وهو ما فسح المجال أمام اللسان الإنكليزي للانتشار في الإدارة والتعليم. وقد لحق المالطية ضيم نتيجة عوامل خارجية؛ إذ أفردت إفرادا أدّى إلى اعتبارها مجرّد «لغة مطبخ» (Vanhove، 2000)، وتمّ العمل على طمس جذورها والسعي إلى إنكار صلتها بالعربية.

- وقد عمل أبناؤها في القرن الماضي على تطويرها بما بذلوه من جهود ساعدت على تطويرها وكفلت حياتها خلافا لعربية صقلية التي اندثرت. لقد اعتنى المختصون من علمائها بنظامها الصوتي فطوّروه مقتصرين فيه على 25 صوتا متخلّين عن كثير من الأصوات التي تثقل في النطق وعملوا على استدعاء رمز كتابي للحاء والخاء في العربية من الألفباء البونية هو (*Ħ*)[1] كما في خياط *Ħajjat* وحداد *Ħaddied*... وقداستنبطوا جملة من القوانين المتعلقة بأنظمتها الصرفية والنحوية وهو ما تجلى إلى اليوم في إسهاماتٍ عمليةٍ في الوصف وإعادة البناء.
- ليس مستبعدا أن يكون سكان الأرخبيل قد تكلموا لغات ذات أصول سامية أخرى قبل وصول العرب المسلمين إليها كالفنيقية أو القرطاجنية، لكننا نعتقد أيضا أن كثيرا من القرائن تدل على أنّ النسخة التي تستعمل من مالطية يومنا هذا ذات أصول عربية وإن كانت متأثرة بالألسنة الرَّومنية في كثير من خصائصها. لذلك فإنّ أهمّ ما يسم معجم المالطية اليوم هو كثرة اقتراضه من الألسنة التي ارتبطت به، وهي الساميات التي منها العربية والفنيقية (البونية) والعبرية ومنها الرَّومنية وأساسا الإيطالية، ومنها الأنكلوسكسونية وأساسا الإنكليزية. على أنّ كثيرا من الدراسات المختصة تذهب إلى أنّ التأثر بالكلمات ذات الأصول العربية في النصوص الأدبية المالطية مرتفع النّسب، وذلك خلافا للنسب الضعيفة فيما يتعلّق بالإيطالية والإنكليزية (Vanhove، 1978، Cite par: Penech، 1994، ص ص. 8-177.) وفي هذا ما يرجّح أصولها العربية. على أن تكيّف هذا اللسان مع محيطه اللغوي واللهجي هو سبب من أسباب استمراره وحياته. ومما ساعد على ذلك وقوع مالطا في محيط متنوّع متقابل متفاعل، وهو ما جعلها تتوسّع في الاقتراض ولا تتردد في الأخذ من ألسنة متباعدة متنافرة في أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية.

(1) /*Ħ=ħ* / «*fricative pharyngale sourde* » cf: Aquilina (Joseph); Maltese-English Dictionary, 2 vol. M. Books (1987-90)

كان هذا الانفتاح على ألسنة وعائلات لغوية كثيرة وراء اكتسابها لمعجم ثري مرن وأعطاها أرصدة ومخزونا قوّى من جريانها على ألسنة سكان الأرخبيل ولاسيما في أوساط غير المتعلّمين ممن لم يتأثروا كثيرا بالأجنبي. ولا شك أن سعيها إلى تجاوز الصعوبات التي يطرحها نظام التصويت ونظام الكتابة والنظم الأخرى قد ساعد على اكتسابها خصوصيات جعلتها لسان أمة تحوّل من صورته الشفوية إلى صورة مكتوبة ومقروءة واعتُمِد أداةً للتدريس والإدارة والفضل في ذلك يرجع إلى جملة التوصيات التي كان رفعها البروفسور سايدن Saydon رئيس جمعية الكتاب المالطيين إلى رئاسة الوزراء المالطية عام 1932م، وضمّنها جملة من المقترحات التي منها ضرورة تعليم المالطية كما سمعت من أفواه أبنائها وتسجيلها في الكتابة طبقا للمنطوق.

- وما يكسبها الخصوصية والتفرّد هو أنّ تعليمها لا يساعد بالضرورة أبناءها على اكتساب الألسنة المجاورة كالإيطالية التي تستعير منها مادة معجمية كثيرة، أو العربية باعتبارها اللغة الأم. قد يكون العكس ممكنا فما أكثر ما ينتبه العربيّ الذي يسمع المالطي يتكلّم بلسانه إلى أصول عربية كثيرة في ما يسمع، لكنّ المالطي لا يحسّ بذلك على النحو الذي عند العربي، وهو ما يجعل هذا اللسان مالطيا ومالطيا فقط.
- إذا كان المالطيون قد احتاجوا إلى تطوير لسانهم لعوامل كثيرة فأخرجوه من طور المشافهة إلى طور المكتوب وأصبح لسانا موصوفا له نظامه الصوتي والصرفي والتركيبي، فإنّ أهل المغرب جميعا لم يلمسوا في لهجاتهم مثل هذه الحاجة فلم يصفوا دارجاتهم، ولم يضبطوا قواعدها ولم يكشفوا عن قوانين استعمالها فلم يقعّدوا حسّانية موريتانيا ودارجات المغرب والجزائر وتونس وليبيا؛ لأنهم عوّلوا على العربية الرسمية وسيلة تعليم وتوثيق ولسانا قوميّا؛ ولأنّ لعوامل أخرى دخلا في ذلك منها العامل الدينيّ والثقافي الذي جعلهم لا يستشعرون حاجة إلى الدارجات والاستعمالات المحلية في الإدارة والمدرسة والوزارة.
- تلك جوانب يحتاج الدارس لحياة الألسنة وموتها إلى معرفتها، وما قدمناه عن المالطية مقتضب لكنه يركّز على ما يمكن أن يفيد في إضاءة الجوانب الغامضة من هذا اللسان المتفرّد بخصوصيات لا تتوفّر في ألسنة كثيرة.

المصادر والمراجع

- Colin, G. S. (1957). «Mots berbères» dans le dialecte arabe de Malte. Paris.
- Julien, Ch. A. (2003). Histoire de l'Afrique du Nord, des origines à la conquête arabe. Cérès Éditions.
- Kristeva, J. (1981). Le langage, cet inconnu. Seuil.
- Silvestre de Sancy. (1829). Langues à Malte. Journal des savants. Disponible en ligne.
- Vanhove, M. (1994). La langue maltaise: un carrefour linguistique. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 167, 167-183.
- Vanhove, M. (1996). La langue maltaise: études syntaxiques d'un dialecte arabe «périphérique». Bulletin critique des annales islamologiques, 9, 9-13.
- Vanhove, M. (1999). La dialectologie du maltais et son histoire. Revue ethnolinguistique.
- Vanhove, M. (2000). La langue maltaise et le passage à l'écriture. L'Harmattan.
- Vanhove, M. (2007). À Malte, une langue inscrite dans l'histoire. Le Monde diplomatique.
- Vanhove, M. (n.d.). Mood and modality in Maltese. John Benjamins.
- Vassalli, M. A. (1827/2002). Grammaticale della lingual maltese. Ed. SKS.
- Vassalli, M. A. (s.d.). Ktyb yl klym malti' mfysser byl- latin u buttaljan. Publication lexicon t'a Mikiel A. Vassalli.

صيغ الثلاثي المجرد في العربية

بحث في تراتبية الصيغ الصرفية دلاليا

أ. د. محمّد الصّحبي البعزاوي

جامعة الوصل – دبي

mohamed.baazaoui@alwasl.ac.ae

https://orcid.org/0000-0002-2942-9658

الملخّص

يتنزل هذا البحث في سياق إعادة النّظر في صيغ الثلاثي المجرد في العربية بالتعمّق في كيفية تصنيفها وفي الخصائص التي حملت القدامى على اعتبارها أوائل صيغية، فضلا عن التعمّق في السمات التي حملتهم على اعتبار [فَعَلَ] أمّا للباب وعنصرا طرازيا ضمن المجموعة. ونقصد بهذا التصوّر إعادة النّظر فيما أنجزه النحاة من تصنيف للصّيغ الصّرفية مكّنهم من مجاوزة ما يوجد بينها من تنوّع واختلاف ومن تبويبها وتصوّرها بطريقة غير فوضوية. ورغم كون هذا الاختيار قد يكون كافيا في حدّ ذاته إلاّ أنّ ما دعانا إلى العودة إلى هذا المبحث ما لاحظناه من قصور في عدد من الدراسات الحديثة المهتمة بهذا المبحث. فقد بدت لنا قاصرة عن تمثّل الخلفية النّظرية التي كانت توجّه النّحاة في تعاملهم مع مبحث الصّيغ وهو ما جعلها، في رأينا، غير كافية وصفيا. وبدا لنا صنف من الدّراسات أيضا في حاجة إلى مزيد تعميق النّظر فيما كتبه النّحاة في الموضوع لمراهنة أصحابه على المقتضيات التعليمية للصّيغ وما يتطلّبه ذلك من اختيارات منهجية ومن عمليات انتقاء من شأنها أن تهمل أهمّ ما تتميّز به الصّيغ من خصائص.

الكلمات المفاتيح: تراتبية – طراز- فعل - سمة دلالية - صنف - صيغة – صيغة صرفية .

THE FORMS OF THE TRILATERAL ROOT IN ARABIC

A study on the Semantic Hierarchy of Morphological forms

Prof. Mohamed Sahbi Baazaoui
Al-wasl Unnversity
mohamed.baazaoui@alwasl.ac.ae
https://orcid.org/0000-0002-2942-9658

ABSTRACT

This research is part of a re-examination of the basic trilateral forms in Arabic by having a profound investigation of how they were categorized and the characteristics that led the ancients to consider them as formative beginnings, as well as the features that led them to consider [Fa›al] as the model and (proto)typical element within the group. We intend to reconsider the classification of adjectival forms, which enabled the grammarians to overcome the diversity and differences between them and to categorize and visualize them in a non-arbitrary way. Although this choice may be sufficient in itself, what prompted us to return to this topic was the shortcomings we noticed in a number of recent studies interested in this topic. They seemed to fall short of representing the theoretical background that guided the grammarians in their dealings with the study of forms, which made them, in our opinion, insufficiently descriptive. A number of studies also seemed to be in need of a more in-depth examination of what grammarians have written on the subject because of their reliance on the teaching requirements of forms, which requires methodological choices and selection processes that would neglect the most important characteristics of forms.

Keywords: Hierarchy – Model – Verb – Semantic Feature – Category – Form – orphological Form

تمهيد:

نسعى بهذا العمل إلى العودة إلى صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية بالبحث في مظاهر انتظامها ووصفها باعتبارها صنفا من أصناف الصّيغ التي عدّها النّحاة بحكم ما تتميّز به من سمات دلالية أوائل صيغية[1]. وقد رأينا لتحقيق الغرض من هذا البحث أن ندقّق النّظر في الملاحظات التي برّروا بها ما يوجد بين [فَعَلَ] و[فَعِلَ] و[فَعُلَ] من صلات لمعرفة ما تتميّز به كلّ صيغة من خصائص وللوقوف على ما تتميّز به [فَعَلَ] من سمات دلالية تسمح لها بأن تكون بعبارة النّحاة «أمّا للباب»[2].

فالموضوع وإن كان يهدف إلى مناقشة عدد من المسائل الصّرفية الدّلالية ناتج، في رأينا، عن تصوّر نظري واحد يقرّ بتعامل النّحاة العرب مع الوحدات المكوّنة للأصناف بالنّظر إلى ما يوجد بينها من قواسم مشتركة. وينجرّ عن هذا التصوّر إعادة النّظر فيما أنجزوه من تصنيف للصّيغ الصّرفية مكّنهم من مجاوزة ما يوجد بينها من تنوّع واختلاف ومن تبويبها وتصوّرها بطريقة غير فوضوية. غير أنّ تصنيف الصّيغ على النّحو الذي بدت عليه في المصنّفات النّحوية يدعو إلى التّساؤل عن الأدوات التي اعتمدوها في البحث عن انتظام تلك الصّيغ وعن مدى وجاهة تلك الأدوات المستعملة في وصف [فَعَلَ] وتمييزها من [فعِلَ] و[فعُلَ] رغم ما يوجد بين صيغ الثلاثي المجرّد من تقارب يختزل أشكال الثّلاثي المجرّد الأوّليّة.

فالعودة إلى هذا المبحث لم تكن متولّدة من فراغ وإنّما هي مبنية على ما لاحظناه من قصور في التّعامل مع الصّيغ الصّرفية عموما ومع صيغ الثّلاثي المجرّد على وجه

---

(1) يذكر في هذا السّياق أنّ ابن جنّي قد شدّد على ما يوجد بين صيغ الثّلاثي وصيغ الرّباعي من فروق واعتبر صيغ الثّلاثي: «أكثر استعمالا وأعمّ تصرّفا وهـ(ي) **كالأصل** للرّباعي» (ابن جني، 1955، ص. 375). وأضاف في السّياق ذاته بأنّهم لمّا: «أحكموا **الأصل الأوّل** الذي هو الثّلاثي... قلّ حفلهم بما وراءه كما أنّهم لمّا أحكموا أمر المذكّر في التثنية، فصاغوها على ألفها، لم يحفلوا بما عرض في المؤنّث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مصوغ عليه من علمها، نحو قائمتان وقاعدتان» (ابن جني، 1955، ص. 375- 376).

(2) اعتبار[فَعَلَ] «صيغة أوّلية» من المعطيات التي استقرّت في اللّسانيات الحديثة أيضا واعتمدها كثير من اللّسانيين الذين اهتمّوا بصيغ الأفعال في العربية وبما يكون بينها من صلات. وقد عدّوها صيغة منطلقا/ أساسا «basic pattern» في تعاملهم مع صيغ الثلاثي المجرّد معتبرين حركة عين الفعل مقياسا تتحدّد انطلاقا منه دلالة الصّيغة وموضعها في علاقتها بأخواتها في السلّم الصّيغي، يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى: (Glanville، 2018، ص. 26).

الخصوص. فقد بدت لنا عديد الدّراسات المهتمّة بالموضوع، كما سيتّضح لاحقا في ثنايا البحث، قاصرة عن تمثّل الخلفية النّظرية التي كانت توجّه النّحاة في تعاملهم مع مبحث الصّيغ وهو ما جعلها، في رأينا، غير كافية وصفيا. وبدا لنا صنف من الدّراسات أيضا في حاجة إلى مزيد تعميق النّظر فيما كتبه النّحاة في الموضوع لمراهنة أصحابه على المقتضيات التعليمية للصّيغ وما يتطلّبه ذلك من اختيارات منهجية ومن عمليات انتقاء من شأنها أن تهمل أهمّ ما تتميّز به الصّيغ من خصائص[1].

فرضية هذا البحث الأساسية أنّ صيغ الثلاثي المجرّد على بساطتها مقارنة بصيغ الثلاثي المزيد وصيغ الرّباعي متفاوتة في تمثيلها للصنف الذي تنتمي إليه. وهي تكوّن «تراتبية صيغية» نعتبرها من المداخل الأساسية في تفهّم تلك الصّيغ وفي التعرّف على الصّيغة المؤهّلة أكثر من غيرها لتكون أفضل ممثّل للصّيغ المكوّنة لصنف الأفعال الثّلاثية المجرّدة رغم إقرار بعض الدّارسين من الذين اهتمّوا بهذا الصّنف من الصّيغ بكون [فعَلَ] «بنية محايدة» مقارنة بـ[فعِلَ] و[فعُلَ] (الزنّاد، 2017، ص. 47).

أمّا الفرضية الثانية فتتمثّل في كون صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية بناء على تولّدها كلّيا من حركة المقطع الثاني خلافا لباقي صيغ الأفعال الصّرفية، متوقّفة على خصائص [ـُ] و[ـَ] و[ـِ] وإن كانت أوّلية الضمّة [ـُ] على الفتحة [ـَ] والكسرة [ـِ] استنادا إلى معايير تصنيفها نطقا، لا تعني أسبقية [فَعُلَ] على [فَعَلَ] و[فَعِلَ][2]. فمفاد هذه الفرضيّة أنّ ما تتميّز به الفتحة [ـَ] من انفتاح ناتج عن تمدّد اللّسان في قعر التجويف الفموي دون أن يتكوّم في الخلف أو في الأمام كما في إنجاز الضمّة [ـُ] أو الكسرة [ـِ] يجعلها أخفّ منهما، فتكون [فَعَلَ] بهذا الاعتبار، أي بمجيء المقطع

(1) نشير في هذا الباب إلى أنّ نقل الصّيغ الصرفية تعليميا بهدف تكوين معرفة نحوية مدرسية تحقق الأهداف المنوطة بدرس اللّغة قد أدى إلى حدوث إخلالات معرفية عديدة أهمّها عدم الالتزام بما يوجد بين الصّيغ من علاقات. فقد انبنى النّحو المدرسي على استقلال الصّيغ وعلى المعنى الأوّل الذي تفيده كلّ صيغة دون التنبّه إلى المعاني الثّواني التي يمكن أن تفيدها ولاسيما معاني الصّيغ التي كثر استعمالها واتّسع التصرّف فيها. ولذلك فإنّ «النّحو التعليمي»وإن كان ضرورة يستلزمها تأويل المدوّنة النحوية القديمة بحسب الحاجيات العلمية والبيداغوجية الرّاهنة، لم يستثمر من «النّحو الضّمني» سوى جزء يسير بعد إخضاعه لضروب من الانتقاء تمثل تأويلا له يعيد إنتاجه وفق مقتضيات المعرفة المدرسية. (ينظر المبخوت، 2004)

(2) يمكن التوسّع في خصائص الحركات وفي معايير تصنيفها نطقا بالعودة إلى (براهم، د.ت، ص ص. 124-111).

الثّاني منها مفتوحا، أخفّ من [فَعِلَ] و[فَعُلَ] كما سيتّضح في الفقرات اللاّحقة من البحث.

فنحن نحاول بدراسة هذه الجوانب أن نعيد النّظر في كيفية استيعاب القدماء صيغ الثلاثي المجرّد بوسائل منهجية ومعرفية مغايرة، ولو جزئيا، لما استقرّ في عدد من الدّراسات المهتمّة بالموضوع من طروحات. ومع أنّ هذا الإجراء يقتضي بالضّرورة اختيار النّظريّة اللّسانية الأوفى في وصف الموضوع وتفسير كيفية اشتغاله وما يقتضيه ذلك من إلمام بالنّظريات اللّسانية المتّصلة به، فقد رأينا بناء على تمييز النّحاة بين الصّيغ الصّرفية باعتماد فكرة الأصناف وما تفترضه من تراتبية بين الصّيغ المكوّنة لكلّ صنف أن نؤكّد على مظاهر التّعامل غير المباشر بين النحو العربي والمقاربات اللّسانية الحديثة من خلال الاستفادة من بعض مبادئ تلك المقاربات وأهمّها مبدأ «التّراتبية العرفانية» (cognitive hiérarchie) لوعينا بكون الصّيغ ليست متساوية في تمثيلها للصّنف المنضوية تحته وكون المبدأ في حدّ ذاته مكوّنا من مكوّنات نظريّة «الطّراز» (Prototype du Théorie) التي تنبني بدورها على فكرة تفاوت العناصر/ الوحدات المنتمية إلى نفس المقولة في مدى تمثيلها لها (représentativité de échelle)، على اعتبار أنّ البنية الدّاخلية للمقولة بنية سلّمية (scalaire structure). وقد رأينا في هذا السّياق رغم تعدّد المداخل اللّسانية المهتمّة بتولّد الصّيغ وانتظامها، الاستفادة أيضا من «مبدأ التوجيه»[1] (direction de Principe) ومن المصطلحات المتّصلة به من قبيل «القرب» (rapprochement) و«البعد» (éloignement) و«نقطة الاستراحة» (point de repos) واستثمارها في التّعامل مع صيغ الثلاثي المجرّد وإعادة وصفها على نحو يوضّح خصائصها ويبرز ما يوجد بينها من مراتب.

(1) يذكر في هذا السياق أنّ مبدأ التوجيه (Principe de Direction) قد اعتمده كلّ من «بلانيد» (Planude) و«وندت» (Wundt) وهيلمسلاف (Hjelmslev) في إطار التفريق بين الحالات الإعرابية وما تعبّر عنه من وظائف.وقد وصلوا بهذا المبدأ ثنائية (قرب/ بعد) (rapprochement éloignement) وأضافوا إليها عبارة (نقطة الاستراحة) (repos de point) وجعلوا من الجهاز المصاحب له مدخلا وصفيا هامّا في التعرّف على نظام الحالات الإعرابية (Hjelmslev، 1972، ص. 39). وقد بدا لنا أنّه مدخل مناسب للتعرّف على نظامية صيغ الثلاثي المجرّد في العربية وعلى تحديد الصّيغة الأنسب في مدى تمثيلها لصنف الثّلاثي المجرّد على ما سيتّضح في البحث لاحقا.

1. خصائص صيغ الثلاثي المجرّد الشّكلية والدّلالية:

لم يختلف النحاة في اعتبارهم [فَعَلَ] و[فَعِلَ] و[فَعُلَ] صيغا بسيطة شكليا مقارنة بباقي الصيغ الصرفية للأفعال. وقد وصفوا الصّيغ المذكورة في هذا السياق بـ«الثّلاثية» على اعتبار أنّ الأصل في هذه الصّيغ أن تكون كما قال الخليل على ثلاثة مقاطع/ أحرف: «حرف يُبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه» (الخليل، 1967، 1/ 58)[1]. وقد خلّصوا هذه الصّيغ من باقي الصّيغ التي تشاركها في صفة «ثلاثي» بوصفها بـ«المجرّدة» مقارنة بالصّيغ «المزيدة»[2]. وكوّنوا بها صنفا من أصناف الأفعال اتّسم، في نظرهم، باتّفاق مكوّناته في حركة المقطع الأوّل وتمايزها في حركة المقطع الثّاني منها على أساس الاختلاف بين الحركات الثلاث في النّظام الصوتمي العربي[3].

وقد دعاهم اهتمامهم بما تفيده الصّيغ من دلالات إلى تقليب النّظر في الحقول الدّلالية التي يمكن أن تفيدها كلّ صيغة. فأرجعوا [فَعِلَ] إلى[الأعراض] و[الهيج] و[الحلى والعيوب][4]، ووصلها سيبويه بالدّلالة على الأدواء (1990، 4/ 17). وألحق بها ما كان من الذّعر والخوف: «لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه» (سيبويه، 1990، 4/ 18). في حين عدَّ [فَعُلَ] مضموم العين، دالّة على الخصال التي تكون في الأشياء وهي الموصوفة بالحسن أو القبح» (سيبويه، 1990، ص. 28). وقد وصفها الرّضي بكونها «أوصافا مخلوقة» (الأستراباذي، ت. 688هـ، 1982، 1/ 84) وأجرى بعض الصّيغ من «غير الغريزة» مجراها إذا كان لها: «لُبْثٌ ومُكْثٌ

(1) يمكن أن نذكر في هذا الشّأن التمييز الذي أحدثه الفخر الرّازي بين «رتب الكلم في الكلام» و«رتب الحروف في الكلمة». فقد اعتبر أنّ: «رتب الكلم في الكلام المفيد أمر عقلي ورتب الحروف في الكلمة أمر وضعي» (الرّازي، 1992، ص. 200).

(2) يميّز ابن يعيش في هذا السياق بين ضربي الثلاثي بقوله: «فالثلاثي يكون مجرّدا من الزّيادة وغير مجرّد منها، فالمجرّد ثلاثة أبنية فعل بفتح العين وفعل بالكسر وفعل بالضمّ» (ابن يعيش، ت 643هـ، د.ت، 7/ 152).

(3) يمكن التوسّع في هذه الفكرة بالعودة إلى: (الزنّاد، 2017، ص. 45 وما بعدها).

(4) ذكر الرّضي في هذا السيّاق أنّ: «فَعِلَ تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها نحو سقِمَ ومرِضَ وحزِنَ وفرِحَ ويجيء الألوان الحلى والعيوب كلّها عليه... والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه» (الأستراباذي، 1982، ج. 1، ص. 71–72).

نحو حلُمَ وبرُعَ وكرُمَ وفَحُشَ» (الأستراباذي، 1982، 1/ 84). وعدّوا [فَعَلَ] لبساطتها وقربها من الحروف الأصول المكوّنة للجذر، غير مختصّة بمعنى من المعاني وليس لها ضابطة كضوابط المعاني المذكورة. وعلى ذلك وصفوها بكونها: «صيغة واقعة على معان لا تكاد تنحصر توسّعا فيه لخفّة البناء واللّفظ» (ابن يعيش، ت. 643هـ، د.ت، 7/ 156 – 157).

ورغم ما تتميّز به [فَعَلَ] من «خفّة البناء» و«عدم اختصاصها بمعنى من المعاني» على ما سيتّضح لاحقا، فقد أرجعها سيبويه إلى معناها الغالب عليها وخصّها بباب وسمه بباب» الأفعال التي هي أعمال» (سيبويه، 1990، 4/ 5). وميّز بين الأعمال على أساس «ما يُرى» و«ما يُسمع» (سيبويه، 1990، 4/ 6)[1]. وألحق [فَعَلَ] الذي مضارعه [يفعَلَ] بـ[فَعَلَ/ يفعُلَ] و[فَعَلَ/ يفعِلَ] لكونهما أدخل في الدّلالة على الحدوث. فاعتبر [فَعَلَ/ يفعُلَ] و[فعَلَ/ يفْعِل] أصلين في حين جعل من [فعَلَ/ يفعَلَ] أقلّ منهما درجة وألحقها بهما على جهة إلحاق الفروع بالأصول.

ويبدو انطلاقا من المدوّنة النّحوية اللاّحقة لسيبويه أنّ النّحاة قد نحوا هذا المنحى حين اعتبروا بناء على ما بين الحركات من تناوب صوتي باب [فَعَلَ]: «إنّما هو يفْعِل ويفْعُل داخل عليه» (ابن جنّي، 2000، 1/ 186). وقد دقّق ابن جنّي أوّلية [فَعَلَ/ يفعِلَ] بما يوجد بين الحركات من تقارب. فمضارع [فَعَلَ]: «في أكثر الأمر يفعِلَ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كلّ واحدة إلى صاحبتها» (ابن جنّي، 2000، 1/ 187). واشترط الزّمخشري (1990، ص. 331)[2] مجيء مضارع [فعَلَ] على [يفعَلُ] إذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، رغم مجيء حركة عين المضارع [يَفْعُلَ] على حركة عين الماضي [فَعُلَ] دون قيد أو شرط. فمضارع [فَعُلَ]: «لا يجيء مختلفا (ولذلك) لم يحذفوا فاء وضُؤ، ولا وطُؤ، ولا وضُعَ، لئلاّ يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجيء مختلفا» (ابن جنّي، 1955، 1/ 378)[3].

---

(1) وصف السّيرافي المقصود بـ«ما يُرى من العمل»بقوله: «يعني بالأعمال التي تُرى الأعمال المتعدّية لأنّ فيها علاجا من الذي يوقعه للذي يوقع به، فتُشاهد وتُرى» (سيبويه، 1990، 4/ 6).

(2) لمزيد التوسّع في الفكرة يمكن العودة إلى (البعزاوي، 2014، ص. 165 وما بعدها).

(3) يبرّر ابن جنّي موافقة حركة عيني الصّيغة [فَعُلَ/ يفَعُلَ] بقوله: «وأمّا موافقة حركة عينيه فلأنّه ضرب قائم في الثّلاثي برأسه، ألا تراه غير متعدّ البتّة، وأكثر باب فعَلَ وفعِلَ متعدّ. فلمّا جاء هذا مخالفا لهما وهما أقوى وأكثر منه خولف بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما» (1955، ج. 1، ص. 376).

ومهما كان الموقف من الأمر عندهم، فإنّ اعتبارهم صيغ الثلاثي المجرّد صيغا بسيطة وجعلها ضمن صنف بعينه لا يعني بالضّرورة إقرارهم بتكافئها من حيث انتماؤها إلى ذاك الصّنف. فقد شدّدوا على تفاوت تلك الصّيغ وعلى ما يوجد بينها من مراتب. واعتمدوا جهازا مصطلحيا واصفا في علاقة بالصّيغ الصرفية عموما وبصيغ الثلاثي المجرّد على وجه الخصوص، من قبيل (مجرّد/ مزيد)، (ثلاثي/ رباعي)، (خفيف/ ثقيل)، (أصل/ فرع)...، وهو جهاز يعكس اختياراتهم الوصفية ويساهم في تفهّم المجال الذي نظروا من خلاله إلى قضايا الصّيغة. ولعلّ اعتمادهم حركة المقطع الثّاني في التفريق بين صيغ الثلاثي واهتمامهم بكيفية اشتقاق الصّيغة باعتماد ثنائية (مجرّد/ مزيد) يدلّان على أنّ «الصّيغ» ليست قضية صرفية فقط بل هي من القضايا الواقعة عندهم، في مجال تنافس بين الظاهرة الصوتية وبين الاشتقاق والتّصريف والمعجم[1] وأنّ التّعامل معها وتمييز الواحدة منها من الأخرى، يضع في الاعتبار ضرورة التّعامل مع مختلف هذه الفروع كما سيتّضح في الفقرات الموالية من البحث.

1.1. وقوع [فَعَلَ] على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعا فيه:

لقد اعتبر النحاة [فَعَلَ] «المتواخية» مع [فعِلَ] و[فعُلَ] في سمتي «ثلاثي» و«مجرّد»[2]، مختلفة عنهما بالنّظر إلى ما تتميّز به من خصائص شكلية أهمّها عندهم «خفّة البناء». وقد ترتّب على ذلك وقوعها على معان كثيرة تجاوز بعبارتهم «المرئيّ»

(1) يمكن أن نشير في هذا الباب إلى مصنّف شكري الشّريف بعنوان «مظاهر من انتظام المعجم» (2015) وقد اهتمّ فيه صاحبه بصيغة [فعُلَ] باعتبارها عنصرا معجميا يلعب دورا أساسيا في تحديد تصوّراتنا للموجودات وللعلاقات الرّابطة بينها. وينبني هذا التصوّر على اعتبار المعجم مكوّنا من مكوّنات النّحو بقطع النّظر عن منزلة هذا المكوّن في علاقته بباقي المكوّنات.وهو بهذا الاختيار ينخرط في اتّجاه لساني عامّ يعود إلى ثمانينات القرن الماضي ويتمثّل في إعادة الاعتبار للمعجم ضمن المباحث اللّسانية وذلك بتنامي الاهتمام به وتعديل الفرضيات التي كانت معتمدة في شأنه.

(2) عبارة «متواخية» عبارة استعملها ابن يعيش في التفريق بين الأفعال الدّالة على العلم والظنّ والشكّ وقد ذكر في هذا الباب سبعة أفعال هي علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت. وعدّ الثلاثة الأول: «متواخية لأنّها بمعنى العلم والثّلاثة التي تليها متواخية لأنّها بمعنى الظنّ وزعمت مفرد لأنه يكون من غير علم وظنّ والغالب عليه القول عن اعتقاد» (ابن يعيش، د.ت، 78/ 7).

لـ«غير المرئيّ» من الأعمال (سيبويه، 1990، 4/ 6؛ ابن يعيش، د.ت، 7/ 157). وعلى هذا وصفها ابن يعيش بكونها ممّا يقع على: «معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعا فيه(...)». وقد ذهب في هذا السياق إلى ربط «كثرة الاستعمال» بـ«خفّة البناء» فجعل من «الخفّة والثّقل» ومن كثرة الاستعمال وقلّته»سمات دلالية تنضاف إلى سمات «ثلاثي» و«مجرّد» في وصف الصّيغ المتّصفة بها.

لم يخالف الرّضي ما ذهب إليه ابن يعيش في ربطه خفّة [فَعَلَ] بـ«كثرة الاستعمال». فقد ذكر في هذا الباب أنّ [فَعَلَ]: «لم يختصّ بمعنى من المعاني، بل استُعمل في جميعها لأنّ اللّفظ إذا خفّ كثر استعماله واتّسع التصرّف فيه» (الأستراباذي، 1982، 1/ 70). ومن مظاهر اتّساع التصرّف في [فَعَلَ] فيضانها دلاليا على [فعِلَ] و[فعُلَ] وإن كان المعنى الغالب عليها «العمل» أو «ما يفيد الحدوث» في مقابل «الثّبوت» في [فعُلَ] الدالّة على الأوصاف المخلوقة. فـ[فعَلَ] التي تدلّ على العمل والحركة يمكن أن تدلّ بضرب من الاتّساع والتصرّف على معاني [فَعِلَ] و[فعُلَ]. فهي مستعملة لوصف الأحداث: «التي تشارك فيها الذوات ولوصف صفاتها «الثابتة» وهي الخصال التي تكون في الأشياء، وصفاتها «المتحوّلة» وأكثرها الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها» (الزمخشري، 1990، ص. 332).

يتبيّن من المقارنة بين دلالات صيغ الثّلاثي المجرّد، أنّ عدم اختصاص [فَعَلَ] بمعنى من المعاني قد مكّنها من أن تشغل موضع الممثّل الأوفى لصيغ الثلاثي المجرّد فهي البنية الأقرب إلى مركز المقولة المتحكّمة في هذا الصّنف من الصّيغ[1]. فقد عدّها ابن جنّي أصل أبنية الثّلاثي وعدّ ما كان منها على [يفعَلُ] أقلّ درجة ممّا كان على [يفعِلُ] و[يفعُل] (ابن جني، 2000، 1/ 186). واعتبر [يفعِلُ] مضارع [فَعَلَ] أصل المضارعات، فباب [فَعَلَ] إنّما هو: «يفعِلُ ويفعُلُ داخل عليه» (ابن جنّي، 2000، 1/ 186). وقد ذهب الزّمخشري المذهب نفسه حين اعتبر [فَعَلَ] غالبة في الاستعمال على [فعِلَ] و[فعُلَ] وعدّ [يفعَلُ] مضارع [فَعَلَ] أقلّ درجة من [يفعِلُ] و[يفعُلُ]

(1) نشير في هذا السياق إلى أنّ الإقرار بكون [فَعَلَ] الدّالة على العمل أدخل أصناف الصّيغ الثلاثية المجرّدة في الفعلية وذلك بحكم ما ينضاف: «إلى صيغته الدالّة على الحدوث والتجدّد بأصل الوضع من مضمون حدثي يجمع بين إفادة التغيّر والتحوّل والتأثير المادّي المحسوس» (السعدي، 2006، ص. 313).

(الزّمخشري، 1990، ص. 331). فوضع بذلك خطاطة هذا الصنف من الصّيغ في مظهريها الماضي والمضارع. وأقرّ بموجبها أصالة [فَعَلَ/ يفعِلُ] وتقدّمها على [فعِلَ] التي تكون للأعراض من الوجع وعلى [فعُلَ] التي تكون للطبائع والغرائز وإن كانت: «جميع الأفعال في المعنى صفات لفاعليها» (الأستراباذي، 1973، 4/ 244).

والملاحظ انطلاقا من التمييز الذي أقامه النحاة بين صيغ الثّلاثي في إطار حرصهم على تفهّمها واستيعاب الثّراء الملحوظ في المعطيات المتّصلة بها، أنّهم قد اعتمدوا علّة (الأصل والفرع) في التفريق بين تلك الصّيغ وهم يطمحون إلى تأصيل المبحث بضبط خصائص كلّ صيغة وتحديد خصائصها/ سماتها في علاقتها بباقي الصّيغ. وقد تمكّنوا في هذا الباب من استجلاء خصائص [فَعَلَ] ومنها «خفّة البناء» و«كثرة الاستعمال» و«غلبة الدّلالة على العمل» التي مكّنتها من أن تكون بعبارة سيبويه «أمّ الباب». ويبدو أنّهم لم يكتفوا بالمقارنة بين صيغ الثّلاثي المجرّد بل ذهبوا في تشقيق الصّيغة بالبحث في مضارعاتها الثّلاثة وتبرير أوّلية [يفعِلُ] على[يفعُلُ] وإن عُدّا مقارنة بـ[يفعَلُ] أصلين. وهو ما انتهى إليه ابن جنّي حين اعتبر مضارع [فَعَلَ] في: «أكثر الأمر يفعِلُ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كلّ واحدة إلى صاحبتها» (ابن جني، 2000، 1/ 187).

المهمّ في هذا أنّ مقارنة [فَعَلَ] بباقي صيغ الثّلاثي المجرّد ودعم أوّليتها بغلبة «الأعمال» على «الحالات» و«الصفات» لم يحولا في نظرهم دون النّظر في المعاني التي يمكن أن تفيدها. وقد استعملوا في هذا السّياق عبارات من قبيل « يغلب عليها» و«أكثر استعمالها» (ابن يعيش، د.ت، 2/ 75؛ الأستراباذي، 1982، 1/ 74) و«يكثر فيه» (الزمخشري، 1990، ص. 332) واحتاطوا في وصفها أكثر حين عدّوها: «غير مختصّة بمعنى من المعاني» (الأستراباذي، 1982، 1/ 70)، وهو ما يتّضح من خلال فيضانها على[فَعِلَ] و[فَعُلَ] متى تمحّضت للدّلالة على الحالات كما في قولك: (بَرَأَ/ يبرُؤُ) وهي حالة متغيّرة متبدّلة، وللدّلالة على معنى الصّفة كما في قولك: (طاب زيدٌ نفسا) التي تعني «وصف النّفس بالطّيب». فتكون الصّيغة في علاقتها بما بعدها كـ: «الصّفة في علاقتها بالموصوف إذ الفعل في الحقيقة «وصف في الفاعل» (ابن يعيش، د.ت، 2/ 74) وإنّما أزالوا ذلك عن أصله لـ: «ضرب من المبالغة والتأكيد» (ابن يعيش، د.ت، 2/ 74)[1].

(1) انظر لمزيد التعمّق في هذا المسألة، (البعزاوي، 2014، ص. 164 وما بعدها).

ورغم إقرارهم بمشاركة [فَعَلَ] [فَعِلَ] و[فَعُلَ] في دلالتها على الحالات وعلى الصفات، فقد اعتبروا دلالتها على الحالات أكثر من دلالتها على «الصّفات» لكون «الحالات» متجدّدة متحوّلة كالأعمال وكون الصّفات ثابتة مستمرّة. فهي في الأغلب لأفعال الغرائز وهي: «أوصاف مخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصّغر والطّول والقصر...ونحو ذلك» (الأستراباذي، 1982، 1/ 74). وعلى هذا فإنّ تصنيف صيغ الثّلاثي المجرّد بالنّظر إلى الحقول الدّلالية التي أفادتها قد حدّدت، في رأينا، الكيفيّة التي اهتدى بها النّحاة إلى اعتبار [فَعَلَ] صيغة أولى. بل إنّ وصفها بناء على خفّتها، بكونها غير مختصّة بمعنى من المعاني هو الذي حدا بالزنّاد إلى وصفها بكونها: «بنية مفرّخة لسائر البنى الفعلية المزيدة» (الزنّاد، 2017، ص. 50).

والملخّص في هذا، أنّ النحاة لم يتعاملوا مع الصّيغ وما تفيده من معان باعتبارها وحدات متفاصلة بل نظروا إليها باعتبارها وحدات متراتبة منضوية تحت صنف بعينه. وقد أقاموا الدّليل على تمحّض [فَعَلَ] للدلالة على «الحالات» أكثر من دلالتها على «الصفات» واتّخذوا من خاصيّة «التّفاوت في الدّلالة»[1] مدخلا للبحث في تراتبية تلك الصّيغ وفي سلّمية تمثيلها مقولة الفعلية كما سيتّضح في الفقرات الموالية من المبحث.

2.1. تداخل صيغ الثّلاثي المجرّد في الجذر وتباينها في المعنى الذي تفيده:

ذكرنا في فقرات سابقة أنّ النّحاة قد اعتمدوا من بين الخصائص التي اعتمدوها في التمييز بين صيغ الثلاثي المجرّد الحقول الدلالية قرينة تمييزية، ونبّهوا إلى اتّساع [فَعَلَ] لتفيد ما تفيده [فَعِلَ] و[فَعُلَ] من معان. ومع ذلك فهم لم يهملوا في وصفهم هذا الصنف من الصّيغ، أهميّة التداخل الحاصل بينها. ويمكن بالعودة إلى المعاجم العربية قديمها وحديثها وإلى ما ذكره اللّغويون من معطيات في علاقة بصيغ الثلاثي المجرّد تتبّع الصّيغ التي تكون متماثلة في الجذر متباينة في معناها المعجمي لمجيء حركة العين مفتوحة ومضمومة ومكسورة كما في قولك: [خَرَقَ] و[خَرِقَ] و[خَرُقَ] التي تعبّر عن ثلاثة معان متباينة. فقد جاء في «القاموس المحيط» من مادّة (خ، ر، ق):

(1) يمكن التوسع في مسألة التفاوت الدلالي بين الصيغ الصرفية في العربية إلى:
AL-Qahtani, D. M. (2004). *Semantic Valence of Arabic Verbs*. Librairie du Liban Publishers.

خَرَقَ الرجل: 1 – قطع المفازة 2 – الثوبَ شقّه
خرِقَ في البيت: أقام (فلم يبرح).
خَرُقَ بالشّيء: جهله.

على هذا النّحو يصبح الجذر (خ، ر، ق) بعبارة الزنّاد: «جذرا جامعا لثلاث نسخ من الجذر الواحد تتطابق صوتا ولكنّها تختلف دلالة» (الزنّاد، 2017 ص. 96). وبناء على هذا التصوّر المتمثّل في تولّد الجذر من تقاطع ثلاثة جداول متباينة دلاليا، يمكن تبرير التّداخل في الجذر والاختلاف في الدّلالة المعجمية. فصيغة [خَرَقَ] تفيد معنى العمل في (1) و(2) في حين تفيد [خَرِقَ] معنى الحالة المتّصل بالاستقرار وتفيد [خَرُقَ] الاتّصاف بصفة الجهل. وهذه الطبقات من المعاني المقترنة باختلاف حركة العين تؤكّد أهميّة حركة المقطع الثّاني في تحديد دلالة الصّيغة معجميا واختصاصها بمعنى من المعاني، وإن كانت بعض الصّيغ التي تجيء من جذر واحد تجيء متماثلة دلاليا بسبب جريان صيغة مجرى أخرى كما في [ذَأَبَ] و[ذَئِبَ] و[ذَؤُبَ]. فقد جاء في»المعجم الوسيط»من مادّة (ذ ء ب):

ذأَبَ فلانٌ: فعل فعل الذئب، إذا حذِرَ من وجه جاء من وجه آخر.
ذَئِبَ ذَأَبا: صار كالذّئب خبثا ودهاء
ذَؤُبَ الرّجل ذآبة: صار كالذّئب خبثا ودهاء.

ورغم كون حركة العين تجيء في الأصل لتوجيه الصّيغة الوجهة الدّلالية المناسبة لها، فإنّ مجيء [فَعِلَ] في معنى[فَعُلَ] في الدّلالة على الاتّصاف بالصفة يدلّ على تقارب الصّيغ وجريان بعضها على البعض الآخر. وقد برّر سيبويه جريانها مجرى [فَعُلَ] بـ: «تقارب المعاني» (سيبويه، 1990، 4/ 17). وهي العبارة التي أفادت التّقريب بين الصّيغتين في وجهتيهما الدّلالية وإن كانت وجهة [فَعُلَ] الثّبوت والاستمرار ووجهة [فعِلَ] التجدّد والتحوّل. ولم يخالف الرّضي ما ذهب إليه سيبويه بخصوص «التقارب في المعاني» فنظر في مظاهر التقارب الإعرابي بين الصّيغتين وانتهى إلى أنّ لازم [فَعِلَ] أكثر من متعدّيها وخاصّة في الألوان والعيوب والأمراض.فـ[فَعِلَ] في هذه المعاني كلّها: «لازم لأنّها لا تتعلّق بغير من قامت به» (الأستراباذي، 1982، 1/ 73). وهي من هذه النّاحية قريبة من [فَعُلَ] التي لا تكون إلاّ لازمة: «لأنّ الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدّى إلى غيره» (الأستراباذي، 1982، 1/ 74)[1].

(1) يستثني ابن الحاجب من [فَعُلَ] التي لا تكون إلاّ لازمة صيغة [رَحُبَ] في قولك: [رَحُبَتْكَ

المهم في هذا التداخل، النّظر في كيفية تعبير الأصل الحرفي الواحد عن ثلاث صيغ فعلية مختلفة بناء على حركة المقطع الثّاني. وقد ذهب الزنّاد إلى تعميق النّظر في هذه الخاصّية حين تساءل عن سبب: «اقتران دلالات معجمية ثلاث بجذر واحد (وعن) سبب اقتران الواحدة من تلك الدلالات الثلاث بصيغة فعلية دون أخرى» (الزناد، 2017، ص. 96). ورغم وجاهة التفسير الذي قدّمه في علاقة بهاتين القضيتين، فإنّنا نعتقد بخصوص اقتران الواحدة من الدلالات الثلاث المتأتية من حركة العين بصيغة دون أخرى، فضلا عمّا قدّمه من ملاحظات، أنّ اعتبار النّحاة [فَعَلَ] صيغة أصلية لبساطتها وقربها من الجذر وإقرارهم بغلبة الأعمال على الحالات والصّفات، قد جعلهم يلحقون «المعنى الغالب» بـ«الصّيغة الأبسط» ويصفونها عندما تكون معجّمة بـ«الأفعال الحقيقية». وقد وصلوا في مقابل ذلك معنى الصّفة بـ[فَعُلَ] باعتبارها صيغة فرعا، لما تتميّز به الصفات من ثبوت واستمرار. وقرنوا معنى الحالة المتّصف بالتحوّل والتجدّد بـ[فَعِلَ] لما لها من خصائص تقرّبها من [فَعَلَ] دون أن ترقى إليها[1].

ومهما كان الموقف من الأمر عندهم، فأغلب قولهم في صيغ الثلاثي المجرّد قول جار على المقارنة بين تلك الصّيغ وما تفيده من معان تختزلها حركة العين. وهي قائمة على مقابلة الأصل بالفرع وعلى اعتبار [فَعَلَ] أصل الصّيغ وأفضل ممثّل للمقولة المعبّرة عنها وهي في نظرهم، أولى الصّيغ وأقربها إلى الجذر، واعتبار [فَعُلَ] أبعد تلك الصّيغ عن مركز المقولة لاقترانها بالثبوت والاستمرار في مقابل [فَعِلَ] الدّالة على التجدّد. وبهذا التصنيف تتّضح سلّمية الصّيغ ومظاهر انتظامها في علاقتها بالمقولة المسيّرة لها وإن كانت الحدود بين الصّيغ مرنة بما يكفي بحكم جريان بعضها مجرى البعض الآخر كما بيّنا في فقرات سابقة.

الدّار] وقد عدّها شذوذا. فَ[فَعُلَ]: «لأفعال الطبائع ونحوها (...) فمن ثمّة كان لازما، وشذّ رَحُبَتْكَ الدّار أي رحُبَتْ بك».

(1) نشير في هذا السياق إلى أنّ ابن يعيش وغيره من النحويين قد ألحقوا [فَعِلَ] بـ[فَعَلَ] من حيث المعاني التي تفيدها. فجعلوها واقعة بين بين، بين [فَعَلَ] التي كثر استعمالها واتّسع التصرّف فيها و[فَعُلَ] الدالّة على الصّفات الثابتة. وقد وصفها ابن يعيش بقوله: «وأما فعل بالكسر فقد استعمل أيضا في معان متسعة»(ابن يعيش، د.ت، 157/ 7).

2. أثر «التّصنيف الدّاخلي» في تحديد مراتب صيغ الثلاثي المجرّد:

انتهينا في فقرات سابقة إلى نتيجة مفادها أنّ الصّيغ لم تكن متكافئة في تمثيلها للصّنف المنضوية تحته. وقد شكّلت بذاك التّفاوت «سلّما صيغيا» متناسبا مع كيفية استيعاب المقولات للوحدات المنتمية لها[1]. وقد رأينا في هذا السّياق ضرورة العودة إلى صيغ الثلاثي المجرّد بالتعمّق في مظاهر انتظامها ومراجعة ما يوجد بينها من مراتب باعتبارها مجموعة من الصّيغ منضوية تحت صنف واحد. غير أنّ السّمات الدّلالية المشتركة بينها من قبيل «ثلاثي» و«مجرّد» وإن كانت مهمّة في تصنيف الصّيغ مقوليا وفي تمييزها من باقي الأصناف، لم تكن كافية لمعرفة ما تتميّز به كلّ وحدة من خصائص ولرصد مظاهر التفاوت بينها على نحو يمكّن الباحث من معرفة الصّيغة الأكثر تمثيلا لمقولة الفعلية.

وقد حاولنا في الفقرات السّابقة أن نقدّم خلاصة أفكار النحاة في تصنيف الصّيغ بالعودة إلى خصائصها الشّكلية والدّلالية، وبالتركيز على علّتي (الأصل والفرع) و(الخفّة والثّقل) لما لهما من دور في الإبانة عن خصائص كلّ صيغة. فلم يكن اشتراكها في الصّنف كافيا لسكوتهم عن الفروق الدّلالية بينها. فحديثهم عن «الأصل والفرع» في هذا الباب واهتمامهم بـ«الخفّة والثّقل» من مظاهر تعمّقهم في الصّيغ وحرصهم على التمييز بينها. وقد خلصوا في هذا إلى الإقرار باختلاف صيغ الثّلاثي المجرّد من حيث المعاني التي تفيدها بناء على اختلافها في السمات المميّزة لكلّ واحدة منها.

وتشير القسمة التي أحدثوها بين مكوّنات هذا الصّنف من الصّيغ (خفيف/ ثقيل، أصل/ فرع) إلى إعادة تصنيفها «تصنيفا داخليا» في مقابل «التصنيف الخارجي» الذي أقاموه بين الصّيغ باعتماد سمات (ثلاثي/ رباعي، مجرّد/ مزيد). وقد كان من نتائج ذاك التصنيف أن ربطوا «الخفّة» بـ«كثرة الاستعمال» ووصفوا «قليل الاستعمال» بـ«الثّقيل». فكوّنوا بناء على ذلك شبكة من السّمات الدّلالية لكلّ صيغة يمكن حصر بعضها في الجدول الموالي:

(1) نذكّر في هذا الموضع بأنّ المقولات لا تشتمل في الأصل على وحدات متساوية، بل إنّ الوحدات تتفاوت في تمثيلها للمقولة. وهو ما تؤكّده الفرضيات المتعلّقة بالتصنيف المقولي ومنها أنّ: «للمقولة بنية داخلية، وهذه البنية تقوم على مراتب تمثيل المقولة، أي إنّ البنية الدّاخلية للمقولة بنية سلّمية (...) ويقع التدرّج شيئا فشيئا من أكثر العناصر تمثيلا لها إلى أقلّ العناصر تمثيلا لها» (بن غربية، 2010، ص ص. 71-70).

الصّيغة	السّمات الخارجية	السّمات الدّاخلية
[فَعَلَ]	(+ثلاثي)، (+مجرّد)، (± لازم) (+ حدوث)	(+ خفيف)، (+ كثرة الاستعمال)، _مختصّ بمعنى من المعاني)
[فَعِلَ]	(+ثلاثي)، (+مجرّد)، (± لازم) (± حدوث)	(≅≅خفيف)، (± كثرة الاستعمال)، (مختصّ بمعانٍ عديدة)
[فَعُلَ]	(+ثلاثي)، (+مجرّد)، (لازم)[1]، (+ ثبوت)	_خفيف)، _كثرة الاستعمال)، (+ مختصّ بمعنى من المعاني)

يظهر بالنّظر إلى السّمات الدلالية المكوّنة لكلّ صيغة أنّ ما اعتبرناه من قبيل «**السّمات الخارجية**» هي المحدّد لتوزيع الصّيغ في أصناف دلالية بعينها وأنّ «**السّمات الدّاخلية**» هي المحدّد لموقع الصّيغة باعتبارها عنصرا ضمن مجموعة، من باقي الصّيغ التي تنتسب معها إلى الصّنف الدّلالي الممثّل لها. وبما أنّ المطلوب في هذه الفقرات هو التصنيف الدّاخلي المبيّن لتراتبية الصّيغ، فإنّ «السّمات الدّاخلية» باعتبارها قرائن تصنيف دلالي تحدّد موقع كلّ صيغة من مركز المقولة هي الجزء الذي يعنينا في توضيح سلّمية الصّيغ والنّظر في بعض المبادئ التي وضعها النّحاة في معالجتها. وقد مثّلت عند النحاة مقاييس تصنيفية نظروا من خلالها إلى الصّيغ باعتبارها وحدات منتظمة تراتبيا في علاقتها بمركز المقولة.

وقد خلصوا في تعاملهم مع هذا الصّنف من الصّيغ إلى اعتبارهم [فَعَلَ] غير المعجّمة لبساطتها وقربها من الصّواتم المكوّنة للجذر أفضل ممثّل للمقولة. وذهبوا إلى إقرار أوّليتها في السلّم الصّيغي لما تتميّز به من خفّة بناء مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ].

(1) نذكّر في هذا السياق بأنّ [فَعُلَ] بناء لا يكون إلا لازما غير متعدّ لأنه: «بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا ولم يشذّ منه شيء إلاّ ما حكاه سيبويه من أنّ بعضهم قال كُدت بضمّ الكاف أكاد وهو من تداخل اللغات» (ابن يعيش، د.ت، 7/154).

وقد مكّنتها تلك السّمة من مخالفة أخواتها من حيث: «كثر(ة) استعماله (ا) واتّساع التصرّف فيه (ا)» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 157)، رغم مجيء [فَعِلَ] عندهم أيضا: «في معان متسعة» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 157). أمّا [فَعُلَ] فقد وصفوها بالثّقيلة لأنّها: «بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 154). ولهذا السبب اعتبروا [فَعِلَ] بمثابة نقطة الاستراحة بين [فَعَلَ] القريبة من مركز المقولة و[فَعُلَ] البعيدة عن ذاك المركز. فميّزوا بين الصّيغ وعدّوها بحكم قربها من مركز المقولة وبعدها عنه، واقعة في مسترسل صيغي أبانوا من خلاله عمّا يوجد بين الصّيغ من تدريج يعكس انتظامها ويوضّح شبكة السّمات الدّلالية المكوّنة لها.

ولم يكتفوا بالإقرار بما تتميّز به تلك الصّيغ من سمات داخلية وخارجية وبالنّظر في أثر السّمات في تصنيف الصّيغ وبيان مراتبها ضمن سلّم الثّلاثي المجرّد، بل عملوا على التمييز بين السمات الدّاخلية أيضا، حين وصلوا «كثرة الاستعمال» و«اتّساع التصّرف في فَعَلَ» بـ«خفّة البناء». فجعلوا من السّمة الدلالية (+ خفيف) علّة للاتّساع في الصّيغة ومدخلا لاستيعاب ما يوجد بين السّمات من مراتب أيضا. فلم تعد السّمات بهذا المعنى متكافئة في وسم الصّيغ فذلك يؤدّي إلى التّعميم ولا يساهم في الإبانة عن أهميّة السّمة في علاقتها بالصّيغة، وإنّما هي متفاوتة في وسم الصّيغ على نحو يستلزم بالضّرورة الخوض في قضايا تمسّ، من قريب أو من بعيد، صور انتظام السّمات ومظاهر تفاعلها فيما بينها.

واعتقادنا أنّ هذا الجزء من دراسة الصّيغ، بقطع النّظر عن تفاصيله، هو جزء قابل للتعمّق أيضا في بيان مظاهر تعامل النحاة مع السّمات المحدّدة للصّيغ، وإن كان التعمّق في السّمات مدخلا للتعمّق في الصّيغ والمقولات المعبّرة عنها. غير أنّ الذي يعنينا ههنا، أنّ السمّات الدّاخلية المعتمدة في تصنيف الصّيغ تراتبيا قد أبانت عن أهميّة الاختيارات التي لجأ إليها النّحاة في وصف هذا الصّنف من الصّيغ وضبط صور انتظامه. فقد كانت «خفّة البناء» التي انتبهوا إليها في [فَعَلَ] سببا مباشرا في فيضان هذه الصّيغة على أخواتها وغلبتها في الانتساب إلى المقولة بحكم قربها منها. بل إنّ فرط الاتّساع في [فَعَلَ] قد جعلها في نظرهم: «مؤاخية أفعل في التعدية» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 159)، لكونها تلاقي مثلما تلاقي «أفعل»: «شيئا تؤثّر فيه» (ابن السرّاج، ت. 316هـ، د.ت، 1/ 169). فهي كما ذكرنا في موضع سابق، بنية معجمية

صرفية وهي بنية إعرابية مهيّأة بحكم خفّتها لمؤاخاة «أفعل» باقتضائها ما تقتضيه «أفعل» في الجملة بنية إعرابية عاملية.

المهمّ في هذا أنّ النحاة قد وصفوا الصّيغ وأجروا عليها عمليات تصنيف مقولي على أساس التجرّد والزيادة وعلى أساس العلاقات الاشتقاقية بينهاونظروا في ما تقتضيه من معمولات على أساس اللّزوم والتعدية. وقد صاغوا بهذه العمليات جهازهم الواصف وجعلوا من السّمات الدّلالية داخلية كانت أو خارجية مقياسا تصنيفيا حدّدوا انطلاقا منه أصناف الصّيغ ومراتبها مبرّرين في نفس الوقت وجاهة اعتبارهم صيغ الثلاثي المجرّد أوائل صيغية واعتبارهم [فَعَلَ] بضرب من التجريد النحوي «أمّا للباب».

3. أهميّة الثّبوت والحدوث في التّنصيص على هيمنة [فَعَلَ] على أخواتها:

لقد اعتمد النّحاة في تمييزهم بين صيغ الأفعال وصيغ الأسماء مفهومي «الثّبوت» و«الحدوث» فوصلوا «الأسماء» بما يدوم ويثبت و«الأفعال» بما ينتقل ويتحوّل. فقد جاء في المقتصد: «... وتسمّى المصادر الأحداث والحدثان وذلك أنّها تحدث مرّة بعد أخرى ولا تكون ثابتة كزيد وعمرو» (الجرجاني، ت. 471هـ، 1982، 1/ 580). وقد أفادوا من المفهومين في التمييز بين ما تفيده الصّيغ من معان فانتهوا إلى الإقرار بغلبة الثبوت في الصّيغ الدالّة على الصّفات وغلبة الحدوث في الصّيغ الدالّة على الأعمال والحالات. فخصّوا [فَعُلَ] بهذا الاعتبار بالثبوت لدلالتها على الأوصاف المخلوقة في حين جعلوا [فَعَلَ] الدّالة على الأحداث المتحوّلة صيغة معبّرة عن الحدوث وألحقوا بها [فَعِلَ] لتجدّد الحالات التي تدلّ عليها.

والملاحظ في هذا السياق أنّ اتّصاف [فَعُلَ] بالثبوت قد جعلها قريبة من الاسمية بدلالتها على الأحداث المعبّرة عن الهيئة التي يكون عليها الإنسان. وبما أنّها صيغة موضوعة للخصال التي تكون في الأشياء فقد جعلوها مختصّة بتلك المعاني لا تجاوزها خلافا لـ[فَعَلَ] التي وصفوها بكونها غير مختصّة بمعنى من المعاني. وقد ربطوها بـ«الأفعال غير الحقيقية» مقارنة بـ[فَعَلَ] المعبّرة عن «الأفعال الحقيقية» لما تتميّز به من تحوّل وتنقّل. وقد دفعتهم هذه المعطيات إلى اعتبار [فَعُلَ] أقلّ تمكّنا من [فَعَلَ] في التّعبير عن المقولة. فهي أبعد من [فَعَلَ] عن مركز المقولة على اعتبار أنّ

مقولة الفعلية كباقي المقولات النّحوية تتّخذ شكل مقولة شعاعية (category radial) تتكوّن من حالة مركزية ذات توسّعات وامتدادات ترتبط بها بطرق مختلفة (winter، 2003، ص. 71). وهو من بين الاعتبارات التي يمكن أن نبرّر بها مراتب صيغ الثّلاثي المجرّد وتفاوتها قربا وبعدا في علاقتها بمركز المقولة.

نلاحظ اعتمادا على ما مرّ، أنّ [فَعُلَ] وإن كانت تعبّر عن الخصال الثّابتة فقد تميّزت بمحافظتها على مقولة الفعلية محافظة صريحة شأنها في ذلك شأن [فَعَلَ] الدّالة على الأعمال المتجدّدة و[فَعِلَ] الدّالة على الحالات الطّارئة. فمشاركتها أخواتها في انتمائها المقولي وعدم فقدانها خصائصها الإعرابية لكون الفعل كما يقول السّيوطي: «لا يكون إلاّ خبرا به» (السيوطي، الأشباه والنّظائر، 1/ 63)، من العوامل المساعدة على تفهّم صيغ الثّلاثي المجرّد بمجاوزة تصنيفها على أساس الصّنف أو المقولة إلى البحث في أصالة [فَعَلَ] المتّصفة بالحدوث والتجدّد وأوّليتها ضمن المسترسل الصّيغي مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ].

ورغم كون [فَعِلَ] تدلّ مثلما تدلّ [فَعَلَ] على معنى الحدوث الذي تخالف به الثبوت في الصّفات المخلوقة وتأتي للدّلالة على معان عديدة، فقد حملها النّحاة على[فَعَلَ] وأرجعوها إليها لبساطتها وأوّليتها. فـ[فَعَلَ] في علاقتها بأخواتها كالواحد في العدد. وهو ما مكّنها من التّعبير عمّا تعبّر عنه أخواتها دلاليا. ولذلك استعمل النّحاة في وصفها عبارة «اتّساع التصرّف» تأكيدا على كثرة استعمالها وفيضانها على أخواتها وإن كانت للأفعال الحقيقية التي يكثر استعمالها مقارنة بـ«الأفعال غير الحقيقية».

إن مثل هذه الملاحظات المتعلّقة بوصف صيغ الثّلاثي المجرّد تدلّ على **هيمنة** صيغة على باقي الصّيغ وتوضّح دواعي اعتبارها صيغة أصلا مقارنة بأخواتها. ويبدو أنّ التعامل مع الصّيغ بتفهّمها وتحديد خصائصها لا يمكن أن يقوم دون هذا التصوّر المبني على تجريد الصّيغ. فنحن نعتبر أنّ تقدّم [فَعَلَ] على باقي الصّيغ على أساس الخفّة وكثرة الاستعمال ودلالتها على الأعمال المتجدّدة «الحدوث» واتساع التصرّف فيها فضلا عن مجيئها للأفعال الحقيقية، عوامل أهّلتها للسيطرة على أخواتها. ويبدو أنّ النحاة العرب القدامى قد استغلّوا هذا الثّراء الدّلالي الذي في [فَعَلَ] واعتمدوه رائزا للنّظر في خصائص أخواتها والاستدلال على هيمنتها عليها هيمنة [يفعِل] على باقي مضارعات [فَعَلَ] كما سيتّضح في العنصر الموالي.

4. تراتبية مضارعات [فَعَلَ] بناء على ثنائية (أصل/فرع):

لم يكتف النحاة بالتّعامل مع صيغ الثّلاثي المجرّد في الماضي المنقضي (Perfective) بل عمّقوا النّظر في مضارعات [فَعَلَ] لكونها تتصرّف في المضارع خلافا لأخواتها، على ثلاثة أوزان متباينة. فـ[فَعَلَ] خلافا لـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] تجيء على [يَفْعُل/ ya – ffʕul] و[يَفْعِل/ ya – ffʕil] و[يَفْعَل/ ya – ffʕal]. وهي بقطع النّظر عن كيفية تصوّر الصّيغ العربية في اللّسانيات العامّة أي باعتبارها صيغا غير منقضية (Imperfective) بناء على القيمة الوسمية [ماض] أو القيمة [منقض]، تكوّن صنفا من أصناف الصّيغ التي تحتاج بحكم اختلاف حركة عينها إلى النّظر في صور انتظامها وإن كان مجيئها من [فَعَلَ] من مظاهر هيمنة هذه الصّيغة على أخواتها. فمجيء حركة عينها في المضارع مضمومة ومفتوحة ومكسورة، من مظاهر اتّساع التصرّف فيها مقارنة بـ[فَعِلَ] التي تجيء في المضارع على [يَفْعَلَ] لأنّ الذي: «ماضيه فَعِلَ إنّما بابه فتح عين مضارعه» (ابن جني، 1955، 1/ 379)، و[فَعُلَ] التي تجيء على [يَفْعُلُ] لكون حركة عينه: «في الماضي والمضارع سواء(...)فـ[فَعُلَ] لا يحتمل مضارعه الخلاف» (ابن جني، 1955، 1/ 376 – 378).

ويبدو أنّ تعدّد مضارعات [فَعَلَ] مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] قد قاد النّحاة إلى التعامل معها والنّظر في ما تتميّز به من خصائص رغم اشتركها في كونها غير منقضية [منقض]. وقد اعتمدوا ثنائية (أصل/ فرع) رائزا للتّمييز بينها مثلما اعتمدوه في تمييزهم بين صيغ الماضي. فانتهوا إلى كون [فَعَلَ/ يَفْعَلُ] أقلّ درجة من [فَعَلَ/ يَفْعُلُ] و[فَعَلَ/ يَفْعِلُ]. فمضارع فَعَلَ مفتوح العين ليس: «بأصل ومن ثمّ لم يجئ إلاّ مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، إلاّ ما شذّ من نحو أَبَى يأبَى وركَنَ يَرْكَنُ» (الزّمخشري، 1990، ص. 331). أمّا مضارعا [فَعَلَ] أي[يَفْعُلُ] و[يَفْعِلُ] فقد عوّل النّحاة في التّمييز بينهما على حركة العين، فعدّوا [يَفْعُلُ] في باب [فَعَلَ] داخلة على [يَفْعِلُ] من حيث كانت: «كلّ واحدة من الضمّة والكسرة مخالفة للفتحة، ولمّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمّة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذلك إليها، فقالوا: قتل يقتُل ودخل يدخُلُ، وخرج يخرُج» (ابن جنّي، 1955، 1/ 379).

ورغم كون الملاحظة المذكورة أعلاه تدلّ على أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يفعُلُ]، فقد اعتبرهما ابن جنّي بالنّظر إلى قرينة اللّزوم والتّعدية أصلين حين جعل [يَفْعُلُ]

في غير المتعدّي أقيس من يَفْعِلُ (...) وذلك أنّ: «يفعُلُ إنّما هي في الأصل لما لا يتعدّى» (ابن جنّي، 1955، 1/ 379) و[يَفْعِلُ] في المتعدّي أقيس من يَفْعُلُ ولذلك اعتبر: «ضَرَبَ يَضْرِبُ (...) أقيس من قَتَلَ يَقتُلُ» (ابن جني، 1955، 1/ 379).

ومهما يكن الأَمر عندهم في باب مضارعات [فَعَلَ] فإنّ حملهم [يَفْعُل] على [يَفْعِلُ] يدلّ على وعيهم بكون الصّيغ في أبسط مظاهرها قائمة على التّفاوت والاختلاف. وهي منتظمة على أساس أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يَفْعَلُ] ووقوع [يَفْعُل] بينهما رغم مجيئها في المضاعف المتعدّي: «أكثر من يَفْعِلُ، نحو شدَّه يشُدُّه، ومدّه يمُدُّه، وقدَّه يقُدُّه...» (ابن جني، 1955، 1/ 379). فـ[يَفْعُلُ] رغم كثرة استعمالها إنّما: «تدخل في باب فَعَلَ على يَفْعِلُ» (ابن جني، 1955، 1/ 379)، فتصبح أقلّ منها درجة وتُرتّب في السلّم الصّيغي بناء على ذاك التّفاوت. ويمكن انطلاقا من هذا التوجّه في التّعامل مع الصّيغ الصّرفية تَبَيُّن ملامح نظريّة تُبرز على نحو واضح دقيق العلاقات بين الصّيغ الأوائل والصّيغ الثّواني والعلاقات بين مضارعات [فَعَلَ] فضلا عن علاقة [يَفْعُل] في باب [فَعَلَ] بـ[يَفْعُل] في باب [فَعُلَ]. وهو أمر يدعم الصّرامة المطلوبة لهذه المقاربة وإن كان من أهمّ أولوياتنا في هذا المبحث تعميق النّظر في مظاهر انتظام صيغ الثلاثي المجرّد وما تنبني عليه من خصائص نظاميّة وأخرى شكلية تسمح بتتبّع الحدود القائمة بينها.

المهمّ في هذا أنّ اهتمام النّحاة بمضارعات [فَعَلَ] ونظرهم في أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يَفْعُل] وانحطاط [يَفْعَل] عنهما درجة على جهة انحطاط الفروع عن الأصول، من مظاهر تعمّقهم في وصف صيغ الثّلاثي المجرّد. فلم يكتفوا بالنّظر في علاقة [فَعَلَ] بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] بالتوسّع في تبرير أوّلية [فَعَلَ] على أخواتها في البنية الدّاخلية للمقولة، بل ذهبوا إلى التّعامل مع مضارعاتها بتعليلهم أسبقية [يَفْعِلُ] على [يَفْعُلُ] رغم اعتبارهم [يَفْعُلُ] فيما ماضيه [فَعَلَ] في غير المتعدّي أقيسَ من [يَفْعِلُ]. وقد باينوا في هذا الباب بين [يَفْعُلُ] مضارع [فَعَلَ] و[يَفْعُلُ] مضارع [فَعُلَ] ونبّهوا إلى ما بينهما من فروق دلالية رغم تطابقهما في التأليف الصّوتي. وجعلوا من هذه المعطيات مداخل لتصنيف الصّيغ منقضية كانت أو غير منقضية، ووصفها. وهو أمر يقتضي، من بين ما يقتضي، مجاوزة الحقول الدّلالية المعجمية إلى المداخل الصرفية والإعرابية وهو ما يحتاجه النّحوي لتخطّي التعقّد الصّيغي وإبراز مظاهر مختلفة من النظام النحوي.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا المبحث النّظر في مظاهر انتظام صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية وتتبّع موضع كلّ صيغة ضمن البنية الدّاخلية لمقولة الفعلية. وقد أفضى ذلك إلى التعمّق فيما تتميّز به كلّ صيغة من خصائص فانتهينا في إطار تفهّم مراتبها ضمن سلّم الثّلاثي المجرّد، إلى التمييز بين «سماتها الخارجية» و«سماتها الدّاخلية» في سياق تفهّم أوّلية [فَعَلَ] مقارنة بأخواتها، في تمثيلها مقولة الفعلية. وقد انتهينا في هذا الباب إلى أنّ اتّصاف [فَعَلَ] بالخفّة قد سمح لها بأن تكون أقرب من [فَعِلَ] و[فَعُلَ] إلى مركز المقولة في مقابل بُعد [فَعُلَ] عن ذاك المركز لثقلها ولاختصاصها بالدلالة على الصّفات الثّابتة. أمّا [فَعِلَ] فقد بدت عندهم متردّدة بين الخفّة والثّقل رغم مجيئها لمعان متعدّدة.

وقد اتّضحت لنا في هذا المبحث جهود النّحاة في استقراء المعطيات المتعلّقة بصيغ الثلاثي المجرّد بمجاوزتهم الصّيغ المنقضية إلى الصّيغ غير المنقضية وتعمّقهم في مضارعات [فَعَلَ] على أساس ثنائية الأصل والفرع.وقد اتّخذوا في وصفها عددا من المصطلحات التي انتظمت في شكل ثنائيات من قبيل (أصل/ فرع) (قرب/ بعد) (خفّة/ ثقل) (لازم/ متعدّ) (ثبوت/ حدوث)... ومثّلت الجهاز الواصف الذي تمّ اعتماده في التّعامل مع الصّيغ المذكورة وتفسير كيفية انتظامها. فوصف الصّيغ يقتضي، في رأينا، ملاحظة المعطيات وربط العلاقات بينها على نحو يمكّن من تلافي النّقائص الوصفية التي قد تحول دون التعرّف على ما تتميّز به من خصائص.

وقد عملنا في هذا السّياق على استقراء المعطيات المتعلّقة بكيفية تعبير الأصل الحرفي الواحد عن ثلاث صيغ فعلية مختلفة بناء على حركة المقطع الثّاني، وتلك التي تتعلّق باقتران العمل أو الحالة أو الصّفة بصيغة فعلية دون أخرى. وكان من نتائج هذا الاستقراء التنصيص على أهميّة حركة المقطع الثّاني في تحديد دلالة الصّيغة معجميا واختصاصها بمعنى من المعاني وإن كانت بعض الصّيغ التي تجيء من جذر واحد، تجيء متماثلة دلاليا بسبب جريان صيغة مجرى أخرى.

وانتهينا في تعاملنا مع هذا المبحث أيضا إلى التنصيص ولو ضمنيا، على أهميّة المعطيات التي يوفّرها «النّحو الضّمني» في علاقة بصيغ الثلاثي المجرّد وتوظيفها تعليميا. وهو ما يستلزم بالضّرورة الخوض في قضايا تمسّ، من قريب أو من بعيد، مضامين النّحو التّعليمي لمجاوزة النّقائص العلمية وتحقيق صورة تضمن تماسك

النّظام النّحوي وتعيد بناء صيغ الثّلاثي المجرّد تعليميا. ومع أنّ هذه المعطيات لم تكن مشغلنا المباشر في مبحثنا هذا لأنّ وصفنا للصّيغ على أساس الأصل والفرع والخفّة والثّقل وبالنّظر إلى حركة المقطع الثّاني منها، يحصر مجال الوصف على اتّساعه ويوجّه البحث وجهة مخصوصة، وإن كانت الصّيغ مرشّحة للاستعمال في مجال التخاطب باعتبارها أبنية نحوية يلجأ إليها المتكلّم ليعبّر بها عن أغراضه في المقامات المناسبة لها.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- **ابن جنّي**، أبو الفتح عثمان. (ت. 392 هـ، 1955). *الخصائص*. (محمّد علي النجار، تحقيق.). مصر.
- **ابن جنّي**، أبو الفتح عثمان. (ت. 392 هـ، 2000). *المنصف في شرح تصريف المازني* (ط1) (محمد عبد القادر أحمد عطا، تحقيق.). دار الكتب العلمية، بيروت.
- **ابن السرّاج**، أبو بكر محمّد. (ت. 316هـ، د.ت). *الأصول في النّحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق.). بغداد.
- **ابن يعيش**، موفق الدّين. (ت. 643هـ، د.ت). *شرح المفصّل*. عالم الكتب، بيروت.
- **الأستراباذي**، رضيّ الدين. (ت. 688هـ، 1973). *شرح الكافية*. (يوسف حسن عمر، تحقيق.). منشورات جامعة بنغازي، ليبيا.
- **الأستراباذي**، رضيّ الدين. (ت. 688هـ، 1982). *شرح شافية ابن الحاجب*، (محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف؛ ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، تحقيق.). دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان.
- **البعزاوي**، محمّد الصّحبي. (2014). *الصيغ الصرفية بين النّحو واللّسانيات: بحث في السّمات المفهومية والخصائص الدّلالية*. دار نهى للطّباعة صفاقس، تونس.
- **براهم**، عبد الفتّاح. (د.ت). *مدخل في الصوتيات*. دار الجنوب للنّشر، تونس.
- **بن غربية**، عبد الجبار. (2010). *مدخل إلى النّحو العرفاني* (ط1). مسكلياني للنشر والتوزيع، تونس.

- **الجرجاني**، عبد القاهر. (ت. 471هـ، 1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*. (كاظم بحر المرجان، تحقيق.). دار الرّشيد للنشر، العراق.
- **الخليل**، بن أحمد. (1967). *كتاب العين*. (عبد الله درويش، تحقيق.). بغداد.
- **الرّازي**، فخر الدّين. (1992). *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز* (ط1) (أحمد حجازي السقّا، تحقيق.). دار الجيل المكتب الثقافي، بيروت القاهرة.
- **الزّمخشري**، أبو القاسم محمود عمر. (1990). *المفصّل في علم اللّغة*. دار إحياء العلوم، بيروت.
- **الزنّاد**، الأزهر. (2017). *الفعل في اللغة العربية بحث في تولّد الصّيغ وانتظامه*. مركز النّشر الجامعي، منوبة تونس.
- **السّعدي**، شكري. (2006). *الحدث في اللّغة العربيّة: بحث في الأسس الدّلاليّة للبنى النّحويّة* [رسالة دكتوراه، كلية الآداب منوبة]، منوبة، تونس.
- **سيبويه**، أبو بشر عمرو. (1990). *الكتاب*. (عبد السّلام محمّد هارون، تحقيق.). دار سحنون للنّشر والتّوزيع، تونس.
- **السيوطي**، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- **الشريف**، شكري. (2015). *مظاهر من انتظام المعجم*. منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس.
- **المبخوت**، شكري. (2004). نحو الجملة ونحو النصّ مدخلا إلى بناء منهج اللّغة العربيّة بالمرحلتين الإعداديّة والثانويّة. بحث في مؤتمر: *مناهج اللّغة العربيّة: آفاق التّجديد والتّطوير*. مملكة البحرين.

باللغة الأجنبية:

- Hjelmslev, L. (1972). La Catégorie des cas, Etudes de grammaire générale. Wilhelm Fink Verlag, 2eme éd.
- Glanville, Peter John. (2018). The Lexical Semantics of the Arabic Verb, 26.
- Winter, S. L.(2003), A clearing in the forest: Law, Life and Mind. The University of Chicago.
- AL - Qahtani, D. M. (2004). Semantic Valence of Arabic Verbs. Librairie du Liban Publishers.

تحليل الخطاب

المصادر المعرفية والأسس المنهجية

أ. د. خليفة بن الهادي الميساوي

المعهد العالي للغات بتونس/ جامعة الملك فيصل بالسعودية

mkhalifatn@yahoo.fr

https://orcid.org/0000-0002-8738-1509

الملخّص

جاء هذا البحث لينخرط في الكشف عن المسار الإشكالي في تحليل الخطاب ويوضح أبرز جوانبه للقارئ العربي حتى يتمكن من دخول عالم الخطاب وتحليله وفق رؤية علمية وشروط نظرية ومنهجية تسهم في بلورة أفق واضح في تحليل الخطاب، وتخلصه من المتاهات التي انزلق فيها وأصبحت سمة بارزة في عناوين الدراسات التي تنسب نفسها إلى هذا المجال، وهي في نظري وحسب الأسس العلمية لهذا التخصص كما ضبطها محللو الخطاب، لا علاقة لها بهذا التخصص سوى عناوين توهم القارئ وتغالطه وتزيده غموضا وفوضى معرفية ومصطلحية. وفي هذا الإطار سعينا إلى ضبط رؤية مصطلحية من داخل تخصص تحليل الخطاب عسانا أن نفيد القارئ في فتح مسالك معرفية ومنهجية تهتم بهذا المجال المعرفي. فتوصلنا إلى فوارق دقيقة بين النص والخطاب ودراسات الخطاب وتحليل الخطاب، وبيّنا طبيعة المصادر المعرفية المتصلة بها وسبل التمييز بينها على أسس علمية ومنهجية، فمكننا ذلك من تحديد خصائص كل مجال وموضوع بحثه وطرق تحليله.

الكلمات المفاتيح: نص، خطاب، دراسات الخطاب، تحليل الخطاب، عالم الخطاب، مقاربة، منهج.

DISCOURSE ANALYSIS

Cognitive Sources and Methodological Foundations

Prof. Khalifa bin Hedi Missaoui
Higher Institute of Languages in Tunisia
King Faisal University/Kingdom of Saudi Arabia
mkhalifatn@yahoo.fr

https://orcid.org/0000-0002-8738-1509

ABSTRACT

This research reveals the problematic path in discourse analysis and clarifies its most prominent aspects to the Arabic reader so that he enters the world of discourse and analyzes it according to a scientific vision, theoretical and methodological conditions that contribute to set up a clear horizon in the analysis of discourse. Moreover, this vision rids him of the labyrinths in which he slipped and became a prominent feature in the titles of the studies that attribute to this field. In my opinion, according to the scientific foundations of this specialty as regulated by discourse analysts, the studies have nothing to do with it except for titles that lead to the delusion and fallacy of the reader and add to him ambiguity and chaos of knowledge and terminology. In this context, we sought to adjust a terminological vision from within the discipline of discourse analysis, to make the reader benefit from opening cognitive and methodological pathways concerned with this field of knowledge. We came out with subtle differences between text and discourse, discourse studies and discourse analysis. We clarified the nature of sources of knowledge related to them and ways to distinguish between them on scientific and methodological basis, which enabled us to determine the characteristics of each field, the subject of its research and the methods of its analysis.

Keywords: Text, Discourse, Discourse studies, Discourse analysis, World of Discourse, Approach, Method.

1. المقدمة

نشأ تحليل الخطاب في حقل معرفي في الفضاء البحثي الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين؛ منذ أن نشر زليغ هاريس مقاله الشهير بعنوان «تحليل الخطاب» سنة 1952، فكان له الأثر الكبير في تغيير مسارات الدراسات اللسانية التي لم تتجاوز حينها تحليل الجملة، ثم تحولت إلى الاهتمام بالخطاب وتحليل الخطاب، فكان هذا المسار ثمرة من ثمار هذا التحول في التوجه البحثي وإعادة النظر في مفهوم الخطاب وإجراءات التحليل ومستوياته التي أصبحت واضحة إلى حد ما في الدراسات الغربية، ومازالت متعثرة في الدراسات العربية، ولم تتضح فيها المسالك بعد؛ إذ لاحظنا خلطا عجيبا رهيبا فيما يصدر في الوطن العربي في شأن هذا الحقل المعرفي الذي أصبح يمثل خليطا من التخصصات، كل يدلي بدلوه فيه، أو يدعي الانتماء إليه، أو حتى الاختصاص فيه، والحال أنّ الأمر في الدراسات الغربية المؤسسة له ليس كذلك إلى حد ما، وفي هذا الإطار نهدف من خلال هذا البحث إلى تقديم رؤية نكشف فيها عن المصادر المعرفية المؤسسة لهذا المجال والضابطة لأسسه المنهجية؛ عسانا أن نسهم في توضيح بعض المغالطات التخصصية، أو نذلل بعض الصعوبات التي تواجه الدارس في هذا المجال بتتبع مسارات التخصص في مظانها الأولى، ومن ثمَّ إعادة توضيح مفهوم الخطاب وتحليل الخطاب كما قدمتهما الدراسات الغربية، وبيان أسباب هذا الخلط الذي يخترق الدراسات العربية.

برزت مصطلحات مثل: تحليل الخطاب، ولسانيات الكلام، ولسانيات اللغة في القرن العشرين، وقبل ذلك كانت الحقول المعرفية التي تعنى بدراسة النص منضوية تحت البلاغة والفيلولوجيا. لكنَّ عودة اللسانيات في النصف الثاني من القرن العشرين إلى الفلسفة والتاريخ والعلوم الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجيا وغيرها أدَّت إلى طرح أسئلة جوهرية تتعلق بتحديد التخصصات ومجالاتها ونقاط التقائها واختلافها. ومن أبرز هذه الأسئلة: ما النص؟، وما مجاله؟، وما الخطاب؟، وما مجاله؟، وما المكتوب؟، وما مجاله؟، وما الشفوي؟، وما مجاله؟، ثم ما آليات التحليل المعتمدة في كل هذه المجالات؟ ففي إطار تلك التساؤلات بدأت الحيرة تشق طريقها إلى المنشغلين بالنص والخطاب وتحليل الخطاب، ودفع هذا الغموض الباحثين إلى التمييز بين هذه المصطلحات ومجالات اهتمامها. فإلى أيّ حد استطاعت البحوث التي تسم نفسها بتحليل الخطاب أن تستجيب إلى هذا التمييز بين

الحقول المعرفية والمصطلحية؟، وإلى أيّ مدى استطاعت ضبط مصادرها المعرفية وأسسها المنهجية؟ سنجيب عن هذه الأسئلة وغيرها بتتبع مسارات تحليل الخطاب واتجاهاته في الدراسات الغربية والعربية؛ لنقف عند أهم ما توصلت إليه من نظريات ومقاربات وإجراءات منهجية تحليلية.

2. المصادر المعرفية

ظلَّ تحليل الخطاب منذ بدايته محلّ اختلاف حتى داخل المدرسة الفكرية الواحدة، مثلما حصل في المدرسة الفرنسية، حين اختلفت الرؤى والمسارات منذ الستينيات من القرن العشرين؛ حيث لم توجد عند ميشال فوكو Foucault الذي اهتم اهتماما كبيرا بالخطاب- علاقة بين الخطاب واللسانيات، أمَّا عند ميشال بيشو Pêcheux فإن تحليل الخطاب اندرج ضمن الفلسفة الماركسية والتحليل النفسي واللسانيات البنيوية، وهدف من هذه المكونات إلى تفكيك النصوص واستخراج أبعادها الإيديولوجية والنفسية التي تهتم باستعمال اللغة استعمالا حقيقيا محاطا بسياق إنتاجي يتولد فيه المعنى. واُعتبر تحليل الخطاب امتدادا للدراسات التي تهتم بعلاقة اللغة بالمجتمع، وهي علاقة تهتم بدراسة جميع أنواع النصوص باستعمال المناهج اللسانية قصد فهمها وربطها بسياقات إنتاجها الاجتماعية والتاريخية. وبذلك سادت هذه النظرة في الدراسات الفرنسية إبان الستينيات، لكنها بدأت تتغير شيئا فشيئا بعد ذلك متأثرة بالدراسات الأمريكية التي كانت أوضح في تحديد هذا المجال.

وهكذا كانت المدرسة الفرنسية تميز بين اتجاهين: اتجاه فلسفي أصبح يسمى فيما بعد «بنظرية الخطاب» المنبثقة عن الفلسفة بقيادة فوكو وبيشو، واتجاه لساني بقيادة باتريك شارودو وكربرات أوركيوني ودومينيك منغنو وغيرهم يهتم بتحليل الممارسات اللغوية داخل المجتمع بالاعتماد على المقاربات البراغماتية ونظريات التلفظ ولسانيات النص قصد معالجة مدونات مختلفة سياسية ودينية وإعلامية ومحادثية، وغيرها. وفي مقابل ذلك تنوعت مشارب مصادر تحليل الخطاب في المدرسة الأمريكية، مثل: الأنثروبولوجيا والاتنوميتودولوجيا واتنوغرافيا الاتصال وتحليل المحادثة، والاهتمام بما هو يومي طقوسي، كما فعل غوفمان Goffman.

من ذلك يتبيّن لنا أنّ المصادر مختلفة بين المدرستين؛ مما يؤدي حتما إلى تضارب

المفاهيم وصعوبة تحديد المجال. وكذلك يعود الاختلاف في تحديد مجال تحليل الخطاب إلى مفهوم الخطاب نفسه حسب المرجعيات الفكرية للدارسين سواء أ كانت فلسفية تتعلق بالنظريات أم بحوثا تجريبية تتعلق بكيفية اشتغال اللغة. وقد تبنى اللسانيون المسار الثاني؛ فالخطاب عندهم هو: استعمال اللغة، ويتحدد شكليا بكونه يتجاوز الكلمة أو مجموعة من الكلمات أو الجملة، ويرتبط بعملية الاتصال من الناحية الفكرية.

2.1. ما النص؟

تحدّد التعريفات القاموسية النص تحديدا تغلب عليه الجوانب الشكلية المكونة لمفهومه؛ ففي لسان العرب يرى ابن منظور أنّ النص هو: «الرفع والإظهار، وجعل بعض الشيء فوق بعضه، وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه، والتحريك والتعيين على شيء ما، والتوقيف» (ابن منظور، 1994)، وعرّفت القواميس الغربية الفرنسية والانجليزية النص بأنّه: «مجموعة المصطلحات والجمل التي تشكل كتابة وعملا مكتوبا»[1]. وبطريقة أكثر وضوحا وتفصيلا يعرَّف النص بأنه: مجموعة من الشروط ضبطها القاموس الفرنسي على النحو التالي: «1. مجموعة تكوينية لكتابة ما. 2. عمل أدبي أو جزء منه. 3. الجزء المكتوب أو المطبوع من الصفحة (في مقابل الجزء الأبيض منها أو الهامش). 4. محتوى، صياغة دقيقة (نص قرار أو حكم، مثلا). 5. موضوع، نص امتحان[2]». وورد في القاموس الإنجليزي كولينز أنّ النص هو «1. كتاب أو الجزء الرئيسي منه، وليس المقدمة أو الصور أو الملاحظات. 2. النص هو أي مادة مكتوبة. 3. نص الخطاب أو البث أو التسجيل هو النسخة المكتوبة منه. 4. النص هو كتاب أو قطعة أخرى من الكتابة خاصة تلك التي ترتبط بالعلم والتعلم»[3]. ويتبيّن لنا من هذه التعريفات أنها تشترك في ربط مفهوم النص بالكتابة بصفة عامة، وقد أضاف

(1) انظر هذا التعريف في القاموس الفرنسي:

Dictionnaire de Français Larousse: https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/texte/77624

(2) انظر هذا التعريف في القاموس الفرنسي:

Dictionnaire Français Définition: définitions, exemples, synonymes et expressions.in https://dictionnaire.reverso.net/francais-definition/text%C3%A9

(3) انظر هذا التعريف في القاموس الإنجليزي:

Collins English Dictionary: https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/text

بعضها إلى هذا الشرط مصطلح الأدب؛ فضيق مفهوم النص وخصصه بالنص الأدبي أو العمل الأدبي أو جزء منه. أما الدراسات اللسانية التي اهتمت بمفهوم النص فقد ربطته بصفة عامة بالشروط الشكلية وبالقارئ؛ فالنص في تلك الدراسات عبارة عن سلسلة من الكلمات أو العبارات أو الجمل التي تجتمع في مقطع من العمل المكتوب بأشكال وصيغ مختلفة، بقطع النظر عن الحجم من حيث الطول والقصر، وبهدف نقل مجموعة من المعاني إلى القارئ.

وتختلف أشكال النصوص وموادها المكتوبة؛ إذ يمكن أن تكون كتبا ومجلات وصحفا ومحتوى في صفحات الانترنت ورسوما وإعلانات ولوحات فنية وغير ذلك من الرموز. وقد تطور مفهوم النص في آخر ستينيات القرن العشرين خاصة مع ظهور لسانيات النص في فرنسا وأروبا بشكل عام؛ فأعلن جاك دريدا (1967) عن أنّ «لا شيء يوجد خارج النص»، وصرح رولون بارت (1968) «بموت المؤلف»؛ فعوض بذلك المفهوم القديم الذي كان قائما على الكتابة والكاتب[1]. ثم بدأ مفهوم النص يتغير ويتوسع بعد ترجمة أعمال بارت ودريدا وغيرهما إلى الإنجليزية في أواسط السبعينيات ليشمل شروط تحقق «النصية»، وانفتح على الأبعاد الثقافية، وأصبح ينظر إليه في الدراسات النقدية على أنه جزء من الحياة الاجتماعية[2]. وهكذا يعني مصطلح نص «text» الذي اشتق من الفعل«texere» ومن الكلمة اللاتينية«textum»: ما هو مكتوب. ويرتبط أساسا بالكتب المقدسة أو بما يخطه العلماء من كتابات، ويلتصق بمفهوم النسيج «texture» ومفهوم البناء «construction». وهكذا ظل إلى القرن التاسع عشر، ثم أصبح في القرن العشرين يتحدد بمعايير الجودة الأدبية والجنس الأدبي؛ فيوسم بأنه نص حجاجي، أو وصفي، أو سردي، أو تفسيري، أو حواري، أو جدلي، إلخ. وبعد تطور النظريات اللسانية النصية والنقدية أضيفت إليه معايير أخرى، مثل: أهمية المتلقي والسياق الثقافي والفكري، بل ذهب بعضهم إلى وصفه بالشفوي والمكتوب في السنوات الأخيرة؛ مما جعل البعض يعرفه بالترادف مع الخطاب، وهو ما أحدث تداخلا بينهما أوحى للمشتغلين بتحليل النصوص الأدبية وغيرها من النصوص المكتوبة أنهم يحللون خطابات، ولكن الفرق بين النص

(1) انظر بحوثه التالية: (Barthes, 1968, p.p. 61–67), (Barthes, 1971, p.p. 69–77).

(2) انظر حول التحولات التي مر بها مفهوم النص في النصف الثاني من القرن العشرين: (Wilson, 2012, p.p. 341–358).

والخطاب[1] يكمن في عدة تفاصيل علينا توضيحها بتحديد مفهوم الخطاب ذاته؛ حتى نتجنب هذا الخلط، ونجلي هذا اللبس.

2.2. ما الخطاب؟

يرتبط الخطاب في المعاجم في معناه العام بأيّ كلام شفوي يخص موضوعا معينا يقدمه متكلم أمام جمهور في مناسبة رسمية أو غير رسمية، ويعرف لسانيا بأنه اللغة التي يستخدمها المتكلم في حالة فعلية، (أي الكلام بالمعنى السوسيري للكلمة)، وهو كل ملفوظ يتجاوز الجملة، ومن الناحية البنيوية استرسال لمتتالية من الجمل[2]. ويعرف كذلك بأنه التواصل المنطوق أو المكتوب الطبيعي بين الناس في السياق، وترادفه المصطلحات التالية: المحادثة، الحديث، المناقشة، الكلام.[3] ويعود مصطلح الخطاب وفق بعض اللسانيين إلى الأصول البلاغية القديمة؛ إذ يعني بشكل أساسي الإنتاج الشفوي (كريستال، 2008، ص.148). وأما عند العرب فقد ارتبط مفهوم الخطاب بالتخاطب، فهو: «مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان» (ابن منظور، مادة، خ. ط. ب، 1994، ص.361). ويحيلنا هذا التعريف على ما تقدمه اللسانيات اليوم من «أنّ الخطاب حوار متبادل بين شخصين على الأقل، فهو عملية تلفظية حيوية في الزمان والمكان يديرها شخصان أو أشخاص بالكلام وبغير الكلام» (الميساوي، 2015، ص. 178). نتبيّن من هذه التعريفات أنّ الخطاب يغلب عليه الطابع الشفوي بما يتطلبه من قيود إنتاجية وإجرائية، ويدور بين متلفظين [أنا] و[أنت] ينتجان ملفوظا يتجاوز الجملة من حيث الطول. ولكن هناك من الدارسين من يربطه كذلك بالمكتوب، أي: النص؛ فيرى أنّ أيَّ خطاب شفوي يمكن أن يحول إلى نص مكتوب بشروط وخصائص خطابية، مثل: كتابة لوائح اللوم والاعتذار، والثناء، والاتهام، والدفاع، والنصوص القانونية والإدارية، والبيانات السياسية، والخطب الدينية، وغيرها، وهي نصوص مكتوبة ولكنها ذات طابع شفوي يسهل تحويلها من الشفوي إلى المكتوب والعكس صحيح. وتشير هذه

(1) انظر كذلك حول الفرق بين النص والخطاب: (الزّناد، 2011).

(2) انظر حول هذا التعريف:

Dictionnaire de Français Larousse: https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/discours/25859

(3) انظر كذلك:

Collins English Dictionary: https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/discourse

الأنواع من الخطابات إلى تجذرها في عملية الاتصال بين المتخاطبين، أي في الواقع التواصلي والتفاعلي في سياق معيّن وأمام جمهور معيّن منتج ومتلق في الآن نفسه. ولا توجد طريقة قياسية لكتابة الخطاب فلكل خطاب كتابة خاصة بنوعه وسياقه وأهدافه التواصلية وموضوعه؛ لذلك عادة ما يرد مصطلح الخطاب مخصصا بصفة تعرّفه وتحدّد نوعه ومجاله التواصلي، فنقول: الخطاب السياسي، والخطاب الديني، والخطاب النقدي، والخطاب الإعلامي، والخطاب الاجتماعي، والخطاب الثقافي، والخطاب التعليمي، والخطاب الفلسفي، إلخ.

3. الخطاب في الدراسات الفلسفية والنقدية

سبقت دراسات الخطاب دراسات اهتمت بفلسفة اللغة، وكان من أبرز مؤسسيها فيتغنشتاين وميخائيل باختين وميشال فوكو، «ولكن إسهاماتهم لم تكن لتهتم إلاّ بجزء من هذا الحقل الكبير، ولم ينحت أيّ منهم -تحت أيّ مسمى آخر- مجالا يغطي تقريبا تحليل الخطاب الحالي» (منغنو، 2020، ص. 3). ونتبيّن من هذا أنّ هناك فرقا بين دراسات الخطاب التي تأسست ضمن حقل الفلسفة خاصة ما قدمه الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو، وكذلك الخطاب ضمن حقل الدراسات الأدبية والنقدية التي ظهرت تحت مسمى دراسات ما بعد البنيوية. فقد ربط فوكو مفهوم الخطاب[1] بالتاريخ والمعرفة، وتاريخ العلوم، والسلطة والإرادة، والمراقبة، والعقاب، والجنس والأخلاق[2]، واستند في ذلك إلى التحليلات التاريخية والأركيولوجية والفلسفية؛ فنظر إلى اللغة باعتبارها منتجة لخاطبين اثنين: خطاب شارح للغة الخام وخطاب تأويلي لما هو مخفي في بطون النصوص، وفي منظوره «بالفعل، فإنّ اللغة توجد أولا، في كيانها الخام البدائي...لكنها سرعان ما تتيح ولادة شكلين آخرين من الخطاب يحيطان بها من كل الجهات: فوقها الشرح الذي يستعيد المعطى في كلام جديد، ومن تحتها النص الذي يفترض الشرح أولويته المخفية تحت العلامات المرئية للجميع» (فوكو، 1990، ص. 58)[3] ويعرّف فوكو الخطاب بقوله: «هو أحيانا يعني الميدان العام لمجموع الملفوظات (énoncés)، وأحيانا مجموعة أخرى من الملفوظات، وأحيانا ثالثة ممارسة لها قواعدها، تدل دلالة

(1) ظهر مفهوم الخطاب عند فوكو في كتابين رئيسيين هما: (Foucault, 1969)
(2) انظر: (بغورة، 2000).
(3) انظر: (بغورة، 2000، ص. 55).

وصف على عدد معين من الملفوظات وتشير إليها» (فوكو، 1986، ص. 78). ويبدو من هذا أنّ المنطوق أو الملفوظ هو محور الخطاب، وعليه يرتكز وجوده؛ فالمنطوق صفة تميز الخطاب عن مجموعات أخرى قد تتشابه معه، مثل: النصوص المكتوبة. ويمكن للمنطوق أن يدوّن ويكتب ويكرّر، أي: يتحوّل من الشفوي إلى المكتوب بطرق معينة ومناهج متفق عليها؛ لذا يعتبر المنطوق الإشارة الأولى لعملية التحليل التي تشمل اللغة والحياة الاجتماعية الطبيعية.

ويرى فوكو أنّ الخطاب يكمن في العلاقة بين الاسم والمسمى، أي: في علاقة التمفصل بينهما؛ فالاسم معزولا لا يدخل في التمثيل وكذلك المسمى، وبالتالي فهما من نظام اللغة، وحين توجد علاقة تمفصل بينها ينتج عن ذلك الخطاب. وبهذا تكمن مهمة الخطاب في إسناد اسم للأشياء؛ «فلكي تتمكن الكلمة من التعبير عما تعبر عنه، عليها أن تنخرط في نظام نحوي كلّي يكون بالنسبة إليها الأسبق والمحدد الأساس» (فوكو، 1990، ص. 236). ولكن لكي يكون الخطاب خطابا عليه أن ينخرط في تشكيلة خطابية تحدد ميدانه وتضبط قوانين اشتغاله في الممارسة التاريخية والاجتماعية في إطار «أركيولوجيا المعرفة»، ويتسم ميدانه بأنّه ممارسة فعلية للملفوظات، أي: ما ينطق به من أحداث كلامية أو ما تعتبره نظرية أفعال الكلام أفعالا كلامية. لأجل ذلك يرتبط الخطاب بالمنظومة التكوينية، وهي «ليست إطارا ثابتا ولا شكلا ساكنا يفرض نفسه على الخطاب» (بغورة، 2000، ص. 109)؛ فلكل خطاب منظومته الخاصة به تمثل جزءا من تكوينه الذاتي، فيميزه ذلك عن النص المكتوب الذي يصنف عادة ضمن جنس من الأجناس القارة، مثل: القصة، أو الرواية، أو السيرة الذاتية، أو الشعر، إلخ. وكذلك يرتبط مفهوم الخطاب عند فوكو بمفهوم الممارسة التي تتأسس على «مجموعة من القواعد الموضوعية والتاريخية المعينة والمحددة دوما في الزمان والمكان، والتي حددت في فترة زمنية بعينها وفي نطاق اجتماعي واقتصادي وجغرافي، أو لساني» (فوكو، 1986، ص. 113). ولذلك فالخطاب ممارسة في علاقة بالذات المنتجة له -أي: المتكلم-، وكذلك في علاقة بشروط إنتاجه. أي: أنّ الممارسة يجب أن ترتبط بفضاء المكان، والزمان، واللغة المستعملة، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية المقيدة لعملية الإنتاج. وهي ممارسة مشروطة باستراتيجيات الخطاب[1].

(1) انظر حول رهانات الاستراتيجيات في الخطاب عند فوكو البحث التالي:
(Corneliu, 2014, p.p. 526550-).

ولا يبحث فوكو في تكوين بنية الخطاب، ولا يعنيه حدوث المعنى، بقدر ما يعنيه تحولات المعنى، أو توقفه ليظهر شيء جديد؛ فهو يهتم بكيفيات اشتغال الخطاب في مرحلة تاريخية معينة[1]، معتمدا على التقابل بين اللغة الخطابية واللغة غير الخطابية؛ ليحدد مفهوم الخطاب باعتباره نظرية فلسفية تقوم على تحليل الأفكار؛ فـ«الخطاب والمنطوق والتشكيلات الخطابية يتنافى وما تعودنا على تسميته في إطار تاريخ الفكر بالنص، والأثر، والقضية، والجملة، والمجال العلمي، أو الفرع العلمي؛ فهذه المفاهيم كلها في نظر فوكو لها علاقة بوهم الأفكار الاتصالية. وما يريد تأسيسه هو تاريخ القطائع، والانفصالات؛ لذلك اعتمد على مفهوم الخطاب كحدث تاريخي يطبعه الانفصال والقطيعة» (بغورة، 2000، ص. 113). لذلك فإن تحليل الخطاب عند فوكو «لا يكون فقط بكلمات لسانية، كما أنه ليس حالة داخل اللغة... الخطاب شيء بالضرورة يتجاوز اللغة» (فوكو، 1989، ص. 39). ولأجل ذلك وضع فوكو منهجا تحليليا خاصا به سماه «الأركيولوجيا»، يقوم على الحفر والتنقيب في ملفوظات الأرشيف، وصفا وتكوينا داخليا وخارجيا؛ فالمنهج عنده هو الحفر في كيفية تكوين الخطاب وظهوره إلى الوجود، وتحليل الخطاب عنده هو التحليل الأركيولوجي للمنطوق، باعتباره حدثا كلاميا قابلا للتدوين والتكرار، ويتميز عن العمل الأدبي أو العلمي اللذين أخرجهما فوكو من دائرة تحليل الخطاب، «وفي إطار هذه النظرة المحددة مسبقا فإن التقطعات المفترضة بين فترات فوكو خاصة تلك التي تميز بين الأدب / الخطاب والسياسة/ السلطة والأخلاق/ الذاتية، وتلك التي حولها تنتظم المنتجات اللاحقة في مختلف الأرضيات العلمية ستبقى دائمة، لكنها لا تستنفد إمكانية القراءات الأخرى التي قد تكون أقل اتساقًا مع الأقسام التخصصية الداخلية والخارجية، أو مع التقسيم القطاعي المتوقع حسب موضوع البحث» (رينغوت، 2010، ص. 11).

نستنتج مما سبق أن مفهوم الخطاب في المنظور الفلسفي والنقدي يبقى أقرب إلى مفهوم القول، أي: ما تسمح به اللغة والفكر من إنتاج خطابات شفوية أو مكتوبة، منه إلى مفهوم التخاطب المبني على التفاعل والتشارك في إنتاج التبادل الكلامي الحي، وهو مجال تحليل الخطاب. ولهذا السبب وغيره ميزت اللسانيات بين «دراسات الخطاب» التي هي شأن فلسفي ونقدي يبحث في طرق إنتاج الفكر وطرق نقده،

(1) انظر: (الزواوى، ص. 80)

و«تحليل الخطاب» الذي هو شأن لساني واجتماعي يشتغل على بيان قوانين إنتاج التخاطب أو التحادث وآليات تحليله اللسانية وغير اللسانية.

4. الخطاب في الدراسات اللسانية

ارتبط مفهوم الخطاب في الدراسات اللسانية أول مرة ببيسونس Buyssens سنة (1943)[1]، ثم بدأ يأخذ مسارات مختلفة في النصف الثاني من القرن العشرين خاصة بعد ظهور مقال زليغ هاريس (1952) الذي فتح مسلكا جديدا في الدراسات اللسانية المهتمة بلسانيات النص في أوروبا وتحليل الخطاب في الدراسات اللسانية الأمريكية، ولذلك ميز الدارسون بين مدرستين في تحليل الخطاب مدرسة فرنسية (أوروبية) ومدرسة أمريكية (أنغلوسكسونية)، وفي هذا الإطار تم التمييز بين الخطاب وتحليل الخطاب[2]، فقد برزت الدراسات المؤسسة لمفهوم الخطاب في اللسانيات في عدة توجهات، من أبرزها ما ألفه رولون بارت سنتي (1964، 1966) الذي رأى أنه «لتحديد الخطاب، يجب أن نتجاوز ما هو لساني إلى ما هو «عابر للساني» مع مادة بحثية، مثل: الأسطورة، والسرد، وأشياء الحضارة، شريطة أن تتحول إلى كلام منطوق» (بارت، 1964، ص. 81). وهنا يبرز شرط الشفوية محددا أساسيا في مفهوم الخطاب، ثم طور هذا التعريف ليهتم بالجانب الشكلي؛ فأصبح «الخطاب جملة كبيرة... كما أن الجملة هي خطاب صغير» (بارت، 1966، ص.3). من ذلك نستنتج أن الخطاب عنده هو كلام منطوق قد يكون جملة صغيرة أو كبيرة. أمّا بالنسبة إلى بنفنيست؛ فالخطاب عنده يمثل مستوى من مستويات الدلالة، ويجب دراسته في علاقة باللغة؛ إذ لا يمكن فصله عن دراسة العلامة اللغوية التي تنتجه وتؤوله (بنفنيست، 1974، ص. 50). ولأجل ذلك أصبح الخطاب في نظرية التلفظ مرتبطا بالنظام الداخلي للغة والعالم الخارجي الذي يحيل على المتكلم، أي: يرتبط بما هو لساني، وما هو غير لساني، وأصبح المتكلم أو المتلفظ عنصرا أساسيا في تكوين الخطاب وتحليله.

وفي اللسانيات الأمريكية أو الانغلوسكسونية ارتبط مفهوم الخطاب بالدراسات الميدانية التجريبية في إطار اللسانيات الاجتماعية، والانثروبولوجيا، واتنوغرافيا الاتصال، واللسانيات التفاعلية، وعلم الاجتماع اللغوي، وهي دراسات تعتمد

(1) انظر كتابه: (Buyssens, 1943).

(2) انظر حول هذه المسألة كتاب: (منغنو، 2020).

على تسجيل المحادثات وتحليلها من زوايا منهجية مختلفة[1]. فبذلك تحدد مفهوم الخطاب على أسس لسانية واجتماعية، شريطة أن يكون مستعملا؛ إذ اعتبر فاركلاف أنّه «عند استعمال مصطلح الخطاب أقترح المحافظة على اللغة المستعملة باعتبارها شكلا من أشكال النشاط الاجتماعي» (1992، ص. 16). وبهذا ارتبط النشاط اللساني بالنشاط الاجتماعي والثقافي، وما يفرضه المحيط على عملية الإنتاج والفهم والتأويل من مؤثرات وقيود سياقية وبراغماتية. ونستنتج مما سبق من آراء وتعريفات أن منطلق الخطاب في المدرسة الفرنسية/ الأوروبية هو الفكر الفلسفي والنقدي واللساني[2]، وهو شفوي ومكتوب، حيث تكون الكتابة فيه في الأصل إنتاجا شفويا تحول إلى مكتوب، مثل: الأسطورة والحكاية والتاريخ، إلخ. أما الخطاب في اللسانيات الأمريكية فأسس على المنطلقات الاجتماعية والثقافية واللسانية، وهو استعمال شفوي مباشر مجاله دراسة المجموعات المتلفظة في ميادين بحثية مختلفة.

5. العلاقة بين الخطاب وتحليل الخطاب

يدخل الخطاب بدقة من الناحية اللسانية في تقابلات ثلاثة كبرى يمكن أن تحدد مفهومه، وهي: الخطاب مقابل الجملة، والخطاب مقابل اللغة، والخطاب مقابل النص[3]. فالخطاب إذن وحدة لسانية تتجاوز الجملة من الناحية الكمية، وهو مرتبط بالاستعمال اللغوي من الناحية المفهومية. والخطاب عند منغنو محدد بالخصائص التالية:

1. وحدة لسانية تتجاوز الجملة.
2. شكل فعلي/ أفعال كلامية.
3. شكل تفاعلي يشترك فيه شخصان أو أكثر ويقوم على التبادل الكلامي الشفوي.
4. ينتج في سياق.

(1) انظر: (الميساوي، 2023).

(2) تختلف المنطلقات اللسانية الأوروبية عن نظيرتها الأمريكية من حيث الخلفية الإبستيمولوجية والمنهجية، فاعتمدت المنطلقات التاريخية والمقارنة، ثم اهتمت بدراسة النظام اللغوي في علاقته بالمنطق والمعنى. أما اللسانيات الأمريكية فقد اهتمت بدراسة المدونة الشفوية انطلاقا من الانتروبولوجيا والدراسات الميدانية المتصلة بالمجتمع في الحياة اليومية.

(3) انظر: (الميساوي، 2015).

5. يحمل على المتكلم (أنا / الآن/ هنا).
6. محكوم بقواعد (قوانين الخطاب، قواعد المحادثة، مصادرات المحادثة).
7. ينظر إليه في علاقته بتداخل الخطابات (مسألة الفهم والتأويل).
8. يكوّن المعنى اجتماعيا، أي: أنّ إنتاج المعنى فيه يخضع للممارسات الاجتماعية[1].

وأمام هذا التمشي الفلسفي واللساني الذي عرفته المدرسة الفرنسية ظهرت «نظرية الخطاب» المنبثقة عن المناقشات الفلسفية المهتمة باللغة، وهي مختلفة عن «تحليل الخطاب» بالمعنى الدقيق؛ إذ تهتم نظرية الخطاب بالمشاريع الثقافية التي تمزج بطرق مختلفة الانشغالات بمسائل ما بعد البنيوية والدراسات الثقافية والبنائية، وتطرح أسئلة تتعلق بمقتضيات العلوم الإنسانية والاجتماعية، خصوصا حول الذات، والمعنى، والسلطة، والاختلاف الجنسي، والكتابة، واختلاف الرأي، وما بعد الاستعمار. وفي هذا الإطار تم التمييز بين «دراسات الخطاب» discourse studies التي تهتم بإشكاليات الخطاب، و«تحليل الخطاب» discourse analysis الذي يهتم بوقائع اللغة. وبالتالي تختلف أسئلة الخطاب عن أسئلة تحليل الخطاب؛ فتهتم الأولى بالقضايا الفكرية والفلسفية كما طرحها فوكو وغيره في المدرسة الفرنسية أو (كوك غي، 1989) و(جيمس بول غي، 1999) وغيرهما في المدرسة الأنغلوسكسونية، وتهتم الثانية بفحص المظاهر البنيوية ووظائف استعمال اللغة في المحادثة كما هي في الواقع مثلما طرحتها المدرسة الأمريكية. ولذلك في رأي مؤلفي «دليل تحليل الخطاب»، «ليست القضايا المرتبطة بتعريف الخطاب وتحليل الخطاب شيئا واحدا بأي حال من الأحوال.» (شيفرن وتانن وهاملتون، 2001 [2022]، ص. 25).

ويقع الخلط الثالث بين الخطاب والنص جرّاء غياب الوعي الدقيق الذي يميّز بين خصوصيات كل مصطلح منهما؛ نظرا إلى العلاقة المعقدة بينهما التي لا يسهل تفكيكها إلا من قبل المختصين[2]. فيشترك النص مع الخطاب في القضايا البنيوية، مثل: (الربط، والترابط، والإحالة، والتضمين، والتركيب...)، ويختلف الخطاب عن النص بما يضيفه من أنشطة اجتماعية شفوية، مثل: (الإيماءات، وفضاءات التخاطب، والنظرات، والتنغيم، والعلاقة بين المتكلمين...) . فهناك بعض النصوص تنتمي إلى

(1) انظر حول هذه القواعد والشروط: (منغنو، 2020).
(2) انظر (الميساوي، 2015). وانظر: (الزناد، 2011).

جنس الخطاب؛ لأنها نصوص تواصلية، مثل: المعلقات الإشهارية، والإعلانات، والجرائد. وهناك نصوص لا تنتمي إلى جنس الخطاب، مثل: النصوص الدينية والأدبية والتوثيقية... حتى وإن اعتبرنا الأدب بمثابة الخطاب فإننا سننشغل بالتقسيم التقليدي للدراسات الأدبية الذي ينقسم إلى فرعين: فرع يهتم بالنص في حدّ ذاته، وفرع يهتم بالسياق الذي أنتج فيه النص وصاحبه والحقبة التاريخية، وهي في هذه الحالة أقرب إلى «تحليل المحتوى» الذي يعتمد على استخراج المعنى من الوثائق، ولهذا الغرض ظهرت لسانيات النص، ولذلك لا يدرس تحليل الخطاب الأعمال الأدبية التي تكوّن مدونة مسبقة، مثل: دواوين الشعر والأعمال الأدبية؛ بل يدرس المحادثات والمناقشات والحوارات التلفزية الحية، إلخ. وبالتالي يختلف النص عن الخطاب حسب طبيعة المدونة، فمدونة النصوص معدة مسبقا، بينما مدونة الخطاب حينية، تخضع للنسخ والتدوين وفق طرق علمية خاصة متفق عليها. إذن لا يكمن موضوع تحليل الخطاب في كيفية اشتغال النصوص ولا وضعية الاتصال؛ بل هو ما يربطهما بالجهاز التلفظي، الذي يرتبط بدوره بالشفوي والمؤسسي على حد السواء؛ لذلك يكوّن الجانب اللساني والاجتماعي معا مجال تحليل الخطاب، ولا يمكن فصلهما عن بعضهما، وإلا ستكون عملية الاشتغال في الخطاب بعيدة كل البعد عن تحليل الخطاب. وانطلاقا من هذا التصور يمكن أن نحل الإشكاليات المتعلقة بالنص والخطاب وتحليل الخطاب بالاعتماد على المدونة التي يحللها كل في مجال تخصصه. وعليه يمكن للدراسات العربية التي تسودها فوضى المصطلح وعدم التمييز بين التخصصات أن تراجع نفسها، وتدقق مجالات تخصصها وفق الشروط العلمية، وليس وفق الأهواء والنزعات الإيديولوجية، إلخ.

6. الأسس المنهجية لتحليل الخطاب

تتعدد مقاربات تحليل الخطاب بتعدد أنواع الخطاب، فيمكن أن نضع لكل نوع خطابي مقاربة تناسبه، والمنطلق في ذلك دائما هو الخطاب نفسه، ولذلك تختلف مقاربات التحليل المتبعة في تحليل الخطاب السياسي -مثلا- عن المقاربات المتبعة في تحليل المحادثة العفوية الحرة، والأمر نفسه بالنسبة إلى الأنواع الأخرى. لكن هذا التنوع في الخطابات والمقاربات ليس معزولا ومستقلا عن بعض الثوابت المشتركة، مثل: المتكلم أو المشارك، والسياق، ووضعية التلفظ، والتفاعل، والتواصل. ولكي

نضبط الأسس المنهجية لتحليل الخطاب علينا أولا أن نعرّفه، ونحدد مجالاته، ومن يقوم بتحليله.

6.1. ما تحليل الخطاب؟

انقسمت الدراسات اللسانية في القرن العشرين خاصة في النصف الثاني منه إلى مسارين اثنين، هما: مسار يدرس اللغة باعتبارها نظاما رمزيا مشفرا (Language code)[1]، ومسار يدرس اللغة في علاقتها بالواقع وبالمجتمع (language discourse)[2]. وإذا قبلنا بهاتين المقاربتين المختلفتين في البحث في نظام اللغة وانتظامها، فليس من الدقة أن نعتبر المقاربة الثانية ـ أي: تحليل الخطاب ـ حديثة النشأة في المطلق، دون وجود أي أصل تتصل به في الدراسات اللغوية في الماضي. فالعلماء القدامى الإغريقيون والرومانيون كانوا واعين بهذا الفصل والاختلاف؛ ففصلوا الدارسات الخطابية (البلاغية) عن الدراسات النحوية، واستمرت هذه الرؤية في الدراسات اللغوية التي تدرس القواعد اللغوية دراسة مجردة عن السياق إلى أن ظهرت نظرية أفعال الكلام، وطرحت السؤال المركزي: كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟، وكيف ننجز الوقائع والتأثيرات، ونحقق تواصلا ناجحا مع الآخرين في سياقات مختلفة؟[3]، و«بطريقة تهكمية يستخدم بعض علماء تحليل الخطاب مصطلحات من الخطابة القديمة، رغم أنهم في أغلب الأحيان يعتبرونه من أحدث الدراسات اللسانية» (كوك، 1989، ص. 12)، علمًا أن الدراسات عبر التاريخ لم تخلُ من دراسة اللغة في السياق، لكنها لم تتجاوز الجملة إلى أن جاءت لسانيات القرن العشرين، واعتبرت اللغة جزءا من المجتمع والعالم؛ فبرزت دراسات في أمريكا الشمالية اهتمت بلغات الأقليات (الهنود الحمر)، وتأصيلها في الواقع الاجتماعي والثقافي. وفي بريطانيا أثرت دراسات فيرث الذي اهتم باللغة وعلاقتها بالمجتمعات في بلورة رؤية جديدة في الدراسات اللسانية. ولذلك يمكن أن نعتبر هذين المنطلقين من المنطلقات الأساسية التي مهدت لظهور علم جديد على يد زليق هاريس (1952)؛ فكان التحول الأول الرئيسي في لسانيات الخطاب، متجاوزا بذلك لسانيات الجملة[4]. وأما بالنسبة

(1) تندرج ضمن هذا المسار النصوص الدينية والأدبية والإبداعية بشكل عام.
(2) تندرج ضمن هذا المسار الخطابات الناتجة عن الممارسات الاجتماعية التفاعلية والتواصلية.
(3) انظر حول هذه، المسألة: (Guy، 1989، ص. 12)
(4) انظر: (الميساوي، 2012).

إلى براون ويول فإنّ مصطلح تحليل الخطاب يستعمل استعمالات عديدة ذات معان مختلفة، تشمل أنشطة متعددة حسب المجالات المتنوعة، فهو يستعمل لوصف الأنشطة اللسانية المتقاطعة بين عدة اختصاصات لسانية متنوعة، مثل: اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، واللسانيات الفلسفية، واللسانيات الإحصائية[1]. وقد أدى هذا التشابك بين الاختصاصات إلى طرح أسئلة جوهرية عديدة، من بينها: ما هو تحليل الخطاب؟ ومن يقوم به؟، وهل تحليل الخطاب علم قائم بذاته أم تتجاذبه عدة أطراف؟ وأمام هذا التشابك والتجاذب: ما هو المنهج المتبع في التحليل؟، وهل هو نفسه في كل الاختصاصات؟، ولحل هذه القضية رأى كوك «أنّ التمييز الناجع يكمن في التفكير بأنّ الاختصاصات الأخرى تدرس مواضيع أخرى عبر الخطاب، في حين أنّ تحليل الخطاب يهتم بدراسة الخطاب في المقام الأول، ومع ذلك يمكنه أن يرحل إلى عدة ميادين أخرى مختلفة، مع الحرص الدائم على العودة إلى موضوعه الرئيسي» (1989، ص. 13). من ذلك نستنتج أن الاختصاصات الأخرى يمكنها أن تستفيد من مناهج تحليل الخطاب، دون أن تدعي لنفسها امتلاك هذا الاختصاص، وبهذه الطريقة يضمن تحليل الخطاب استقلاليته، ويضبط مناهجه وطرق اشتغاله. وكذلك يمكننا تصحيح ما وقعت فيه الدراسات من خلط بين الخطاب وتحليل الخطاب؛ إذ «من المؤكد أنّ في السنوات الأولى من تحليل الخطاب الفرنسي اهتم اللسانيون والمؤرخون وعلماء الاجتماع بدراسة مفهوم التشكيل الخطابي، وكان تركيزهم حول ما أرساه ميشال بيشو من توجه نحو دراسة الأديولوجيات والسياسة» (رينغوت، 2010، ص. 10). فقد أحدثت المفاهيم التي جاء بها فكو وبيشو تشتتا في الدراسات الفرنسية التي اهتمت بتحليل الخطاب، وأثارت مشكلة التصنيف عند الدارسين خاصة أولئك الذين يحللون الخطابات الصحفية والسياسية والعلمية.

أما في الدراسات الأنغلوسكسونية فيدرس محللو الخطاب الآليات التي تشكل الخطابات من الناحية اللسانية والتفاعلية، وكيفية تناسبها مع الواقع الاجتماعي، فهم يركزون على الطرق التي يستخدم بها الناس اللغة في الحياة اليومية وعلاقة ذلك بعملية التواصل، أي: بالمكان والزمان والمتكلم، وكذلك البحث في طرق الاستخدام اللغوي وعلاقته بالإنتاج والفهم والتأويل. وبصفة عامة يهتمون بثلاثة محاور كبرى، هي: «الاتصال والثقافة والمجتمع» (ماريان يورغنسن، لويز فيليبس،

(1) انظر مقدمة كتاب: (Brown &Yule, 1983).

2002، [2019]، ص. 14). وهم يرون في ذلك أنّ اللغة لا تحلل أبداً في حد ذاتها، بل تدمج مع أشياء أخرى، مثل: نغمة الصوت، والإيماءات، وتعبيرات الوجه أثناء الكلام، وعلاقة كل هذا بعملية التلفظ. ولذلك فإن تحليل الخطاب قائم على التفسير والتأويل والتشكيل؛ فالتفسير يعتمد على مقاربات تحليلية تتصل مباشرة ببنية الخطاب اللسانية، ويعتمد التأويل على كفاءة المحلل اللسانية والتواصلية والثقافية والاجتماعية، ويهتم التشكيل بضبط قوانين اشتغال الخطاب وطرق ترميزها رياضيا، أي تحويلها إلى معادلات رياضية حتى تكتسب صفة العلمية، وهذا ما برز في عدة مقاربات ومناهج تحليلية. ولعل أبرز ما ألف في مجال تحليل الخطاب في الدراسات الأنغلوسكسونية كتاب «دليل تحليل الخطاب» الذي قدم للقارئ مقاربات تحليلية متنوعة ورصينة نابعة من دراسات ميدانية مختلفة قائمة على دراسة الاستعمال اللغوي التجريبي الواسع والشامل لاختصاصات مختلفة. فقد برهن المشرفون عليه على هذا الأمر بقولهم: «قادتنا تجاربنا الخاصة في هذا المجال إلى الاقتناع بأنّ اتساع تحليل الخطاب وتنوعه هما قوة جبارة لا مظهر وهن، وبدل أن يكون التنوع النظري والمنهجي في تحليل الخطاب مَغْرما يُتَذَمَّر منه بسبب عدم وجود نظرية واحدة متماسكة، فقد وجدناه نحن مغنما. ومن ثم، فإننا نرى هذا الكتاب[1] ميسرا لاستخدام الموارد النظرية والتحليلية الكثيرة التي تنتشر حاليا في دراسة الخطاب استخداما يتعاون فيه اللسانيون وغيرهم ممن يُعنَى بدراسات اللغة القائمة على أساس تجريبي» (شيفرن وتانن وهاملتون، 2001 [2022]، ص. 30). ونستنتج من هذا القول أنّ التنوع الخطابي والمنهجي يشكل دعامة إيجابية تثري عملية التحليل، فتعدد المناهج والمقاربات يجعل المحللين يتعاونون من أجل بناء نظرية شاملة تعنى بجميع أنواع الخطابات في شتى التخصصات، ولذلك نعتبر أنّ المقاربات البراغماتية المتنوعة[2] واللسانيات الوظيفية والاجتماعية والنظريات الحجاجية والتواصلية والعرفانية والمناهج التفاعلية والتأويلية والإحصائية والنفسية والاستدلالية وغيرها يمكن الاعتماد عليها في تحليل أيّ نوع من أنواع الخطاب مهما كان ميدان إنتاجه، شريطة أن يكون المحلل واعيا بالفوارق بين الخطاب والنص وكذلك خصوصيات الشفوي

(1) المقصود هنا هو كتاب «دليل تحليل الخطاب» (2001)، وترجم إلى العربية سنة (2022).
(2) انظر: (الميساوي، 2023).

والمكتوب[1]. كما نرى أنّ المكتوب الخطابي يختلف عن النص الإبداعي مثلما يختلف على سبيل المثال النص الصحفي عن النص الأدبي؛ فالأوّل نص خطابي، والثاني نص إبداعي. والمقصود بالنص هنا، هو المشترك البنائي، أي: النسيج الذي به ألف النص، أو قيل الخطاب. ولكن رغم هذا المشترك البنائي فإن طرق استخدام اللغة مختلفة، وهو ما يفرض طرقا متنوعة في الإنتاج تؤدي إلى تنوع طرق المعالجة والتحليل؛ فأفرز ذلك مجالين مهمين في لسانيات ما بعد الجملة، أطلق عليهما الباحثون لسانيات النص، التي تعنى بدراسة النصوص الإبداعية والنقدية، وتحليل الخطاب الذي اعتنى أصحابه بتحليل الخطابات الشفوية أو ذات الطابع الشفوي في الكتابة، أو ما يمكن أن نسميه بالكتابة الشفوية[2]. وانطلاقا من هذا التمييز يمكن أن نحدد المقاربات التي يتبعها كل محلل، وفقا لطبيعة المادة التي يجري عليها التحليل سواء كانت نصا أو خطابا. ولهذا نطرح سؤالين جوهريين من هو محلل الخطاب؟، وماذا يحلل؟

تجمع الكتب الرئيسية التي اهتمت بتحليل الخطاب أنّ من يقوم به هو لساني، وعلى وجه الخصوص اللساني ذو التوجه الاجتماعي والنفسي والتواصلي والأنثروبولوجي والبراغماتي، فهذه شروط لابد أن تتوفر حتى يسمي المحلل نفسه محللا للخطابات، مهما كان اختلاف مواضيعها ومنطلقات أصحابها التخصصية، وهذا ما أكده مؤلفو كتاب «دليل تحليل الخطاب» بقولهم: «إنّ سيرنا الفكرية/ الأكاديمية الخاصة- **وجميعها في اللسانيات**- تكشف بعض المسارات المختلفة التي أدت بنا إلى الاهتمام بالخطاب». (شيفرن وتانن وهاملتون، 2001 [2022]، ص. 26). وإذا حسمنا هذا الأمر وحددنا هوية محلل الخطاب التي نؤكد على أن المنطلق فيها يجب أن يكون لسانيا، ثم نضيف إليه نوعا من أنواع اهتمامات الخطاب؛ لنحدد ميدان اشتغاله، مثل: الخطاب السياسي، أو الإعلامي، أو الثقافي، أو الاجتماعي، أو التعليمي، إلخ. فإننا نؤكد كذلك. وكما ذهبت إلى ذلك بحوث عديدة ـ أنّ تحليل

(1) انظر حول المقاربات التي تهتم بتحليل النصوص والخطابات وقد جمع منها ستيفان تيتشر وآخرون اثنتي عشر مقاربة في الكتاب التالي: (Titscher, Meyer, Wodak, Vette, 2000).

(2) انظر حول مسألة تدوين الشفوي البحوث الموجودة في كتاب «دليل تحليل الخطاب» وهي التالية: دوغلاس بايبر وسوزان كونراد، «اختلاف السجل: مقاربة المدونة، ص218. وجاين أ. إدواردز، «تدوين الخطاب»، ص. 381.

الخطاب يندرج في الغالب ضمن مجال اللسانيات التطبيقية؛ إذ «هناك كثير من الأعمال [في تحليل الخطاب]، ولكن ليس في كل الحالات يتم إجراء قدر كبير من تحليل الخطاب من قبل اللسانيين الذين لا يصفون أنفسهم بالمطبقين، ومن قبل كثير من العلماء في التخصصات الأخرى، مثل: علم الاجتماع، وعلم النفس، والعلاج النفسي، على سبيل المثال، الذين لا يسمّون أنفسهم لسانيين. ولذلك فتحليل الخطاب هو جزء من اللسانيات التطبيقية، لكنه لا ينتمي إليها حصريا. إنه مجال متعدد التخصصات، ونطاق اهتماماته متنوع بشكل كبير» (ترابس- لوماكس، 2004، ص. 133). ورغم هذا التنوع والتعدد في الاختصاصات المهتمة بتحليل الخطاب فإنّ المنطلق في التحليل يكاد يكون واحدا، وهو اللسانيات بفروعها والبراغماتية، ولذلك نعتبرهما الأساس الفكري والمنهجي في أيّ عملية تحليل خطابي. وقد ذكر ترابس- لوماكس (2004، ص. 134) عددا كبيرا من الكتب التي اهتمت بتحليل الخطاب[1]، نستنتج من عناوينها أن مجال تحليل الخطاب هو دراسة اللغة في الاستعمال، بقطع النظر عن نوع الخطاب وانتمائه إلى مجال بحثي معين، مع إمكانية أن نحصر ذلك في اللغة، والمتكلم، والمجتمع، والعلاقات المتشابكة بين هذه الأطراف في عملية الاتصال، وما يحكمها من مؤثرات سياقية وبراغماتية. ومنذ

(1) هذه العناوين التي اهتمت بتحليل الخطاب في التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

That this is no overstatement may quickly be demonstrated by indicating something of the range of discourse-related books published in recent years: discourse and politics (Schäffner & Kelly-Holmes, 1996; Howarth et al., 2000); ideologies (Schäffner, 1997), and national identity (Wodak et al., 1999); environmental discourse (Hajer, 1997; Harre, Brockmeier, & Muhlhausler, 1999); discourse and gender (Walsh, 2001; Wodak, 1997; Romaine, 1998); discourse of disability (Corker & French, 1999) and the construction of old age (Green, 1993); applied discursive psychology (Willig, 1999); professional discourse (Gunnarson, Linell, & Nordberg, 1997) and professional communication across cultural boundaries (Scollon, Scollon, & Yuling, 2001); the discourse of interrogation and confession (Shuy, 1998); academic discourse (Swales, 1998); discourse in cross-cultural communication (Hatim, 2000) and translation (Schäffner, 2002); discourse in everyday life (Locke, 1998; Cameron, 2000; Delin, 2000) and, at some remove from the everyday, divine discourse (Wolterstorff, 1995).

أن توجه البحث اللساني إلى دراسة اللغة في حالة الاستعمال في الحياة اليومية للناس أصبح تحليل الخطاب يهتم بالوقائع اللسانية وغير اللسانية وتحليلها تطبيقيا، فـ«يقوم محللو الخطاب بتحليل ما يفعله الناس باللغة في تجاربهم اليومية بطريقة غريزية وبلا وعي إلى حد كبير، فهم يهتمون بالنماذج اللغوية في حالة الاستعمال والملابسات (المشاركون، المقام، الأهداف، النتائج) التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا. ويكمن دور محللو الخطاب في هذا النشاط العادي في الملاحظة بوعي وتروّ وبشكل منهجي وبقدر الإمكان بموضوعية، حتى ينتجوا حسابات (توصيفات، تأويلات، تفسيرات) لما كشفته تحقيقاتهم». (ترابس-لوماكس، 2004، ص. 133). وهكذا بمثل هذا الضبط المعرفي والمنهجي وتحديد مجالات تحليل الخطاب وتخصصاته طرق تحليله ومنطلقاتها اللسانية وغير اللسانية. ويمكن أن نراجع في ضوء ما تقدم من شروط ومحددات طبيعة هذا الحقل العلمي الحديث، وندفع بالدراسات العربية التي تسم نفسها «بتحليل الخطاب» إلى إعادة النظر فيما تكتب وتحلل، وتطرح التساؤل العلمي الإشكالي في تحديد مسار بحثها، وضبط موضوعه، مقارنة بما يجري في البحوث الغربية الأصيلة، بعيدا عن فوضى الاختصاص؛ حتى نستطيع تأسيس هذا العلم، ونحترم شروط إنتاجه، وضوابطه المنهجية.

7. الخاتمة

كشفت لنا دراسة المصادر المعرفية والأسس المنهجية للخطاب وتحليل الخطاب عن جملة من القضايا تتصل بهما معا، سواء في ضبط المفهوم، أو مجال الدراسة؛ فتبيّن لنا أنّ المفهوم متسع نتيجة اتساع مصادره المعرفية، وأنّ المنهج متنوع بتنوع الخطابات نفسها، وأدى هذا الاتساع والتنوع إلى وجود اضطرابات في تعريف الخطاب والنص، ودراسات الخطاب وتحليل الخطاب في الدراسات الغربية نفسها، وهو ما جعل المدرسة الفرنسية الأوروبية تختلف عن المدرسة الأنغلوسكسونية؛ فاتسمت الأولى بالتشتت وعدم الوضوح الذي استمر فترة طويلة نسبيا إلى أن بدأت الفواصل تتضح نسبيا بين لسانيات النص وتحليل الخطاب. واتسمت المدرسة الأنغلوسكسونية نسبيا بالوضوح والتمييز بين دراسات الخطاب وتحليل الخطاب. ورغم ما يجمع بينها من مقاربات في التحليل تشترك في المنطلقات اللسانية والاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية والبراغماتية؛ فإن طرق التحليل تختلف أحيانا حسب نوع الخطاب. فقادنا هذا الضبط المعرفي والمنهجي إلى تحديد

مجالات الخطاب، ودراسات الخطاب، وتحليل الخطاب، وتعيين من يقوم بها على أسس عملية، أقرها كبار الباحثين المتخصصين في هذا المجال. ونتيجة لهذا التمشي في الضبط المعرفي والمنهجي طرحنا مشكلة البحوث العربية التي قام بها باحثون عرب تحت هذا المجال، ودعونا إلى إعادة ضبطها وفق التخصص الدقيق، بهدف تطويرها، وضبط مسالكها البحثية؛ حتى يتجنب القارئ العربي عبء الاضطرابات المعرفية، والمصطلحية والمنهجية.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية

- الزّناد، أ. (2011). *النص والخطاب: مباحث لسانية عَرفيّة*. تونس: مركز النشر الجامعي/ دار محمد علي للنشر.
- الزواوي، بغورة (2000). *مفهوم الخطاب عند ميشيل فوكو*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- شيفرن، د.، تانن، د.، & هاملتون، هـ.(2022). *دليل تحليل الخطاب* (خليفة الميساوي، العمل الأصلي نُشر في 2001). المنامة: هيئة البحرين للثقافة والترجمة.
- فوكو، ميشال (1986). *حفريات المعرفة* (سالم يفوت، ترجمة). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- فوكو، ميشال (1990). *الكلمات والأشياء* (مطاع صفدي، سالم يفوت، بدر الدين عرودكي، جورج أبي صالح، كمال اسطفان، ترجمة). بيروت: مركز الإنماء العربي.
- ابن منظور. (1994). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
- منغنو، دومينيك (2020). *الخطاب وتحليل الخطاب* (خليفة الميساوي، عامر الحلواني، ترجمة). الأحساء: مركز التأليف والترجمة بجامعة الملك فيصل.
- الميساوي، خليفة (2012). *الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيا الخطاب*. إربد: عالم الكتب الحديث.
- الميساوي، خليفة (2015). *المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم* (ط2). بيروت: منشورات ضفاف.
- الميساوي، خليفة (2023). *مقاربات براغماتية في تحليل المحادثة: مباحث نظرية وتطبيقية*. تونس: دار كلمة.
- يورغنسن، ماريان، & فيليبس، لويز. (2019) *تحليل الخطاب: النظرية والمنهج* (شوقي بوعناني، ترجمة؛ العمل الأصلي نُشر في 2002). المنامة: هيئة البحرين للثقافة والترجمة.

المراجع الأجنبية:

- Barthes, R. (1964). Le degré zéro de l'écriture. Paris: Gouthier.
- Barthes, R. (1966). Introduction à l'analyse structurale des récits. Communications, 8, 1–27. Paris: Seuil.
- Barthes, R. (1968). La mort de l'auteur. In R. Barthes (1984), pp. 61–67.
- Barthes, R. (1971). De l'œuvre au texte. In R. Barthes (1984), pp. 69–77.
- Benveniste, É. (1974). Problèmes de linguistique générale (Vol. II). Paris: Gallimard.
- Bilba, C. (2014). Les enjeux stratégiques de la théorie du discours chez Foucault. Meta, 6(2), 526–550.
- Brown, G., & Yule, G. (1983). Discourse analysis. Cambridge University Press.
- Buyssens, É. (1943). Les langages et le discours. Bruxelles: Office de Publicité.
- Chiss, J.-L. (2005). Les linguistiques de la langue et du discours face à la littérature : Saussure et l'alternative de la théorie du langage. Langages, 159, 39–55.
  https://www.cairn.info/revue-langages-2005-3-page-39.htm
- Collins English Dictionary. (n.d.). Text.
  https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/text
- Collins English Dictionary. (n.d.). Discourse.
  https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/discourse
- Cook, G. (1989). Discourse. Oxford University Press.
- Courtine, J.-J., & Marandin, J.-M. (1981). Quel objet pour l'analyse du discours? In B. Conein et al. (Eds.), Matérialités discursives (pp. 21–34). Presses Universitaires de Lille.
- Crystal, D. (2008). A dictionary of linguistics and phonetics (4th ed.). Blackwell Publishing.
- Cutting, J. (2002). Pragmatics and discourse. London: Routledge.
- Derrida, J. (1967). L'écriture et la différence. Paris: Seuil.
- Dictionnaire de Français Larousse. (n.d.). Texte.
  https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/texte/77624
- Dictionnaire Français Définition. (n.d.). Texte.
  https://dictionnaire.reverso.net/francais-definition/text%C3%A9

- Dictionnaire de Français Larousse. (n.d.). Discours. https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/discours/25859
- Fairclough, N. (1992). Discourse and social change. Polity Press.
- Fairclough, N. (1995). Media discourse. London & New York: Bloomsbury Academic.
- Fairclough, N. (2003). Analyzing discourse: Textual analysis for social research. London: Routledge.
- Fairclough, N. (2009). A dialectical-relational approach to critical discourse analysis in social research. In R. Wodak & M. Meyer (Eds.), Methods of Critical Discourse Analysis (pp. 162–186).
- Foucault, M. (1967). Structuralisme et analyse littéraire. Les Cahiers de Tunisie, 149–150, 21–42.
- Foucault, M. (1969). L'archéologie du savoir. Paris: Gallimard.
- Foucault, M. (1971). L'ordre du discours. Paris: Gallimard.
- Gadet, F., & Marandin, J.-M. (1984). La linguistique comme contexte de l'analyse de discours ? Mots, 9, 19–24. https://doi.org/10.3406/mots.1984.1161
- Goffman, E. (1981). Forms of talk. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Helsloot, N., & Hak, T. (2000). La contribution de Michel Pêcheux à l'analyse de discours. Langage et société, 91, 5–33. https://www.cairn.info/revue-langage-et-societe-2000-1-page-5.htm
- Maingueneau, D. (2014). Discours et analyse du discours. Paris: Armand Colin.
- Moirand, S. (1999). Éléments de théorisation d'une linguistique du discours. Modèles linguistiques, 40. https://doi.org/10.4000/ml.1400
- Pêcheux, M. (1981). Matérialités discursives. Presses Universitaires de Lille.
- Ringoot, R. (2010). Questionner le discours avec Michel Foucault. Mots. Les langages du politique, 94, 199–207. http://journals.openedition.org/mots/19887
- Schiffrin, D. (1994). Approaches to discourse. Oxford: Blackwell.
- Sinclair, J. M., & Coulthard, M. (1975). Towards an analysis of discourse. Oxford: Oxford University Press.

- Stubbs, M. (1983). Discourse analysis: The sociolinguistic analysis of natural language. Oxford: Basil Blackwell.
- Titscher, S., Meyer, M., Wodak, R., & Vetter, E. (2000). Methods of text and discourse analysis. SAGE Publications Ltd.
- Trappes-Lomax, H. (2004). Discourse analysis. In A. Davies & C. Elder (Eds.), The handbook of applied linguistics (pp. 133–164). Blackwell Publishing.
- Wedl, J. (2007). L'analyse de discours «à la Foucault» en Allemagne. Langage et société, 120(2), 35–53.
https://www.cairn.info/revue-langage-et-societe-2007-2-page-35.htm
- Widdowson, H. G. (1995). Discourse analysis: A critical view. Language and Literature, 4(3), 157–172.
- Willig, C. (1999). Applied discourse analysis: Social and psychological interventions. Buckingham, UK: Open University Press.
- Wilson, A. (2012). What is a text? Studies in History and Philosophy of Science, 43, 341–358.

المراجع الإلكترونية:

- Collins English Dictionary. (n.d.). Text. Retrieved from https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/text
- Collins English Dictionary. (n.d.). Discourse. Retrieved from https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/discourse
- Dictionnaire de Français Larousse. (n.d.). Texte. Retrieved from https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/texte/77624
- Dictionnaire de Français Larousse. (n.d.). Discours. Retrieved from https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/discours/25859
- Dictionnaire Français Définition. (n.d.). Retrieved from https://dictionnaire.reverso.net/francais/definition/text%C3%A9

في الْحجَاج التَّأويليّ
أو كيف تُبعث الخَطَابة من رمادها؟...

مدخلٌ إلى طرائق تأويل يتوبيّات الاِعتقاد في الثّقافة الإسلاميّة القديمة

أ. د. علي الشبعان

جامعة الوصل، الإمارات العربية المتحدة

alichabaanedoudou72@gmail.com

https://orcid.org/0009-0003-6883-5733

الملخّص

نرمي في هذا البحث، إلى بيان تحوّلات النّظريّة الحِجاجيّة، من أرسطو إلى آخر ما آل إليه أمر هذا العِلم: متصوّراتٍ، ومفاهيمَ، ومصطلحاتٍ انطبعت بها، المقارباتُ، وانفعلت بواسطتها الرّؤى، فنجمت من ذلك، مدارسُ عديدةٌ، ومناويلُ فريدةٌ، أظهرت اختلافا في المقاربات، وتباينا في المباشرات، وهذا دليلٌ على ثراء هذا الحقل البحثيّ، يُرحّل إلى المجال الأكاديميّ العربيّ، يوسّع مداراتِه، ويُغني مساراتِه، فيكون نفعٌ، ويكون عطاءٌ. كما، حاولنا في هذا البحث، انطلاقا من رؤية ابستيمولوجيّة تجاوزيّة، لا تطمئنّ إلى ما راكمه العلماءُ في حقول المعرفة، من نظريّات وفلسفات، بل تذهب بعيدا في عوالم الأحداث المستمرّ، فنحتنا معالم رؤية تفسيريّة جديدة، توحّد المنوالين: الحجاجيّ والتّأويليّ داخل مدار واحد، تصير بمقتضاه الحجّةُ، كَيانا مركّبا انتجه الفعل التّأويليّ الّذي سلّطه المحاجُّ على الأنساق البرهانيّة الّتي ينوي من خلال استجلابها من مخازن الحُجج، إقناعَ محجوجه، يبدّل عقائده، ويغيّر رؤاه، فينخرط في المسارات الجديدة التي شرعنها التّداولُ، ومكّنتها المقانعةُ.

وبذلك غدا الحِجاجُ، داخل منظوريّتنا المُحدَثة، فعلا تأويليّا خالصًا، بواسطة شرعنة أفعاله ومَقْوَلَة أعماله، يفعل في متقبّليه، ويغيّر عقائد مستهدَفيه، يداعب مشاعرهم، ويستدرج، ضمائرهم، فيكون، اقتناعٌ ويكون عملٌ.

الكلمات المفاتيح: الحِجاج التّاويليّ، المدارس الحجاجيّة، أفعال الخطاب، النصّ/ العمل، الخطاب/ الفعل، المحاجّ/ المؤوّل، الحدث التّواصليّ، الحدث الحِجاجيّ، العالم الواقعيّ، العالم المتخيَّل.

SUR L'ARGUMENTATION INTERPRÉTATIVE OU COMMENT LA RHÉTORIQUE RENAIT-ELLE DE SES CENDRES?

Prof. Ali Chabaane
Université de Kairouan /Al-wasl University
alichabaanedoudou72@gmail.com
https://orcid.org/0009-0003-6883-5733

RÉSUMÉ

Nous voulons montrer dans cet article comment les théories argumentatives, d'Aristote jusqu'à nos jours, orientaient, avec son grand dynamisme, les regards vers un monde herméneutique ouvert, dont les approches théoriques sont considérées comme une finitude due à un alliage que nous avons inventé son propre concept ; l'argumentation interprétative, en tant qu'elle illustre un nouveau domaine théorique qui unit argumentation et interprétation, pour mieux comprendre les fonctionnements de l›acte argumentatif dans les corpus analysés par les chercheurs et les textes interprétés par les théoriciens. Suite à cette invention théorique, l›acte argumentatif, sera un acte complexe qui demandera un acte interprétatif lui aussi complexe que notre article aimerait démontrer les enjeux et les limites, pour qu›on puisse ouvrir des nouvelles pistes de recherche de fond ayant pour objectif de donner un souffle nouveau susceptible d'élargir les études en langue arabe dans les différents domaines théoriques attachés aux études du discours en tant que cadre théorique général qui réunit l'analyse argumentative et ses différents actes relatifs aux locuteurs qui subissent les discours inventés par les acteurs sociaux qui gouvernent le monde réel, et prévoient le monde fictif.

Mots-Clés: argumentation interprétative, les écoles de l›argumentation, actes de discours, texte/action, discours/action, argumentateur/herméneute, acte communicationnel, acte argumentatif, monde réel, monde fictif.

مقدّمة:

إنّ المتامّل في المتن الحِجاجيّ النّظريّ، من «أرسطو»، إلى راهن أيّامنا وحاضر زماننا، سيجد أنّه متنٌ ثريٌّ، وتراثٌ غنيٌّ، كثرت فيه الرّؤى وتعدّدت، داخل حقله المجتبى[1]، فلا تجانسَ، ولا تماثلَ.

(1) عن حقيقة ما تتّصف، به، (النّظريّاتُ الحِجاجيّةُ) من تبدّل وتحوّل، مذ نشأت، إلى راهن أيّامنا، راجع –تمثيلا، لا حصرا– العملَ الجماعيّ: (Meyer, 1999)
انّ المتامّل، في المؤلّفات النّظريّة، الدّائرة، على (الحِجاج)، لواقفٌ على كثرة المقاربات، وتنوّع المباشرات، وقد عدّدت، روث اموسّي: (Amossy, 2000)، اهمّ تلك المقاربات الّتي اوردناها مفصّلةً في كتابنا: (الحِجاج، وقضاياه، في مؤلّف: (روث اموسّي): (الحِجاج، في الخطاب). انّ، تعدّد المقاربات، انّما، يترجم، علاقة (الحِجاج)، بالفاعليّات الانسانيّة المركّبة، راجع، هذا الرّاي، ضمن، مؤلّف: برتون Breton، المذكور، ص ص6–7 (Un objet complexe). ولمزيد التّبصّر، بمختلف المقاربات الحِجاجيّة، واعلامها، وتيّاراتها، راجع،– تمثيلا لا حصرا–: (Eemeren، 1996، ص. 17-7)
علما انّ هذا الكتاب/ المعلم، قد تولّى تعريبه، عبد المجيد جحفة، (2016م).
إنّ الوعي، باصول هذه المقاربات، باعتبارها، عقائدَ علميّةً، يجعلنا، نتوسّل، بها، جميعا، لا حرج، ولا ضيق؛ لانّنا، نعي، الوعيَ كلَّه، انّ تلك المقارباتِ، انّما، تهدي، المسار التّاويليّ، وتنير، المسلك التّفسيريّ، ولا يمكن، ان، تكون، غايةً، في ذاتها؛ لانّها خطاباتٌ مظروفةٌ، باسيقة نشاتها، محاطةٌ، بملابسات ميلادها، مرتهنةٌ، بحاجات اصحابها، تقول اتواقهم، وتترجم، مضايقهم، وتحمل بشائر امالهم، وطلائع طموحاتهم.
ومن ثمّة، وجب، علينا، ان نوظّف، تلك المناويلَ، وان نشغّل تلك المقاربات، من جهة كونها عقائدَ يُعتقد، فيها لا حقائقَ يُختشى منها. وهو ما دعانا، في مقامات عديدة، الى محاورة احكامها، والانتقاض على تعاليمها حتّى لا تكبّل حركتنا، ولا تقيّد، مسعانا، في استخراج الخواصّ الحِجاجيّة، من المتون: (الاسرائيّة– المعراجيّة)، وما يثوي، وراءها، بما هي، خطاباتٌ، من خُطط واستراتيجيّاتٍ، يرتجي، المحاجُّ/ المؤوِّلُ، اقناعَ النّاسِ بها، كي تغدو عقائدَ وتصير احكاما. ولمزيد التّعمّق، في تاريخ النّظريّة الحِجاجيّة من النّشاة، الى راهن ايّامنا، راجع المؤلّفين التّاليين:
· أهمّ نظريّات الحِجاج في التّقاليد الغربيّة، من (أرسطو)، الى اليوم، (1999).
– راجع: (الشبعان، 2010).
– عن الخيال ووظائفه، راجع: تمثيلا، لا حصرا–، هنري كوربان، الخيال الخلاق، في تصوّف (ابن عربيّ)، (ترجمة: الزاهي، 2008).
(Corbin, 1958) وكريستيان جومبي: (1983)
عن قواعد المنهج الإبستيمولوجيّ وخصائصه المعرفيّة، راجع: تمثيلا، لا حصرا، اشكاليّات المنهاج في الفكر العربيّ، والعلوم الانسانيّة: (جماعيّ، 2001).

كتاب: «مريانا توتسكو»
الحِجاج: مقدَّمةٌ لدراسة الخطاب[1]:
(عرضٌ وتاويلٌ ومجاوزةٌ)

لقد خصّصت، "ماريانا توتسكو" ، فاتحة الكتاب[2]، لما سمّته، بـ"نبذة تاريخيّة"، عالجت فيها الحِجاج داخل المجال اليونانيّ، وفي محيط المجال الرّومانيّ، ثم خصّصت للـحِجاج في القرن العشرين، قسمًا من حديثها مطوَّلا، عرضت فيه أهمّ اللّحظات الفارقة، والأزمنة الحاسمة، في تكوّن هذه النّظريّة.

ونظرا إلى دقّة ما ورد في هذه البسطة التّاريخيّة، من معلومات وقضايا، فإنّنا نوردها مختزلةً، لتذكير القارئ بأهمّ الأطوار الّتي مرّت بها النّظريّة الحِجاجيّة، من عهد اليونان، إلى عصر البلاغة الجديدة، حيث استعادت المؤسّسةُ الخِطابيّة أنفاسَها، وعادت إليها روحُها الّتي فارقتها زمانا طويلا، حوّلتها من مؤسّسة فعل، تشارك في صنع القرار والتّأثير في عقائد الجمهور، إلى صناعة وضيعة، تزيّن الحقيقةَ بالمحسّنات، وتضلّل الجماهيرَ بالأخيلة.

التّقليد اليونانيّ:

لقد عُرفت بلاد يونان منذ أقدم عصورها بازدهار فنون القول: فنّ الخِطابة، وفنّ الشّعر، وفنّ الجدل، وفنّ السّياسة، وفنّ المنطق...، وقد كانت هذه الفنون القوليّة، تعتمد على براعة الأدباء، وفصاحة البلغاء، واقناع المحاججين، ومنطق الرّياضيّين، نظرا إلى ما كانت تضمّه ساحاتُ أثينا وميادينُها من جدل ومناصحة، دارت مواضيعها، على القضايا الفلسفيّة، والمشاغل السّياسيّة، والنّوازل الأخلاقيّة.

وهو ما جعل الحِجاج Argumentation، وما يتّصل به من أجوار مفهوميّة: كـالاستدلال والجدل والتّبكيت، شأنا من شؤون المعرفة في بلاد يونان، يولّد أنساقها، ويغذّي ألق السّؤال فيها.

ولكنّ اللّحظة الحاسمة الّتي تبلور فيها مفهومٌ للـحجاج نسقيٌّ، إنّما هي لحظة أرسطو، أنجب نجباء تلامذة أفلاطون، وأنبههم، استطاع أن يخلّص الجدل من شوائبه الّتي عُلّقت به من جرّاء مخادعات السّفسوطائيّين، يزيّنون الحقيقةَ، ويضلّلون

(1) (Tutescu,1998).

(2) وللوقوف، على خوّاص هذه (المناويل الحِجاجيّة)، راجع، – تمثيلا لا حصرا–:
.(Tutescu, 1998, p.p.15-68)

النّاسَ بـفنٍّ من القول كاذب، تعوزه البراهينُ، وتنتفي منه الحُجَجُ.

وقد استطاع «أرسطو» أن يزاوج بين الفلسفة والخِطابة، فأنجب هذا الزّواج نهجا تعليميّا ونمطا فكريّا، دارت أسئلتُه على الوجود، باعتباره مُعضلة انطولوجيّة، كان "الأرغانون" وما تضمّنه من فنون قول، إمكانَ إجابة عن تلك المعضلة الّتي أشقت تشعّباتُ نُكتِها "أرسطو"، فنذر لها عمره، يلاحق طيفَها، ويطارد سرابَها.

ورُغم أفضال أفلاطون وسقراط، والسّفسوطائيّين على إطلاق بادرة الفعل الحِجاجيّ، إنْ ممارسةً، وإنْ تنظيرًا في ساحات أثينا وفضاءاتها الّتي كانت حلبات مبارزة بين المفوَّهين والخطباء والفلاسفة، يستخدمون من اللّغة، أبلغَها ومن العبارات، أنفذَها لإقناع الجماهير ولفت انتباه الحاضرين، يقتنعون برأي أو يتخلّون عن معتقد، فإنّ أغلب مَنْ أرّخ، للـنّظريّة الحِجاجيّة: نشأةً وتطوّرا، إنّما أنمى الفضلَ كلَّه إلى صاحب: «الأرغانون»، وضع للـحِجاج قواعدَه، وأسّس له فلسفته، فخطّ في ذلك كتبا: (الخطابة، المواضع، التّبكيتات السّفسوطائيّة، المنطق...) ، فصار بذلك، أبا لهذا العِلم شرعيّا، ثبّت نسبه وعيّن مجالات حركته.

التّقليد الرّوماني:

لم يخرج هذا التّقليد، -رُغم اجتهادات فلاسفته، وإضافات علمائه- عن أهمّ المسارات الّتي رسمها (التّقليد اليونانيّ)، وخاصّةً مع (اللّحظة الأرسطيّة). وقد كان فضلُ إحياء (الحِجاج) في البيئة الرّومانيّة عائدا إلى (شيشرون) الّذي عرّف الحِجاج، في *كتاب المواضع*، من مدخل الحُجّة، معتبرا إيّاه: «آلةً من آلات العقل، تمنحنا اعتقادا في شيء يقينه مدخولٌ، وصوابُه منحولٌ/ الحُجّة: آلة عقليّة تزيّن لنا الاعتقادَ في شيء غير يقينيّ/ ظنيّ»، (توتسكو، 1998، ص.19).

لقد سار "شيشرون: على خطى معلّمه "أرسطو"؛ إذ ربط الحِجاج بـالاحتمال والحمل على الإقناع، كما ربطه، قبله أسلافُه في التّقليد اليونانيّ، وهذا دليلٌ على مدى انفعال التّقليد الرّومانيّ في حقل: البلاغة والحِجاج بتعاليم سنن القول وأشراطه، كما أرسى قواعدَها جهابذةُ يونانَ، اتّصل بهم الفضلُ، وأنميت إليهم المزيّةُ.

لحظة الافول (السّكولستيكيّة):

وأهمّ ما ماز هذه اللّحظةَ إغراقُها في العناية بـمحسّنات القول، كما تفكّكت فيها اللّحمة الخَطابيّةُ، حيث غادرتها علومُها وفارقتها فنونُها، فصارت أوزاعا مشتّتة، لا ناظم لها وغدت البلاغةُ، مقصورة على العبارة، لا تتعدّاها، كما تحوّل علماءُ الخطابةِ

إلى صنّاع أصنافيّات تطول فيها قوائمُ ثبتِ الأساليبِ، ميّزوا فيها بين الأحسن والأوسط والأوضع، فأفَل نجم الخِطابة، وانحسر مجالُها، فضاقت على نفسها، حتّى انكتمت أنفاسُها، وتقلّصت وظائفُها.

عودة الرّوح: القرن العشرون/ لحظة انبعاث الخِطابة، من رمادها/ أسطورة: (العنقاء العائدة)

لقد قسّمت توتسكو، هذا المنعرج الحاسم في تاريخ المؤسّسة الخَطابيّة لحظاتٍ/ أزمنةً خمسًا أساسيّةً، تمثّل كلُّ لحظةٍ، مِنوالا نظريّا خاصّا، ومشربا فكريّا محدَّدا، يعكس تشعّبا النّظريّة الحِجاجيّة وتعقّدها، اختلفت مقاربات أصحابها، وتنوّعت مباشرات منظّريها، يحدّدون للحدث الحجاجيّ، أفضيةً في محيطها يتنزّل، وآلاتٍ بواسطتها يتصرّف.

وهذه المناحي المختلفة الّتي بها ينمازُ كلُّ منظّرٍ، إنّما تنعكس انعكاسا مباشرا على نظام الحُجّة: حدًّا ووظيفةً، كما تنطبع بها مسارات الحِجاج واستراتيجيّاتُه.

وهذه اللّحظات/ الأزمنة، إنّما عمِلت «توتسكو» على بسط القول فيها، فذكرت، لطائف كلّ لحظة وما لمنظّرها من فضل على النّظريّة الحِجاجيّة الموسّعة الّتي لم تعد مقصورةً على حقول محدّدة، تختزلها دوائر الأجناس الخَطابيّة الأرسطيّة الثّلاث: الجنس المشاوريّ/ الجنس المشاجريّ/ الجنس التّثبيتيّ؛ إذ قام هؤلاء الأعلامُ بتوسيع مجال العمل الحِجاجيّ الّذي غدا عملا، يتجاوز تلك الاجناس الثّلاثة، ليصير الفعلُ الحِجاجيُّ فعلا شاملا، تنوشم طاقتُه في بنيةِ اللّغةِ ذاتِها، ويتعدّى تاثيرُه دوائر الجماهير الضيّقة، ليحلّ في دوائرَ أخرى أكثرَ اتّساعًا وأرحبَ فضاءً: فكرة الجمهور الكونيّ، عند «بيرلمان»، كما غدا الحِجاجُ، وَفق هذا التصوّر المحدث، فاعليّةً فكريّةً مركّبةً عنها تنبثق الأنساقُ، ومنها تتولّد العوالمُ الممكنةُ.

زمن: (بيرلمان)، و(تيتكاه)/ الخطابة/ البلاغة الجديدة: (مدرسة بروكسال)

لقد عُرف "بيرلمان"، بأفضاله الكثيرة، على (النّظريّة الحِجاجيّة)، يبعثها، من رمادها، بعد أن أبلاها التّقليد السّكولاستيكيّ: (شيشرون)، وتلميذه: (كنتليان)، حوّل، البلاغةَ، من: (بلاغة جدليّة)، إلى (بلاغة محسّنات)، بها يُجمَّل القولُ وتُطرّى الاساليبُ.

وقد عدّد محمّد الوليّ (2011م) أفضال المعلّم الثّاني، في مقالةٍ له حملت، عنوان: (مدخلٌ إلى الحِجاج: (أفلاطون)، و(أرسطو)، و(شاييم بيرلمان).

نحاول أن نختزل ما وردت عليه تلك الأفضالُ، وهي كثيرةٌ في جملة من النّقاط

نصوغها بلفظنا، ونترجمها بقولنا، ومَنْ طلب الاستزادةَ، وابتغى التّفصيل فإنّه سيجد في المقالة ما يجيب سؤله، ويلبّي غُنمه:

- العودة، بـ(البلاغة)، إلى مهدها الأوّل، ونبعها الأصيل: (المجال الإغريقيّ، مع (أرسطو)، خاصّة، حيث كانت، (بلاغة حِجاجيّة/ جدليّة).
- المزاوجة بين: (علم البلاغة)، و(علم الجدل).
- المؤاخاة الرّمزيّة بين الشّيخ: (أفلاطون)، ومريده: (أرسطو)، حيث كان، الخلافُ، دائرا، بين: (أفلاطون)، و(أرسطو)، على منزلة (الخِطابة)، داخل (مؤسّسة القول) فقد اعتبرها (أفلاطون) صناعةً زائدةً لا يأتيها، إلا الجاهلُ/ المخادعُ ولا تقرّظها إلا العوامُّ، يغريهم التّحسينُ، ويشوقهم الوهمُ.

  وهذا الموقف الأفلاطونيّ من (البلاغة)، إنّما مردّه ما كان يناصبه (السّفسوطائيّون)، من عِداء قويّ يعتبرهم، (أفلاطون) معاولَ هدّامةً تشوّش انتظام الكوسموس الممثلن، فتبث في مسلّماته الشّكوكَ، وتبذر في أرضه، الحيرةَ.

  أمّا (أرسطو)، فقد حاول في (أورغانونه) أن يتجاوز حرج أستاذه، فميّز بين: (الجدل)، و(الخِطابة) وأعاد للخطابة وظيفتها: (تسيير المجتمع، في المؤسّسات الدّيمقراطيّة الاثينيّة)، كما رفع عنها الصّفات السّلبيّة الّتي كان (أفلاطون) ينعتها بها.
- تخليص (البلاغة)، من سطوة التّقليد السكولاستيكيّ: (شيشرون)، و(كنتاليان)؛ إذ حصر هذا التّقليد التّعليميّ (البلاغةَ)، في الوجوه والمحسّنات، فضيّق مجالها، وحجَّم أفعالَها.
- إبطالُ (بيرلمان)، مقولة البداهة وتعويضها، بمقولة المشاركة، مشاركة الُمحاجّ، في مسارات بناء الحقيقة، وتشييد قيم العدل، (توتسكو، 1998، ص.35).
- نقد (الإرث الدّيكارتيّ)، مركزيّة العقل المحض/ الوضوح، والتميّز، من خلال فتح الفعل العقليّ على الممكنات والُمحتملات.

  فالحقيقة ليست محلا للاتّفاق الأكمل، بل هي سيرورة مقانعة مستمرّة، تكون، الحجّةُ، أداتَها، والبيّنةُ، طريقَها، (توتسكو، 1998، ص. 34).
- فتح (علم الحِجاج)، على الممارسة الفلسفيّة الّتي عوّضت فيها مقولةُ: (المشاركة/ التّفاعل)، مقولة: (البداهة الدّيكارتيّة)، فصار بفضل هذا الإبدال

النّظريّ، للـ(محاجّ)، دورٌ، في رسم ملامح العوالم الممكنة، وللـ(محجوج)، فعلٌ في إنشاء فضاءات الاعتقاد الّتي صارت قسمةً مشتركةً بين (باثّ الخطاب) و(متقبّله).

فكلاهما، يضطلع بدور، وينفّذ، أمرا ممكنا، لا أثر للبداهة فيه، فكلّ شيء قابلٌ للمداولة الحِجاجيّة، والمباحثة الجدليّة.

إنّه، تبشيرٌ بميلاد فضاء الاختلاف، وإيذانٌ بإبطال، فضاء المطابقة/ المماثلة، فمن (الإجماع)، إلى (البينونة)، ومن، (الحقيقة الواحدة)، إلى (حقيقة ذات وجوه كثيرة، وهيئات متعدّدة) (توتسكو، 1998، ص. 35).

- لقد أنشأ، (بيرلمان) ورفيقة دربه: (لوسي البراشت تيتيكاه) نظرّيّة في البرهنة الحِجاجيّة، وذلك من خلال تحليل الوسائل الحِجاجيّة/ الوسائط البرهانيّة الّتي من شأنها أن تؤثّر في حقلي: (العلوم السّياسيّة، والقانونيّة)، وفي مجال (الفلسفة)، كذلك، (توتسكو، 1998، ص.38).
- لقد صار، (الحِجاجُ)، في نظريّة: (بيرلمان)، وشريكته، دائرًا على ما يعتبره، الجمهور من قبيل المُسلَّم به، والمفروغ منه، لا يثيرالاختلافَ، ولا يصنع، المباينةَ.

إنّه فعلٌ، لا يؤمن بالبداهة، ولا يعتقد في العوالم المغلقة، والحقائق المسيّجة.

إنّه صوتُ النّقمة على مركزيّة العقل، ووهم البداهة، (توتسكو، 1998).

- لقد فتح، (مصنّفٌ، في الحِجاج)، أمام الباحثين مجالاتٍ من التدبّر واسعةً، وحقولا من البحث ثريّةً، قارب من خلالها، الدّارسون الحِجاجَ، مقارباتٍ مختلفةً، تكشف تعقّد محتواه، وتركّب منحاه، نظرا إلى اتّصاله الوثيق بالذّات البشريّة، تتقاطع فيها، (الكفاءاتُ العقليّةُ)، مع (الكفاءات الباتوسيّة)، بهما تكون حركة الكائن في الوجود، يعقل آياته، وينفعل بمظاهره، فتختلف الحقيقةُ، ويتباين التّقديرُ.
- صار الحِجاجُ، في مدرسة: (البلاغة الجديدة)، فاعليّةً إنسانيّةً شاملةً: (التّجربة اليوميّة، التّجربة الذّاتيّة، التّجربة الجماعيّة...).

وقد اختزل محمّد الوليّ، في حديثه عن بيرلمان، هذا الفضل؛ إذ يقول: «هذه هي، إذن، إضافة بيرلمان: توسيع البلاغة إلى الحدود البعيدة، وذلك عبر دمج (الجدل)، والإنسانيّات عامّة، والـتّحاور اليوميّ/ العمليّ، في هذا النّموذج

الموحّد الّذي دعاه، (البلاغة الجديدة)، (...)»، (توتسكو، 1998، ص. 35).
ولكنّ فضائل بيرلمان، على الخِطابة الّتي صارت عنده (بلاغةً جديدةً)، زاوج في محيطها بين (الجدل)، و(الخِطابة)، لم تكن، فضائلَ كاملةً، إذ أغفل، بعض الجوانب، وفرّط في بعض الشّواغل، حصرها محمّد الوليّ، يقوّم، حدود بيرلمان، في التّأسيس لعلمه الجديد في النّقاط التّالية:

- تعمّد بيرلمان، إبعاد الجوانب السّيكولوجيّة الّتي استاثرت، بـ(الجزء الثّاني) من خِطابة (أرسطو): (المباحث المتعلّقة بنوازع الباثّ والمتلقّي والأخلاق، تبعا للأعمار والجنس والأوضاع الاجتماعيّة).
- لم يحز ترتيب الخطابة؛ أي: ترتيب وحداتها النصيّة أو الخِطابيّة: (التّمهيد، الإيعاز، المجمل، العرض، السّرد، الوصف، الاستطراد، الحِجاج، الدّفاع، التّفنيد، الخلاصة/ الخاتمة)، في (بلاغة (بيرلمان) الجديدة)، العناية الكافية، رُغم مركزيّته في فكر (أرسطو) الخطابيّ.
- الصّياغة اللّغويّة/ اللّفظيّة: وقد ردّ محمّد الوليّ، غفلةَ بيرلمان، عن بعض النّكت الخَطابيّة، كما وردت في أسفار (أرسطو)، الخاصّة بـ(فنون القول)، و(اجناس الخطاب)، إلى حرص بيرلمان الشّديد على تحقيق الانسجام النّظريّ والاتّساق المنهاجيّ، وهي خلالٌ كانت غائبةً، في مؤلّفات (المعلّم الأول)، نظرا إلى طغيان الوظيفة التّعليميّة، وسيطرة الطّابع الشّفوي على سياق صناعة العلم في البيئة الإغريقيّة.

فكون الأفكار الخِطابيّة، إنّما كانت في الأصل دروسا ألقيت على طلاب المعهد الأثيني هي العلّة الّتي منعت (أرسطو)، من ضبط أفكاره وتبويب رؤاه، فغمر دفقُ الفكر، مظهرَ الشّكل، فكان، (الأرغانون)، صورةً حيّةً، على طرائق إنتاج المعرفة في بيئة يونان، يختزل قوانينها، ويمثّل حياتها.

زمن المناطقة:

وقد جعلت، (توتسكو)، مواقيتَه قائمةً على ثلاثة أعلام بارزين، يُنمى إليهم الفضلُ في تخصيص هذه المرحلة، وإقامة صرح النظريّة الحِجاجيّة على الرّافد المنطقيّ بمختلف أنحائه: (الشّكليّ، واللاشكليّ، والمقوليّ، والتّوجيهيّ، والتّحليليّ...).

ونظرا إلى طبيعة كلّ طريقة منطقيّة في حدّ الحِجاج، وضبط أفعاله، سنفرد لكلّ علم، حديثا، يعرّف بفلسفته، ويبسّط نظريّته؛ اذ لا ندّعي امتلاكنا الاكمل لعلوم

المناطقة، بل نوردها من باب ما يُحتاج إليه، في فهم مسارات الحِجاج الّتي قد تخترق، المدوّنات الّتي نعمل على كشف أسرارها، واستخراج هياكلها: (المنطقيّة، والبرهانيّة)، وطرائق أصحابها في شرعنة العقائد وتمكين التصوّرات.

ميقات: (أبوستال): Apostel (L)

لقد أثر، عن أبوستال: (رجل منطق من أصل بلجيكيّ)، جهده في تعميق النّظريّة الحِجاجيّة، وذلك من خلال إدماج الجانب الاجتماعيّ للفكر داخل الدّائرة المنطقيّة، كما اعتبرت (توتسكو)، منوالَ (أبوستال) الحجاجيَّ، منوالا معقّدا في قوسه، أكثرُ من وَتَرٍ، لأنّه جامعٌ لتخصّصات متعدّدة، وقائمٌ على أسس مختلفة جعلته يعتبر الحِجاجَ حاصلَ تفاعلٍ بين القيم اللّغويّة والقيم الدّلاليّة.

وبالعودة إلى حديث: (توتسكو)، عن منوال (أبوستال) الحِجاجيّ من جهة كونه، منوالا مركّبًا تمثّل إرثَ الأسلافِ: (التّقليد اليونانيّ)، و(التّقليد الرّومانيّ)، و(التّقليد السّكولاستيكيّ...)، وتشرّب محدث الأخلاف: (بيرلمان وجماعته)، يمكن أن نختزل ما أوردته، (توتسكو)، من نُكت نظريّة: (أبوستال)، ولطائفها المفهوميّة في محاور الاهتمام التّالية:

- منوال (أبوستال) المنطقيّ، منوالٌ معقّد البنية، جمّ الرّوافد، يستضيف لبناء نظمه المعرفيّة:
- نظريّة النّزاعات لـ(برلاين): (La thèorie des conflits de Berlyne)، المستعملة في تأويل الإخبار النّفسيّ: (L 'information psychologique).
- نظريّة اللّعب: (La thèorie des jeux)، لـ«فوت تيمان»، و«مورغنشترن» Morgenstern، وقد استعملها، (أبوستال)، للإجابة عن معضلات نظريّة، لها علاقةٌ بالدّرس الحِجاجيّ، مثل: (ما هي الهياكل الحِجاجيّة المؤاتية للعبة بلاغيّة مّا/ أن تكون، اللّعبةُ البلاغيّةُ، لعبةً من درجة ثانية؟).
- مكتسبات نظريّة: بياجي J. Piaget النّفسيّة/ السّيكولوجيّة.

+ المنطق الحواريّ التّعامليّ: (Dialogique operationnelle)، لـــ: لورنزن: P. Lorenzen.

إنّ هذه الرّوافد النّظريّة الّتي استضافها أبوستال، لبناء معلمه النّظريّ/ المنطقيّ، دليلٌ على تعقّد نظريّتة المنطقيّة/ الحِجاجيّة وتركّب أنسجتها.

كما ذكرت توتسكو، إضافة إلى أسس نظريّة أبوستال المنطقيّة/ الحِجاجيّة، وما

قامت عليه من تعقيد نظريّ، وتشعّب معرفيّ، فضائله ومزاياه في تعميق الدّرس الحِجاجيّ، وإثراء آلاته، وتوسيع حقله، وتعديد وظائفه.

وهذه الفضائلُ وردت في الأصل مفصّلةً، نحاول إجمالها على طريقتنا، في النّقاط التّالية:

- المصاهرة بين نظريّة التّوازن العِرفانيّ: (L'equilibre cognitive)، وبين النّظريّة الحِجاجيّة، حيث انطلق أبوستال من فكرة رئيسة، مدارها على أنّ كلّ حِجاج، إنّما يرمي إلى تبديل العادات والمألوفات، وتحويل العقائد والقناعات.
- رَابُ التّصدّع/ عدم التّوازن، الحاصل بين المقدَّمات الحِجاجيّة ونتائجها، أو بين الُمحاجّ والمحجوج، بواسطة التّقنيّات الحِجاجيّة الّتي ترمي إلى إعادة التّوازن بين الأطراف المتحاورة/ المتحاججة.
- تكمن غاية «أبوستال» في إقامة صرح نظريّة حِجاجيّة/ منطقيّة معقّدة، يجتمع في محيط دائرتها، علم النّفس، وعلم المنطق، وعلم الخِطابة، نعتها، بـ: «النّظريّة المنطقيّة الإدماجيّة/ التّجميعيّة».
- لقد أخذ، أبوستال على عاتقه، مواصلة خطّ بيرلمان وتيتيكاه، مضيفا إليه، تركيباتٍ نظريّةً أسعفته بها، علوم عصره ومحدثات زمانه، فكان له على الأصول، فضلُ تأصيلها، وسابقةُ تعميقها.
- تستدعي نظريّة أبوستال المركّبة، توظيف بعض من الأفكار النّظريّة الّتي قام عليها منطق العمل/ الفعل: La logique de l'action.

ميقات: (فون رايت): Von Wright (G.H)

لقد نعتت، (توتسكو)، منوال "فون رايت"، بـــ"منطق: (الفعل)/ (العمل)، فلئن كان (المنطق الشّكليّ) في نسخته القديمة/ الكلاسيكيّة، يصف، حال عالم ثابت/ ساكن، فإنّ منطق العمل/ الفعل، والمنطق الـــ"ديونتيكيّ"، كلاهما، يضع في حسبانه، مبدأ الحؤولة/ التحوّل/ التغيّر.

ومن هذا المنطلق عَدّت (توتسكو)، "فون رايت"، رائد، (المنطق الديونتيكيّ) الّذي كان كتابه: Norm and Action (المعيار والعمل)، مختزلا لقواعده، وشاهدا على مبادئه.

وقد دارت نظريّة: «فون رايت» على أنّ الأحوال لا وجود لها مسبقا/ وجودها ليس وجودا قبليّا، وإنّما هي محدثاتٌ يبتدعها الإنسانُ، فتكون نتيجة لتدخّله في

العالَم، ومالا لتأثيره في الكون.

وقد قام منطق: «فون رايت» العمليّ/ الفعليّ على مبدإ توسيع محاصيل المنطق القيميّ: La logique des normes ، القائم على الزّوج: (الجبر/ والاختيار)، وقواعد المنطق الطّبيعيّ، وأسس المنطق الرّياضيّ من جهة كونها، أنواعا منطقيّة متعارضة، يمثّل كلُّ نوعٍ منها حقبةً مخصوصةً من حقب تطوّر العقل البشريّ، ينمّي طاقاته التّجريديّة، ويطوّر كفاءاته التّمثيليّة، فينتقل من نمط تفكير إلى نمط تفكيرٍ آخرَ، دليلا على طبع الحؤولة فيه، تنمّيه التّجاربُ، وتثريه الحاجاتُ.

وقد فرّق «فون رايت»، -وهو يميّز منطقه العمليّ-، بين أنواع أربعة، من المنطق:

- المنطق الحدَّيّ/ القيميّ: La logique des normes: (هو منطقٌ مرتبطٌ بالقيم والحدود/ التّعريفات والضّوابط).
- المنطق الطّبيعيّ: La logique naturelle: (هو منطقٌ مرتبطٌ باللّغة الطّبيعيّة).
- المنطق الرّياضيّ: La logique mathématique: (هو منطقٌ مرتبطٌ بالأبنية الرّياضيّة).
- المنطق الخِطابيّ: La logique discursive: (هو منطقٌ فاعليٌّ متّصلٌ بالأبنية اللّغويّة).

ميقات غريز: Grize (J.BL)

مبتدع (منطق الخطاب): La logique discursive ، وهو من أصول سويسريّة، قام منوالُه على جملة من المبادئ النّظريّة، اختزلتها، (توتسكو)، في النّقاط التّالية:

- اعتبار الاقتناع، نتيجة مسار حِجاجيّ معقلن ومرسوم سلفا.
- استراتيجيّات البرهنة.
- الحِجاج، عملٌ خاصّ وفعلٌ فرديّ.
- الاستدلال، عملٌ عامّ وفعلٌ جماعيّ.
- المسار التحاوريّ، يكون على ضربين: حضوريّ/ شهوديّ وغيابيّ/ افتراضيّ.
- لقد قام «غريز»، باستبدال (المنطق النّظاميّ): La logique-système، بـ(المنطق القضويّ): La logique-procés.

ميقات فينيو: Vignaux (G)

لقد قامت، نظريّة "فينيو"، المنطقيّة على جمع من المبادئ النّظريّة، أوردتها (توتسكو)، مفصّلةً، ونبسطها -نحن-، مختزلةً في النّقاط التّالية:

- مبدأ البرهنة/ الاستدلال الحِجاجيّ.
- الخطابُ: نظامٌ منطقيٌّ قائمٌ على ضربٍ من العلاقات المتتابعة/ متتالية من العلاقات.
- تُوجّه الخطابَ، منظومةٌ، من القيم: (القواعد، المبادئ، الافكار المسبقة، الإيديولوجيا، الأوضاع السّوسيو- تاريخيّة...).
- تحليل: "فينيو"، أفعال الذّات الخطابيّة في الحقل المعجميّ/ النّحويّ.
- أفعال الذّات الخطابيّة، هي: (الأفعال/ الأعمال: النّحويّة، الصّرفيّة، المنطقيّة، التلفّظيّة، البلاغيّة).
- أطروحة: "فينيو"، دائرةٌ على مبدإ: (مسرحة الخطاب الحِجاجيّ)، فالفعل/ العمل الحِجاجيّ، فعلٌ/ عملٌ، أقربُ إلى العمل المسرحيّ، منه إلى المنطق المريضَن.
- يجب أن تكون، بنيةُ (الخطاب الحِجاجيّ)، بنيةً قائمةً على ألعاب الخطاب، واستراتيجيّات الحمل على الإقناع.
- تتّصف (مسرحةُ الخطابِ) بفكرة النّظام: (نظام صناعة الخطاب، إنشاء الخطاب، نظام طرح الأسئلة، نظام الحُجج الواجب توافرُها والاستظهارُ بها).
- بناء التّمثيلات الّتي يامل، المحاجُّ، إقناع المخاطب بها.
- مجال الاستراتيجيا المتقنة/ الدّقيقة، إنّما هو فعلُ النّظام، حيث يكون الوجود، متأسّسا على الزّوج العلائقيّ: (ذات/ سامع)؛ إذ يمكن أن يكون، الخطابُ كلُّه، حُجّةً مبنيّة على فكرة النّظام.
- المقولات الحِجاجيّة: (حجّة الاتّجاه، حجّة التّوضيع، حجّة الإعلاء/ التّضخيم)، إنّما تكشف أنّ فكرة النّظام استراتيجيا من استراتيجيّات الذّات/ المحاجّ.

زمن تولمين: Toulmin ST.E منوال الضّمير المختزل/ : (المدرسة الامريكيّة)

- لقد وصف "كريستيان بلونتان" البلاغة الفرنكفونيّة/ الأوروبيّة، بكونها بلاغة كتالوغ/ بلاغة مسارد، فهذا الوصف هو عكس ما قامت عليه البلاغاتُ الّتي نشأت في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فهي بلاغاتٌ متّصفةٌ بانفتاحها على الفعل/ العمل، وعلى التّحاور/ التّلافظ، وعلى إبيستيميّة العالم المعاصر.
- لقد تلقّفت البلاغةُ الأمريكيّةُ، أفكار "بيرلمان"، ثمّ شرعت في إغنائها وتطويرها.

- قبل أن تصير البلاغةُ في الولايات المتّحدة "علما قائما برأسه ومفيدا لمعناه"، فقد كانت في الأصل حدثا تاريخيّا وفعلا اجتماعيّا ذا بال، لها اتّصالٌ بالأبنية الإجتماعيّة والأخلاقيّة والثّقافيّة، فهي فعلٌ تزاوج مع الخطابات الاجتماعيّة، وحدثٌ تآخى مع العقليّات وآلذّهنيّات.
- البلاغة في المجال الأمريكيّ، آلةٌ ناجعةٌ، في إعداد المواطن وتهيئته لممارسة النّشاط العامّ والفعل المشترك (كلّ ما يتعلّق بالنّظام العامّ من شؤون ومشاغل)؛ لذلك حُدّ التّخاطبُ العموميُّ بكونه "مواطنة خَطابيّة/ بلاغيّة".
- للخِطابة في المجال/ الفضاء الأمريكيّ، مجال، الـ:Speach departments مكانةٌ كبيرةٌ، حيث تُعقد، في هذا المجال/ الفضاء لقاءاتُ التّباري الخطابيّ/ المنافسة الخطابيّة.
- لقد تزامن ميلاد الخطابة في أمريكا مع إنشاء المؤسّسات المتعدّدة وبعث المجلات المتخصّصة.
- إنّ، الخطابة الأمريكيّة، إنّما هي آلةٌ ناجعةٌ، بها يتواصل النّاسُ، ومن خلالها يفكّرون، أكثر من كونها حدثا اجتماعيّا.
- يبقى التّفكير اللّسانيّ، بالنّسبة إلى الخطابة الأمريكيّة، خلفيّةً غريبةً عنها، نظرا إلى ارتباطها بالكلام الحيّ، لا بالخطاب المكتوب.
- تشمل الخطابةُ عامّة مجالاتٍ أربعةً: (المجال الآليّ/ الصّناعيّ، المجال الأدبيّ المجال الفلسفيّ، المجال الاجتماعيّ).
- لقد قامت، البلاغة الحِجاجيّة الأمريكيّة على توجّهين اثنين أساسيّين:
- توجّه أرسطيّ محدث يُعنى بدراسة وضعيّة الخطيب داخل سياق تاريخيّ محدّد.
- التوجّه الايبستيميّ، ويمثّل التيّار السّائد، والظّاهرة البارزة في الخطابة الأمريكيّة، وقد رفع لواءَ ريادة هذا الاتّجاه، Edwin Black، صاحب كتاب: *Rhetorical Criticism. A study in Method*, 1965. وقد عمل هذا المؤلّف على تطوير التّقليد الأرسطيّ وإغنائه من خلال بلورة رؤية نقديّة قادرة على مواكبة ما تمور به، الحضارةُ الحديثةُ من حَراك وجدل، وذلك، بغية إرساء بلاغة موسّعة تكون قادرة على استيعاب التّحوّلات الايبستيمولوجيّة الّتي تشهدها البيئةُ الفكريّةُ المعاصرةُ، فعلى هذه الخلفيّة النّظريّة تأسّس، تيّارُ:

(البلاغة/ الخطابة الايبستيميّة) التيّار الّذي يعتبر الخطابة/ البلاغة، مذهبَ معرفةٍ وتيّارَ علمٍ فصناعة المعرفة إنّما هي غاية الغايات ومقصد الجهات في تيّار (الخطابة الأيبستيميّة).

- يعدّ، كتاب: (تولمين)، The Uses of Argument، الأثر الأبرز الّذي يختزل قواعد التيّار الايبستيميّ الخطابيّ؛ إذ بيّن، (تولمين) في مؤلّفه هذا إنّنا في كلّ عمل نحدثه أو فعل نقوم به، إنّما نحتاج إلى برهنة لا شكليّة متأسّسة على مبدإ: (الاحتمال/ المتوقّع).
- لقد ابتدع (تولمين)، مفهوم: (الحقل الحِجاجيّ): Champ Argumentatif.
- يقف «تولمين» في تنظيراته متوسّطا بين خبراويّة: «بيكون» الّذي يرفض أن يكون (الحِجاجُ التّقييسيّ): Syllogisme déductif، أنموذجا للاستدلال/ البرهنة الصّائبة، وبين التيّار الذّرائعيّ الّذي طفق شيعتُه بعد بيرس Peirce، يؤوّلون القواعد المنطقيّة، بوصفها مشيرات/ دلائلَ عمليّةً ناجعة في البحث والتدبّر والتّفسير.
- لقد قطع «تولمين» مع المنطق، بوصفه تخصّصا ماكسما/ تخصّصا مرتبطا بالقيمة المعياريّة كما قطع، مع نظريّة «أرسطو» الدّائرة على مركزيّة السّامع، وبنى نظريّته على ضرورة توسيع الحقل المنطقيّ حتّى كاد أن يجعله منصهرا مع خطاب في الطّريقة جديد.
- منوال: «تولمين» هو منوالٌ معقلنٌ، يولي التّحليل الايبستيمولوجيّ الّذي هجره المناطقةُ مكانةً، ويجعل له اعتبارا.
- إنّ منوال: «تولمين» إنّما هو منوالٌ نظريٌّ، يتقمّص دور «أرسطو»، ضدّ أرسطو: أرسطو *المواضع*، ضدّ أرسطو *التّحليلات*.
- لقد أحيا «تولمين» مفهوم الموضع، ثمّ أعاد إدماجه داخل نظامٍ من البرهنة قائمٍ على ستّة روابط/ وصائل: (D–C–F–R–L–S).
- تعمل، البلاغة/ الخطابة الإيبستيميّة على تعميق المباينة بين المتحاجّين، وذلك من أجل خلق معرفة جديدة؛ فهي بلاغةٌ لا تجري إلى إحداث التّوافق بين الأطراف المتنازعة، بقدر ما تجري إلى تعميق الفجوة بينهم؛ فهي بلاغةٌ لا ترى في الحقائق المسبقة والآراء المشتركة، دليلَ نجاعةٍ وإمارةَ انسجامٍ.
- ترمي، بلاغة: «تولمين»، إلى إقامة بلاغة متأسّسة على مسؤوليّة إيطيقيّة يستند إليهاحدث صناعة الحقائق.

- الحجاج، فنٌّ نقديٌّ/ ناقدٌ، يرمي إلى إعادة بناء التوقّعات، كما يجنح/ يهدف إلى إنشاء المعرفة وتوليد الأنساق.
- إنّ خطابة: (تولمين)، خاصّة وتيّار الخطابة الأمريكيّة عامّة، رُغم تباينات منظّريه وكثرة مواقيته ومناحيه، إنّما يهدف إلى إحداث المصاهرة بين القيمة الايطيقيّة ومفهوم النّجاعة من جهة كونها ركنا أساسيّا في إنشاء المعرفة وتوليد الأنساق، كما تتقوّم الخطابة الأمريكيّة بضرورة أن يضع المحاجُّ/ الخطيبُ نصب عينيه عقائد الشّعوب وعاداتهم، قبل أن يستنّ، قانونا أو يُجري، عرفا، أكان من طبيعة سياسيّة أمْ، اجتماعيّة، أمْ إجرائيّة/ عمليّة.

زمن: (ديكرو)، و(أنسكومبر) Ducrot (O) et Anscombre:(J.CL): (الإبلاغيّة، والحِجاجيّة/ حجاجيّة اللّغة الجذريّة)

لقد تابعت، (توتسكو)، نظريّة: (ديكرو)، و(أنسكوبر)، متابعةً مفصّلةً، وقفت على أهمّ ما يميزها من أصول نظريّة وخصائص فلسفيّة، نجملها، -نحن-، من جهتنا في محاور الاهتمام التّالية:

- الحِجاجيّة، بحسب: (ديكرو)، و(أنسكومبر)، صفةٌ محايثةٌ/ ملازمةٌ للّغة..
- ربط التّداوليّة بين الجوانب النّحويّة والدّلاليّة.
- تداوليّة: (ديكرو)، و(أنسكومبر)، تداوليّةٌ ذات أصل بلاغيّ مدمج داخل النّسق الدّلاليّ، إضافةً إلى كونها، تداوليّة تشتغل أساسا على بنية الملفوظ النّحويّة.
- تتأسّس نظريّة: (الحِجاجيّة الجذريّة/ الأصليّة) على عكس: (المقاربة اللّسانيّة) الّتي تعتبر الدّلالةَ، قيمةً من قيم الحقيقة الأخلاقيّة على شاكلة ما كان يراه (المنطقُ الشّكليُّ) من قبلُ.
- اكتشف كلٌّ من: ((ديكرو) و(أنسكومبر)، العوامل الحِجاجيّة الّتي تصل/ تربط، بين الجمل، حيث تمنحها، المعنى وتهبها التَّدلالَ.
- تحيّن، نظريّة: (ديكرو) و(أنسكومبر)، مفهوم: (الموضع)، وتبعث فيه، الحياة، وتبثّ داخله، الحركة.
- يتضمّن كلّ ملفوظ قيمةً حجاجيّةً، وتوجيها برهانيّا، وصفة موضوعيّة/ إخباريّة.
- لقد أشار، كلّ، من: (ديكرو)، و(أنسكومبر) إلى ما اصطلحنا، عليه، بـــــ:"القوّة الحِجاجيّة": La force argumentative.
- الحِجاجيّة، صفةٌ محدّدةٌ لقوّة الملفوظ الحِجاجيّة.

- تتأسّس أطروحة: (ديكرو)، و(أنسكومبر) على فكرة مدارها على أنّ للملفوظ طبقتين: طبقة المقول الظّاهرة وطبقة: المخفيّ الباطنة: (المظهر/ والمخبر).
- تتأسّس، نظريّة: (ديكرو) و(أنسكومبر)) على الاعتناء بظاهرة التّلفّظ ودراسة أفعال الكلام.
- يسعى، كلٌّ من (ديكرو) و(أنسكومبر) إلى بناء نظريّة، تدمج التّداوليّة في الدلائليّة/ النّحويّة.
- تميّز نظريّة: (ديكرو)، و(أنسكومبر) بين عمل المحاجّة: (Acte d'argumenter)، والحِجاج: ((Argumentation.
- لا بدّ أن يتوفّر في الحِجاج، ملفوظان على الأقلّ: (E1، وE2).
- يضطلع عمل المحاجّة، بثلاث وظائف على الأقلّ: (التّفويض، البرهنة، معارضة الآخر).
- فعل المحاجّة، فعلٌ مجرّدٌ، يمكن أن ينجز خارج دائرة الحِجاج النّظريّة.
- يميّز، كلٌّ من: (ديكرو) و(أنسكومبر) بين الإخباريّة والحِجاجيّة، حيث تكون، الإخباريّة، صفةً تابعةً، للحجاجيّة.
- يتضمّن، الإخبار الظّاهر، جوهرا حِجاجيّا.

زمن إيميرن، وجروتندورست: Eemern (Frans.H.Van) et Grootendorst (Rob)/ (مدرسة امستردام: التّداوليّة الجدليّة)

لهذه المدرسة، جملةٌ من المبادئ النّظريّة، أهمّها:

- التّمييز بين البلاغة/ الخطابة والحِجاج.
- اعتماد المقاربة البراغماتيّة/ الجدليّة.
- اعتماد المقاربة شبه المنطقيّة القائمة على اعتبار (أفعال الكلام)، أفعالا ذاتَ أصلٍ معياريّ.
- اعتماد مبدأ المحاورة النّقديّة في تحليل الحدث الحِجاجيّ، إضافةً إلى التّركيز على الـــ: "باتوس" والـــ"إيتوس"، رافدين من روافد تفكيك عمل المحاججة، وفهم الخفايا والمضمرات.
- للمحاورة النّقديّة، جملةٌ من القواعد، أهمّها:
- دور السّامع في بلورة المسار الحِجاجيّ وتحديد مداراته.

- اعتماد أنماط/ ضروب من الحِجاج مختلفة: (الحِجاج المظهريّ، الحِجاج التّقييسيّ، الحِجاج العليّ/ السّببيّ).
- قيام هذه النّظريّة على مبدإ تعقّب الأخطاء/ المغالطات الحِجاجيّة الّتي يرتكبها، المحاجُّ.
- البعد المنطقيّ في نظريّة: (أفعال الكلام).
- يقتضي تحليل الأخطاء/ المغالطات الحِجاجيّة إعادة بناء (الواقع الحِجاجيّ) بطريقة معياريّة، تجنح إلى النّقد وترمي إلى المحاورة.
- تجمع هذه النّظريّةُ بين (تداوليّة أفعال الكلام) وبين (القانون الجدليّ) الّذي عليه، تتأسّس المحاورة النّقديّة.
- للنّجاعة المنطقيّة دورٌ فعّال في الحِجاج.
- يعتبر كلٌّ من «إيمّارن وغروتندروست» في كتابهما: *علم الجدل الجديد* (*La nouvelle dialectique*)، التّحاور النّقديّ/ المحاورة النّقديّة عبارة عن مسار تفاعليّ موجّهإالى حلّ خلاف قائم في الآراء، بواسطة تبادلٍ لأفعال الكلام منظّم.
- علم الجدل الجديد هو علمٌ يركّز على حجج الخصم الضّعيفة/ المتداعية أكثر من تركيزه على الخصم ذاته.
- يصنع المحاجُّ حقائقه من خلال تصيّد سقطات خصمه، فيرسم له صورة مقدودة من ضعفه، أو من خلال وقوعه في أحبولة المحاجّ، تكون في العادة صورة مخالفة لواقع الخصم، مناقضة لحقيقته الأصليّة.

وهذا دليلٌ على أنّ المقام الحِجاجيّ باعتباره مقامَ مقانعةٍ وإثبات دحضٍ وتعطيلٍ لم يكن حاصلا موحّدا، أو سياقا منمّطا، لا اختلاف فيه ولا تباين، لا بل، كان، قائما على المغايرة، متأسّسا على الاختلاف، لذلك أنتج كلُّ عَصرٍ مقامَه، وأبدع كلُّ زمانٍ خطابَه، فحِجاجُ العصور القديمة، ليس حجاجَ الأزمنة الرّاهنة، لأنّ الآلاتِ اختلفت، والهواجسَ، تباينت، والرّهاناتِ تغيّرت.

وما إقامة: (بيرلمان)، حجاجَه، على مركزيّة الجمهور سوى دليلٍ على ارتباط خطاب المقانعة بالمتلقّي، تختلف ملامحُه، من زمان إلى زمان، وتتباين حاجاتُه من عصر إلى عصر، فلا تجانس ولا مماثلة.

ومن هذا المنطلق المعرفيّ الّذي يجعل النّظريّةَ الحِجاجيّةَ شأنها شأنُ كلّ محدث

بشريّ، نظاما من الأبنية البرهانيّة، ونسقا من المسانيد الاستدلاليّة تطبعها الحؤولةُ، ويسمها التّغيّرُ، فلا قرار ولا سكون.

وهو ما جعلنا -ونحن نجرّب، كفايات المنوال الحِجاجيّ- على المتن التّراثيّ العربيّ والإسلاميّ، لا نقنع بإجراء واحد، ولا نطمئنّ لنظريّة بعينها، أقمنا خيارَنا الفكريَّ على استبطان أرحقة تلك النظريّات، بعد تمثّل حقائقها، والوعي بحدودها، لأنّ استضافة المناويل النّظريّة إنّما، تحتاج، من الباحث، الوعيَ المتينَ والنّفاذَ المكينَ، حتّى لا يقع في دوائر جذبها، ولا يسقط في براثن سِحرها، خصوصا إذا ما تحوّلت تلك المناويلُ المستضافةُ، بعد التّمكين والشّرعنة، أنظمةً اعتقاديّة فقدت نسبيَّتها، وهجرت محدوديّتها لتغدو (أرثودوكسا مصونا)، لا تقبل الشكَّ، ولا تجيز الخَرقَ، فتستتمّ الأنساقُ، وتنغلق الدّوائرُ، فلا اجتهاد، ولا أحداثَ.

وبذلك، تصنع اللّغةُ، تمائمها، ويبدع الخطابُ أساطيرَه، وميثولوجيّاتِه الّتي يكابد مبدعوها من أجل صناعة مقولات عابرة للتّاريخ، مثل: (المطلق الخالد)، (الأبديّ الدّائم)، و(الفاعل الأوحد)، و(النّسق الأكمل)، و(الفرقة النّاجية)، و(المعنى الصّحيح)، و(الاستعمال الفصيح)، و(النصّ الأصليّ...).

ومن خلال هذا (الاعتقاد المعقلَن) الّذي يبدعه القائمون على إدارة الحقائق، ورسم مساراتها، وتحديد دوائر نفوذها، داخل مؤسّسات الاعتقاد الكليانيّة، يسود النّمطُ العقائديُّ الواحدُ الّذي سرعان ما تُضرب حوله المتاريسُ، وتُحفر على جنباته الخنادقُ، حتّى لا يتجاسر (أصحاب اللّوثات المارقة)، على خَرق مِنعته، أو هتك سطوته، فلا يدوم له فعلٌ، ولا يخلد له قولٌ.

وقد كانت عشرتنا، متونَ المفسّرين، ومدوّنات المؤوّلين في الثّقافة العربيّة والإسلاميّة العالمة: (الطّبريّ)، (الزّمخشريّ)، (ابن عربيّ)، سندا لنا قويّا، اكتشفنا من خلاله أنظمة الحقيقة في هذه الثّقافة وطرائق إقناع مَنْ أمن، وصدّق من المطيعين لما تقضي به صدقيّة تلك المعاني المستخرجة، إن بالتّفسير، وإن بالتّأويل من سور (النصّ المؤسِّس) وآياته الّتي ادّعت، كلُّ جماعةٍ، امتلاكَ أقاليدِها، وتصوّرت كلُّ فرقةٍ، إجادةَ أنحائِها، فاحتكرتها لنفسها، ومنعتها على غيرها.

وهو ما أنشأ، ما يمكن أن نصطلح عليه، بـ:(أسطورة المعنى الأصليّ) المحفوظ في الألواح المخفيّة، والمودع في الصّدور الرّضيّة، والمخبّأ، في الآفاق القصيّة/ العليّة الّتي يحرسها الإله، ويلفّها الصّمتُ، وتحوّطها الألغازُ، حتّى لا تنكشف الأسرارُ، ولا تنجلي الأغوارُ، حفاظا، على بقاء النصّ ملفوفا، في غموضه الأزليّ

الّذي يمنحه التّجدّدَ الدّائمَ، ويعلّق بلغته السّحرَ، والفتنةَ، فلا يتوقّف، الأوّلُ، ولا ينتهي، القولُ.

إنّها فاعليّة الرّمز، تتجدّد بتجدّد الحاجات، وتتعدّد بتعدّد الغايات، يرشّحها التّاريخُ، ويغنيها فاعلُوه، فتتكاثر الأشكالُ، ويتضاعف، المقالُ.

وخير دليل على هذا الزّعم النظريّ الدّائر على الفاعليّة الرّمزيّة، كثرةُ تفاسير القرآن الّتي تعكس مدى تمكّن هذا السّحر، من خطاب المفسّرين/ المؤوِّلين، أعني: اعتقادَهم المطلقَ في مقولة: (المعجز الفريد)، و(الكامل الوحيد)، حتّى لا يلتبس، -كما يدّعون- البشريُّ، بالإلهيّ، فتضطرب المنازلُ، وتتداخل الأدوارُ، ويفقد النصُّ سحرَه، ويضيّع فعلَه، فتختلط المواضعةُ، بالتّوقيف وتنهار، المزاعمُ، وتتهاوى الأركانُ، فلا نفوذ ولا سلطانَ.

تركيبٌ ومجاوزةٌ

وقد قادنا النّظرُ في تلك المتون من منطلق الآلات الّتي كان يوظّفها المفسِّر/ المؤوِّل، ليقنع النّاسَ، برأي، أو ليحملهم على تركه، وهجرانه إلى الظفر بجملة من الجوامع التّأويليّة، يمكن اختزالها في القوانين النّظريّة التّالية:

- الحِجاج، في الثّقافة الإسلاميّة الأصوليّة، حجاجٌ إثباتيٌّ يرمي إلى إعلاء النصّ القرآنيّ، يفوق نظيريه/ خصميه: (التّوراة)، (الأناجيل)، ليكون النصَّ الكاملَ، والخطابَ الشّاملَ الّذي لا يفوقه خطابٌ، ولا يبارزه نجابٌ، إنّه المطلقُ الأبديُّ، والحقُّ اللّدنيُّ، يُحفظ كاملا، ويخلد، شاملا، لا تغيير لآياته، ولا تبديل لبارقاته، يصونه الأبدُ، ويديمه، المطلقُ: آيةً على الكمال، وأمارةً على الخواتم الرّضيّة، والحِكم الزكيّة، فيدوم الفعلُ، ويخلد التّأثيرُ.
- الحِجاج في المتون المختبرة، آلةٌ تأويليّةٌ، تُنتج أنساقا من الفهم، وأنماطا من القصد، تتوافق مع عقائد المحاجّ، وتتناسب مع مزاعم المستدلّ، لذلك قد يغيب البرهانُ المنطقيُّ، ويحضر القصدُ العقائديُّ الّذي ينجم عنه، نظرا إلى ما يحمله من نفوذ رمزيّ، وجبروت قهريّ، نوعٌ من الفكر التّماميّ، طرد من حومته الاختلافَ، وأشرع أبواب المماثلة: طاعةً لأمرٍ، أو استجابةً لقَهرٍ.

والنّاظر في خطابات المفسِّرين/ المؤوِّلين، سيلحظ، أنّها خطاباتٌ مسكونةٌ بالرّيبة، مخترقةٌ بالشكّ، شابها، الاضطرابُ، ووسمها، التردّدُ.

وهذا دليلٌ على أنّ أنظمة لغتها الصّامتة، إنّما تحمل توقا إلى الانعتاق سرعان ما يحبطه الخوفُ، أو يبطله، الخضوعُ، لذلك لم يكتمل المشروعُ التّأويليُّ العربيُّ والإسلاميُّ، أعاقه التّبريرُ وفقّره التّقريرُ، نظرا إلى ما رسمته، مؤسّساتُ الاعتقادِ من الحدود والضّوابط، لا يتعدّاها جسورٌ معانِدٌ، حتّى لا يكثر الأوْلُ، ولا يتعدّد القولُ، فتضيع المراتبُ، وتضطرب المنازلُ، ويضعف النّفوذُ.

- لقد غدا، الحِجاجُ من جهة كونه، نسقا نظريّا مجرّدا، فعلا يرمي إلى التّمكين أو واسطةً تطمح إلى التّعيين، وباعتباره كذلك، ممارسةً حيّةً وعملا منجزًا، يأتيه أصحابُ القول، نسقا تأويليّا، ونظاما تفسيريّا، يحمل في ذوات أصحابه رؤى للعَالم ومواقفَ منه، إذ لم يعد -استنادا إلى هذا التصوّر-، إجراءً عقليّا محضا، أو فعلا منطقيّا مجرّدا، دافعُه الأصليُّ الإقناعُ، أو الحملُ عليه، بل غدا إجراءً مركّبًا، وسياقًا معقّدًا، يستدعي مختلِف الكفايات الإنسانيّة: ما تعلّق منها بالرّوافد العقليّة، وما تعلّق منها بالرّوافد العاطفيّة، ليجعلها تعتمل داخل بوتقة واحدة، بوتقةِ تمكين العقائد المحدثة الّتي أنتجها الفعلُ التّأويليُّ، ينتصر لرأي قائم زكّته الجماعةُ، وشرعنه النّفوذ، يُرسل بين النّاس: حقائقَ مطلقةً، وجواهرَ نقيّةً لا يدركها الشّكُ، ولا يطولها الانتقادُ، فترسخ وتستمرّ.
- إنّ أنماط الحِجاج في الثّقافة العربيّة والإسلاميّة، أنماطٌ متصارعةٌ: إيديولوجيّا، وعقائديّا؛ لذلك كثر في لغة أصحابها الواصفة، المعجم الحربيُّ: (الدّفع)، (الدّحض)، (الإبطالُ)، (الوسم)، (الردّ)، (التّبكيت)، (الإفحامُ)، (المناكفة)، (المنازعة)، (المقارعة)، (حمي الوطيس)...، ممّا يدلّ على ارتباط الحِجاج بالقوّة الإقناعيّة والفاعليّة البرهانيّة الّتي يمتتحها المحاجّ/ المؤوِّل، من النّسق العقديّ الّذي يساند، مزاعمه، ويعاضد أفكاره، ويوجّه خياره، فيدوم الفعلُ، ويتواصل النّفوذُ.

إنّ ارتباط التّأويل من جهة كونه فعلا قائمًا على النَّخل والاختيار بالعنف، فعلا استعاريّا وحدثا رمزيّا، ينتج عنه إثبات نسق تأويليّ، وإبطال نسق آخرَ، لوجود تعارض ظاهر بين توافقات الجماعة وعقائد الأنصار، دليلٌ، على تعاضد البِنيتين وتكامل النّسقين، أعني: البنيةَ الحِجاجيّةَ والبنيةَ التّأويليّةَ.

واستنادا إلى هذا التّعامل الهيكليّ، بين الحِجاج والتّأويل، ينتج تركيبٌ جديدٌ،

وينجم كيانٌ وليدٌ، نحدث له، اسما، ونعلّق به وسما: (الحِجاج التّأويليّ) من جهة كونه نسقا نظريّا قائما على إدماج كفاية الإقناع مع كفاية التّأويل.

فالإقناع، باعتباره، مسارا ناميا، ونسقا متدرّجا، إنّما يبدأ، حملا على الإقناع، وينتهي اقتناعا، وهو مسارٌ، تتبعه الحُجّة، ويسير على هديه المحاجُّ، يستبطن في داخله المركّب، رؤى للعالم، وتصوّراتٍ عن الكون والأشياء، يرمي إلى بذرها على أرض الخصم/ الغريم بواسطتها، يحوّل، عقائده، ويبدّل أفكاره، ويغيّر مساره، فيكبر الولاءُ، ويتعاظم، عدد المريدين، يحملون العقائد نفسَها، وينتصرون للفكرة ذاتِها، تتحوّل بمفعول الشّرعنة والتّمكين (يوتوبيا اعتقاديّة)، لا تحتمل الدّحضَ، ولا تجوّز، الإبطالَ.

وبذلك، تنبني، المنظوماتُ الرّمزيّةُ على مبدأ (الوحدة الصمّاء)، فتنغلق دوائر التّقرير، وتتناهى مظاهر التّبصير، فلا يمكن للقول أن يتمادى في انفتاحه، ولا للأوْل أن يواصل تكاثره، لأنّ المؤسّسة الدّينيّة الرّسميّة فرضت بعنف السّطوة القاهرة، على الرّموز/ العلامات، أن تتوقّف حركتُها، وتتعطّل خصوبتُها، فيخلد العقلُ المجبول على المغامرة والاكتشاف إلى السّبات والهدأة، حتّى لا تنشأ أنساقٌ جديدةٌ، قد تقوّض ما رسّخه، الاعتقادُ، وما مكّنته إرادة التّوريث: عادةً، تتكرّر، أو إلفا يستعاد من (العقائد الكاملة)، و(البوارق الشّاملة)، و(العبر الخالدة)، لا يبليها، التّداولُ، ولا يبطلها، التّغافلُ، لأنّها قيمٌ عابرةٌ للزّمن المنساب، لبّسها الفاعلون بصفات المطلق الأزليّ حتّى لا ينتهي، نفوذُها، ولا يتعطّل فعلُها، فتخلد وتستمرّ.

لذلك كثيرا ما يُشار في هذه المقامات القائمة على الطّاعة، والمتاسّسة على الولاء إلى ما يؤول إليه اللَّجاجُ في السّؤال، والتّطويل في المقال من إمكانيّة وقوع المؤمن في حومة الإثم، وحلوله في دائرة الكِبر، فتضطرب النّفوسُ، وتنكفئ الإراداتُ، وتتعطّل الأقلامُ...

إنّ هذه الاستراتيجيا المعقلنة الّتي عاضد بها، (علماء الأمّة)، منظومتهم الاعتقاديّة، استراتيجيا، تحمل بين طيّاتها، (عقلا ماكرا)، و(إرادة جبّارة)، وعت حاجاتها، وقدّرت رغباتها؛ لذلك تسابق الأنصارُ في اختلاق (أساطير الخلود)، وجاهد المريدون في ابتداع (ميثولوجيّات التّرويع) الّتي ينتج عنها بعد إشاعتها بين النّاس ضربٌ من الذّعر الدّائم يقوّي جبلّة الخوف، ويضاعف غريزة الاختشاء، حتّى يضمن الفاعلون دوام الفعل وتواصل الأمر، فلا تغيير ولا تبديل.

ومن هذا المنطلق، كانت الخطاباتُ التّأويليّةُ الّتي أطلقها أصحابها، خطاباتٍ، تنضح نفيا، وترشح إبطالا، (راجع، تمثيلا، لا حصرا، مقدّمات كتب تفسير القرآن)؛ اذ يدّعي كلُّ صاحب مذهبٍ أنّ ما أتى به من المعاني، بَكارٌ نقيٌّ، كاملٌ جليٌّ، وما أتى به غيرُه ناقصٌ مثلومٌ، باهتٌ موصومٌ، وبهذا الوصف القائم على عنف تأويليّ معمّم، تنتج اللّغةُ الواصفةُ من خلال بوح علاماتها، ومكر سياقاتها، ما يدلّ على الحقّ المطمور، والخرق المقهور الّذي عطل، تدفّقَ المعاني المنسابة، وأعاق حركتها، فتعاظم التّبريرُ، وتواصل التّنفيرُ، فصار النصّ المؤَوَّلُ نصًّا منعزلا عن سياقات تأويله، لأنّ الأدلوجةَ لبّست، الأفكارَ، والعقيدةَ أبلت الأبكارَ، فتاهت الحقائقُ، وغابت الدّقائقُ، وساد التّضليلُ.

إنّ الحِجاجَ التّأويليَّ، إنّما هو نسقٌ نظريّ، ندّعي أنّنا مُحدِثوه، يتقوّم بجملة من المبادئ الفكريّة والفلسفيّة، والأنطولوجيّة الّتي تقود مساره، وتوجّه، مداره، أهمّها:

– دمج الفعل الحِجاجيّ داخل المدار التّأويليّ.

– توظيف الأبنية الحِجاجيّة داخل الأنساق التّأويليّة، لتغدو ذات فاعليّة مضاعفة، تقوّي البرهانَ، وتديم العنفوانَ.

– تطعيم الحجّة المجرّدة (العقل الخالص)، بالعاطفة والشّعور، فتلتئم، أجزاء الإنسان، ويعاد للبشر الكَيان: (الإشارة إلى مبادئ الفلسفة المركّبة).

– الحِجاج التّأويليّ وَفق هذا التصوّر، حِجاجٌ غير شكليّ: (Non formel)، وإنّما هو حركيّة مركّبةٌ، يتفاعل داخل محيطها، (العقل البتّار) مع (الوجد المدرار)، لتكون نتيجة العمل الحِجاجيّ، إقامةَ أنساق تاويليّة، تعضد إيديولوجيا المحاجّ، وتقوّي زعم المستدلّ.

وهذا التّلازم، بين الـ:(Logos)، والـ:(Pathos) داخل دائرة الفعل الحِجاجيّ، هو الّذي جعلنا، نرفع ألوية هذا الإحداث النّظريّ، أعني: (الحِجاج التّأويليّ)، مواصلةً، لحُلم: (بيرلمان) الكبير الدّائر على ضرورة تجميع ما شظّته، مطارق (الوضعانيّة المنطقيّة)، و(العقلانيّة الباردة)، اخترقت معادلاتُها، الذّاتَ البشريّةَ، فقتلت أوصابها، وأشاعت غيابها، ترى العالمَ، معادلة، والكونَ، خطوطا متوازية، لا تمايز فيها، ولا اختلاف، (الإشارة، ههنا، إلى الفكرة القائلة، بإمكانيّة بناء العالم منطقيّا، وتقدير العواطف، رياضيّا)، والحال أنّ النّفس البشريّة كما يقدّر ذلك، فيلسوف التّركيب: (إيدغار موران) أوصابٌ، وأحلامٌ، حقائقُ، وأوهامٌ، قد يحرّكها، الاستدراجُ، فتغدو،

أكثرَ قوّةً، ويدفعها الهيجانُ، فتصبح أعتى نفوذا من سلطة العقل، وأشدّ فعلا من صرامة المنطق، لذلك وجب انطلاقا من هذا التصوّر الفلسفيّ الّذي يراجع مواطن النّفوذ داخل دوائر الفعل البشريّ، أن نعيد تشكيل الفاعليّة البرهانيّة من جهة كونها، تمكينا تأويليّا، وتوجيها تفسيريّا، انطلاقا من مبدإ ضمّ الأشلاء، ورتق الفتوق الّتي أحدثتها فلسفات التشيّع لأسطورة العقل المحض، باعتبارها نزوعا إيديولوجيّا، أظهرت المراجعاتُ التّفكيكيّةُ الّتي قام بها جلّ فلاسفة ما بعد الحداثة: (فوكو)/ (ودولوز)/ (ودريدا...)، قصورها المطلق في معالجة تركّب الفعل الإنسانيّ، وتشعّب الأحداث البشريّة، فمرّة تتفوّق فيه العاطفةُ، ومرّةً ينتصر فيه العقلُ، فلا غرابة في ذلك ولا عُجب.

إنّ الحِجاج التّأويليّ إنّما هو نسقٌ نظريٌّ مفتوحٌ، يكون فيه الفعلُ الحجاجيّ عملا مركّبا، وسياقا معقّدا، يتصالح داخل محيطه الإنسانُ مع أجزائه، والكائنُ مع أشلائه، فلا تفاصل ولا انقطاع.

إنّه الإنسانُ الجديدُ الّذي تتكامل في داخله الأضدادُ، وتتعايش في دوائر وجوده، المختلِفاتُ، لا يوجّهه، العنفُ، ولا يسيّره الإبطالُ: حُلما أطلقه الفلاسفة، عساهم به يجابهون طرد المختلف من حومة الإجماع، فيبدِلون، هذا الإجماعَ المطمئنَّ باختلاف منتِج: أفضيةً مباينةً، وعقائدَ مغايرةً، فتستعيد النّفوسُ المروَّعةُ الهداةَ والرَّوْح، فلا إرغام، ولا تنميط.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- ارمسترونغ، ا. هـ.(2009). *مدخل إلى الفلسفة القديمة* (سعيد الغانمي، مترجم). المركز الثقافي العربي.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. (د.ت). *المقدمة*. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البدوي، عبد الرحمن. (1944). *أرسطو*.
- البدوي، عبد الرحمن. (1947). *أرسطو عند العرب*.
- البدوي، عبد الرحمن. (1953). *أرسطو طاليس: فن الشعر مع الترجمة العربية القديمة وشرح الفارابي وابن سينا وابن رشد*. القاهرة.

- البدوي، عبد الرحمن.(1959). *كتاب الخطابة لأرسطو*.
- الجغلول، عبد الرحمن.(1987). *الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي* (ط. 4). دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحِجاج: مفهومه ومجالاته.(2010). دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، اعداد وتقديم حافظ اسماعيلي علوي. عالم الكتب الجديدة.
- الحِجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم.(1999) مؤلف جماعي باشراف حمّادي صمّود. كلية الاداب منوبة.
- الدريسي، فرحات.(1993). *مراجعات مفهومية في الثقافة العربية الاسلامية*. اديكوب للنشر.
- الزيدي، توفيق. (1998). *جدلية المصطلح والنظرية النقدية* (ط. 1). قرطاج للنشر، تونس.
- الشعبان، عليّ. (2008). *الحجاج بين المنوال والمثال: نظرات في ادب الجاحظ وتفسيرات الطبري*. مسكلياني للنشر.
- الشعبان، عليّ. (2010). *الحجاج والحقيقة وافاق التاويل في نماذج ممثلة من تفسير سورة البقرة: بحث في الاشكال والاستراتيجيات*. دار الكتاب الجديدة.
- صولة، عبد الله. (2009). *الحجاج في القران* (ط. 2). منشورات كلية الاداب، منوبة.
- صمّود، حمّادي. (1994). *التفكير البلاغي عند العرب: اسسه وتطوره الى القرن السادس للهجرة* (ط. 2). منشورات كلية الاداب، منوبة.
- صمّود، حمّادي. (2000). *من تجليات الخطاب البلاغي*. دار قرطاج للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن، طه. (1998). *اللسان والميزان او التكاثر العقلي*. المركز الثقافي العربي.
- عليّ، محمد لطفي اليوسفي. (1992). *الشعر والشعرية: الفلاسفة والمفكرون العرب ما انجزوه، وما هفوا اليه*. الدار العربية للكتاب.
- النويري، محمد. (2005). *علم الكلام والنظرية البلاغية العربية*. دار محمد علي الحامي.
- ندوة المصطلحية. (2010، ديسمبر). مطابع جامعة سوسة للنشر، تونس.

- يفوت، سالم. (1995). *نحن والعلم*. دار الطليعة، بيروت، لبنان.
- يوسف، الفة. (2008). حيرة مسلمة. دار سحر للنشر، تونس (ط. 1).
- هابرماس، يورغن. (2010). *اتيقا المناقشة* (عمر مهيبل، مترجم). الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف.
- حمّو، الهادي. (د.ت). *مواقف الحجاج والجدل في القران الكريم*. مطابع النهضة.

باللغة الأجنبية:

- Amossy, R., & Herschberg Pierrot, A. (1997). Stéréotype et clichés, langue, discours, société. Paris: Nathan.
- Amossy, R. (1991). Les idées reçues. Sémiologie du stéréotype. Paris: Nathan.
- Angenot, M. (1980). La parole pamphlétaire. Typologie des discours modernes. Paris: Payot.
- Anscombre, J.-C. (Éd.). (1995). Théorie des topoï. Paris: Kimé.
- Aristote. (1989). Rhétorique des passions (Postface de M. Meyer). Paris: Rivages Poche.
- Benveniste, É. (1966). Problèmes de linguistique générale 1. Paris: Gallimard.
- Bourdieu, P. (1991). Le champ littéraire. Actes de la recherche en sciences sociales, 89, septembre.
- Copi, I. M., & Burgess-Jackson, K. (1992). Informal logic. NJ: Prentice Hall.
- Declerq, G. (1992). L'Art d'argumenter. Structures rhétoriques.
- Ducrot, O. (1980). Les Mots du discours. Paris: Minuit.
- Ducrot, O. (1984). Le Dire et le dit. Paris: Minuit.
- Fontanier, P. (1977). Les Figures du discours (Introduction de G. Genette). Paris: Flammarion.
- Genette, G. (1972). Figures III. Paris: Le Seuil.

- Grice, H. P. (1979). Logique et conversation. Communication, 30, 31-56.
- Grize, J.-B. (1990). Logique et langage. Paris: Ophrys.
- Herschberg Pierrot, A. (1979). Clichés, stéréotypes, dans le discours de Lieuvain. Littérature, 36.
- Kerbrat-Orecchioni, C. (1990). L'implicite. Paris: Colin.
- Lamy, B. (1998). La Rhétorique ou L'art de parler (Éd. Critique B. Timmermans, Préface M. Meyer). Paris: PUF.
- Maingueneau, D. (1990). Pragmatique pour le discours littéraire. Paris: Bordas.
- Maingueneau, D. (1993). Le contexte de l'œuvre littéraire: Énonciation, écrivain, société. Paris: Dunod.
- Mathieu-Castellani, G. (2000). La Rhétorique des passions. Paris: PUF.
- Molinié, G. (1992). Lieux. Dictionnaire de rhétorique. Paris: Le Livre de Poche.
- Perelman, C., & Olbrechts-Tyteca, O. (1970). (1re éd. 1958). Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique. Édition de l'Université de Bruxelles.
- Perelman, C. (1977). L'Empire rhétorique: Rhétorique et argumentation. Paris: Vrin.
- Plantin, C. (1993). Lieux communs, topoï, stéréotype, clichés. Paris: Kimé.
- Plantin, C. (1995). L'argument du paralogisme. Hermes, 15, Argumentation et Rhétorique, 1.
- Plantin, C. (1998b). Les raisons des émotions. In M. Bondid (Ed.), Forms of Argumentative Discourse / Per un'analisi linguistica de l'argomentare (pp. xx-xx). Bologne: CLUEB.

- Plantin, C., Doury, M., & Traverso, V. (2000). Les Emotions dans les interactions. Presses universitaires de Lyon.
- Sarfati, G.-É. (1997). Éléments d'analyse du discours. Paris: Nathan.
- Walton, D. (1992). The place of Emotion in Argument. The Pennsylvania.

بلاغة الجمهور والمعارف النقدية

دراسة في خصائص النقد من الفضيلة إلى الاستجابة

أ. د. عماد عبد اللطيف

جامعة قطر

emad.abdullatif@qu.edu.qa

https://orcid.org/0000-0002-2180-4142

الملخّص

يستكشف هذا المقال خصوصية مفهوم النقد في بلاغة الجمهور، مقارنة بحقول معرفية نقدية راسخة مثل التحليل الناقد للخطاب. ينقسم المقال إلى جزأين؛ يبلور أولهما خصائص النقد في بلاغة الجمهور، ويحددها في ثلاثٍ، هي (1) جمعه بين مكونين أحدهما معرفي والآخر أدائي، (2) اتخاذه شكل الاستجابة البليغة، (3) كونه فضيلة مقوِّمة لتشوهات التواصل. يستند هذا التحديد لخصائص النقد في بلاغة الجمهور إلى الجذور اللغوية للكلمة في أصلها العربي واللاتيني معًا؛ للبرهنة على أن ممارسة النقد كانت تعني إنجاز أفعال مادية ملموسة، علاوة على الإفادة من مفاهيم فلسفية معاصرة للنقد، لا سيما مفهوم فوكو للنقد بوصفه فضيلةَ مقاومةِ الطاعة العمياء، ودمجهما مع مفهوم الاستجابة البليغة.

يستكشف الجزء الثاني من المقال موقع بلاغة الجمهور من حزمة العلوم النقدية عند هابرماس، منطلقًا من نقد تقسيم هابرماس للمعارف إلى طبيعية وتأويلية ونقدية، مقترحًا وقوع بلاغة الجمهور في منطقة تقاطع المعارف الثلاث، وصولًا إلى فحص خصوصيات الممارسة النقدية في بلاغة الجمهور مقارنة بالتحليل الناقد للخطاب. ويحددها في ثلاث، هي: (1) هوية النقد الذي تمارسه بلاغة الجمهور، (2) مدونة النقد، (3) غايته، وجمهوره.

الكلمات المفاتيح: النقد، الاستجابة البليغة، الفضيلة، المقاومة، بلاغة الجمهور، التحليل الناقد للخطاب، المعارف النقدية.

THE RHETORIC OF AUDIENCES AND DISCIPLINES OF CRITIQUE

A study on the characters of critique from virtue to response

Prof. Emad Abdul-latif
Qatar University
emad.abdullatif@qu.edu.qa
https://orcid.org/0000-0002-2180-4142

ABSTRACT

This article explores the concept of critique in the Rhetoric of Audience (RA) in comparison to well-established critical disciplines such as Critical Discourse Analysis (CDA). The article is divided into two parts; the first identifies three characteristics of critique in RA: (1) it combines knowledge and action; (2) it takes the form of a rhetorical response, (3) It is a virtue of resisting communication distortions. These characteristics are based on recalling the linguistic meanings of the term Critique and benefit from contemporary philosophical concepts of criticism, particularly Foucault›s concept of criticism as the virtue of resisting blind obedience. The second part of the article explores the position of RA in Habermas's critical knowledge classification. It reviews Habermas's classification of knowledge into natural, hermeneutic, and critical, proposing that AR falls in an undefined intersection of the three categories. It concludes by examining the peculiarities of critique practice in AR compared to CDA that include the concept of practiced critique, its corpus, purpose, and target audiences.

Keywords: Critique, action, rhetorical response, virtue, resistance, Rhetoric of Audiences, Critical Discourse Analysis, Critical knowledge

مدخل

في عبارة دالة يصف إيمانويل كانط Kant عصرَه بأنه «عصر النقد»[1] (1998، ص. 8). كتب فيلسوف التنوير هذه العبارة في ثمانينيات القرن الثامن عشر بعد أن أسَّس مشروعًا معرفيًا متمحورًا حول النقد critique، بفضل أعماله «نقد العقل العملي»، و«نقد العقل الخالص»، و«نقد ملكة الحُكم»[2]. بعد ما يقرُب من قرنين ونصف القرن ربما يكون وصف كانط لزمنه ما يزال صالحًا لوصف زمننا إلى حد كبير. فقد تعددت هويات النقد؛ إذ يمكن إدراكه بوصفه نظرية، أو منهجًا، أو حقلًا معرفيًا، أو ممارسة عقلية، أو ممارسة اجتماعية وسياسية وثقافية. واتسعت مجالات اشتغاله لتشمل جُلَّ سياقات التواصل الإنساني، حتى غدا خصيصة مائزة للعصر الحديث.

قدَّم التراكم المعرفي حول النقد أجوبة مهمة حول ماهيته، لكنه –في الآن نفسه– فتح الباب أمام تساؤلات أكثر تنوعًا وعمقًا، ويلاحظ رفنسو «أن النقد أصبح أكثر إشكالية وغموضًا. لقد أصبح أقرب أن يكون مشكلة تطرح العديد من التساؤلات، مثل: كيف نمارس النقد الآن؟ ما أشكاله؟ وما التوجهات نحوه؟» (Raffnsøe، 2017، ص. 35).

لقد اتسع الاهتمام بالنقد حتى غدا محور حزمة من العلوم، تحمل اسمه، وتُعرَف به، هي العلوم النقدية. فبحسب هابرماس، تُنتِج هذه العلوم معرفةً نقدية critical knowledge، هدفها تحرير البشر من تشوهات التواصل الإنساني. وقد أعلنت بلاغة الجمهور منذ لحظة تدشينها انتسابها إلى المعارف النقدية التحررية. وعلى الرغم من أنها تراجع طبيعة ارتباطهما، على نحو ما سنرى لاحقًا، فإنها تُدرك – في الآن نفسه– قوة هذا الارتباط. وهو ما يُعزز جدوى تخصيص هذا المقال لاستكشاف الأبعاد النقدية لبلاغة الجمهور. فعلى الرغم من أن ممارسة النقد عولجت في الفلسفة الغربية بوصفها نشاطًا فرديًا ذا طابع نخبوي، يسعى هذا المقال إلى استثمار هذا التراث الفلسفي حول مفهوم النقد في إطار بلاغة الجمهور، التي تشتغل على استجابات جماعية أو فردية، يُنتجها عموم الناس، في سياقات التواصل العمومي،

(1) وردت عبارة كانط في هامش مقدمة كتاب نقد العقل الخالص، «ربما يكون عصرنا هو عصر النقد، ويجب أن يخضع للنقد كل شيء Our age is properly the age of critique, and to critique submit everything must. (Kant، 1998، ص. 8). ويجدر بالذكر أن كل الترجمات في هذا المقال قام بها المؤلِّف.

(2) نُقلت الأعمال الثلاثة إلى العربية في أكثر من ترجمة.

وتطويعه لخدمة غاية بلاغة الجمهور في تمكين الجماهير، بواسطة دعم قدرتها على إنتاج استجابات بليغة.

يدرس المقال الهوية النقدية لبلاغة الجمهور؛ فهو يفحص الملامح النقدية في بلاغة الجمهور، وعلاقاتها بالحقول النقدية الأخرى، لا سيما التحليل الناقد للخطاب، ويستكشف ما تضيفه بلاغة الجمهور إلى التوجهات النقدية في العلوم الإنسانية؛ ويحددها في ثلاثة إسهامات جديدة؛ الأول: إدراك استجابات الجمهور بوصفها خطابًا، والثاني: إضافة بُعد تحليل الاستجابة إلى أبعاد تحليل الخطاب في المقاربة الأهم للتحليل الناقد للخطاب؛ أعني مقاربة فيركلف، والثالث: تقديم مفهوم (الأفعال النقدية)، الذي تبتغي بلاغة الجمهور تدشينه، بواسطة ترسيخ مفهوم الاستجابة البليغة الذي أقترحه بوصفه جسرًا بين المعرفة النقدية والفعل النقدي.

لإنجاز الأهداف السابقة يقوم البحث بصياغة مفهوم للنقد بوصفه فعلاً، فاحصًا جذور المصطلح في اللغتين العربية واللاتينية، التي مثلت جذرًا للاستعمالات الحديثة له في الفلسفة الغربية تحديدًا. يبرهن فحص الدلالات المعجمية للجذور المستعملة في الدلالة على النقد على أن ممارسة النقد كانت تعني إنجاز أفعال مادية ملموسة، استنادًا إلى أفعال التمييز والتقييم. كما يدعم تصور النقد بوصفه فعلا بوساطة الإفادة من مقاربات معاصرة للنقد، مثل مقاربة فوكو التي تنظر إلى النقد بوصفه فضيلة، وتصور هابرماس للفعل النقدي، ويربط هذين التصورين بإدراك بلاغة الجمهور لهويتها الذاتية، قبل أن ينتقل إلى فحص ما تقدمه بلاغة الجمهور للمعارف النقدية الراهنة. وينقسم البحث، من ثمَّ، إلى جزأين؛ يبلور أولهما هوية للنقد بوصفه فعلا، وخطابًا، وفضيلة. ويحدد الثاني موقع بلاغة الجمهور من حزمة المعارف النقدية عند هابرماس، منطلقًا إلى نقد تقسيمه للمعارف إلى تقنية وتأويلية ونقدية. علاوة على استكشاف خصوصيات الممارسة النقدية لبلاغة الجمهور مقارنة بالتحليل الناقد للخطاب.

1. ماهية النقد في بلاغة الجمهور: من المعرفة إلى الاستجابة

1. 1. النقد بوصفه فعلًا

للوهلة الأولى يبدو النقد عملية عقلية معرفية، إذ يصوَّر بوصفه فعلا ذهنيًا بالأساس، يتطلب تشغيل (الذهن)، لاستكشاف السلبيات، والإيجابيات أحيانًا. وبغض النظر

عن الحقل المعرفي الذي يُمارس النقد فيه، فقد كان المكون العقلي المعرفي للنقد الأكثر حضورًا ومحورية، على نحو ما نرى في دلالات النقد في ثلاثة علوم أساسية هي فقه اللغة، والمنطق، ودراسات الشعرية. وبحسب رفنسو Raffnsøe، في مقال مهم حول المنعطف النقدي في عصر النقد، فإن النقد في فقه اللغة كان يُحيل إلى القدرة على تمييز المصادر الحقيقة القديمة من الزائفة، أما في المنطق فقد استُعمل النقد للإشارة إلى القدرة على التحليل والتقييم التي مكنت من تطبيق المنطق. وفي دراسات الشعرية poetics، كان النقد يعني القدرة على تطوير أحكام قيْمة أثناء ترتيب أعمال أدبية معينة بحسب جودتها أو رداءتها. (Raffnsøe، 2017، ص. 36).

والنقد في العلوم الثلاثة السابقة -بحسب رفنسو- هو عملية عقلية تشتمل على قدرات التمييز والتحليل والتقييم.

على الرغم من محورية المكون العقلي المعرفي للنقد، فإن النقد في جذره اللغوي في اللغات اللاتينية والعربية ينطوي على مكون أدائي سلوكي جوهري. فالجذر اللغوي للمفردات الدالة على النقد في اللغات الأوروبية الحديثة هو كلمة Kritik اللاتينية، التي تشير «إلى رد الفعل [أي] (ما الذي يُمكن أن يُفعَل)» (Raffnsøe، 2017، ص. 36). ومن ثمَّ، فإن الدلالة اللغوية اللاتينية لكلمة نقد تتمحور حول الفعل. وهذا المكون السلوكي للأصل اللاتيني، الذي ينطوي على إدراك النقد بوصفه فعلا نرى أثرًا له في تعريف فن النقد في التراث اليوناني. فإن «فن النقد في التراث اليوناني نُظر إليه على نحو كبير على أنه قدرة على التمييز والتقييم والوصول إلى قرارات» (Raffnsøe، 2017، ص. 36). وعلى الرغم من أن تصور النقد في التراث اليوناني، بحسب المفهوم السابق، يقصره على القدرة المهيئة لإنجاز أفعال، وهي تحديدًا الوصول إلى قرارات استنادًا إلى تمييز وتقييم، فإن هذه القدرة غير منفصلة عن الفعل ذاته؛ إذ هي شرط له، وإن لم تكن بالضرورة تقود دومًا إليه. وعلى الرغم من أن رفنسو لا يعطي اهتمامًا لفحص مكون الفعل في مفهوم النقد في التراث اليوناني واللاتيني، ويُركِّز بدلًا من ذلك على المكون المعرفي التقييمي له، فإن مفهوم النقد بوصفها مرتبطًا بالفعل مهم في هذا البحث؛ لكونه يوفر أرضية كلاسيكية لتصور بلاغة الجمهور للنقد بوصفه عملية استجابة، وهو التصور الذي يقدمه هذا البحث، ويدافع عنه.

في الحقيقة، فإن مكوِّن (الفعل) في الكلمات الدالة على النقد في اللغة اللاتينية يتوافق مع دلالة الأصل اللغوي للكلمة في اللغة العربية، الذي يَعني التمييز بين الجيد

والرديء واصطفاء الجيد، واستبعاد الرديء. وينطوي التمييز بالطبع على أفعال التعرُّف، والتصنيف، والتقييم، وعلى إنجاز فِعْلَي اختيار واستبعاد ناتجين عنها. ففي **كتاب العين**، أقدم معاجم العربية، يذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 175هـ، د.ت، 5/ 118–119) أن: النَّقْدُ: تمييز الدراهم وإعطاؤكها إنسانًا وأخذها. والانتِقادُ والنَّقدُ: ضرب جوزة بالإصبع لعبًا،... ، وكل شيء ضربته بإصبعك كنقد الجوز فقد نقدته. والطائر ينقد الفخ أي ينقره بمنقاره. والإنسان ينقد بعينيه إلى الشيء وهو مداومته النظر واختلاسه حتى لا يُفطَن له.

أول ما نلاحظه على ما أورده الخليل في معجمه التأسيسي أن المعنى المعجمي للنقد، الذي يربطه بفحص العملات المالية، لا يشتمل على المكون المعرفي التقييمي المتصل بالقدرة على التمييز بين المزيف منها والحقيقي فحسب، بل يضم كذلك مكونًا سلوكيًا، يظهر في صورة أفعال مترتبة على هذا التمييز، مثل الإبقاء والاستبعاد، والأخذ والعطاء. ويصوَّر فعل النقد في الأمثلة التي أوردها الخليل بأنه فعل حماية وإنقاذ؛ فالنقد هو الذي يقي العصفور من الوقوع في الفخ، ويحولُ بين صاحب المال والاحتيال عليه بإعطائه عملات مزورة. النقدُ وفق هذا الجذر المعجمي القديم ينطوي على مكونين: الأول معرفي تقييمي، والثاني سلوكي مؤسَّس على المعطيات المعرفية والتقييمية. وللنقد وفقًا لهذا التصور وظيفة أساسية هي مقاومة الوقوع في شَرَك مجازي (مثل قبول شخص عملة مزيفة على أنها حقيقية) أو شرك حقيقي (مثل وقوع طائر في فخ صياد).

تبدو الدلالات المعجمية لكلمة «نَقد» في الاستعمال العربي القديم وثيقة الصلة بما يُزمع هذا البحث اقتراحه على الباحثين المعاصرين. وعلى وجه التحديد، فإنه يسعى إلى تغيير وجهة النظر المستقرة لحدود النقد بما يتسق مع الدلالة اللغوية المعجمية للكلمة في الاستعمال العربي القديم، لتشمل علاوة على العمليات المعرفية المرتبطة بالتحليل والتقييم عملية أدائية هي إنتاج استجابات بليغة، محفزًا على إدراك النقد بوصفه فعلا مقاوِمًا للوقوع في شرك الخطاب.

1. 2. النقد بوصفه استجابة بليغة: من المعرفة النقدية إلى الفعل النقدي

يشير مفهوم الاستجابة البليغة إلى العلامات اللغوية وغير اللغوية التي يُنتجها الأفراد المشاركون في التواصل العمومي لمقاومة الخطابات التي تمارس تمييزًا أو عنصرية أو تلاعبًا أو هيمنة أو إقصاءً أو غيرها من أشكال إساءة استعمال الخطاب.

تشمل لائحة الاستجابات البليغة كمًّا كبيرًا من العلامات تتنوع بحسب نوع التواصل، وسياقه، ووسيطه، وقيوده. ففي التواصل الحي وجهًا لوجه يمكن للمشاركين إنتاج استجابات مرئية مثل تعبيرات الوجه، وحركة الجسد، ونظرات العين...، أو علامات غير لغوية مثل الهمهمة والتشويش والتصفيق...، أو علامات لغوية مثل المقاطعة والهتاف...[1] (عبد اللطيف، 2005، ص. 21).

إنني أحاج بأن غاية النقد في سياق الخطابات العمومية يجب أن تكون إنجاز أفعال actions، وليس مجرد التمييز والتقييم. وأن التجلي الأهم للنقد هو الاستجابة التي يقوم بها الناقد تجاه المنقود. وهذا الطرح يُغير على نحو جذري من طريقة إدراكنا لفعل النقد، ويجعله وثيق الصلة بفعل التغيير.

تستند دعوى ضرورة إدراك النقد بوصفه استجابة بليغة على جذور دلالاته اللغوية التي بينتها سابقًا عربيًا وغربيًا. فالناقد، في الاستعمال الأصلي للكلمة، يتجاوز أفعال التعرف، والتقييم، إلى إنجاز أفعال وسلوكيات استنادًا إلى معطيات التعرف والتقييم. وإذا نظرنا مثلا إلى مفهوم النقد عند العرب القدامى نجده مرتبطًا بالتمييز بين جيد النقود وزائفها. وهو، من ثمَّ، ينطوي على عمليات معرفية وتقييمية، علاوة على أفعال مادية هي استبعاد (الرديء) واصطفاء (الجيد) (الجمحي، ت. 231هـ، د.ت، ص ص. 355–356). فناقد الدراهم يستند إلى معرفته بمعايير النقد السليم في تقييمه للمال الذي يتداوله، ويستند إلى تقييمه في إنجاز فعل قبول النقد أو رفضه، وقد يتجاوز ذلك إلى مجازاة صاحب النقد الرديء.

انطلاقًا من إدراك الصلة الوشيجة بين المكونات الثلاثة للنقد (المعرفة، التقييم، الفعل) تقترح بلاغة الجمهور، أن معظم البشر لديهم (أو يمكن أن تكون لديهم) معرفة تمكنهم من فحص خطابات الآخرين؛ للتمييز بين ما هو سلطوي أو تحرري. ويستعملون هذه المعرفة في تقييم خطابات الآخرين، والحكم عليها. ويمكنهم، تبعًا لذلك، إنتاج استجابات بليغة تقاوم الخطابات السلطوية، وتدعم الخطابات التحررية. وتدعو بلاغة الجمهور إلى أن تصبح الاستجابة البليغة جزءًا من مفهوم نقد الخطاب.

يمكن أن يجد التصور الذي أطرحه للنقد بوصفه استجابة بليغة دعمًا من تصور ميشيل فوكو للنقد. يُعرِّف فوكو النقد بأنه فن ممارسة تغيير الذات، ومقاومة الطاعة

(1) وللاطلاع على قائمة شاملة للاستجابات البليغة، (ينظر عبد اللطيف، 2017، ص. 24).

العمياء. وعلى الرغم من أن هذا التعريف يبدو غير حصري. فممارسة تغيير الذات ومقاومة الطاعة العمياء غايتان كبريان لكم وافرٍ من الأنشطة البشرية، وليستا خصيصتين مائزتين لفعل النقد في ذاته. ومع ذلك، فإن هذا التعريف يبدو مفيدًا للغاية في إطار تصور النقد بوصفه استجابة بليغة؛ فهو من ناحية يربط النقد مباشرة بأفعال تسعى إلى تغيير الذات، ومن ناحية أخرى يضع يده على بُعد مهم من أبعاد النقد هو مقاومة السلطة، بواسطة رفض الطاعة العمياء. والاستجابات البليغة في أحد وجوهها ليست إلا علامات لغوية وغير لغوية على رفض الطاعة العمياء.

إن إدراك النقد بوصفه استجابة بليغة يُكسبه قيمة إنسانية رفيعة. فحين يُصبح النقد فعلا مقاومًا للعنصرية والتمييز والتلاعب والتضليل والهيمنة والإقصاء والاستبداد الخطابي يكتسب قيمة أخلاقية مهمة، تتلاقى مع تصور فلسفي مثير للاهتمام، يُدرك النقد على أنه فضيلة بحسب المفهوم المهم الذي صاغه فوكو.

1. 3. النقد بوصفه فضيلة:

تجد بلاغة الجمهور بوصفها ممارسة نقديَّة مقوِّمة للسلوك التواصلي للمخاطَبين سندًا آخر لها في مفهوم الفضيلة virtue عند فوكو. فقد أدرك النقد بوصفه فن ممارسة تغيير الذات، ومقاومة الطاعة العمياء، على نحو ما سبق ذكره. يُنجِز النقد هاتين الوظيفتين عبر مفهوم الفضيلة، ويُصرح فوكو بوضوح أن «التوجه النقدي هو فضيلة في العموم» (Foucault، 1997، ص. 25؛ Butler، 2002، ص. 3).

فما الذي كان يعنيه بالفضيلة؟ تشير جوديث بتلر Butler إلى أن الفضيلة عنده «فُهمت بوصفها صفة أو ممارسة أو موضوعًا أو خصلة تصف وتُحدد فعلاً أو ممارسة معينة» (Butler، 2002، ص. 6). انطلاقًا من هذا الفهم تحاجُّ بتلر بأن الفضيلة عند فوكو ليست مجرد توافق مع الأعراف الراسخة أو خضوع لها، بل تحدٍّ لها. وثمة نص ملهم يربط فيه رفنسو بين تصور فوكو للنقد بوصفه فضيلة، ودوره في مقاومة الرضوخ للسلطة، مؤكدًا أن «النقد عند فوكو ليس بالتأكيد مجرد تتبع الأخطاء الخلافية، ولا هو وسيلة أو نشاط لمحو الأخطاء. النقد عنده يشبه الفضيلة، ليس فحسب من زاوية كون النقد يُدرَك على أنه توجه أو عادة، بل كذلك من زاوية كونه توجهًا أخلاقيًّا وعمليًّا يحول دون طاعة السلطة... والنقد ربما يُدرَك أيضًا بوصفه الفضيلة المعاصرة بامتياز، في عصر يدَّعي بأنه تنويري... وفي هذا السياق، يُمكن النظر إلى النقد بوصفه نهوضًا أمام تحدي المرء لنفسه، وأن يُصبح المرء مسئولاً»

(Raffnsøe، 2017، ص. 50). هذا المفهوم للنقد بوصفه فضيلة، يُمكن أن يُستثمر على نحو مهم في إطار بلاغة الجمهور، وتحديدًا فيما يتصل بتصور النقد بوصفه مساءلةً للطاعة ومقاومةً للإخضاع. فقد لاحظت بتلر أن النقد من وجهة نظر فوكو «يبدأ بمساءلة طلب الطاعة المطلقة، وإخضاع أي إكراه حكومي مفروض على الأشخاص إلى تقييم تأملي عقلاني» (Butler، 2002، ص. 9). هذا الربط بين النقد وفضيلة عدم الخضوع لا يُقدم بوصفه فعلا مضادًا للسلطة بشكل مطلق، بل يوسم بأنه فعل عقلاني رشيد. وبحسب فوكو فإن «إرادة ألا تكون محكومًا معناها ألا تقبل كحقيقةٍ ما تقدمه لك السلطة بوصفه حقيقةً، أو على الأقل ألا تقبله على أنه حقيقة لأن السلطة تقول لك إنه حقيقة، بل تقبله فقط كحقيقة إذا كانت هناك أسباب جيدة تجعله حقيقة» (Foucault، 1997، ص. 31). تكشف عبارة فوكو عن أهمية النقد بوصفه عامل اتزان في علاقة الأفراد بخطاب السلطة. فإذا كان التجلي الأبرز للسلطة، لا سيما المستبدة منها، هو فرض الإقناع عبر ترسيخ ممارسات الإذعان، فإن النقد يصبح أداة لتحرير الأفراد من هذا الإقناع القسري، إن صحت التسمية. فبواسطة النقد يستعيد الأفراد قدرتهم على إنجاز تقييم عقلاني رشيد لخطاب السلطة، ويقبلونه أو يرفضونه استنادًا إلى هذا التقييم. وإذا نظرنا إلى المجتمعات الاستبدادية تحديدًا فإن هذا المفهوم للنقد بوصفه مقاومة للإذعان للخطاب يبدو شديد الأهمية، إذ يُمكن إعادة تشكيل الوعي الجمعي للمواطنين في هذه المجتمعات بواسطة هذا النوع من أنواع النقد التحرري.

يبدو تصور فوكو للنقد بوصفه فضيلة مقاومة الإخضاع جذابًا على نحو مُغرٍ لبلاغة الجمهور؛ خصوصًا في سعيها نحو تحدي أعراف التواصل الراسخة. إذ يمكن استثماره لوصف الاستجابات البليغة المقاومة للهيمنة والتلاعب والإخضاع في فضاءات التواصل العمومي. وتزداد أهمية دمج مفهوم فوكو للفضيلة في تصور الاستجابة البليغة، بالنظر إلى إدراكه للفضيلة بوصفها مواجهة الطاعة غير النقدية للسلطة. وبهذا المعنى، فإن الفضيلة تنطوي إما على مقاومة السلطة، أو على قبول واعٍ (نقدي) لها. وحين ننقل هذا التصور إلى فضاء مقاربة بلاغة الجمهور للتواصل الجماهيري، فإن الاستجابة البليغة تُمثل أداة مقاومة الطاعة العمياء لقيود إنتاج استجابة حرة. ومن المؤكد أن مفهوم الاستجابة البليغة يقوى بواسطة التصورات الفلسفية للنقد بوصفه فعل مقاومة وتغيير؛ إذ تطرح بلاغة الجمهور تصورًا للنقد

تُصبح فيه مهمة الناقد تغيير العالم بفضل الاستجابة البليغة، وبدلا من أن تقتصر مهمة الناقد الأساسية على فهم نظام العالم ومهاجمة نقاطه الضعيفة، تطمح بلاغة الجمهور إلى تغييره عبر التركيز على مكون الفعل النقدي (Foucault، 1997، ص. 85).

تضفي بلاغة الجمهور تغييرًا آخر على حدود العلاقة بين النقد والحرية. لقد ذهب فوكو إلى أن الحرية تنشأ حين يتمكن المرء من نقد الحقيقة ومساءلتها، إذ يتشكل حينها وعي المرء بذاته وعالمه (Foucault، 1997، ص. 46). وتحاج بلاغة الجمهور بأن ممارسة الحرية تتحقق حين يتحول الوعي النقدي بسلطة الحقيقة إلى فعل تواصلي؛ أي استجابة بليغة، قادرة على دعم ما هو تحرري، ومقاومة إساءة استعمال السلطة.

2. بلاغة الجمهور والعلوم النقدية: حدود التقاطع والانفصال

لا يكاد سؤال الهوية يُفارق المعارف، فهو يطرح نفسه في بواكير نشأتها، وذُرا ازدهارها، واضمحلالها. يبدو طرح سؤال الهوية مشروعًا دومًا؛ فهويَّات المعارف ليست معطى مسبقًا، ولا كينونة ثابتة، بل تُمتحن مع كل ممارسة معرفية، وتخضع لتحولات عاصفة على أيدي الباحثين. حاججتُ فيما سبق أن بلاغة الجمهور تشترك مع تخصصات أخرى في محورية المكون النقدي في ممارساتها، وتستقل بتحديدها للنقد بوصفه فعل استجابة. وربما يقود فحص نقاط الاتصال والانفصال بين بلاغة الجمهور وهذه الحقول إلى تعزيز فهمنا لخصوصية ممارساتها النقدية.

تعرضتْ بلاغة الجمهور منذ تدشينها عام 2005 لتساؤلات شتى بشأن هويتها. فالمعارف الجديدة تُمتحن امتحانًا عسيرًا حتى تبرهن على جدارتها بأن تكون ضمن خارطة التخصصات. يمكن النظر إلى المقال المؤسِّس لبلاغة الجمهور على أنه إجابة عن سؤال ضمني يتعلق بالخصوصيات المميزة لبلاغة الجمهور، التي تعطيها هوية خاصة مقارنة بالمعارف الأخرى. عادة ما تكتسب المعارف الجديدة اعتراف المؤسسات العلمية والباحثين بها بواسطة قبول برهانها على خصوصية الأسئلة البحثية التي تطرحها، و/ أو المادة التي تدرسها، و/ أو المنهجيات والمقاربات وأدوات التحليل الجديدة التي تطورها، و/ أو الوظائف الجديدة التي تسعى إلى إنجازها، و/ أو التصورات النظرية التي تتكئ عليها. وقد حاجَّ المقال المؤسس لبلاغة الجمهور بأن الدعوة لتدشين بلاغة الجمهور محفزة باستقلالها بـ(1) سؤال بحثي خاص (العلاقة بين تشكل الخطاب وأدائه وتداوله من ناحية واستجابات

الجمهور من ناحية أخرى)، و(2) مادة للدراسة (استجابات الجمهور للخطابات البليغة)، ووظيفة خاصة (نقد أشكال التلاعب بالاستجابة، وتمكين الجمهور من إنتاج استجابات بليغة). واستكمالا لرسم حدود التقاطع بين بلاغة الجمهور والمعارف ذات الصلة، أناقش فيما يأتي موقع بلاغة الجمهور بين العلوم النقدية وما يميزها عن التحليل الناقد للخطاب.

2. 1. بلاغة الجمهور والعلوم النقدية عند هابرماس

لا تعني خصوصية المعارف غياب أرضيات مشتركة بينها، إذ إن الخصائص المائزة لتخصص ما لا تنفي وجود مساحات تقاطع مشتركة بينه وبين غيره. ومهما بلغت درجة استقلال تخصص بمسائله ومادته ووظائفه ونظرياته فإنه يدخل في علاقات متنوعة مع غيره من التخصصات. وقد كان الوعي بالعلاقات بين بلاغة الجمهور والمعارف المستقرة حاضرًا في المقال المؤسِّس لبلاغة الجمهور. فقد أشرتُ في سياق التعريف بالأسس النظرية التي تفيد منها بلاغة الجمهور إلى إمكانية اندراج بلاغة الجمهور ضمن حزمة المعارف النقدية وفقًا لتصنيف هابرماس (عبد اللطيف، 2005، ص. 32).

أود هنا طرح تصور مغاير لما أوردتُه سابقًا بشأن إمكانية انتساب بلاغة الجمهور إلى العلوم النقدية التحررية؛ يهدف إلى اقتراح انتساب جديد لبلاغة الجمهور، يُمثل تحديًا لمشروعية الحدود الفاصلة بين العلوم الثلاثة المكونة لتقسيم هابرماس. وفي البداية سأقدم تحديدًا موجزًا لهذه العلوم، معتمدًا على الشكل الإيضاحي الذي قدمته كار وكيميس (Carr وKemmis، 1986، ص. 136):

العلم	الوسيط	المعرفة	المصلحة
العلوم الطبيعية أو التجريبية أو التطبيقية	العمل	أداتية (الشرح السببي)	تقنية
العلوم التأويلية أو التأويليات	اللغة	عملية (الفهم)	عملية
العلوم النقدية	السلطة	تحررية (التأمل)	تحررية

وفقًا للشكل السابق، يفصل هابرماس بين علوم الطبيعة (العلوم التطبيقية الأداتية التي تهدف إلى الشرح السببي، ووسيطها العمل) وعلوم التأويل (العلوم العملية التي تهدف إلى إنجاز الفهم ووسيطها اللغة) والعلوم النقدية (العلوم التأملية التي تهدف

إلى إنجاز التحرر، ووسيطها السلطة). ومن ثمَّ، فإن المعارف، وفقًا لهابرماس، إما أداتية أو عملية أو تحررية، لكن واقع الحال يقول بأن هذا التقسيم يفشل في استيعاب حقول معرفية مثل الوعي النقدي باللغة awareness language Critical وبلاغة الجمهور. فحقل الوعي النقدي باللغة يهدف إلى رفع وعي دارسي اللغات بما تنطوي عليه من أبعاد إيديولوجية، واجتماعية، وسياسية، ويقدم مهارات لمتعلمي اللغات، لا سيما الإنجليزية، تمكنهم من فحصها وتعرية خفاياها[1]. وهي من ثمَّ، تجمع بين هويتين؛ إحداهما تأويلية، والأخرى نقدية. وفي الوقت ذاته، تسعى إلى تحقيق مهام عملية هي تعزيز الفهم، بهدف توعية المتعلمين بإساءات استعمال اللغة.

أما في حالة بلاغة الجمهور فإن إمكانية إدراجها ضمن تقسيمات هابرماس للعلوم أصعب. فالحقل المعرفي لبلاغة الجمهور له خصائص مركبة؛ أولها كونه أداتيًا تطبيقيًا؛ إذ يهدف إلى تمكين البشر العاديين من إنتاج استجابات بليغة، تُعزز من مصالحهم في مواجهة الخطابات السلطوية. ويحقق هذه القدرة من خلال إكساب الأفراد العاديين معرفة تطبيقية، خطابية وغير خطابية، يُمارسونها في فضاءات التواصل الفعلي والافتراضي. علاوة على ذلك، فإن لبلاغة الجمهور بُعدًا تأويليًا جليًا، إذ يتطلب التمييزُ بين الخطابات السلطوية وغير السلطوية عمليات فهم مكثف للواقع اللغوي، علاوة بالطبع على أدوات نقدية متطورة. وأخيرًا، فإن هدف بلاغة الجمهور هو تحرير الجماهير من ربقة الخطابات السلطوية التي تمارس أشكالا من إساءة استعمال الخطاب، ومقاومة سطوة هذه الخطابات بواسطة إنتاج استجابات مضادة.

بالنظر إلى الأبعاد السابقة من الضروري مراجعة دعوى انتساب بلاغة الجمهور إلى المعارف النقدية، لصالح تصور أوسع يُدرك الخصائص الذاتية لها، ويعترف بمساحات التقاطع بينها وبين المعارف التطبيقية من ناحية، ومساحات التقاطع الكبيرة بينها وبين المعارف التأويلية من ناحية أخرى. ومع ذلك، فلو أن الانتساب إلى المعارف السابقة يقوم على مبدأ تغليب الأقرب، فإن بلاغة الجمهور ستكون أقرب إلى الانتساب إلى دائرة المعارف النقدية، بفضل مساحة التقاطع الأكبر التي تجمع بينها وبين هذه العلوم، لا سيما ما يتعلق بغاية بلاغة الجمهور التي تتلاقى مع العلوم النقدية في مقاومة أشكال التشوه في التواصل الإنساني.

(1) للتعريف بحقل الوعي النقدي باللغة أقترح الرجوع إلى أحد أهم ما كُتب فيه، وهو: Fairclough, 2014.

2. 2. بلاغة الجمهور والتحليل الناقد للخطاب

منذ لحظة تدشينها، عُنيت بلاغة الجمهور بتحديد مساحات التقاطع والافتراق مع التحليل الناقد للخطاب فقد عَدَّته أحد أهم مرتكزاتها النظرية؛ لانشغاله بفحص العلاقة بين الخطاب والسلطة، لكنها شقت طريقًا خاصًا بها؛ لانشغالها باستجابات الجمهور، وغلبة البُعد المعياري. يمكن إيجاز نقاط التقاطع بين بلاغة الجمهور والتحليل الناقد للخطاب في أمرين هما:

1. التشارك في الهدف المعرفي؛ إذ يهدف التحليل الناقد للخطاب إلى إنجاز وظيفة معرفية نبيلة هي فضح الظلم الخطابي، وتعرية صلته بالظلم الاجتماعي. وتتبنى بلاغة الجمهور الهدف المعرفي ذاته.
2. الإفادة من حزمة المقاربات وأطر التحليل والإجراءات التي طورها التحليل الناقد للخطاب لدراسة العلاقة بين الخطاب والسلطة (عبد اللطيف، 2012، 2013)، وتطبيقها على دراسة العلاقة بين الاستجابة والسلطة.

يمكن تحديد الفرق بين بلاغة الجمهور والتحليل الناقد للخطاب في خمسة أمور، هي: مدونة الدراسة، والغاية النهائية للمعرفة، والسؤال الأساسي للعلم، والطابع المعياري لبلاغة الجمهور، والجمهور المستهدف بالمعرفة، ومفهوم النقد الذي تمارسه بلاغة الجمهور:

أ. مدونة الدراسة: فحص الاستجابة بوصفها خطابًا

يدرس التحليل الناقد للخطاب مدونة شديدة الاتساع تتكون من خطابات عمومية ومؤسسية وبين-شخصية، متعددة العلامات، ومتباينة السياقات. لكنه يولي اهتمامه الأساسي لخطابات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر فاعلية وتأثيرًا. ويشمل ذلك خطابات الفاعلين في مؤسسات الحكم، لا سيما كبار السياسيين الذين حظيت خطاباتهم باهتمام استثنائي من مؤسسي التحليل الناقد للخطاب[1]. والخطابات الاقتصادية الكبرى مثل خطاب العولمة، وخطابات مؤسسات مجتمعية فاعلة مثل مؤسسات التعليم وغيرها.

هذا الاهتمام بمدونة خطاب النخب بتجلياتها المختلفة يقع في اتجاه مقابل

(1) يستطيع المتابع لأعمال مؤسسي التحليل الناقد للخطاب مثل نورمان فيركلف وتوين فان دايك وبول شيلتون إدراك الاهتمام الكبير الذي أولوه لخطابات كبار السياسيين، إذ تكاد جل أعمالهم تُعنى بخطابات سياسيين بارزين.

للمدونة التي تشتغل عليها بلاغة الجمهور. فبلاغة الجمهور لا تُعنى بخطابات النخب، بل باستجابات الجمهور لها، سواء أكانت آنية أم لاحقة. لو أخذنا خطبة سياسية لرئيس وزراء مثالًا على التمييز السابق، فإن مدونة المحلل الناقد للخطاب ستكون نص الخطبة والعلامات غير اللغوية المصاحبة لأدائها، أما مدونة الباحث في بلاغة الجمهور فستكون ما يصدره الجمهور المتلقي للخطبة من علامات لغوية وغير لغوية استجابة للخطبة، سواء بشكل آني أثناء تلقيها مباشرة، أو بشكل لاحق. حين يدرس المحلل الناقد للخطاب مدونته فسوف يُعنى بفحص أشكال إساءة استعمال اللغة والسلطة في خطاب رئيس الوزراء، بواسطة دراسة كم هائل من موضوعات الخطاب (مثل اختيار المفردات، والتراكيب اللغوية، واستراتيجيات المحاججة، والمجازات، وطرق الأداء، وأدوات تمثيل الذات والآخرين...)، وربط بنية النص وتشكلات الخطاب وأداءاته بالممارسات الخطابية والاجتماعية المحيطة به.

في المقابل، فإن الباحث في بلاغة الجمهور سوف يُعنى بالاستجابات التي يُنتجها الحاضرون أثناء إلقاء الخطاب (تصفيق، هتاف، مقاطعة، استهجان، تشويش، مغادرة، إلقاء الزهور أو حبات الطماطم...) وبعد إلقائه (مثل التعليقات المكتوبة على صفحة فيسبوك، أو التفنيدات المسجلة على تويتر، أو إعادة المشاركة على يوتيوب، أو السخرية بواسطة رسم كاريكاتوري على سنابشت...). تُعنى بلاغة الجمهور، إذن، بالعلامات اللغوية وغير اللغوية التي تُنتجها شرائح واسعة من المهمشين. وباختصار فإن التحليل الناقد للخطاب يُعنى بخطابات الفاعلين المحوريين، في حين تُعنى بلاغة الجمهور باستجابات الجمهور الغُفل، وتدرك الاستجابة نفسها بوصفها خطابًا.

ب. الغاية النهائية للمعرفة: من تعرية الخطاب السلطوي إلى مقاومته بالاستجابة البليغة

يمتاز التحليل الناقد للخطاب من بين كثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية بنبل الغاية التي يسعى إلى تحقيقها. إذ يسعى إلى تعرية أشكال إساءة استعمال السلطة التي تُمارَس بواسطة الخطاب أو تتجلى عبره، بهدف التخلص منها. ومن ثمَّ، يولي التحليل الناقد للخطاب أهمية كبرى لنقد التلاعب، وتعرية الإيديولوجيا، وتتبع العنصرية والتمييز في الخطاب. ينطلق التحليل الناقد للخطاب من مسلمة أن الوعي بأشكال إساءة استعمال السلطة للخطاب خطوة مهمة للوصول إلى عالم يخلو من أشكال الظلم الاجتماعي والخطابي معًا. وفي الحقيقة فإن بلاغة الجمهور تبني على ما يقدمه التحليل الناقد للخطاب، وتأخذه إلى مدى أبعد، إذ تسعى إلى تقديم أدوات

معرفية هدفها تمكين المعرَّضين للخطابات السلطوية التي تمارس أشكالا من الظلم الخطابي، وإساءة استعمال الخطاب من مقاومتها بواسطة إنتاج استجابات بليغة.

تقدِّم بلاغة الجمهور حالة غير شائعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ إن غايتها تتجاوز المعرفة إلى الفعل. إنها معرفة موجِّهة للتصرف والسلوك، حيث التجلي الأبرز لها هو ما يقوم به حائزوها من سلوكيات خطابية على أرض الواقع. ونجاح متعلمها لا يُقاس بعمليات معرفية بل باستجابات عملية. ومن هذه الزاوية تُقدم بلاغة الجمهور مثالًا صريحًا للمعرفة المعيارية التي يتحول فيها النقد إلى ممارسة، والمعرفة إلى فعل. لتصبح غاية العلم مرتبطة بشكل حاسم بإنجاز تغييرات في استجابة متلقي الخطاب للسلطة، ومقاومة تعسفاتها، بواسطة إنتاج استجابات تدعم ما هو تحرري، وتقاوم ما هو سلطوي.

ت. الجمهور المستهدف بالمعرفة

كان تأسيس بلاغة الجمهور محفَّزًا بعدم وجود حقل معرفي مكرس لخدمة المخاطبين (أفرادًا أو جمهورًا). فقد سعت إلى إزالة الظلم الراسخ الذي تعرضت له أغلبية البشر ممن شكلوا جمهورًا للخطاب. ففي حين دُشنت منذ آلاف السنين علوم متطورة لتمكين المتكلمين، مثل علوم البلاغة والتواصل، لم ينشأ فرع معرفي واحد يختص بتمكين المخاطَبين. وارتأت بلاغة الجمهور أن تصحيح مسار التاريخ الظالم للجمهور يتطلب تأسيس حقل معرفي يخصهم وحدهم، يواجه حزمة العلوم المعنية المكرسة لخدمة النخب. فكان هدفها إمداد الأفراد العاديين بمعارف ومهارات تمكنهم من مقاومة الخطابات السلطوية التي يتعرضون لها، في فضاءات التواصل العمومي والمؤسسي. وحين نقارن الجمهور المستهدف في بلاغة الجمهور والتحليل الناقد للخطاب يتبدى لنا وجه آخر من وجوه خصوصيتها. إذ يتوجه التحليل الناقد للخطاب إلى الخبراء وصانعي السياسات ومراكز القرار بنتائج بحوثه؛ بهدف حفزهم على إنتاج خطابات أقل إساءة لاستعمال السلطة والخطاب. كما يتوجه بمعارفه لجمهور البشر العاديين بهدف تعريفهم بسبل التلاعب في الخطاب، وزيادة وعيهم بأشكال إساءة استعمال السلطة والخطاب. أما بلاغة الجمهور فإنها تتوجه تحديدًا لأفراد الجمهور فرادى وجماعات بهدف تدريبهم على إنتاج استجابات بليغة.

ث. خصوصيات الممارسة النقدية في بلاغة الجمهور:

تشترك بلاغة الجمهور مع التحليل الناقد للخطاب في كونهما ممارستين نقديتين للخطاب. لكن هوية النقد فيهما متباينة من عدة زوايا هي:

1. أنه نقد مركب، فهو موجه للذات بشكل أساسي بهدف مساءلة استجابة الفرد للخطاب، وتصحيحها، لكنه يستند أيضًا إلى النقد الموجه للخطاب الذي يتلقاه. ومن الجلي أن التحليل الناقد للخطاب يقتصر على النوع الثاني؛ أي النقد الموجه إلى الآخر، إذ لا يُعنى التحليل الناقد للخطاب بما بعد النقد.
2. أنه نقد فردي يمارس في سياقات جماعية: يُمارس النقد في بلاغة الجمهور في سياقات جماعية غالبًا، هي سياقات تلقي الخطابات العمومية أو المؤسسية، أما عملية النقد في التحليل الناقد للخطاب فينجزها الباحثون بشكل فردي غالبًا.
3. أنه يُنجَز بشكل متزامن مع تلقي الخطاب في معظم الأحيان. فهو نقد آني في مقابل النقد الممارس عقب تلقي الخطاب في إطار التحليل الناقد للخطاب؛ أي بعد انتهاء الخطاب المنقود من إنجاز أغراضه. وعلى الرغم من أهمية النقد اللاحق لتلقي الخطاب، فإن النقد المتزامن مع تلقيه والذي يتجلى في شكل استجابة بليغة إزاءه يبدو أكثر أهمية في مقاومة أثر الخطاب على المتلقين أو تعزيزه، بحسب توزع الخطاب بين السلطوي وغير السلطوي.

ج. خصوصيات الأسئلة النقدية في بلاغة الجمهور

تفرض مساءلة استجابات الجمهور طرح أسئلة نقدية غير مألوفة في المقاربات النقدية للخطاب، نتيجة خصوصية استجابات الجمهور مقارنة بالخطابات العمومية أو الخاصة المعتادة. من أهم هذه الأسئلة:

1. **مخاطر أصالة المدونة المدروسة**

تدرس المقاربات النقدية التقليدية، مثل دراسات التحليل الناقد للخطاب والبلاغة النقدية والدراسات الثقافية وما بعد الكولونيالية وغيرها، خطابات شديدة التنوع، قد تكون نتاجًا فرديًا (مثل روايات كبلنج العنصرية)، أو جماعيًا (مثل أفلام هوليود المنمِّطة للشخصية العربية)، وقد تُنسب إلى أفراد (مثل تغريدات ترامب) أو مؤسسات (مثل بيان الخارجية الأمريكية بشأن نقل السفارة الإسرائيلية إلى القدس). هذه الخطابات على تنوعها تشترك في أنها أصيلة الانتساب إلى الفرد أو المؤسسة المنسوبة إليه. فتغريدات ترامب هي تغريدات ترامب، ما لم يحدث شكل من أشكال الاختراق، ينتج عنه وضع تغريدات على حساب ترامب لم يقم هو بكتابتها، وهو أمر ضعيف الاحتمال، وقابل للاستدراك بسهولة. بالطبع فإن أمر تأكيد الأصالة أسهل

في بقية الأنواع الممثَّل لها سابقًا. فالروايات والأشعار والمقالات والإعلانات والتقارير...، تنتمي إلى من يضع اسمه تحتها، ما لم يُنص على غير ذلك. بالطبع فإن من ينتسب إليه النص قد لا يكون مؤلفه في كثير من الأحوال، فمعظم النصوص والخطابات العمومية الآن تعرف شكلا أو آخر من أشكال الكاتب الخفي. لكن نسبة الأعمال إلى الأفراد والمؤسسات التي تحمل اسمها نهائي، بغض النظر عن عملية تأليفها نفسه.

الأمر مختلف على نحو جذري في حالة استجابات الجمهور. ففي حين تسهل نسبة الاستجابات المنتجة في الفضاءات الواقعية إلى أصحابها إلى حد كبير، فإن الاستجابات المنجزة في الفضاءات الافتراضية عصيَّة على التدقيق. من هنا ينشأ تحدي التحقق من الأصالة؛ أي من مصداقية نسبة استجابة ما إلى من تنتسب ظاهريًا له. تزداد وطأة هذا التحدي بسبب أمرين: الأول أن الفضاءات الافتراضية تعج بالشخصيات الوهمية التي تُنتج استجابات تبدو عفوية وطبيعية لكنها مُهندسة ومرتبة على نحو مقصود. والثاني أن كثيرًا من الاستجابات التي تبدو فردية هي نتاج تنظيم جماعي، على نحو ما تقوم به الجيوش أو المليشيات الإلكترونية. وينتج عن ذلك وجود كم هائل من الاستجابات المزيفة التي تفتقد الأصالة على نحو واضح.

تضع الاستجابات المزيفة تحديات شتى أمام الباحثين في بلاغة الجمهور؛ إذ إن نتائج هذه الدراسات قد تتشوه على نحو خطير بسبب ضعف التدقيق في أصالة الاستجابات المدروسة. لذا يتعين التحقق من هذه الاستجابات؛ لضمان أكبر قدر من الأصالة، واستبعاد الاستجابات التي تبدو منظمة ومهندسة على نحو مسبق. ويستلزم هذا طرح أسئلة معرفية نقدية جديدة تتصل بفحص درجة أصالة استجابات الجمهور، وتطوير إجراءات نقدية مميزة يمكن من خلالها التمييز بين الاستجابات العفوية الأصيلة والاستجابات المصنوعة.

لقد سبق أن واجهتُ مشكل الأصالة في دراسة الاستجابات في سياقات التواصل الحي أثناء دراسة استجابة التصفيق في فضاء التواصل السياسي العربي الفعلي. فكثير من استجابات التصفيق تكون معدة وفق سيناريو مسبق يطبقه بعض الجمهور المشارك في تلقي الخطبة. علاوة على أن بعض الاستجابات مقيد بأشكال من القهر المسبق الذي يدفع الجمهور إلى إنتاج استجابات بعينها، واستبعاد أخرى، بغض النظر عن موقفه الشخصي مما يستمع إليه. ومن ثمَّ تُنتج استجابات مزيفة في

الحالتين، يمكن أن تؤدي دراستها إلى نتائج مزيفة بدورها. ويقع على الباحثين عبء تطوير أسئلة وإجراءات تتصدى لمأزق أصالة الاستجابة من منظور نقدي، ويحتاج هذا إلى معالجة معمقة.

2. مخاطر فعل الاستجابة البليغة

لقد تلقيت في سياقات شتى انتقادات تتعلق بالاستجابات البليغة التي أدعو إلى إمداد الجمهور بمعارف تمكنه من إنتاجها، وأحفزه على القيام بها في سياقات التواصل العمومي. فإذا كانت بلاغة الجمهور تستهدف تعزيز أفعال المساءلة والنقد فإنها يجب أن تمارس ذلك على ذاتها قبل أي شيء «بدون نقد ذاتي كافٍ، يتحول العقل إلى أداة في يد الدوجما التي هي ذاتها استبداد despotics» (Raffnsøe، 2017، ص. 38).

واحد من هذه الانتقادات يتصل تحديدًا بمخاطر انفلاتها، وخشية أن تتحول هذه الاستجابات إلى أفعال عشوائية، غير منضبطة، بما ينسجم مع التصور اللوبوني[1] لسلوك الحشود الغوغائية. إن الدعوة إلى حرية الاستجابة قد تؤدي إلى أشكال لا حصر لها من انتهاك الأعراف والقوانين والتقاليد؛ أي انتهاك أدوات المحكومية نفسها، لكن بلاغة الجمهور في الحقيقة لا تدعو إلى هذا الانتهاك الجذري لأعراف الاستجابة وتقاليدها، بل تمهد الطريق للاستجابات الرشيدة التي تتوافق مع الأعراف والتقاليد السائدة حين تدعم تواصلاً حرًّا خاليًا من التشوه، وتخالف هذه الأعراف حين تؤسس لتواصل قهري أو تلاعبي.

المصادر والمرجع

باللغة العربية:

- الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله. (ت. 231هـ، د.ت). *طبقات فحول الشعرا*، (محمود محمد شاكر، تحقيق.). المدني، جدة.

(1) صاغ جوستاف لوبون في كتابه الشهير سيكولوجية الحشود نظرية للسلوك الجمعي للحشود في الفضاءات العامة تربطها بغياب العقلانية والاستسلام لقوة الغرائز والانقياد والعنف. وتبدو بلاغة الجمهور من هذه الزاوية رد فعل مضاد لتصورات لسيكولوجية الحشود، إذ تحاجُّ بأن الحشود تتصرف بشكل رشيد في معظم الأحيان، بما يخدم مصالحها إن هي أدركت نفسها بوصفها جماعة، وأنه يقع على عاتق بلاغة الجمهور تقديم المعرفة الضرورية لترشيد استجاباتها وسلوكياتها لتخدم مصالح نبيلة. لتحليل مفصل لدعاوى بلاغة الجمهور المضادة لتصور لوبون للجماهير (ينظر عبد اللطيف، 2017، ص ص. 39–37).

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (ت. 175هـ، د.ت). *كتاب العين*، (مهدي المخزومي؛ وإبراهيم السامرائي، تحقيق.). دار ومكتبة الهلال.
- عبد اللطيف، عماد. (2005). *بلاغة المخاطَب: البلاغة العربية من إنتاج الخطاب السلطوي إلى مقاومته، ضمن السلطة ودور المثقف*، جامعة القاهرة.
- عبد اللطيف، عماد. (2012) *استراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي*. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- عبد اللطيف، عماد.(2013). *بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثور*. دار التنوير، بيروت؛ القاهرة؛ تونس.
- عبد اللطيف، عماد. (2017). *ماذا تقدم بلاغة الجمهور للدراسات العربية؟*(ضمن بلاغة الجمهور: مفاهيم وتطبيقات)، (صلاح الحاوي؛ وعبد الوهاب الصديقي، تحرير.). دار شهريار، العراق.

باللغة الأجنبية

- Butler, J. (2002). What is critique? An essay on Foucault's virtue. Hypotheses. Retrieved from https://f.hypotheses.org/wp-content/blogs.dir/744/files/2012/03/butler-2002.pdf
- Carr, W., & Kemmis, S. (1986). Becoming critical: Education, knowledge, and action research. Philadelphia, PA: Falmer.
- Fairclough, N. (2014). Critical language awareness. Routledge.
- Foucault, M. (1997). The politics of truth. New York: Semiotext.
- Kant, I. (1998). Critique of pure reason (P. Guyer & A. Wood, Eds. & Tran). Cambridge: Cambridge University Press.
- Raffnsøe, S. (2017). What is critique? Critical turns in the age of criticism. Outlines. Critical Practice Studies, 18(1).

الحقوق القانونية للأقليات اللغوية في الاتحاد الأوروبي

Legal Rights Of Linguistic Minorities In The European Union

Tiersma, P. M., & Solan, L. M. (Eds.). (2012). The Oxford handbook of language and law. Oxford University Press. p.p .261-271.

جاسون سينوز
Jasone Cenoz

دورك غورتر
Durk Gorter

ترجمة

أ. د. حافظ إ. علوي

جامعة الشارقة، الشارقة / جامعة محمد الخامس، الرباط

halaoui@sharjah.ac.ae/ hafid.ismaili-alaoui@flsh.um5.ac.ma

https://orcid.org/0000-0002-8643-6002

1. مقدمة

تأسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) عام 1957م بموجب معاهدة Treaty روما. أكدت هذه المجموعة الاقتصادية على المساواة في معاملة لغات جميع الدول الأعضاء باعتبارها «لغات رسمية ولغات عمل للمجموعة» (شويبهن، 2002، ص. 4). ضمَّت الدول الأعضاء الست الأولى أربع لغات (الهولندية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية). ومنذ ذلك الوقت، توسع الاتحاد الأوروبي ليصبح منظمة تضم 27 دولة عضوا بـ 23 لغة رسمية. ومع ذلك، لا يأخذ التنوعُ اللغويُّ linguistic diversity بين الدول بعين الاعتبار التنوعَ الهائلَ للّغات المنطوقة في جميع أنحاء أوروبا؛ لأنه لا يعير اهتماما للأقليات اللغوية. ورغم أنه ليس من السهل التوصل إلى إحصاء دقيق بهذا الخصوص، فقد أشار بان Pan (2009، ص.29) إلى وجود 191 أقلية لغوية داخل بلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين (انظر أيضًا بنديكتر

2006، ص. 6–7، إكسترا وغورتر، ص. 2008). فجميع الدول الأعضاء لديها أقلية لغوية واحدة على الأقل، باستثناء مالطا، ومع ذلك فإن اللغة المالطية هي أصغر اللغات الرسمية في الاتحاد الأوروبي. تضم رومانيا 18 أقلية لغوية، ولدى المجر وبولندا عدد كبير من الأقليات اللغوية (13 أقلية لكل واحدة منهما). وتوجد خارج الاتحاد الأوروبي 162 أقلية لغوية في الدول الأوروبية العشرين الأخرى، منها 45 في الجزء الأوروبي من روسيا و23 في أوكرانيا. وتوجد ضمن هذه الدول العشرين أيضًا عشرون دولة صغيرة مثل أندورا Andorra وليشتنشتاين Lichtenstein وموناكو Monaco وسان مارينو Marino San والفاتيكان Vatican التي لا توجد فيها أقليات لغوية. يطبق نظام معقد لحقوق اللغة تشوبه اختلافات كبيرة حول فسيفساء الأقليات اللغوية هذه في سبع وعشرين دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وقد أصبحت التطورات السياسية والتدابير القانونية على مستوى المنظمات الدولية (وخصوصا الأمم المتحدة)، والمؤسسات الأوروبية (الاتحاد الأوروبي، وكذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي) –تحظى خلال السنوات الأخيرة بأهمية في تطوير المعايير القانونية المتعلقة بالحقوق اللغوية. ومع ذلك، ما يزال مستوى [حضور] الدولة هو الأهم إلى حد بعيد. فرُغم عدم وجود حدود واضحة بين صلاحية الدول الأعضاء وصلاحية الاتحاد الأوروبي بخصوص اللغة، فإن الدول هي التي تحدد، إلى حد كبير، مستوى الحقوق الممنوحة للأقليات اللغوية. فبعض الدول، مثل فنلندا وإسبانيا، لديها أحكام في دستورها ترسي الحقوق القانونية الأساس للغات الأقليات على أراضيها. وبالنسبة إلى المجموعات الأخرى، توجد قوانين خاصة أو تدابير قانونية لحماية اللغة وتعزيزها، ومثال ذلك الويلزية Welsh في المملكة المتحدة أو الألمانية في جنوب تيرول، إيطاليا. وقد تتمتع الأقليات الأخرى بعدد متواضع من الحقوق القانونية، مثل الفريزية Frisian في هولندا، أو قد يكون لها بعض الاعتراف الرمزي بشكل أساس، ومثال ذلك الفريولية Friulian في إيطاليا. تعترف أيضًا دول مثل فرنسا أو اليونان في الوقت الحاضر بوجود مجموعات أقليات على أراضيها، لكنها تحجم عن تمكينها من أي حقوق على الإطلاق. وتظل العديد من الأقليات اللغوية في أوروبا ضعيفة أو معرضة للخطر بشدة (موزلي، 2009) وتحتاج إلى الحماية.

ورغم أن العديد من نقاط الضعف لا تزال قائمة، فإن هناك توجها في أوروبا يروم

تحسين حقوق الأقليات. أخذت المملكة المتحدة وإسبانيا داخل الاتحاد الأوروبي، زمام المبادرة بتفويض السلطة المركزية إلى المناطق التي تهيمن فيها الأقليات. ولعل الويلزية Welsh والغيلية Gaelic وكذلك الكاتالونية Catalan والباسكيةBasque خير مثال عملي في مجال الحقوق اللغوية على الصعيد الإقليمي؛ إذ يمكن مقارنتها بلغات الأقليات الأخرى المحمية جيدًا، مثل السويدية في فنلندا والألمانية في إيطاليا.

يركز هذا الفصل على الاتحاد الأوروبي ككل، وعلى التوجهات العامة فيما يتعلق بالحقوق القانونية للأقليات اللغوية. وتعد معاهدة لشبونة، التي اعتُمدت في عام 2009، مرتكزا جديدا للاتحاد. فقد أدخلت لأول مرة كلمة «الأقليات» في القانون المؤسس للاتحاد الأوروبي (توغنبرغ، 2008، ص.12). وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين معاينة تأثير هذا القانون، فإنه ينطوي على إمكانية تحسين حماية لغات الأقليات الأوروبية.

2. تعريفات

يرتبط تعريف لغات الأقليات، غالبا، بالدول [الحاضنة] لهذه المجموعات. فكل مجموعة لغوية تنفرد بتاريخها الخاص، و[بمقومات] تطورها اللغوي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكذلك [بخصوصياتها] من حيث الحقوق اللغوية.

ترتبط قضية الأقليات، من الناحية التاريخية، ارتباطًا وثيقًا بتطوير النظام الحديث «للدول القومية» منذ منتصف القرن السابع عشر. نشأ [مفهوما] الأغلبيات Majorities والأقليات نتيجة سياسات تروم تحقيق التجانس والتماسك الوطنيين على أساس أيديولوجي «دولة واحدة، أمة واحدة، لغة واحدة» (جودج 2000؛ بيسويك 2007، ص.29).

وينبغي التمييز بين «الأقليات اللغوية» و«لغات الأقليات». تشير الأولى إلى المجموعة الاجتماعية أو المجتمع، وتشير الثانية إلى نوع معين من اللغات التي توصف أحيانًا أيضًا بمصطلحات من قبيل «[اللغات] الأقل استعمالا» used lesser أو «[اللغات] التراثية» heritage أو «[اللغات] التي لا جنسية لها» stateless أو «[اللغات] الإثنية» ethnic. وبالتالي، ينبغي التمييز بين لغات الأقليات ولغات الأغلبية، التي يشار إليها أيضاً باللغات «المهيمنة» أو «اللغة القومية» أو لغة «الدولة» (غورتر، 2006).

ومفهوم *الأقلية* مفهوم مُشكَل في حد ذاته. فالمصطلح هو قضية جدلية بين الأكاديميين وواضعي السياسات policymakers والمدافعين عن الأقليات minority

activists. عرفت «الأقليات» تعريفات عديدة كثيرا ما تتداخل إلى حد ما. وتكمن صعوبة الاهتداء إلى تعريف مقبول في تنوع الحالات التي توجد فيها لغات الأقليات. إن ما يشكل أقلية يعتمد على من يحدد الأقلية، ومن هم المستفيدون من حقوق الأقليات.

توجد في القانون الدولي أعمال كثيرة حول حماية الأقليات. يعرف فرانشيسكو كابوتورتي المقرر الخاص للأمم المتحدة الأقليةَ، بما في ذلك الأقلية اللغوية، بأنها: مجموعة أصغر عددياً قياسا إلى باقي ساكنة الدولة التي تنتمي إليها، وتمتلك خصائص ثقافية أو مادية أو تاريخية، وديانة أو لغة مختلفة عن تلك التي لبقية السكان، وتظهِر، ولو ضمنياً، إحساساً بالتضامن، موجهاً للحفاظ على ثقافتها، أو تقاليدها، ودينها أو لغتها. (كابوتورتي، 1991، ص. 96).

ورُغم أن الدراسات اللاحقة حاولت تجويد هذا التعريف، فإنه يظل يعكس الفهم العام لمفهوم الأقلية في القانون الدولي (بنتسوغليا، 2002، ص. 72) ويغطي معظم حالات الأقليات (طومبسون، 2001، ص. 130). يجمع هذا التعريف بين المقاربتين «الموضوعية» و«الذاتية». فالمقاربة موضوعية إلى الحد الذي ينظر فيه إلى العضوية في مجموعة أقلية على أنها حقيقة ديموغرافية مستقلة عن إرادة الأعضاء. كما أنها ذاتية إلى الحد الذي يكون فيه الاختيار الحر لأعضاء المجموعة وإرادتهم حاسمين. وحتى يومنا هذا، لم يُعرّف مصطلح *الأقلية* في معظم نصوص القانون الدولي؛ لأن التعريف قد يخدم أهدافا أيديولوجية أو سياسية معينة.

وعلى النقيض من ذلك، حظي تعريف «اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات» في الميثاق Charter الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات بقبول واسع النطاق في السنوات الأخيرة. ويشير النص إلى لغات الأقليات على النحو التالي:

اللغات التي يستعملها عادة داخل إقليم معين من أقاليم الدولة رعايا تلك الدولة الذين يشكلون مجموعة أصغر عدديا من بقية سكان الدولة؛ وتختلف عن اللغة (اللغات) الرسمية لتلك الدولة؛ ولا تشمل أيا من لهجات اللغة (اللغات) الرسمية للدولة أو لغات المهاجرين (المجلس الأوروبي Europe of Council 1992).

يُظهر التعريف دور الدولة القومية الحاسم في تحديد نوعيات اللغة التي تحصل على حقوق الأقليات (والحماية)، وأيها لا تحصل على ذلك. تعتمد إجابة سؤال الشخص غير المتخصص عن سؤال حول وضع مجموعة متنوعة باعتبارها «لغة أو لهجة؟» على الاعتراف السياسي من الدولة. وفي الوقت نفسه، فإن الفكرة الأساس

في القانون الدولي هي أن ما يشكل أقلية لا ينبغي أن يعتمد على الدولة؛ بل على معايير موضوعية.

وبمعنى سوسيولوجي أعم يستعمل مصطلح *الأقلية* أيضا، ليشير إلى جماعات ذات مكانة أقل وسلطة أقل (ماي 2001). ويمكن تفضيل هذا الاستعمال على المعنى العام للأقلية على أنها عدد «أقل من النصف» أو «أقل من ذلك». تختلف الأقليات اللغوية اختلافا كبيرا في الحجم –يمكن أن تتكون فقط من عدد قليل من المتحدثين، أو من عدد قد يصل إلى الملايين. قد يبدو عدد الأفراد الذين يتحدثون لغة ما حقيقة بسيطة، لكن هذا ليس هو واقع الحال دائما (انظر فيشمان، 1991، ص. 6–45). عند صياغة قائمة بلغات الأقليات وعدد المتحدثين بها، يصطدم المرء حتما بعدم وجود توافق في الآراء حول أي الأنواع ينتمي إلى القائمة باعتبارها لغات منفصلة، وأيها يعتبر نوعيات فرعية عن لغة أخرى (فاي Wei 2000، ص. 6–11؛ ليفيس، 2009). غير واضح أيضا من يُعَد متحدثا؛ لأن هناك معايير مختلفة يعتبر بموجبها شخص ما «متحدثا» بلغة ما. المعيار الأكثر شيوعا هو اللغة الأم (أي: اللغة التي اكتسبها الشخص وهو طفل)، ولكن القدرة اللغوية (اللغة التي يستطيع شخص ما التحدث بها)، واللغة الرئيسة المستعملة (أهم وسائل التواصل اليومية)، وغالبا ما تستعمل أيضا بمثابة معايير (كلوس وهارمان، 1984، ص. 34). يمكن أن يكون حجم الأقلية اللغوية مختلفا تماما اعتمادا على ما إذا كان يحتسب عدد المتحدثين باللغة الأم، أو ما إذا كان جميع الأشخاص القادرين على التحدث بلغة ما بدلا من ذلك.

وهناك تمييز آخر مهم يمكن القيام به وهو ما يسمى بـ«لغات الأقليات الفريدة»، التي ليست هي اللغة المهيمنة في أي دولة، و«لغات الأقليات العابرة للحدود»، وهي اللغة الرسمية المهيمنة في دولة واحدة ولغة أقلية في واحدة أو أكثر من الدول الأخرى. الباسكية والفريزية Frisian هما مثالان على التمييز الأول، والسويدية في فنلندا والألمانية في إيطاليا هما توضيح للتمييز الأخير.

ويمكن التمييز أيضاً بين لغات الأقليات الإقليمية واللغات التي يتحدث بها المهاجرون (إكسترا وغورتر، 2008). يشير أولهما (بشكل رئيس) إلى الأقليات التي نشأت أثناء تشكيل الدولة، أو بسبب هجرة المجموعات السكانية في الماضي البعيد. إن لغات الأقليات المهاجرة هي نتيجة للهجرة الحديثة. تعود هذه العملية بشكل أساس في أوروبا الغربية، إلى الستينات. ونظرًا إلى تدفق المهاجرين والمغتربين

واللاجئين وطالبي اللجوء، على العديد من الدول الأوروبية اليوم، ولا سيما في المناطق الحضرية الأكبر، يمكن التحدث بسهولة بأكثر من 100 لغة باعتبارها لغات بيت. يمكن أن يكون الفرق بين لغات الأقليات الإقليمية ولغات الأقليات المهاجرة متدرجا في الدرجة، كما يتضح من مثال الناطقين باللغة الفنلندية في السويد. ونادرًا ما تُحمى لغات الأقليات المهاجرة من خلال التدابير القانونية.

3. المعايير الأوروبية الناشئة

تتضمن بعض النصوص الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950) والمجلس الأوروبي (COE) والعهد الدولي International Covenant الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) للأمم المتحدة -تتضمن عددًا من الأحكام المهمة بالنسبة إلى الأقليات، رغم أنها لا تستهدف الأقليات على وجه التحديد (هنرار ودونبار 2008، ص. 3). ولعب المجلس الأوروبي دوراً حاسماً في تطوير الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية الأوروبية، وكذلك فعلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي منظمة أمنية لها أعضاء ليس فقط في أوروبا، بل أيضًا في آسيا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وتشارك فيها 56 دولة. وفي عام 1992م، أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منصب المفوض السامي المعني بالأقليات القومية. وقد جاء استحداث هذا المنصب بمثابة رد فعل على الصراع الإثني في أوروبا، ولا سيما الوضع في يوغوسلافيا السابقة. تلتزم دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتعهدات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، كما أن معظم دول المنظمة ملزمة أيضًا بمعايير مجلس أوروبا. وبالنسبة إلى المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية، فإن الحقوق اللغوية للأقليات القومية هي قضية متواترة. وفي عام 1996، استشار المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية فريقا من الخبراء للتثبت من توصياته بشأن الحقوق اللغوية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية. قاد ذلك إلى وضع «توصيات لاهاي بشأن الحقوق التعليمية للأقليات القومية» (1996)، تلتها بعد ذلك بعامين «توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية» (1998). وفي الوقت الذي تركز فيه الوثيقة الأولى على استعمال اللغة في التعليم (الحق في المعرفة الصحيحة باللغة الأم)، فإن الوثيقة الثانية تتناول

الحقوق على نطاق أوسع فيما يتعلق بقضايا مثل الأسماء، والحياة المجتمعية، ووسائط الإعلام، والحياة الاقتصادية، والسلطات الإدارية، والخدمات العامة، والسلطات القضائية. وتشكل مجموعتا التوصيات معا معيارا تستخدمه المفوضة السامية. وقد وسَّعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذه السلسلة من التوصيات على مر السنين. وهي تشمل اليوم أيضا «توصيات لوند Lund بشأن المشاركة الفعالة للأقليات القومية في الحياة العامة» (1999)، ودليل وارسو Guidelines Warsaw بشأن مشاركة الأقليات في العملية الانتخابية» (2001)، و«دليل استعمال لغات الأقليات في وسائل البث الإعلامي» (2003)، ومؤخرا «توصيات بولزانو/ بوزن Bozen /Bolzano بشأن الأقليات القومية في العلاقات بين الدول» (2008). وتستند تلك التوصيات عموما إلى أحكام في القانون الدولي. فهي لا تملك قوة قانونية في حد ذاتها، ولكنها مهمة في بلورة النقاش وفي تقديم الخطوط العريضة لما يعتبر طبيعيا.

يضم المجلس الأوروبي اليوم 47 دولة عضوًا، بما في ذلك جميع دول الاتحاد الأوروبي الـ 27. وربما كان عمل المجلس الأوروبي أكثر أهمية بالنسبة إلى الحقوق اللغوية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ لأنه بين عامي 1984 و1992 طور المجلس الأوروبي الميثاقَ الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (ETS 148) وطور بعد ذلك، بين عامي 1993 و1994، الاتفاقيةَ الإطارَ لحماية الأقليات القومية (ETS 157). ودخلت المعاهدتان كلتاهما حيز التطبيق في عام 1998.

إن الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات هو أداة مهمة لتطوير الحقوق اللغوية والسياسة اللغوية. استغرقت صياغة الميثاق مدّة طويلة من الزمن، بدءًا من عام 1981 من خلال توصيات من الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي وكذلك البرلمان الأوروبي. فقد أوصيا بوضع ميثاق للغات والثقافات الإقليمية أو لغات وثقافات الأقليات (رياغان؛ انظر أيضا فريرهلينغ 2006، ص. 4–23). كانت صياغته عملية طويلة ومملة، لكن، ونظرا إلى التغيرات السياسية المهمة التي حدثت في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية في أوائل التسعينات، عُجل بالعملية وقبل المجلس الأوروبي الميثاق في عام 1992 من جانب الأعضاء 27 آنذاك. وبحلول عام 2010، صادقت على الميثاق 24 دولة ووقعت عليه 9 دول أخرى لكنها لم تصادق عليه. وهذا يعني أن 14 دولة أخرى ليست طرفا في هذه المعاهدة؛ لأسباب مختلفة، ومن بين هذه الدول بلجيكا وأيرلندا؛ الدولتين اللتين لديهما باع طويل في التعامل مع الحقوق اللغوية.

اللغتان الإنجليزية والفرنسية هما النسختان اللغويتان الرسميتان للمعاهدة، ولكن الاهتمام بمجموعات لغات الأقليات كبير، كما يظهر من حقيقة أن النص الرسمي قد تُرجم إلى 45 لغة مختلفة، وإلى اللغات الرسمية للدول، علاوة على العديد من لغات الأقليات الفريدة. ويتسم الميثاق وفقاً لما ذكره فورهلينغ (2005، ص. 27–8)، بخصائص عديدة تجعله مقاربة أصيلة لتعزيز احترام الثقافات الإقليمية أو ثقافات الأقليات.

ويتضمن الميثاق ديباجة وخمسة أجزاء:

- الجزء الأول– *الأحكام العامة*. ويتناول هذا الجزء في المقام الأول التعريفات والتعهدات والترتيبات العملية.
- الجزء الثاني– *الأهداف والمبادئ*. جميع الدول المصادقة ملزمة بقبول هذه الأهداف والمبادئ العامة.
- الجزء الثالث– *تدابير تعزيز استعمال اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات في الحياة العامة*. ويشكل الجزء الثالث هو جوهر الميثاق. يحوي هذا الجزء سبع مواد، ولكل مادة فقرات أصلية وفقرات فرعية: المادة 8 التعليم؛ المادة 9– السلطات القضائية؛ المادة 10– السلطات الإدارية والخدمات العامة؛ المادة 11– وسائط الإعلام؛ المادة 12– الأنشطة والمرافق الثقافية؛ المادة 13– الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ المادة 14– المبادلات عبر الحدود.
- الجزء الرابع– *تطبيق الميثاق*. ويتعلق ذلك بالرصد والتقارير الدورية ومهمة لجنة الخبراء.
- الجزء الخامس– *الأحكام الختامية*. يتضمن إجراءات التوقيع والتصديق على الميثاق ودخوله حيز التطبيق.

يجب على الدولة المصادقة أن تطبق ما لا يقل عن 35 فقرة أو فقرة فرعية من أحكام الجزء الثالث على كل لغة من لغات الأقليات، بما في ذلك ثلاث فقرات أو فقرات فرعية على الأقل من المادتين 8 و12 وفقرة واحدة على الأقل من المواد 9 و10 و11 و13. إن المصادقة على الميثاق مهمة جادة وليست مجرد تعبير عن النوايا الحسنة.

يتعين على الدول الأعضاء في الميثاق الأوروبي تقديم تقرير دوري كل ثلاث سنوات. وتنظر لجنة الخبراء في هذه التقارير وتعدّ توصيات للجنة الوزراء، وهي أعلى هيئة في المجلس الأوروبي. وهكذا تضطلع لجنة الخبراء بدور مركزي في عملية الرصد. ورغم أن اللجنة تستطيع أن توضح أوجه الغموض في الميثاق، فإنها لا

تستطيع أن تعطي تفسيرا قانونيا نهائيا. يقترح دنبار Dunbar (2008، ص.61) أن دور لجنة الخبراء لا ينبغي أن يكون دور هيئة شبه قضائية؛ بل دور «استشارية في مجالات السياسات حول التخطيط اللغوي planning Language الجيد»

ويعمل الميثاق باعتباره أداة دولية لمقارنة التدابير والمرافق القانونية للدول الأعضاء (كريث، 2003)، ويهدف إلى حماية اللغات التاريخية الإقليمية أو لغات الأقليات في أوروبا وتعزيزها. ويتيح الميثاق للدول المنضوية فرصة الاختيار بين خيارات مختلفة. فدرجة الحماية غير محددة؛ وبالتالي، يمكن للدولة أن تختار سياسات فضفاضة أو صارمة. والنتيجة هي مجموعة متنوعة من الأحكام عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (غرين، 2003).

والمعاهدة المهمة الثانية التي توفر الدعم لجماعات لغات الأقليات هي الاتفاقية الإطار لحماية الأقليات القومية (المجلس الأوروبي 1995). وقد صيغت هذه الاتفاقية الإطار في فترة زمنية أقصر بكثير، وترتبط ارتباطا أقوى بالتحولات السياسية في أوروبا الوسطى والشرقية في التسعينات. وقد اعتُمدت في عام 1995 ودخلت حيز التطبيق في عام 1998. واعتبارا من عام 2010، بلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية الإطار 39 دولة، ووقعت عليها أربع دول أخرى ولكنها لم تصادق عليها؛ وأربع دول أخرى ليست طرفا في هذه الاتفاقية، وهي: فرنسا وموناكو وأندورا وتركيا.

والاتفاقية الإطار غير مرضية تماما؛ لأنها صيغت مع الكثير من الحلول التوفيقية بين وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء. ومن الانتقادات التي وُجهت إليها أن الأحكام لا تضيف سوى القليل إلى القانون الدولي القائم. وعلاوة على ذلك، فقد صيغت بشكل غامض مع العديد من العبارات مثل «قدر الإمكان». يقارن (ترويبست 1993، ص. 3) هذه الاتفاقية بـ «شبكة واسعة متشابكة تحتوي على عدد كبير من الثقوب الكبيرة. وكل حكومة تعتزم التسلل ستنجح بلا شك». وعلى الرغم من أن ترويبست مقتنع أيضا بأن هذا «يترك مجالا للتفسير في اتجاه أكثر إيجابية»، فإن المعاهدة تحتاج إلى أن تنفذ «بحسن نية» مع توفر الإرادة السياسية لدعم حقوق الأقليات.

وتتضمن الاتفاقية الإطار ديباجة وخمسة فروع تشتمل على 32 مادة:

- تحدد المواد 1–3 من الفرع الأول عدة مبادئ عامة. وتنص المادة 1 على أن حماية الأقليات القومية هي جزء من النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.

القسم الثاني، المواد 4–19، هو المنطوق الرئيس للنص ويحتوي على أحكام عن نوع البرنامج، وخاصة في مجالات التعليم والإعلام والإدارة العامة.

- تركز المادة 20–23 من الفرع الثالث على المسائل المتعلقة بتفسير المبادئ الواردة في الفرع الثاني.
- تحدد المادة 24–26 من الفرع الرابع والمادة 25–32 من الفرع الخامس مبادئ رصد الاتفاقية الإطار ودخولها حيز التطبيق.

وعلى غرار الميثاق الأوروبي، تقوم لجنة استشارية من الخبراء المستقلين برصد تطبيق الاتفاقية الإطار وتقدم تقاريرها إلى لجنة الوزراء.

وتتألف عملية الرصد من أربع مراحل: (1) تقرير دوري من الدولة (كل خمس سنوات)؛ (2) رأي اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الدولة؛ (3) تعليقات الدولة على رأي اللجنة الاستشارية؛ (4) قرار صادر عن لجنة الوزراء.

والهدف من الاتفاقية الإطار هو ضمان احترام حقوق الأقليات القومية وهي «المعاهدة الدولية الأولى (وما تزال الوحيدة) الموجهة تحديداً وحصراً إلى الأقليات» (هينرار ودونبار، 2008، ص. 5). بيد أن إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الإطار قد يترك الكثير مما هو مرغوب فيه (غال، 2000).

والاتفاقية الإطار نص مختلف عن الميثاق الأوروبي. وهدفها هو حماية الأقليات (وبالتالي الجماعات) ويهتم الميثاق باللغات باعتبارها أصولاً ثقافية. وتتعلق الاتفاقية الإطار بإقرار الحقوق، في حين يقتضي الميثاق الأوروبي من الدول وضع سياسة لتطوير لغات الأقليات. كما أن الاتفاقية الإطار هي أيضا أقل تفصيلا بكثير بشأن استعمال اللغة في مختلف الميادين الاجتماعية من الميثاق الأوروبي (فويرهلينغ، 2005، ص. 4–32). ومع ذلك، وبسبب تأويلات التقارير الدورية للجنة الاستشارية، يرى دي فارين Varennes De (2008، ص. 29) أن الاتفاقية الإطار «قد تصبح أداة أقوى بكثير من الميثاق الأوروبي».

4. سياسة الاتحاد الأوروبي اللغوية والحقوق اللغوية

الميثاق الأوروبي والاتفاقية الإطار هما نصان وضعهما المجلس الأوروبي، ومن ثم فهما ليسا جزءا من القانون الحالي للاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، فقد كان لهما تأثير في تطوير سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الأقليات

اللغوية. حدثت خلال العقود الماضية، تطورات مهمة داخل الاتحاد الأوروبي مهدت الطريق لمزيد من الاهتمام بالأقليات اللغوية، وحمايتها القانونية، وتعزيزها من خلال السياسات النشطة.

يعود تاريخ المشاركة السياسية المبكرة مع لغات الأقليات في الاتحاد الأوروبي (التي كانت ما تزال آنذاك جماعات أوروبية) إلى أكتوبر 1981، عندما اعتمد أول برلمان أوروبي منتخب مباشرة ما يسمى بقرار أرفي Arfé. دعا القرارُ الدولَ الأعضاءَ والسلطاتِ الإقليميةَ والمحليةَ إلى تعزيز اللغات الإقليمية ولغات الأقليات، ولا سيما في مجالات التعليم والتواصل الجماهيري والحياة العامة، وقد أتاح الدعم السياسي والثقافي المقدم إلى لغات الأقليات في قرار أرفي للمفوضية الأوروبية أن تفتح بندا صغيرا في ميزانية الاتحاد الأوروبي وأن تضع برنامجا للأنشطة المتعلقة بلغات الأقليات.

أدى ذلك، من بين ما أدى إليه، إلى تأسيس المكتب الأوروبي للغات الأقل استعمالًا (EBLUL) ومقره دبلنDublin، بأيرلندا. تهدف الرابطة وهي منظمة غير حكومية إلى التماس الدعم السياسي والمالي للغات الأقل استعمالا في المؤسسات الأوروبية، وكان لها نشاط في البرلمان الأوروبي بشكل خاص والمجلس الأوروبي. وفي يناير 2010، أُغلق المكتب EBLUL بعد أن أصبح تمويله متعذرا.

تعاون المكتب الأوروبي للغات الأقل استعمالا مع شبكة ميركاتور Mercator المكونة من ثلاثة مراكز متخصصة (ميركاتور للتعليم في فريزلاند Friesland، وميركاتور ميديا في ويلز، وتشريعات ميركاتور في كاتالونيا). هذه مراكز للمعلومات والتوثيق والبحوث حول لغات الأقليات في الاتحاد الأوروبي. ووسعت مؤخرًا شبكة Mercator مع مراكز في السويد Sweden والمجر Hungary.

وحدث تطور مهم آخر في عام 1983 تمثل في إنشاء الفريق المشترك بين لغات الأقليات وثقافاتها، وهو فريق عمل غير رسمي يتألف من أعضاء البرلمان الأوروبي من مختلف الأحزاب السياسية. كانت المبادرة اللاحقة التي أعقبت رابطة اللغات الأقل استعمالا في البرلمان الأوروبي هي قرار كويجبرسKuijpers، الذي اعتُمد في عام 1987. وكان هذا القرار أوسع نطاقا وتناول إجراءات محددة بمزيد من التفصيل من قرار أرفي. وأوصت المبادرة باتخاذ تدابير مختلفة في مجالات التعليم، واستعمال اللغة أمام السلطات المحلية، ووسائط الإعلام، والهياكل الأساسية الثقافية، والتعاون عبر الحدود.

من الصعب تحديد مدى أهمية قرارات البرلمان الأوروبي هذه في الثمانينات؛ لأنها لم تكن مرتبطة بأولويات المفوضية أو المجلس الأوروبي.

يخلص ستولفو Stolfo (2009، ص. 40–2) إلى أن البرلمان الأوروبي لعب دورًا مهمًا منذ الثمانينات. ومع ذلك، تنتقد توغنبرغ Toggenburg (2008، ص. 3) القرارات وتراها «مثالية» و«غير واقعية» و«غير ملزمة قانونيًا» و«وسيلة لتعزيز [الصورة المؤسسية [للبرلمان الأوروبي]».

خلال التسعينيات، حدث خطان هامان للتنمية، الأول داخلي للاتحاد الأوروبي والثاني ناتج عن العمليات الخارجية.

ومن بين التطورات الداخلية، يبرز تقرير كيليليا Killilea لعام 1994. ويبين النص تأثير معاهدة ماستريخت Maastricht (1993)، التي أنشأت الاتحاد الأوروبي.

إن الدول الأعضاء مدعوة إلى الاعتراف بأقلياتها اللغوية وتهيئة الظروف الأساس للحفاظ عليها وتنميتها. يختلف تقرير كيليليا عن تقريري أرفي وكويجبرس السابقين؛ لأنه يركز كليا على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، والذي يدعمه بكل إخلاص. اعتُمد التقرير بتصويت ساحق في البرلمان يعكس فيما يبدو تحولا إيجابيا في الرأي العام لصالح التنوع اللغوي.

وجدير بالذكر أيضا أن هناك عدة إشارات إلى لغات الأقليات في قرارات أخرى اعتمدها البرلمان الأوروبي، تتعلق بمسائل من قبيل شبكات التلفزيون، والسياسة الإقليمية، والإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

ومع ذلك، حدث تطور سلبي داخل الاتحاد الأوروبي نتج عن قرار عام أصدرته محكمة العدل الأوروبية في يونيو 1998. رأت المحكمة أنه ليس للجنة الحق في تمويل أي برنامج ما لم يستند إلى قانون اتفقت عليه اللجنة والبرلمان والمجلس، نظرًا إلى عدم أهليتها. بموجب هذا المعيار، حُظر بند الميزانية للغات والثقافات الإقليمية والأقليات. تتطلب إعادة بند الميزانية قاعدة قانونية جديدة. ومع ذلك، سيتطلب الأمر أيضًا إجماعًا، وهو أمر يستحيل تحقيقه؛ لأن بعض الدول ستستخدم حق النقض ضد أي برنامج يدعم لغات الأقليات. وحتى خلال السنة الأوروبية للغات (2001)، وهي سنة موضوعاتية thematic نظمها الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي معًا، لم يُتوصل إلى حل ولا شيء تغيّر. تعاقدت المفوضية الأوروبية مع

تقرير SMiLE، الذي حقق في أفضل السبل التي يمكن للاتحاد الأوروبي بنهجها دعم لغات الأقليات. ويقدم التقرير لمحة عامة عن السياسات والأنشطة والأدوات اللغوية (غرين Grin وموورينغ Moring، ص. 2002). غير أن النتيجة النهائية كانت أن لغات الأقليات لم تظل سياسة منفصلة؛ بل «عُممت» باعتبارها جزءا من خطة العمل للفترة 2004–2006 لتعزيز تعلم اللغة والتنوع اللغوي.

كانت أهم عملية خارجية في التسعينات هي الانتقال السياسي لأوروبا الوسطى والشرقية ونتيجة لتوسيع الاتحاد الأوروبي. يحدد ما يسمى «معايير كوبنهاغن» (1993) ما إذا كان بلد مؤهلاً للانضمام إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

وشملت هذه الشروط «احترام الأقليات وحمايتها». وبهذه الطريقة أصبح المجلس الأوروبي (من خلال البت في الانضمام) والمفوضية الأوروبية (من خلال مراقبة الدول المرشحة) معنيين بشكل مباشر بقضايا الأقليات. تحولت السياسة من التركيز على اللغة والثقافة إلى قضايا أوسع تتعلق بالمشاركة السياسية والمواطنة. تمكنت إستونيا ولاتفيا أخيرا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دون الامتثال الكامل لروح معايير كوبنهاغن (أدري، 2005). وفقا لتوغنبرغ Toggenburg (2008، ص. 7) فإن معيار كوبنهاغن لاحترام الأقليات وحمايتها «ما يزال غامضا بشكل ميؤوس منه». فقد أصبحت إضافة 10 دول أعضاء جديدة حقيقة واقعة في عام 2004 وفي عام 2007 أصبحت بلغاريا ورومانيا أيضًا، دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي. وهكذا، أصبحت الأقليات اللغوية العديدة في تلك الدول الأعضاء الـ 12 الجديدة أيضا جزءا من الاتحاد الأوروبي.

مع هذا التوسيع الأخير في عام 2007، أصبحت اللغة الأيرلندية لغة رسمية ولغة عمل في الاتحاد الأوروبي، مما يعني أنها تتمتع بنفس المكانة شأنها شأن اللغات الوطنية الأخرى للدول الأعضاء. وأُنجز مزيد من الاعتراف باستعمال لغات الأقليات وتوسيع نطاقه على المستوى الأوروبي بالموافقة على استعمال لغات إضافية. ويتعلق هذا الأمر بلغات الأقليات التي لها مركز رسمي بصفة خاصة وتتطلب اتفاقا خاصا مع تلك الدولة العضو التي يتعين عليها أن تكون مستعدة لتحمل التكاليف والمسؤولية (Arzoz، 2008، ص.7). حتى الآن، استفادت الباسك وكاتالونيا والجاليكية Galician في إسبانيا والويلزية Welsh في المملكة المتحدة من هذا الإجراء القانوني.

وفي الوقت نفسه، وافق البرلمان الأوروبي على قرار يستند إلى ما يسمى بتقرير إيبنرEbner (2003). تدعو هذه الوثيقة إلى إنشاء وكالة أوروبية للتنوع اللغوي وتعلم اللغة، بما في ذلك اللغات الإقليمية ولغات الأقليات، بالإضافة إلى برنامج متعدد السنوات. وحتى الآن لم يتحقق أي من الاقتراحين. وفي الفترة التشريعية التي تلت (2004–2009)، أكد البرلمان الأوروبي من جديد دعمه للأقليات اللغوية باعتماده تقرير موراييس Moraes (2005). ويتضمن هذا التقرير أكثر القرارات شمولا وأبعدها أثرا حتى الآن. ويدعو النصُّ المفوضيةَ الأوروبيةَ والدولَ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى معاملة الأقليات اللغوية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الأوروبي والاتفاقية الإطار وتوصيات لاهاي ولوند Lund. وهذا يبين الأهمية المستمرة لمعاهدتي المجلس الأوروبي وتوصيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمواصلة تطوير سياسة الاتحاد الأوروبي (انظر أيضا هرنار ودونبر، 2008، ص.9). تعتبر اللجنة اليوم حماية الأقليات جزءًا من *مكتسبات الاتحاد الأوروبي*.

ومنذ بداية عام 2007، أصبح للاتحاد الأوروبي مفوض خاص يعالج جميع المسائل المتصلة بالتعدد اللغوي multilingualism، بما في ذلك الأقليات اللغوية. وقد شدد في عدة تقارير على أهمية تعدد اللغات بالنسبة إلى أوروبا ولغات الأقليات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنوع اللغوي. ونشر المفوض استراتيجيته العامة بعنوان «تعدد اللغات: رصيد لأوروبا والتزام مشترك».

ينظر إلى المتحدثين بلغات الأقليات على أنهم «أشبه ما يكونون بمادة ملصقة تجمع بين ثقافات مختلفة» (المفوضية الأوروبية Commission European، 2008، ص. 6). وخلال اجتماع المفوضية الأوروبية الجديد لعام 2010، أعيد دمج هذه الوظيفة الخاصة بولاية مفوض التعليم والثقافة وتعدد اللغات والشباب. ومن بين أولويات السنوات الخمس المقبلة، يشير المفوض إلى دعم 60 لغة إقليمية أو لغات أقليات في أوروبا».

5. الاستنتاجات – آفاق مستقبلية

تحظى الأقليات اللغوية اليوم في الاتحاد الأوروبي بتقدير أكبر مما كانت عليه قبل بضعة عقود فقط. إن التنوع اللغوي وتعدد اللغات مدرجان الآن في جدول الأعمال السياسي. بعد قبول ميثاق الحقوق الأساس في عام 2000، التزم الاتحاد

الأوروبي في المادة 22 باحترام التنوع الثقافي والديني واللغوي (أرزوز، 2008، ص.5). وباعتماد معاهدة لشبونة (2009) يصبح الميثاق ملزما قانونا. هناك افتراض أساس في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، مفاده أن الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي وحمايته وتعزيزه أمر مهم. إنها فكرة يدعمها السكان بشكل عام. ففي دراسة استقصائية أجريت في 25 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي آنذاك، قدم 63 في المائة من المستجوبين ردا إيجابيا على البيان المعنون «ينبغي أن تحظى اللغات الإقليمية ولغات الأقليات بدعم أكبر» (أوروبارومتر، 2005).

ووضعت على مر السنين، مجموعة من المعايير المدعومة على نطاق واسع في مجال الأقليات اللغوية. لقد كان دور المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالغ الأهمية.

كما أسهمت «أوروبا» بطريقة بناءة في تطوير سياسات الدولة الوطنية. بيد أن الاعتبارات السياسية تحد بشكل كبير من وضع المعايير القانونية.

على الرغم من كل التقدم المحرز فإن «أوروبا لم تتحول بعد» إلى جنة «للأقليات» على حد تعبير بينيديكتر Benedikter (2008، ص.3). وفيما يتعلق بالحقوق اللغوية، فإن ما يمكن ملاحظته معقد للغاية ويحتاج إلى مزيد من التفصيل والتوضيح. وفي نهاية المطاف، يكتسي إعمال الحقوق اللغوية أهمية قصوى (ثورنبيري ومارتن إستيبانيز، 2004).

والسؤال الأساس هو، هل تسهم هذه الحقوق في إحياء لغة أقلية ما وتحسين الحفاظ عليها، أم أنها تشجع على الانتقال إلى اللغة السائدة؟ وإذا كان الاعتراف بلغة الأقلية رمزيا فقط، فقد يكون ذلك حافزا للاستيعاب في التيار الرئيس للمجتمع، بدلا من أن يكون ضمانة للغة المعنية.

تعتبر سياسات الاتحاد الأوروبي، بشكل عام، ذات أهمية كبيرة، لكن الاتحاد يفتقر إلى القيادة بشأن هذه القضية بسبب القيود الدستورية. ومع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، قد يتغير ذلك. تشير المعاهدة إلى «حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات» واعتبار ذلك قيمة أوروبية أساسا. علاوة على ذلك، يستعمل ميثاق الحقوق الأساس مصطلح «الأقلية القومية» minority national، والذي يصبح من خلال معاهدة لشبونة مصطلحًا في قانون الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن معاهدة

لشبونة هي خطوة مهمة إلى الأمام لحماية حقوق الأقليات اللغوية في الاتحاد الأوروبي؛ لأنها تصبح من الناحية القانونية قيمة «تأسس» عليها الاتحاد الأوروبي و«مشتركا بين الدول الأعضاء» (توغنبرغ، 2008، ص.14). فإلى أي حد ستصل هذه الحماية، يبقى هذا هو السؤال المطروح.

بيبليوغرافيا:

- Arzoz, Xabier (2008) Introduction, in Xabier Arzoz (ed.), Respecting Linguistic Diversity in the European Union. Amsterdam: John Benjamins, 1-13.
- Benedikter, Thomas (2006) Legal Instruments of Minority Protection in Europe—An Overview. Bolzano/Bozen: EURAC
- Beswick, Jaine E. (2007) Regional Nationalism in Spain: Language Use and Ethnic Identity in Galicia. Clevedon: Multilingual Matters.
- Beveridge, Barbara (2002) Legal English—How it Developed and Why It is Not Appropriate for International Commercial Contracts, in H. Mattila (ed.), The Development of Legal Language. Helsinki: Talentum Media, 55-79.
- Capotorti, Francesco (1979, 1991) Study of the Rights of Persons Belonging to Ethnic, Religious and Linguistic Minorities. New York: United Nations.
- Craith, M. N. (2003) Facilitating or Generating Linguistic Diversity. The European Charter for Regional or Minority Languages, in Gabrielle Hogan-Brun and Stefan Wolff (eds), Minority Languages in Europe. Frameworks, Status, Prospects. Hampshire: Palgrave Macmillan, 56-72.
- De Varennes , Fernand (1996) Language, Minorities and Human Rights. The Hague, Boston, London: Martinus Nijhoff.

- Dunbar, Robert (2008) Definitively Interpreting the European Charter for Regional or Minority Languages: The Legal Challenges, in Robert Dunbar, G. Parry, and S. Klinge (eds), The European Charter for Regional or Minority Languages: Legal Challenges and Opportunities. Strasbourg: Council of Europe Publishing, 37-61.
- Eurobarometer (2005) Europeans and Languages, Special Eurobarometer 237—Wave 63.4. European Commission; http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/ebs/ebs_237.en. pdf
- European Commission (2008) Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. Multilingualism: An Asset for Europe and a Shared Commitment. Brussel 18.09.2008 COM (2008) 566 final;

<http://ec.europa.eu/education/languages/pdf/com/2008_0566_en.pdf> accessed September 1, 2009.

- Extra, Guus and Durk Gorter (2008) The Constellation of Languages in Europe, in Guus Extra and Durk Gorter (eds), Multilingual Europe: Facts and Policies. Berlin: Mouton de Gruyter, 3-61.
- Fishman, Joshua A. (1991) Reversing Language Shift. Theoretical and Empirical Assistance to Threatened Languages. Clevedon: Multilingual Matters.
- Grin, François (2003) Language Policy Evaluation and the European Charter for Regional or Minority Languages. London: Palgrave Macmillan.
- Grin, François and Tom Moring (2002) Final Report: Support for Minority Languages in Europe. Brussels: European Commission; <http://europa.eu.int/comm/education/policies/lang/languages/

langmin/files/support.pdf> accessed April 3, 2009.

- Henrard, Kristin (2000) Devising an Adequate System of Minority Protection: Individual Human Rights, Minority Rights and the Right to Self-Determination. The Hague, Boston, London: Martinus Nijhoff Publishers.
- Henrard, Kristin and R. Dunbar (2008) Synergies in Minority Protection: European and International Law Perspectives. Cambridge: Cambridge University Press.
- Henrard, Kristin and R. Dunbar (2008) Synergies in Minority Protection: European and International LawPerspectives. Cambridge: Cambridge University Press.
- Hepworth, Mike and Brian S. Turner (1982) Confession. London: Routledge.
- Judge, Anne (2000) France: "One State, one Nation, one Language?", in Stephen Barbour and Cathie Carmichael (eds), Language and Nationalism in Europe. Oxford: Oxford University Press, 44-82.
- Kloss, Heinz and H. Haarmann (1984) The Languages of Europe and Soviet Asia, in Heinz Kloss and Grant D. McConnell (eds.) Linguistic Composition of the Nations of the World: 5. Europe and the USSR. Quebec: Les Presses de l'université Laval, 11-75.
- Lewis, M. Paul (ed.) (2009) Ethnologue: Languages of the World (16th edn). Dallas, TX: SIL International; <http://www.ethnologue.com/> accessed August 10, 2009.
- May, Stephen (2001) Language and Minority Rights: Ethnicity, Nationalism and the Politics of Language. Harlow: Pearson Education Ltd.
- Nic Shuibhne , Niamh (2002) EC Law and Minority Language

Protection. The Hague: Kluwer Law International.

- Ó Riagáin, Dónall (2002) Gàidhlig and Other Lesser Used Languages: What Future in the New Europe? Paper, Department of Celtic and Scottish Studies, University of Edinburgh. Online at www.arts.ed.ac.uk/celtic/poileasaidh/gaelic&other.html accessed August 14, 2009.
- Pan, Christoph (2009) Die Minderheitenfrage in der Europäischen Union, Europäisches Journal für Minderheitenfragen 1:20-31.
- Pentassuglia, Gaetano (2002) Minorities in International Law. Strasbourg Cedex: Council of Europe Publishing.
- Perfect, Timothy J., Laura J. Hunt, and Chrisopher M. Harris (2002) Verbal Overshadowing in Voice Recognition, Applied Cognitive Psychology 16:973-80.
- Stolfo, Marco (2009) Unity in Diversity: The Role of the European Parliament in Promoting Minority Languages in Europe, in Susanna Pertot, Tom M. S. Priestly, and Colin H. Williams (eds), Rights, Promotion and Integration Issues for Minority Languages in Europe. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 32-43.
- Thompson, Cecilia (2001) The Protection of Minorities within the United Nations. In Snežana Trifunovska (ed.), Minority Rights in Europe, The Hague: Asser Press, 115-38.
- Thornberry, Patrick (1991) International Law and the Rights of Minorities. Oxford: Clarendon Press.
- Toggenburg, Gabriel (2008) The EU's Evolving Policies vis-à-vis Minorities: A Play in Four Parts and an Open End. Bolzano/Bozen: EURAC.
- Tognini-Bonelli, Elena (2001) Corpus Linguistics at Work. Amsterdam: John Benjamins. accessed August 24, 2011. <www.gfbv.it/3dossier/

eu-min/autonomy-eu.html> accessed August 25, 2009.

- Troebst, Stefan (1999) Preface and Acknowledgements, in María Amor Martín Estébanez and Kinga Gál, Implementing the Framework Convention for the Protection of National Minorities. Flensburg: ECMI,3.
- Wei, Li (2000) Dimensions of Bilingualism, in Li Wei (ed.), The Bilingualism Reader. London: Routledge, 2-21.

اكتساب اللغة الثانية[1]

رُدْ إِلِس

قراءة ومراجعة

أ. د. وليد العناتي

أستاذ اللسانيات التطبيقية

عميد كلية العلوم التربوية والآداب (الأنروا)

عمّان/ الأردن

Alanati@unrwa.org

https://orcid.org/0009-0000-3855-6707

الملخّص

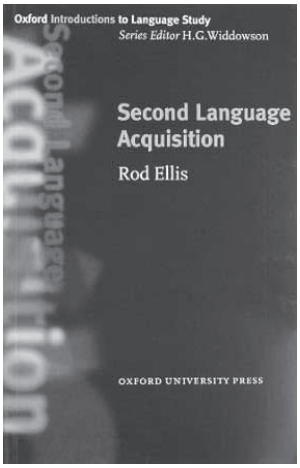

هذه مراجعة علمية لكتاب «**رُدْ إِلِس**» اكتساب اللغة الثانية؛ أحد الكتب الرائدة والمهمة في مجال أبحاث اكتساب اللغة الثانية وما تعلَّق به من قضايا جوهرية كالتعلُّم والتعليم وتحليل الأخطاء والتفاعل،...

وقد جاءت هذه المراجعة تفصيلية لإبراز أهمية الكتاب وفضائله وأهميته للباحثين والمتخصصين؛ فكانت قراءةً ثُلاثِيَّة الأبعاد؛ فهي تجمع بين تلخيص المضامين العامَّة لفصول الكتاب ومباحثه بدقَّة متناهية من ناحية، وإعادة صياغة أفكار ومعلومات بلُغتي متكئًا على معرفتي وخبرتي في حقل اكتساب اللغة الثانية وتعليمها من ناحية ثانية، وأخيرًا؛ ترجمة دقيقة لنصوص كاملة صرفتُ إليها عنايتي واهتمامي..

الكلمات المفاتيح: اللغة الثانية، اكتساب اللغة الثانية، اللغة الأولى (الأم)، تحليل الأخطاء، نظريات، المتَعلِّم، المُدْخَلات، الأداءات..

(1) (Ellis, 2000)

SECOND LANGUAGE ACQUISITION

Rod Ellis

Reviewed and revised by

Prof. Waleed Al-Anati
Professor of Applied Linguistics
Dean of the Faculty of Educational Sciences and Arts (UNRWA)
Amman, Jordan
Alanati@unrwa.org

https://orcid.org/0009-0000-3855-6707

ABSTRACT

This is a scientific review of the book Second Language Acquisition for Rod Ellis. It is one of the most pioneering and significant books in the field of second language acquisition, learning and teaching, error analysis, and interaction, among others. This detailed review highlights the importance of the book and its positive sides to researchers and specialists. Thus, it is a three-dimensional review that combines between summarizing accurately the general contents of the book's chapters, paraphrasing thoughts and information relying on the reviewer's knowledge and experience in the field of second language acquisition and translating precisely full texts.

Keywords: Second language (L2), Second language Acquisition (SLA), First language (L1: mother tongue), Error Analysis, Learner, Inputs, outputs.

تمهيد:

هذا الكتاب، كتاب «اكتساب اللغة الثانية» لـ«رُدْ إِلِس» أحد كتب سلسلة «**مقدمات أكسفورد لدراسة اللغة**» التي يُشرِف على تحَريرها اللساني المرموق «وِدوسون». وتقوم بنيته على مقدمة وثلاثة أقسام. ويتميز هذا الكتاب بميزات جاذبة للباحثين والمشتغلين بحقل اكتساب ل2، ومن هذه الميزات أنه:

- يتبع أسلوبًا جاذبًا في تقديم الأفكار وتناولها؛ إذ غالبًا ما يعتمد على إثارة الأسئلة المحورية في كل قضية يتناولها.
- يُكَثِّف المعلومات تكثيفًا ظاهرًا يوصل القارئ إلى المعلومة مباشرة دون استغراق وقت طويل في ذلك.
- يورد عددًا من الدراسات التطبيقية ويقدِّم نتائجها شواهدَ على القضايا التي يناقشها.
- يُعَرِّف بمصادِرَ ومراجع مهمَّة لا يستغني عنها الباحثون في اكتساب اللغة الثانية وتعليمها.
- يُثْري معارف القارئ بنصوص متنوعة لأعلام المجال: تشومسكي، كراشِن، سلكنر، ميريل سواين، شْمِتْ...

وهذه القراءة ثُلاثِيَّة الأبعاد؛ فهي تجمع بين تلخيص المضامين العامَّة لفصول الكتاب ومباحثه بدقَّة متناهية من ناحية، وإعادة صياغة أفكار ومعلومات بلغتي متكئًا على معرفتي وخبرتي في حقل اكتساب اللغة الثانية وتعليمها من ناحية ثانية، وأخيرًا؛ ترجمة دقيقة لنصوص كاملة صرفتُ إليها عنايتي واهتمامي.

وفي ما يلي عرض تفصيلي لمحتوى الكتاب

المقدمة

وتتضمن غرض هذا الكتاب، وبيان تصميمه وشرح بنيته، وكيفية استعماله.

القسم الأول: جَرد (مسح):

يؤلف هذا القسم متن الكتاب وصُلبه، ويتناول المؤلف فيه عشرة موضوعات محورية في حقل اكتساب ل2؛ إذ تتناول عملية الاكتساب من جميع وجوهها بما يغني الباحثين عن أي كتاب تقديمي آخر.

أما الموضوعات فهي:

1 – تقديم: وصف اكتساب ل2 وتوضيحه

ويتضمن ستَّ قضايا هي:

– ما هو اكتساب اللغة الثانية؟ (ص. 3)

يؤرِّخ المؤلف لدراسة اكتساب اللغة الثانية بالنصف الثاني من القرن العشرين؛ حين مَسَّت حاجاتُ الناس إلى تعلم لغات أخرى للتواصل وتلقّي العلم، دون أن يكون ثمة عناية كبيرة بالسؤال الجوهري: **كيف تُتَعَلَّم اللغة الثانية؟** ونراه يُعَرِّف مصطلح اكتساب اللغة الثانية بأنه الطريقة التي يتعلم بها الناس لغة أخرى سوى لغتهم الأم، داخل الصف أو خارجه. أما دراسة اكتساب اللغة الثانية فإنما هي دراسة كيفية اكتساب الناس أي لغة أخرى.

– ما هي أهداف اكتساب اللغة الثانية؟ (ص. 4)

يتساءل المؤلف: **كيف يمكننا أن نَدْرُسَ اكتساب اللغة الثانية؟** ويطرح إجاباتٍ محتملةً منها: سؤال المتعلمين الذي نجحوا في اكتساب لغة ما: كيف تأتَّى لهم ذلك؟ ومن ذلك جميع عينات من أداءات المتعلمين باللغة الثانية تحدثًا وكتابةً. وهو يؤكد أن عملية الجمع هذه ستقدم لنا أدلة جيدة عما يعرفه المتعلمون من اللغة الهدف، وكيفية تطور أدائهم على تراخٍ من الزمن. وتتركز دراسة هذه العينات على الخصائص الشكلية للغة: أصواتها، وصرفها، ونحوها، وقواعد رسمها، وفقًا لما انتهى إليه اللسانيون من «وصف اللغة وعناصرها».

وهكذا فإن أهم أهداف دراسة اكتساب اللغة الثانية تتمثل في (ص. 4):

أ – وصف اكتساب اللغة الثانية.

ب – التفسير/التعليل؛ تَعَرُّف العوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم في اكتساب اللغة الثانية على النحو الذي تُكْتَسَبُ به. ومن العوامل الخارجية المؤثرة في الاكتساب **المحيط الاجتماعي** الذي يحدث فيه الاكتساب؛ فالظروف الاجتماعية تؤثر في مدى تعرض المتعلم للغة الهدف واتجاهات المتعلم نحو تلك اللغة. ومن العوامل الاجتماعية الأخرى «**المُدْخَلات**» التي يتلقاها المتعلم ويتعرض لها. وثمة سؤال عادة ما يُطْرَحُ: **أي نوع من «المُدْخَلات» يُيَسِّر الاكتساب؟**

أما العوامل الداخلية التي تثوي وراء اكتساب اللغة الثانية فأهمها **الآليات**

المعرفية التي يمتلكها المتعلم؛ تلك الآليات التي تساعده على معالجة «المُدْخَلات» وتوظفها في الاكتساب، ومن هذه الآليات المعرفية آليات اكتساب اللغة الأم، والخلفية المعرفية التي يمتلكها، إضافة إلى استراتيجيات التواصل. ومن العوامل الداخلية أيضًا «**الاستعداد**»؛ مدى اقتدار المتعلم على اكتساب اللغة الثانية.

ج – محاولة الكشف عن أسباب تفوق بعض المتعلمين في اكتساب اللغة الثانية على من سواهم. وتحقيقًا لمدى تحقيق العلماء لهذه الأهداف في دراسات اكتساب اللغة الثانية يسوق المؤلف دراستي حالة في الفقرة التالية.

– دراستا حالة. (ص. 6)

عرَّف الباحث **دراسة الحالة** بأنها «**دراسة عملية اكتساب متعلم ما لغةً ثانيةً دراسة مُفصَّلة**». وعادة ما تكون دراسة الحالة دراسةً طوليَّة تتضمن جمعَ عينات من كلام المتعلم أو كتابته على امتداد فترة من الزمن كأنْ تكون سنةً مثلاً. ويُعرِّف الباحث هنا بدراستي حالة طوليتين:

أما **الدراسة الأولى** فهي دراسة حالة متعلم راشدٍ يتعلم الإنجليزية في محيط يستعمل الإنجليزية لغةً للتواصل. وقد أجراها «رتشارد شْمِتْ» Schmidt Richard الباحث في جامعة هاواي على (ويز) وهو فنان ياباني عمره ثلاثة وثلاثون عامًا، تلقى تعليمًا قليلاً بالإنجليزية، وترك المدرسة في الخامسة عشرة من عمره، ولم يكن (ويز) يستعمل الإنجليزية في حياته إلا نادرًا، ولكنه بدأ يستعملها مع الناطقين الأصلاء عندما زار هاواي للعمل. ويوصف (ويز) بأنه **متعلم طبيعي**؛ لأنه شخص تعلم اللغة في بيئتها وللتواصل بها.

لقد قام «رتشارد شْمِتْ» بدراسة تطور لغة (ويز) في ثلاث سنوات؛ فقد طلب شْمِتْ منه عندما عاد إلى طوكيو أن يسجل لنفسه أحاديث باللغة الإنجليزية، وطلب إليه أيضًا أن يسجل حواراتٍ أجراها مع أصدقاء له من هونولولو، ثم دوَّنها. وقد انصبَّ اهتمام «شْمِتْ» على مراقبة نمو القواعد النحوية وتطورها، واختار عددًا منها: الفعل المساعد (be) ومورفيم الجمع (S)...، ثم قارن أداء «ويز» في بداية التعلم وفي نهايته. وقد وجد أنه يُحْسِنُ استعمال قواعد لغوية، ولكنه يخطئ في استعمال القواعد نفسها في مواضعَ أخرى بعد فترة من التعلم.

كما ظهر لـ «شْمِتْ» أن «ويز» يحسن استعمال الكليشيهات والعبارات النمطية

الجاهزة في الإنجليزية، وقد ساعدتْهُ هذه الأنماط اللغوية على تنمية طلاقته اللغوية الكلامية. ثم إنه حقق نجاحًا بوصفه مستعملاً ومتواصلاً بالإنجليزية؛ إذ أصبح محاوِرًا ماهرًا تقريبًا، وصار مُفاوِضًا جيدًا في بيع لوحاته الفنية، بل إنه أصبح قادرًا على تقديم خطاباتٍ عن لوحاته بالإنجليزية، وأصبح بإمكانه إصلاح أعطاب الخطاب التي يقع فيها بالإنجليزية.

وأما **الدراسة الثانية** فهي دراسة أجراها الباحث «مؤلِّف الكتاب» على طفلين يتعلمان الإنجليزية في الصف؛ الطفل الأول (J) بورتوريكيٌّ عمره عشر سنوات، يكتب ويقرأ بلغته الأم، وكان متعلمًا مغامرًا وواثقًا بنفسه، يُجاهِدُ نفسه في تعلم الإنجليزية حتى في المواقف التي يفتقر فيها إلى مصادرَ لغويةٍ كافيةٍ. والطفل الثاني هو (R) باكستاني عمره إحدى عشرة سنةً، يتحدث البنجابية دون قراءتها، ويفتقر إلى الثقة بنفسه، يتواصل بالبنجابية أكثر من الإنجليزية، ويستعين بأخته الكبرى للتواصل بالإنجليزية، ولكن ثقته بنفسه بدأت تزداد وبدا أكثر استقلالية مع مرور الزمن.

إن كلا هذين المتعلمين كان يتعلم الإنجليزية في صفوف أنشئت خصيصًا لتعليم الإنجليزية لغة ثانية للمهاجرين الجدد، وقد تلقيا تعليمًا يمزج بين التعليم الشكلي الذي يركز على الخصائص البنيوية للغة الإنجليزية والتعليم التواصلي. وعلى العموم فإن كلا المتعلمين نال حظًا يسيرًا من التعرض للإنجليزية خارج الصف.

لقد ركزت دراسة «إلْيِس» على «الطَّلَب»؛ فقد أراد أن يتبيَّن كيف يكتسب المتعلمان القدرة على إنجاز طلبات الخدمات والبضائع في أثناء فترة الدراسة. وتحقيقًا لذلك جمع عيناتٍ من «طلبات» المتعلمَيْن في أثناء التعلم داخل الصف. وكشف تحليله هذه العيناتِ عن أن ثمة تطورًا في أدائهم للمهمات الطلبية، واللافت أنهما أظهرا تشابهًا في مراحل التطور ونوعه. وانتهت الدراسة إلى الكشف عن تطور قدرة واضحة في أداء المتعلمَيْن، ولكن مهما يكن اقتدارهما على أداء «المهمات الطلبية» على أنحاء مختلفة فإنهما ظلا بعيدين نسبيًا عن كفاية الناطق الأصيل بالإنجليزية.

ويخلص «إلْيِس» إلى التساؤل: **ما الذي تظهره لنا هاتان الدراستان؟**

يجيب عن ذلك بأنهما:

1 – أبرزتا عددًا من القضايا المنهجية الجوهرية المتصلة بالكيفية التي ينبغي أن تُدْرَسَ بها عملية اكتساب اللغة الثانية.

2 – أظهرتا قضايا متعلقة بوصف لغة المتعلم.

3 – أشارتا إلى بعض المشكلات التي يواجهها الباحثون في محاولاتهم تفسير اكتساب اللغة الثانية.

– قضايا منهجية. (ص. 11)

يتوقف «إلِس» عند عدد من القضايا المنهجية التي أثارتها الدراستان السابقتان، وهي:

1 – إن أبحاث اكتساب اللغة الثانية ينبغي أن تكون ضيِّقةً، وألا تتناول اللغة بوصفها وحدة واحدة؛ لأن اكتساب اللغة الثانية ظاهرة معقدة؛ فالذي ينبغي وصفه عناصر أو ظواهر جزئية ضيقة لا اللغة كلها.

2 – إن معنى «الاكتساب» يحتمل تفسيراتٍ كثيرةً؛ فقد يعني أن المتعلم اكتسب ملمحًا لغويًا معينًا ولكنه لا يقتدر على إنتاجه في سياقات جديدة، وقد يكتسب المتعلم «عناقيد لغوية» جاهزة في مواقف معينة ولكنه لا يستطيع استعمال عناصرها منفصلة استعمالاً صحيحًا.

3 – إن على الباحثين في اكتساب اللغة الثانية الإقرار بالحاجة إلى فحص كيفية تَعالُق الشكل والوظيفة في أداءات المتعلمين مقارنةً بالناطق الأصيل.

– قضايا في وصف لغة المتعلم. (ص. 12)

انتهت الدراستان السابقتان إلى أن ثمة تطورًا مطَّردًا في أداءات المتعلمين باللغة الثانية، ويقودنا ذلك إلى ما يلي:

1 – إن المتعلمين ينتجون أخطاء متنوعة.

2 – إن المتعلمين جميعًا اكتسبوا عباراتٍ نمطيةً وعناقيدَ لغويةً لأداء وظائفَ تواصلية تَهُمُّهم، وقد أسهمت هذه العناقيد والعبارات في تنمية طلاقتهم اللغوية. وهنا ينبه «إلِس» إلى أنه لا ينبغي التوقف عند إسهامها في تنمية الأداء، ولكن لابد من التساؤل: **هل تُسْهِمُ في اكتساب اللغة الثانية؟**

3 – ولعل أهم ما أظهرته الدراستان أن المتعلمين يكتسبون اللغة على نحو منتظم وبترتيب معين، ما يدفعه إلى التساؤل: **ما مدى عالمية هذه الأنماط التطورية؟ وهل يتبع جميع المتعلمين التدابير نفسها في عملية الاكتساب؟**

– قضايا في تفسير اكتساب اللغة الثانية. (ص. 13)

يفترض «إلِس» أن ثمة فرضيةً تفسِّر اكتساب اللغة الثانية ومفادها أن اكتساب اللغة الثانية يتضمن أنواعًا مختلفة من التعلم؛ فهم يتعلمون عناصر لغوية مفردة

كالقواعد النحوية، كما يتعلمون تراكيبَ وأنماطًا تركيبية وعباراتٍ نمطيةً في الوقت نفسه وبشكل متضافر. ويحاول «إلْيِس» تفسير التعلم المنتظم على أنحاء مختلفة؛ **أحد** هذه التفسيرات مفاده أن المتعلمين يتبعون نمطًا تطوريًا واحدًا ينبثق من قدرات عقلية (ذهنية) بُنِيَتْ على نحو يفرض التعلم بهذه الطريقة المتشابهة عند الجميع. **وثاني** هذه التفسيرات يفُسر الكفاية المنقوصة عند المتعلمين وعدم اقتدارهم على مضاهاة الناطق الأصيل؛ فهم لا يكتسبون اللغة كما يكتسب الطفل لغته الأم. ثم إن هؤلاء المتعلمين حَرَّكتْهُم دوافع التواصل باللغة الهدف دون أن يرغبوا في الاندماج بالمجتمع الناطق بتلك اللغة؛ **فالمسافة الاجتماعية** التي تفصلهم عن تلك المجتمعات يمكن أن تُسْهِم في تأخر اكتساب اللغة.

2 – طبيعة لغة المتعلم.

يدرس المؤلف لغة متعلم اللغة الثانية من نواح ثلاث هي:

الأولى: الأخطاء وتحليل الأخطاء. (ص. 15)

يرى المؤلف أننا نركز على أخطاء المتعلمين للأسباب التالية:

1 – أنها ملامح موجزة للغة المتعلم تثير السؤال: لماذا يرتكب المتعلمون أخطاء؟

2 – أن تحديد الأخطاء أمر ضروري لمعلمي اللغة الثانية.

3 – أنه يمكن الاستفادة من الأخطاء في التعليم؛ إذ يمكن للمتعلمين أن يصوبوا أخطاءهم وهو ما يسهم في تنمية لغتهم وصوابها.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى تتبع مراحل تحليل الأخطاء، ويرى أنها:

أ – تعرُّف الأخطاء.

ويقصد به تحديد مواضع خطأ المتعلم في أدائه باللغة الثانية؛ وإنما يكون ذلك بمضاهاة إنتاج المتعلم بأداء الناطق الأصيل المعياريّ باللغة الهدف. ويتساءل تساؤلاً مهمًا: **كيف يمكن لنا أن نعرف أن الخطأ الذي وقع فيه المتعلم ليس زلَّة لسان عارضة؟**

يقترح لمعرفة ذلك التمييز بين الأخطاء والأغلاط؛ فالخطأ يحدث نتيجة لنقص في كفاية المتعلم اللغوية، أما الغلط فهو ناتج عن عجز المتعلم عن استعمال القواعد التي يعرفها استعمالاً صحيحًا (ص. 17). ومع صعوبة التمييز بينهما فإنه يقترح طرقًا لذلك التمييز:

– فحص اتساق أداء المتعلم؛ فإذا أخطأ المتعلم خطأ متسقا ومنتظمًا كان ذلك خطأ، وإن راوح بين الخطأ والصواب كان ذلك غلطًا.

- تكليف المتعلم تصويبَ أخطائه؛ إن نجح في ذلك كان غلطًا، وإنْ فشل كان خطأ.

ب - وصف الأخطاء.

بعد تعرُّف الأخطاء لابد من تصنيفها، وثمة تصنيفات متعددة؛ فيمكن التصنيف بناء على الفصائل النحوية، أو بناء على أخطاء عامة كالحذف أو استعمال عنصر مكان آخر... وتتمثل فائدة التصنيف في أنه يساعدنا على تحديد الصعوبات التي يواجهها المتعلم في مراحل تعلمه المختلفة.

ج - تفسير الأخطاء.

يرى المؤلف أن الأخطاء منتظمة، وأنه يمكن التنبؤ بها. إن هذه الأخطاء تشير إلى أن المتعلم يبني قاعدة ما تفترق عن القاعدة الأصلية في اللغة الهدف. ولا يتوقف الباحث عند القول بانتظامية الأخطاء بل يرى أنها عالمية؛ فهي هي عند جميع المتعلمين على اختلاف لغاتهم الأم، ومع ذلك فثمة أخطاء مشتركة بين أبناء اللغة الأم الواحدة فحسب.

وعادة ما تُرْجَعُ هذه الأخطاء إلى مصادرَ متعددةٍ: فبعضها أخطاء عالمية ناشئة من آليات التعلم، وبعضها ناشئ من اللغة الهدف نفسها (التعميم الخاطئ)، وسواها يرجع إلى اللغة الأم (النقل السلبيّ).

د- تقييم الأخطاء

لما كان الهدف من تحليل الأخطاء هو مساعدة المتعلم لتعلم اللغة الثانية فإن ثمة حاجةً لتقييم الأخطاء؛ لأنها تتفاوت في أهميتها وأثرها في عملية التواصل واكتساب اللغة الثانية؛ فقد تكون **أخطاء كلية** (global) تمثل انحرافًا عن بنية الجملة في اللغة المتعلمة ما يؤدي إلى إعاقة الفهم والتواصل، وقد تكون **أخطاء جزئية** (local) تؤثر في عنصر مفرد من عناصر الجمل دون أن تمثل مشكلة في المعالجة والفهم.

الثانية: الأنماط التطورية. (ص. 20)

أظهرت الملاحظات السابقة عالمية الأخطاء، ولمزيد من التوضيح لابد من فحص الأنماط التطورية؛ فالمراحل المبكرة لاكتساب اللغة الثانية يحدث الاكتساب فيها نتيجة التعرض للغة في سياقات التواصل المختلفة، فهم يمرون بـ«**فترة الصَّمْت**»؛ إذ يظل المتعلم صامتًا يستمع إلى ما يتعرض له من مُدْخَلات. وأكثَر ما يكتسب هنا القوالب النمطية الجاهزة، وحذف كلمات من الجمل نتيجة عدم تعلمها أو سماعها،

وهذا كله يشبه ما يفعله الطفل حين يكتسب لغته الأم، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى القول إنه ثمة قواعدُ عالميةٌ مشتركةٌ في اكتساب ل 1 ول2.

ويطرح المؤلف تساؤلاً مركزيًّا عند اكتساب النحو: **هل يكتسب متعلمو ل2 القواعد النحوية بترتيب مختلف؟** ثم يطرح سؤلاً آخر: **هل يتعلمون القاعدة مرة واحدة أم على شكل مراحلَ متدرجةٍ قبل التمكُّن من اللغة الثانية؟** لقد انتهى أكثر الباحثين إلى القول إن ثمة ترتيبًا طبيعيًا للاكتساب يسير عليه المتعلمون. وتتمثل أهمية هذا الادعاء في إثارة السؤال الجوهري: **إلامَ يرجع اكتساب ل2؟ إلى البيئة التي تَحْكم المُدخلات التي يتعرض لها المتعلم أم إلى عواملَ عقليةٍ/ ذهنية تُحَتِّم كيفية اكتساب القواعد النحوية؟**

ويسوق مواقف متعددة من فرضية الترتيب العالمي للاكتساب بين التأييد والمعارضة.

- بعض التضمينات

إن اكتشاف الأنماط الشائعة في الطريقة التي تتغير بها لغة المتعلم مع الزمن أحد أهم مستخلصات أبحاث اكتساب اللغة الثانية؛ فهي تقدم دعمًا أبعد للمستخلصات التي توصلت إليها دراسات أخطاء المتعلمين، تلك الدراسات التي ترى أن الأخطاء منتظمة وعالمية، وهي تعكس الآلياتِ المعرفيةَ التي تحكم الاكتساب بصرف النظر عن خلفية المتعلمين الشخصية أو الأوضاع التي يتعلمون فيها، وكيف يمكن استثمار ذلك في التعليم.

الثالثة: التنوع في لغة المتعلم. (ص. 25)

قد ظهر لنا أن لغة المتعلم متنوعة؛ فهو يوظف قاعدة معينة ثم يوظف غيرها في الموقع نفسه، وأحيانا ينتج لغة صحيحة ثم يخطئ في القاعدة نفسها، وهذا التنوع والمراوحة في الأداء تنوع منتظم، ولعل هذا يكون مفيدًا في التنبؤ بأخطاء المتعلمين في المستقبل. ويتعدد التنوع في أداء المتعلم حسب السياق اللغوي والسياق الموقفي (الكلام الرسمي والكلام الاعتيادي)، والسياق اللساني النفسي، وذلك إن كان المتعلم نال فرصة للتخطيط لأدائه اللغوي. ويتساءل المتخصصون: **هل يرجع هذا التنوع إلى الأداء أم أنه يعكس النظام التحتي العميق الذي يحاول المتعلم بناءه؟** ويذهب بعض العلماء إلى القول إن هذا التنوع المنتظم إنما يعكس نظامًا من تعيين العلاقة بين الشكل والوظيفة.

ويمضي المؤلف في عرض جملة آراء حول انتظام هذا التنوع أو عشوائيته. وقد ينتهي هذا التنوع عند مرحلة من مراحل الأداء لا يتجاوزها إلى مرحلة الصواب، وهو ما يعرف بالتحجر.

- خلاصة (ص. 30)

وفيها يقدم الباحث أهم النقاط الجوهرية الواردة في الفقرات السابقة.

3 - اللغة المرحلية

قد عدَّ كثير من الباحثين أن التطور المنتظم في لغة المتعلم يعكس نظامًا عقليًا للمعرفة باللغة الثانية، وهذا النظام غالبًا ما يعرف بـ«اللغة المرحلية». ويعد هذا المصطلح إحدى أهم المحاولات الأولى لتفسير اكتسَاب اللغة الثانية؛ بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما طبيعة التمثيل اللساني الذي يبنيه متعلم اللغة الثانية لتلك اللغة؟
- كيف تتغير هذه التمثيلات مع الزمن؟

ولمزيد من فهم «**اللغة المرحلية**» لابد من التعرف على نظرية التعلم السلوكية، والأنظار الذهنية (المعرفية) في تعلم اللغة.

- نظرية التعلم السلوكية. (ص. 31)

هيمنت هذه النظرية على تفسير تعلم اللغة في الخمسينات والستينات؛ وبحسبها فإنَّ تعلم اللغة لا يختلف عن تعلم أي شيء آخر؛ فهو يقوم على بناء العادات بالتقليد والمحاكاة، وبتفاعل المثير والاستجابة. ومن الواضح أن النظرية السلوكية ركزت على السلوك المُلاحَظ وأهملت ما يحدث في عقل المتعلم. ومن الواضح أيضًا أن الأنظار السلوكية لا يمكن أن تنهض بتفسير اكتساب اللغة الثانية؛ لأن التعلم ليس استجاباتٍ للمُدْخلات فحسب، وأدلة ذلك أن المتعلم كثيرًا ما ينتج أداءاتٍ تفارِقُ المُدْخلات.

- نظرية ذهنية/ عقلانية لاكتساب اللغة.

إن فقر النظرية السلوكية وقصورها دفع بالباحثين إلى البحث عن تفسيرات ورؤى بديلة في تفسير اكتساب ل2. وسرعان ما وجد هؤلاء ضالتهم مع التحول نحو علم النفس المعرفي واللسانيات العقلانية في ستينات وسبعينات القرن الماضي، هذه التحولات التي انتهت إلى نظرية عقلانية (فطرية) في اكتساب اللغة الثانية، كانت أهم آرائها (ص. 32):

1 – الإنسان وحده، دون سائر المخلوقات، قادر على تعلم اللغة.
2 – العقل الإنساني مجهَّز بقدرة على اكتساب اللغة عُرِفَت بـ«جهاز اكتساب اللغة»، وهذه القدرة منفصلة عن القدرات المعرفية الأخرى.
3 – هذه القدرة هي المحدِّد المبدئي لاكتساب اللغة.
4 – الإنسان في حاجة إلى المُدْخلات لتكون مِقْداحَ عمل جهاز اكتساب اللغة.

ولقد بني مفهوم «اللغة المرحلية» على هذه الرؤى العقلانية في اكتساب ل1.

– ما اللغة المرحلية؟ (ص. 33)

واضع هذا المصطلح هو اللساني الأمريكي «لاري سِلِنْكَر» معترفًا بأن متعلم ل2 يبني نظامًا لغويًا يعتمد على ل1 جزئيًا ولكنه مختلف عنه وعن نظام اللغة الهدف. ويتضمن مفهوم اللغة المرحلية الأركان التالية (ص. 33 – 34):

– أنَّ المتعلم يبني نظامًا مجردًا من القواعد اللسانية يثوي تحت فهم اللغة الثانية وإنتاجها، ويُعَدُّ هذا النظام قواعد عقليةً ذهنية تُعْرَفُ بـ«اللغة المرحلية».
– أن قواعد المتعلم مفتوحة؛ فهي قابلة للتأثر بالعناصر الَخارجية «المُدْخلات»، والعناصر الداخلية المعرفية.
– أنَّ قواعد المتعلم انتقالية؛ فهو يغير قواعده بالحذف والإضافة والتعديل، ويعيد بناء نظامه من جديد؛ كأنما يبني لغاتٍ مرحليةً متعددةً وفق تقدمه في معرفته اللغوية.
– أنَّ بعض الباحثين يدَّعي أن النظام الذي يبنيه المتعلم يتضمن قواعدَ متنوعة.
– أنَّ المتعلمين يوظفون استراتيجياتِ تعلم مختلفةً لتطوير لغاتِهم المرحليةَ. وتُظْهِرُ الأخطاء التي يرتكبها المتعلمون، كما رأينا، هذه الاستراتيجياتِ.
– أنَّ تَحَجُّر قواعد المتعلم يبدو مألوفًا؛ إذ يرى «سِلِنْكَر» أن خمسةً بالمئة فقط من المتعلمين ينجحون في بلوغ مستوى عقلي يشبه مستوى الناطق الأصيل.

وهكذا فإن مفهوم اللغة المرحلية يقدم رؤية عامة لكيفية اكتساب ل2، والمفهوم يُضافِر عناصر من النظريات اللسانية العقلانية (جهاز اكتساب اللغة مثلاً) وعناصر من علم النفس المعرفي (استراتيجيات التعلم مثلاً). والحق إنه مفهوم يثير أسئلة أكثر مما يقدِّم من إجابات (ص. 34):

– متى تعمل المُدْخلاتُ على الاكتساب، ومتى لا تعمل؟
– لماذا يوظِّف المتعلمون استراتيجيةَ النقل من ل1 أحيانًا، وأحيانًا أخرى يوظفون

استراتيجية التعميم الخاطئ؟
– ما الذي يجعل لغة المتعلم متنوعة؟
– ما الذي يدفع المتعلمين إلى بناء لغاتهم المرحلية؟
– ولماذا تظهر عملية إعادة البناء على نحو يمكن تعرُّفه من تسلسل الاكتساب؟
– لماذا يتحجَّر أداء معظم المتعلمين؟
وينتهي المؤلف إلى أن هذه الأسئلة تقتضي تعديل مفهوم اللغة المرحلية.

– نموذج حاسوبي لاكتساب ل2. (ص. 35)

إن مصطلح اللغة المرحلية مصطلح مجازي لكيفية اكتساب ل2؛ فهو يتضمن تشبيهًا لوظائف العقل البشري بوظائف الحاسوب. ويشير الشكل الذي يقدمه الباحث إلى حدوث عملية الاكتساب:

1 – يتعرض المتعلم للمواد اللغوية (المُدْخلات) فيعالجها عقله على مرحلتين:
أ – جزء من المدخلات يُعالَج ويُسْتَبقى في الذاكرة قريبة المدى، وتُعْرَف بـِ «المُسْتدْخلات».
ب – بعض المُسْتدْخلات تُخْزَنُ في الذاكرة بعيدة المدى بوصفها معرفة باللغة الثانية.
2 – يستعمل المتعلم المعرفة اللغوية باللغة الثانية في الكتابة والقراءة «المُخْرجات».

ويرى المؤلف أن هذا النموذج الحاسوبي قابل للتعديل بإضافة عناصر أخرى كالسياق الاجتماعي مثلاً، وهذا ما سيأتي في الفصول اللاحقة.

4 – الجوانب الاجتماعية للغة البينية/ المرحلية.

إن مفهوم اللغة المرحلية مفهوم لسانيّ نفسيّ من حيث إنه يعتني بتعرف الآليات الذهنية المسؤولة عن تطورها، ولكن ذلك لا ينفي إسهام عوامل أخرى في بنائها وتطورها. ويعرض المؤلف ثلاث رؤى اجتماعية تفسر اكتساب ل2 من وجهة نظر اجتماعية، وهي:

أ – اللغة المرحلية متوالية أسلوبية (ص. 37)

ترجع هذه النظرية إلى «تارون» Tarone Elaine ومفادها أن اللغة المرحلية تتضمن متسلسلة أسلوبية؛ فهي ترى أن المتعلم يُطَوِّر قدرته على استعمال اللغة 2، وهذا التطوير يخبِّئ تحته جميع أنواع السلوك اللغوي المنتظم، وقدرته هذه التي تؤلف

النظام اللغوي المجرَّد تُقارِبُ أساليب لغوية مختلفة يستعملها المتعلم وفقًا لظروف معينة. وتنتهي هذه المنظومة بالأسلوب الحذر (الرسمي) عندما يكون المتعلم واعيًا بأدائه اللغوي، وعارفًا متى ينبغي أن يكون أداؤه صحيحًا. وهناك الأسلوب (العامي/ غير الرسمي) عندما يقتدر المتعلم على إنتاج اختيارات عفوية للأشكال اللغوية، كما يحدث في الحوار الحر (العفوي). ويبدو للمؤف «إِلِس» أن هذه الفكرة جذابة لأسباب متعددة، منها: أنها تفسِّر التنوع في لغة المتعلم، وأنها تصل استعمال اللغة بتعلمها.

ومع كل ذلك فإنه يرى أن هذه النظرية تعاني مشكلات متعددة منها (ص. 38):

- أن البحوث المتأخرة أظهرت أن المتعلمين في مرحلة الأسلوب الحذر/ الرسمي ليسوا قريبين إلى الدقة اللغوية، وهم أقل من ذلك في المستوى العامي/ العفوي.
- أن دور العوامل الاجتماعية في هذه النظرية ظل ضبابيًا؛ فهي أقرب إلى اللسانيات النفسية منها إلى العوامل الاجتماعية.

وهناك نظرية أخرى تنطلق من فكرة التنوع الأسلوبي ولكنها اجتماعية على نحو أوضح من نظرية «تارون» وهي نظرية «هوارد غِلْز» Giles Howard المعروفة بـ«**نظرية التكيُّف/ المواءمة**»، وهي تهدف إلى تفسير كيف أن المجموعة الاجتماعية الَتي ينتمي إليها المتعلم تؤثر في اكتساب ل2. والفكرة المفتاحية لهذه النظرية هي «التكيف الاجتماعي»؛ فالناس عندما يتحدثون إلى الآخرين يحاولون مقاربة كلام المخاطبين لإظهار مدى التقارب والتضامن الاجتماعي، وقد يلجؤون إلى إظهار اختلاف لغتهم عن المخاطَبين لإبراز اختلافهم وتميزهم الاجتماعي.

وتأسيسًا على ذلك فإن العوامل الاجتماعية تؤثر في تطور اللغة المرحلية بالتأثير الذي تُحْدِثُهُ في اتجاهات المتعلم التي تحدد نوع استعمال اللغة الذي ينشغل به المتعلمون.

ب – نموذج المثاقفة لاكتساب ل2. (ص. 39)

وصاحب هذا النموذج هو «جون شومان» Schumann John وهو قائم على مفهوم مجازي هو «**المسافة**». وقد انبثقت هذه النظرية عن دراسة حالة أجراها «شومان» على «ألبرتو»؛ شاب ثلاثيني بورتوريكي اكتسب الإنجليزية في أمريكا. ويظهر أن «شومان» لم يجد دليلاً قويًا على نمو «ألبرتو» لغويًا، وبدا له أن «ألبرتو»

قد تحجَّرت لغته وصارت هجينًا في مرحلة مبكرة من التطور. وقد حاول «شومان» تفسير ذلك حسب العمر والذكاء ثم تجاوز ذلك. واقترح أن اللغة الهجين يمكن أن تقع في اكتساب ل2 عندما يفشل المتعلمون في التثاقف مع جماعة اللغة الهدف، ويحدث ذلك عندما يكونون غير قادرين أو غير راغبين في تبني ثقافة جديدة. إن السبب الرئيسي في فشل المتعلمين هو «**المسافة الاجتماعية**»؛ أي رغبة المتعلم في أن يكون جزءًا من ثقافة اللغة الهدف ومجتمعها أم يرغب عن ذلك. وهذه المسافة الاجتماعية تحددها عوامل متعددة أهمها نظرة المتعلم إلى الجماعة الأخرى؛ كلما كانت المسافة الاجتماعية أقل كان التعلم أنجح.

ولكن «شومان» يرى أن المسافة الاجتماعية غير مُحدِّدة في أحيان معينة؛ وفي هذه الأحوال تكون **المسافة النفسية** مهمة، وهي تتألف من عوامل متعددة منها: الصدمة اللغوية، والدافعية... ولعل أهم مشكلات هذا النموذج (ص. 41) أنه يتعامل مع المتعلمين على أنهم موضوعات لا ذوات؛ موضوعات ساكنة قابلة للتأثر بالظروف الاجتماعية فحسب دون أن تكون قادرة على التأثير فيها، وفي ظروف التعلم.

ج – الهوية الاجتماعية والاستثمار قي اكتساب ل2.

يعد مفهوم «**الهوية الاجتماعية**» مفهومًا مركزيًا في نظرية «بوني بيرس» Boony Peirce؛ فهي ترى أن هوية المتعلم الاجتماعية متعددة ومتناقضة، وإنما ينجح التعلم عندما يقتدر المتعلم على بناء هوية تمكنه من فرض حقوقه في الاستماع على الآخرين، ومن ثَمَّ يصبح هو موضوع الخطاب. وهذا يحتاج استثمارًا؛ شيئًا يفعله المتعلم فقط عندما يؤمن بأن جهوده ستزيد من قيم «السمو/ التعالي الثقافي». والمتعلم الناجح يستجيب استجابة ناقدة لكيفية الانشغال مع الناطق الأصيل المعدّ لتحدي التراتب الاجتماعيّ.

5 – الجوانب الخطابية في اللغة المرحلية.

يتناول هذا الفصل طبيعة تفاعل متعلم ل2 وأثره في اكتسابه اللغة الهدف، وفيه ثلاثة موضوعات:

– اكتساب قواعد الخطاب. (ص. 43)

لكل لغة أعرافها التداولية والتواصلية التي تعارف عليها الناطقون بها، ولاشك في أن متعلم ل2 يستخدم اللغة الثانية على نحو مختلف عن الناطقين بتلك اللغة؛ فقد يُخْرِج الناطق الأصيل الاستفهام إلى معنى آخر فما يكون من المتعلم إلا الإجابة عن

السؤال إجابة تُغْفِل القيمة التداولية للسؤال.

ويظهر أن ثمة زيادة في الأبحاث التي تدرس خطاب متعلم اللغة الثانية، وهي دراسات تتساءل: **إلى أي مدى يبدو اكتساب قواعد الخطاب منتظمًا كما هو في اكتساب القواعد؟**

وقد ظهرت لدينا أدلة على ملامح عالمية لقواعد الخطاب، وكذلك ظهرت ملامح من خطاب اللغة الأم.

- دور المُدْخلات والتفاعل في اكتساب ل2. (ص. 44)

ركزت معظم دراسات خطاب المتعلم على دور أثر المُدْخَلات والتفاعل في اكتساب ل2. ونظر إليه من زوايا مختلفة؛ فالسلوكية جعلت تعلم اللغة مشروطًا بمعطيات البيئة اللغوية والمحاكاة وما يقترن بذلك من التعزيز أو إطفاء السلوك. أما الذهنية والعقلانية فقد ركزت على أهمية «الصندوق الأسود»؛ فالعقل يحتاج دائما إلى شرارة من المُدْخَلات التي يتعرض لها حتى يبدأ الاكتساب. أما النظريات التفاعلية فإنها تُعْلي من شأن المُدْخَلات والعمليات الذهنية الداخلية؛ إذ يحدث التعلم عندما تتفاعل معطيات البيئة اللغوية مع الآليات الذهنية الداخلية عند المتعلم. وهذا ما سنركز عليه هنا. ولعل أهم الأسئلة المطروحة في هذا السياق: **هل يختلف خطاب متعلم اللغة الثانية، على أي نحو كان، عن خطاب الناطق الأصيل؟**

يرى المؤلف أن لخطاب المتعلم سماتٍ خطابيةً خاصة تفترق عن خطاب الناطق الأصيل، ومادام ذلك كذلك فلا بد أن لهذه السمات أثرًا في اكتساب ل2. ولعل مرجع ذلك إلى أن من يُخاطِب هذا المتعلم يلجأ إلى إجراء تعديلات وتحويرات في طريقة كلامه، كما يفعل الناطقون الأصلاء مع أطفالهم؛ تسهيلاً عليهم وتيسيرًا للاكتساب. وقد كانت هذه التعديلات موضع دراسة وعناية ضمن ما يُعْرَفُ بـ«كلام الأجنبي».

وعادة ما يتنوع «كلام الأجنبي» بين الصحيح نحويًا وغير الصحيح نحويًا؛ والمقصود بالأول ما يراعي القواعد المعيارية في الاستعمال اللغوي، وأما الثاني فهو الكلام اليومي الذي يتميز بخصائص نحوية كثيرًا ما تفترق عن الاستعمال المعياري.

ويتوقف المؤلف عند قدرات المتعلم؛ فليس قادرًا دائما على فهم ما يريده الآخرون؛ ولذلك يلجأ إلى «التفاوض على المعنى» في محاولة لاستكمال الحديث. ويتساءل المؤلف: **كيف تسهم هذه التعديلات التفاعلية في اكتساب ل2؟** ويظهر له أن ثمة أدلة تجريبية ضئيلة على أن هذه التفاعلات تسهم في تطور اللغة المرحلية ونموها.

ويقدم الباحث وجهاتِ نظرٍ مختلفةً حول إسهام المُدْخَلات في اكتساب ل2؛ فعند «**كراشن**» Krashen Stephen يحدث الاكتساب عندما يتلقى المتعلم مُدْخلاتٍ تتجاوز مستواه الحالي بقليل؛ فالاكتساب عنده متوقف على المُدْخَلات المفهومة أو القابلة للفهم. وأما «**مايكل لونغ**» Long Michael فيرى في فرضيته «**التفاعل**» أن المُدْخَلاتِ المفهومةَ مهمة جدا، ولكنها تكون أكثر تأثيرًا عندما تُعَدَّل بالتفاوض على المعنى. أما «**إيفيلن هاتش**» Hatch Evelyn فترى أن «**المساندة**» التي يقدمها المعلم أو الناطق الأصيل تسهم كثيرًا في اكتساب خطاب اللغة الثانية.

- دور المُخْرَجات (الأداءات) في اكتساب ل2. (ص. 49)

هل تسهم المُخْرَجات في اكتساب ل2؟ ثمة آراء متدافعة إجابة عن هذا السؤال؛ فـ«**كراشِن**» يرى أن الكلام هو نتيجة للاكتساب وليس سببًا له. ولعل «**ميريل سواين**» Swain Merrill تكون أكثر المهتمين بأثر المخرجات في الاكتساب؛ فقد رأت أن المُخْرجات المفهومة يمكن أن تفيد المتعلمين في التعلم؛ فهي تزيد وعي المتعلمين لملاحظة الفجوات في لغاتهم المرحلية؛ فهم عندما يتحدثون ل2 يتبينون أنهم يفتقرون إلى ملامحَ وخصائصَ نحويةٍ مهمةٍ لما يريدون قوله. ثم إن هذه المخرجات المفهومة تتيح فرصة للمتعلمين لتفحُّصِ فرضياتهم حول البنية اللغوية التي يتعلمونها. وقد يتحدثون عن أداءاتهم ومشكلاتهم اللغوية.

- خلاصة. (ص. 50)

يمسح الباحث هذا الفصل سريعًا وينتهي إلى أن أهم ما فيه أنه يؤكد فرادة الإنسان في اكتساب اللغة الثانية، ويؤكد اجتماعية عملية الاكتساب بالتفاعل والتفاوض والمساندة.

6 - الجوانب اللسانية النفسية في اللغة المرحلية.

يعالج الباحث الجوانب اللسانية النفسية للغة المرحلية بالنظر في عدد من الموضوعات هي:

- النقل من اللغة الأولى

ويُقصَدُ به ذلك التأثير الذي تُحْدِثُه اللغة الأم(الأولى) في اكتساب اللغة الثانية، ويظهر هذا التأثير في عدد من الجوانب، منها:

1 - اللغة الأم هي مصدر من مصادر الخطأ في اللغة الثانية (النقل السلبيّ).

2 - يمكن أن تكون اللغة الأم مُيَسِّرةً لاكتساب ل2 (النقل الإيجابيّ).

3 – الاجتناب/ التحاشي؛ عندما يتجنب المتعلم بنى لغويةً غير موجودة في لغته الأم، وتمثل صعوبة له.

4 – استخدام بنية لغوية مكان بنية لغوية أخرى في اللغة الثانية اعتمادًا على اللغة الأم.

وقد عولج «النقل من اللغة الأم» على أنحاء متفاوتة في اللسانيات النفسية؛ فالنظرة السلوكية أرجعت أخطاء المتعلمين إلى التداخل بين اللغتين الأم والثانية؛ أي النقل السلبي. وبناء على ذلك يمكن التنبؤ بهذه الأخطاء اعتمادًا على منهجية التحليل التقابلي، وغالبًا ما تنتهي نتائج التقابل بين اللغتين إلى توجيه عملية التعليم.

ويبدو أن فشل السلوكية في تفسير الجوانب اللسانية النفسية للغة المرحلية قاد إلى تطورين مهمين هما: بروز وجهة نظر ذهنية/ عقلانية قللت من أهمية دور اللغة الأولى؛ إذ رأت أن الأخطاء التي مرجعها إلى اللغة الأم قليلة حتى إن بعض الدراسات قدَّرَتْها بخمسة في المئة (ص. 52). أما التطور الثاني فهو إعادة النظر في مفهوم النقل من وجهة نظر معرفية إدراكية.

وقد بدأت وجهة النظر المعرفية مع لاري سلنكر Selinker Larry ونظريته في اللغة المرحلية؛ فقد افترض أن النقل من اللغة الأم هو إحدى العمليات المعرفية المسؤولة عن التحجُّر، وبناء على ذلك تُوُصِّلَ إلى بعض القيود المعرفية الإدراكية التي تَحْكُمُ النقل من اللغة الأم، ومن أهم هذه القيود: إدراك المتعلم لما هو منقول، وتعرف مرحلة تطور المتعلم.

وينتهي المؤلف إلى القول: إن مصطلح النقل مصطلح مجازي، وهو مصطلح غير مناسب في حقل اكتساب ل2؛ لأنه يعني الانتقال من نظام إلى آخر وفقدان النظام الأول، وعندما يحدث النقل من ل1 إلى ل2 فإن المتعلم لا يفقد معرفته باللغة الأولى.

– دور الوعي في اكتساب ل2. (ص. 54)

كثيرًا ما يُظَنُّ أن متعلم ل2 الراشد إنما يتعلم اللغة بالوعي دون الاقتدار على الاكتساب اللاواعي، وهذا ليس صحيحًا، ولعل هذه القضية من أكثر القضايا جدلاً في اكتساب ل2.

يمكن أن نميز اتجاهين عريضين في النظر إلى دور الوعي في اكتساب ل2:

الأول: رأي كراشن، وفيه نادى بضرورة التمييز بين الاكتساب (اللاواعي) والتعلم (الواعي)؛ ويرى أن الأول يُكتسب بالتواصل والمُدْخلات أما التعلم فينمو ويتطور

بالدراسة المقصودة للغة2. **ويرى كراشن أن الاكتساب والتعلم عمليتان منفصلتان ولايمكن أن تتحول المعرفة المتعلَّمة إلى مُكْتَسَبة.**

الثاني: رأي رتشارد شْمِتْ الذي يرى أن المصطلح فضفاض ولابد من تحديده في حقل اكتساب ل2؛ فقد ميز بين (الوعي) و(القصدية) و(الوعي بوصفه انتباها)؛ ومهما يكن فإن التعلم (قصديًا كان أم عرضيًا) يتضمن انتباهًا واعيًا للخصائص اللغوية الموجودة في المُدْخلات.

والحقيقة أن هناك آراء مختلفة حول الحاجة إلى الانتباه الواعي في اكتساب ل2؛ فـ (شْمِتْ) يرى أن التعلم لا يمكن أن يحدث دون (الملاحظة)، والمقصود بها التنبه الواعي لخصائص المُدْخلات اللغوية. كما استخدم شْمِتْ مصطلح «الوعي» وهو يشير إلى: كون المتعلم واعيًا ومدركًا أنه يكتسب عناصر جديدة من ل2.

ومهما يكن فإنه بات معروفًا أن المتعلم يكتسب أنواعًا مختلفة من المعرفة (واعيةً وغيرَ واعية). وثمة سؤالان مهمان يُطرحان، هما: **ما مدى المعرفة اللغوية الخارجية لمتعلم ل2؟ وما الدور الذي تؤديه هذه المعرفة الخارجية في اكتساب المعرفة الداخلية الضمنية؟**

إن المعرفة الخارجية قد تساعد في تطور المعرفة الداخلية الضمنية بطرق عدة (ص. 57):

- إن المعرفة الخارجية يمكن فقط أن تنقلب إلى معرفة ضمنية/ داخلية عندما يكون المتعلمون في مرحلة التطور والنمو الصحيحة.
- إن المعرفة الخارجية يمكن أن تُيَسِّر العمليات التي بها يتعرض المتعلمون للخصائص اللغوية الموجودة في المُدْخلات.
- إن المعرفة الخارجية يمكنها أن تساعد على الانتقال من (المُسْتَدْخلات) إلى الاكتساب، بمساعدتهم على ملاحظة الفجوة بين ما يشاهدونه في المُدْخلات والمرحلة الحالية للغتهم المرحلية التي ظهرت في أداءاتهم.
- **عمليات المعالجة.**

ثمة طريقة أخرى لتعرف العمليات المسؤولة عن تطور اللغة المرحلية هي استقراء العمليات التي ينجزها المتعلم بفحص لَصيق بالمخرجات، ومما يقع تحت هذا الاتجاه: مبادئ العمل/ المبادئ العملياتية. وهذا مصطلح أطلقه «**دان سلوبن**» Slobin Dan على الاستراتيجيات التي يمارسها الطفل في اكتساب لغته الأم

وبها يستخلص المعلومات اللسانية ويقطعها من اللغة التي يسمعها، ومنها: تجنب المقاطعة، وإعادة ترتيب العناصر اللغوية، وتجنب الاستثناءات... ويبدو أنه ليس صعبًا تطبيق هذه المبادئ في حقل اكتساب ل2. وقد وصف **روجر أندرسون** عددًا من مبادئ العمل في اكتساب ل2 استقاها من مادة لمتعلمي الإنجليزية والإسبانية لغة ثانية؛ وهي عنده مبادئ كلية كبرى، ولكل واحد منها مبادئ تتصل بمبادئ سلوبن ومنها مبدأ (واحد لواحد).

وتمثل مبادئ العمل هذه طريقة بسيطة وجذابة للوقوف على خصائص اللغة المرحلية رغم أنها انتقدت من نواح متعددة.

1 – قيود المعالجة. توصلت دراسات مختلفة إلى أدلة قوية على تسلسل الاكتساب وتتابعه، وقد أفاد ذلك في ظهور فرضية (**النموذج متعدد الأبعاد**) وهي فرضية سعت إلى معرفة: **لماذا يكتسب المتعلمون قواعد اللغة وفق ترتيب محدد؟ ولماذا يُطوِّر بعض المتعلمين فقط قواعد بسيطة جدًا للغة المرحلية؟**

افترضت هذه النظرية أن بعض القواعد تُكْتَسَبُ بترتيب محدد لا تتجاوزه بينما ثمة قواعد أخرى يمكن اكتسابها في أي مرحلة من مراحل الاكتساب. وهذا يعني أن (ثمة قيود معالجة) في أثناء التطور وهي التي تحكم انتقال المتعلم من مرحلة إلى أخرى.

إن نظرية (النموذج متعدد الأبعاد) نظرية قوية في اكتساب ل2 من حيث إنها تقترح آليات لتفسير اتباع المتعلمين روتينًا (نمطًا) اكتسابيًا محددًا.

وقد وُجِّهت انتقادات إلى هذا النموذج منها: أنه قام على عدد محدود جدًا من القواعد النحوية، وأنه نموذج لا يقدم تفسيرًا لكيفية انتقال عوائق النمو التطوري أو حذفها.

– استراتيجيات التواصل. (ص. 60)

كيف يوظِّف المتعلم الآليات الضمنية عندما يستعمل معرفته اللغوية التي اكتسبها ليتواصل باللغة الثانية؟

معلوم لدينا من خبرتنا في تعلم لغة أجنبية أن كل متعلم يواجه صعوبات عندما يستعمل اللغة الهدف، ومرجع ذلك قصور معرفته اللغوية؛و لذلك فإن متعلمي اللغة الثانية يسعون لحل هذه المشكلات باختزان استراتيجيات تواصلية مختلفة لإنجاز التواصل وإتمامه. ومن هذه الاستراتيجيات: **التحاشي، واستبدال عنصر بآخر،**

واقتراض مفردة من اللغة الأم، أو **استعمال مرادف من اللغة الهدف**، أو **إنشاء تركيب جديد للتعبير عن المعنى**.

وثمة محاولات متعددة لبناء نماذج لسانية نفسية لتفسير استراتيجيات التواصل؛ فعند (كلاوس فيرخ وغابرييل كاسبر Kasper Gabriele Faerch, Claus) ثمة نموذج لإنتاج الكلام يتضمن مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ، واستراتيجات التواصل تقع ضمن استراتيجيات التخطيط، ويستدعيها المتعلم عندما يواجه مشكلة تعيق خطة مبدئية وتمنعها من التنفيذ. أما سلنكر فعنده أن استراتيجيات التواصل تشكل إحدى العمليات المسؤولة عن أخطاء المتعلم، وهذا يعني أن استراتيجيات التواصل قد تدل على مرحلة تطور المتعلم.

ويبدو من المثير استكشاف إنْ كان لاستراتيجيات التواصل أي أثر في اكتساب ل2.

- نموذجان حاسوبيان

تفترق المعالجة المعرفية عن المعالجة السلوكية في اكتساب ل2 في أن المعالجة المعرفية تحاول تفسير الاكتساب بالمعالجة الذهنية؛ وخير طريقة لذلك هي النظر إلى الدماغ على أنه حاسوب. والصندوق الأسود (الدماغ) عبارة عن جهاز يستخلص المعلومات من المُدْخلات التي يعمل عليها ثم يخزنها ثم يستعملها بعد ذلك في المُخْرجات. إن طبيعة هذا الجهاز (الصندوق الأسود) وطبيعة المعالجة التي يقوم بها مصدر خلاف. وقد اقترح الباحثون في إطار التفسير المعرفي نوعين من المعالجة:

الأول: **المعالجة التسلسلية**؛ ومفادها أن المعلومات تُعالَجُ بخطوات متسلسلة تظهر في تمثيل المادة المتعلَّمة بوصفها نوعًا من القواعد/ الاستراتيجيات، وهذه هي الصورة المهيمنة للنموذج الحاسوبي في ل2.

الثاني: **المعالجة المتوازية** (الموزَّعة بالتوازي)، وهي تُسْنِد إلى المتعلم القدرة على إنجاز مهامَّ ذهنية متعددة في الوقت نفسه؛ كمعالجة الشكل والمعنى معًا.

7 - الجوانب اللسانية في اللغة المرحلية.

يركز هذا الفصل على كيفية تأثير طبيعة اللغة في التطور؛ وهذا يعني ربط اكتساب ل2 باللسانيات. ويحاول الباحث الإجابة عن هذا السؤال بتناول سبع موضوعات هي:

- العالميات النوعية: الأسماء الموصولة (الموصولات)

تُقدم الأسماء الموصولة مثالاً جيدًا لإلقاء الضوء على كيفية التطور اللغوي. حيث تتفاوت اللغات في وجود الأسماء الموصولة؛ فالعربية والإنجليزية مثلاً تحتويان على أسماء موصولة في حين تفتقر اليابانية والصينية إليها. وقد ربط بعض الباحثين ذلك بصعوبة تعلم هذه الموصولات وسهولته؛ ذلك أن المتعلم الذي تتوافر في لغته سيكون تعلمها سهلا عليه في حين سيواجه الصيني أو الياباني صعوبة لافتقار لغته إليها. ولكن تعلم الأسماء الموصولة يؤثر في اكتساب اللغة من ناحية أخرى تتمثل في طبيعة وجود هذه الأسماء في التركيب النحوي والتفضيلات اللغوية التي تستعملها تلك اللغة، وهذا ما سماه بعض الباحثين بـ (التسلسل الهرمي للمباشَرة). وتأسيسًا على هذه الفكرة فإن حقل اكتساب اللغة ل2 يطرح سؤالا مهما: **هل هذا (التدرج الهرمي للمباشَرة: الوصول) يتنبأ بترتيب اكتساب قواعد الأسماء الموصولة؟** يبدو أن ثمة أدلة على ذلك وأهمها أن (**التدرج الهرمي للمباشَرة**) يتنبأ بتكرار الأخطاء التي يرتكبها المتعلمون في هذا الموضوع.

إن (**التدرج الهرمي للمباشرة**) يقدم مثالاً على كيفية تعالق اللسانيات وحقل اكتساب اللغة الثانية، وكيف يمكن للواحد منهما أن يساعد الآخر؛ فاللسانيات يمكن توظيفها لتوضيح الاكتساب والتنبؤ، وأما حقل اكتساب ل2 فإن نتائج دراساته التجريبية يمكن استعمالها لتنقية فهمنا للحقائق اللغوية.

- القواعد العالمية/ الكلية.

يدين حقل اكتساب ل2 للسانيات بمفهوم (القواعد العالمية) الذي وضعه تشومسكي، ومفاده أن اللغة محكومة بمجموعة من القواعد المجرَّدة التي تقدم (برامترات) تتجسد على أنحاء مختلفة في اللغات المختلفة، ومن أمثلة ذلك «الضمائر الانعكاسية».

يتساءل المؤلف: **ما دلالة مثل هذه المعلومات اللغوية في حقل اكتساب ل2؟** يبدو أن إجابة ذلك تتمثل في أن على المتعلم أن يعيد ترتيب قواعد اللغة المتعلمة من جديد خلافًا لقواعد لغته الأم.

- قابلية التعلم/ التعلُّمية. (ص. 66)

يرى تشومسكي أن الطفل يولد مزودًا بقدرة فطرية تُمَكِّنُهُ من اكتساب اللغة، لكن هذه القدرة محتاجة إلى مُدْخلات لتشحذها وتُمكِّن المتعلم من الاكتساب، ويجادل تشومسكي بأن المُدْخلات التي يتعرض لها الطفل ليست فاعلة وقادرة على جعله

يكتشف قواعد اللغة التي يحاول تعلمها، وهذا ما يسمى «**فقر المنبه**». ويجادل كثيرون بالقول إنه لا يمكن أن يحدث ذلك إذا اقتصرت المُدْخلات على الأدلة الإيجابية (الصحيحة) فقد بل لابد أن تتضمن هذه المُدْخلات أدلة سلبية (خاطئة) أيضًا. وهنا يُطْرَح سؤال مهم في حقل اكتساب ل2: **كيف يتعلم الأطفال، دون اختلاف، قواعد لغتهم الأم عندما تكون المعلومات التي يحتاجونها غير متوافرة في المُدْخلات؟** والجواب وفقًا لتشومسكي هو أن الأطفال ينبغي أن يكونوا مزودين بمعرفة قبلية بما هو ممكن نحويًا وما هو غير ممكن، وهذا هو الجزء من ملكتهم البيولوجية، وقد كانت تُعْرَف في المراحل الأولى من النظرية بـ «جهاز اكتساب اللغة» وهي تكافئ القواعد العالمية.

ولكن هل هذا هو الحال في اكتساب ل2؟

- فرضية الفترة الحرجة. (ص. 67)

تقوم هذه الفرضية على أن ثمة فترة عمرية محددة يتوقف عليها اكتساب اللغة الأم واللغة الثانية، فإن تجاوزها المتعلم فإنه لن يقتدر على اكتساب اللغة بدرجة تقارب الناطق الأصيل. وقد انبثقت هذه الفرضية من الدراسات التي أجريت على من فقدوا اللغة في حوادث أو رُبّوا تربية لغوية غير سليمة؛ كانوا معزولين عن الناس.

ويظهر أن ثمة أدلة قوية على أن من يتعلم اللغة الثانية في سن الرشد لن يتمكن من قواعدها ونظامها النطقي كالناطق الأصيل، ويثبت ذلك كثيرٌ من التجارب التي أجريت على المهاجرين إلى الولايات المتحدة، وتجاوز الأمر ذلك إلى القول إن العمر الذي تُتَعَلَّم فيه اللغة أهم من مدى التعرض عند الراشدين. ومع ذلك فهناك حالات تفنِّد هذا الادعاء؛ فجولي تعلمت اللغة العربية في القاهرة وهي في الحادية والعشرين من عمرها، وبلغت مرحلة متقدمة في اللغة العربية. (ص. 68)

ولعل مرجع هذه الاختلافات إلى عوامل متعددة أهمها وجود اختلافات جذرية بين اكتساب ل1 ول2.

- الوصول إلى القواعد العالمية ومباشرتها. (ص. 69)

ثمة فرضيات متعددة حول كيفية مباشرة القواعد العالمية منها:

1 - **فرضية الوصول الكامل**. ومفادها أن متعلم اللغة الأجنبية الراشد يوظِّف النحو الكلي توظيفاً مباشرًا وكاملاً تماماً كما فعل عندما اكتسب لغته الأم؛ فلا فرق بين اكتساب اللغة الأم وتعلم اللغة الثانية.

2 – **فرضية عدم الوصول**. ومفادها أن النحو الكلي لا يسهم في اكتساب اللغة الثانية؛ ذلك أنه يتضاءل مع التقدم في العمر حتى إذا بلغ الراشد المرحلة الحرجة تلاشت قدرات النحو الكلي؛ ما يَفْرِضُ على متعلم اللغة الأجنبية الراشد اللجوء إلى مهارات أعمَّ لحل المشكلات التي يواجهها في اكتساب وتعلم اللغة الأجنبية. وهذه الفرضية توافق رأي القائلين بوجود الفترة الحرجة لاكتساب اللغة.

3 – **فرضية الوصول الجزئي**. ومفادها أن بعض جوانب النحو الكلي ما تزال متاحة للمتعلم الأجنبي.

4 – **الوصول الثنائي/ المزدوج**. وحسب هذا الافتراض فإن المتعلم الراشد يستفيد من القواعد العالمية واستراتيجات التعلم العامة معًا.

إن تعارض هذه الرؤى واختلافها يظهر أن دور القواعد العالمية في اكتساب ل2 ما يزال غير مؤكَّد/ محسوم.

– **المُعْلَم**.

يظهر عدم التيقن من إسهام اللسانيات في دراسة اكتساب ل2 في موضوع «المُعْلَم». يشير المصطلح إلى أن بعض البنى والتراكيب أكثر طبيعية وأساسية من غيرها. والقواعد المُعْلَمةُ هي التي تدخل حسب تشومسكي في القواعد العالمية وغير المعلمة هي من خصائص اللغات التي تنفرد بها. وثمة فرضيات متعددة طُرِحَتْ في هذا المجال منها أن المتعلم يكتسب البنى (الأظهر علامة) من (الأقل علامة)، ولكن أُخِذ عليه أنه يمكن أن يكون ذلك بتأثير النقل من اللغة الأم.

– **التفسيرات المعرفية في مواجهة التفسيرات اللسانية. (ص. 71)**

يطرح هنا صعوبة تفسير اكتساب اللغة الثانية تفسيرًا لغويًا خالصًا أو تفسيرًا معرفيًا خالصًا؛ إذ هما متضافران متكاملان على الرغم من تباين وجهات النظر في ذلك.

8 – الفروق الفردية في اكتساب ل2.

يتناول الباحث في هذا الفصل ثلاثة عوامل نفسية تتفاعل مع اكتساب اللغة الثانية، وهذه العوامل تعرف بـ«الفروق الفردية». وهذه العوامل هي:

– **الاستعداد اللغوي**.

يختلف الناس في مدى امتلاكهم قدراتٍ طبيعيةً لتعلم اللغة الثانية، وعادة ما

تعرف هذه القدرة بالاستعداد اللغوي. وقد انتهى «جون كرولّ» في عمله المبكر إلى تمييز مكونات الاستعداد اللغوي، وهي:

1 – القدرة الصوتية؛ اقتدار متعلم اللغة على تعرُّف أصوات اللغة الأجنبية وتمييزها وتذكرها، والاقتدار على ربط المنطوق بالمكتوب.

2 – القدرة على التعلم الاستقرائي؛ أن يقتدر المتعلم على مطابقة الشكل والمعنى.

3 – القدرة على التعلم بالتكرار؛ أن يقتدر على بناء ارتباطات بين الأشكال اللغوية وما تشير إليه في اللغة الثانية (المثير والاستجابة)، وأبرز ما يكون هذا النوع في تعلم المفردات.

وقد انصرف تركيز دراسات الاستعداد اللغوي إلى دراسة علاقة الاستعداد بالنجاح في اكتساب ل2. وقد ظهرت أدلة قوية على ذلك؛ فقد أثبتت دراسات مختلفة أن الطلبة الذين يُحَصِّلون درجاتٍ مرتفعةً في اختبارات الاستعداد اللغوي يحققون درجات عالية في الاختبارات التحصيلية.

إن السؤال الرئيس الذي يُطْرَحُ في حقل اكتساب اللغة الثانية حول الفروق الفردية هو: **كيف يرتبط الاستعداد اللغوي بعملية تطور اللغة المرحلية؟**

ثمة إمكانيات متعددة لتفسير هذا التعالق، أهمها أن عناصر الاستعداد اللغوي تطبق في مراحل مختلفة من اللغة المرحلية؛ فالتعرف الصوتي، مثلاً، يبدو أنه يتصل بمرحلة معالجة المُدْخلات...

– الدافعية. (ص. 75)

إذا كان الاستعداد لتعلم ل2 عاملاً معرفيًا فإن الدافعية عامل شعوري عاطفي يتدخل في اكتساب ل2. وثمة تقسيمات شائعة للدوافع منها: **الدافعية النفعية**؛ وتعني أن ثمة هدفًا ومنفعة يقصد المتعلم إلى تحصيلها من تعلم ل2؛ كأن تكون سبيله إلى الترقي الوظيفي والاجتماعي. **والدافعية الاندماجية** تتصل برغبة المتعلم في الاندماج بثقافة المجتمع الناطق بتلك اللغة؛ كأنما يسعى إلى أن يكون أحد أفراد ذلك المجتمع لإعجابه بالناس أو الثقافة. **والدافعية الناتجة** وتنشأ نتيجة للنجاح في التعلم؛ ذلك أن المتعلم الذي يحقق نجاحات في تعلم ل2 قد يصبح أكثر دافعية نحو تعلمها، والمتعلم قليل النجاح قد ينصرف عن تعلمها. وأما **الدوافع الداخلية** فهي دوافع تتصل بعملية التعلم نفسها حين يجد أشياء ممتعة تدفعه إلى مزيد من الاندماج في التعلم.

وينتهي المؤلف إلى القول إن الدافعية ظاهرة معقدة، ولذلك ينبغي النظر إليها

بوصفها متكاملة لا متفاصلة ومتعارضة، وأن المتعلم يمكن أن ينطوي على دوافع متنوعة ومتضافرة في الوقت نفسه، ومثلما تكون الدافعية سببًا في التعلم فإنها يمكن أن تكون نتيجة له أيضًا.

- **استراتيجيات التعلم.**

يفتتح «إلِس» هذا الموضوع بالسؤال: **كيف يؤثر الاستعداد لتعلم اللغة2 والدوافع في اكتساب ل2؟**

إن إحدى الإمكانيات لتفسير ذلك هو القول بأنها تؤثر في طبيعة وسرعة الاكتساب بالعمل مع استراتيجيات التعلم التي يوظفها المتعلم؛ فاستراتيجيات التعلم هي التدابير والطرق التي يوظفها المتعلم في محاولاته تعلم ل2، وهي تتجسد سلوكًا ظاهرًا (تكرار الكلمات من أجل حفظها) أو عملياتٍ عقليةً (توظيف السياق لفهم معاني المفردات الجديدة)، وأهم ما يميز هذه الاستراتيجيات أنها موجهة من الأول لحل المشكلات التي يواجهها متعلم ل2.

وقد تعددت تصنيفات العلماء لاستراتيجيات تعلم اللغة، فمنها **الاستراتيجيات المعرفية** التي تُسْتَعْمَلُ في التحليل والتركيب، وتحويل مادة التعلم من شكل إلى آخر.... **والاستراتيجيات فوق المعرفية (ما وراء المعرفية)** وهي تشمل التخطيط، والمراقبة، وتقييم التعلم. أما **الاستراتيجيات العاطفية الاجتماعية** فهي التدابير التي يختارها المتعلم للتفاعل مع مخاطَبيه.

وثمة محاولات كثيرة لتعرف أي هذه الاستراتيجيات مهمة لاكتساب ل2، ومن أهمها محاولة تعرُّف كيفية تعلُّم المتعلم الجيد. وقد توصلت دراسات المتعلم الجيد إلى أن هذا المتعلم يركز على الشكل والمعنى معًا، وأنه يعي العمليات المعرفية والعقلية التي ينفذها في أثناء التعلم. ومن هذه الدراسات أيضًا تلك التي حاولت دراسة أثر استخدام عدد من الاستراتيجيات في التعلم. وقد انتهت أكثر هذه الدراسات إلى أن المتعلم الجيد يوظِّف استراتيجيات أكثر من المتعلم الضعيف، وأن أنواع الاستراتيجيات المختلفة ترتبط بتعلم عناصر مختلفة من اللغة.

وينتهي إلى مسألة خلافية: **هل ينبغي تعليم الطلبة كيفية استخدام استراتيجيات التعلم على نحو مباشر؟**

9 - التدريس واكتساب اللغة الثانية.

إن من أهم أهداف حقل اكتساب اللغة الثانية هو تطوير تعليم اللغة الثانية، ولذلك

درس كثير من الباحثين سبل تحقيق هذا الهدف بالبحث عما يؤثر في التعليم. وفي هذا الفصل سندرس ثلاثة فروع من هذا البحث؛ أما الأول فيعتني بما إذا كان لتعليم المتعلمين القواعد أي أثر في تطور لغتهم المرحلية، والقصد هنا الإجابة عن السؤال: **هل يتعلم المتعلمون القواعد التي يُدَرَّسونها؟** وأما الثاني فيركز على البحث في اختلاف الفروق الفردية، ويحاول الإجابة عن السؤال التالي: **هل يتعلم المتعلمون أفضل إذا كان نوع التدريس الذي يتلقونه يوافق طرقهم المفضلة في تعلم ل2؟** وأما الفرع الثالث فإنه يُعاينُ تدريب المتعلمين على استراتيجيات تعلم ل2، ويجيب عن السؤال: **هل يساعد تعليم المتعلمين الاستراتيجيات على استخدام استراتيجات تعلم ل2 التي يوظِّفها المتعلم الجيد؟**

و في ما يلي بيان وافٍ عن كلٍ

– التدريس شكلي التركيز. (ص. 79)

إن منهجية تعليم اللغة، تقليديًا، تؤكد التدريس الشكلي للقواعد؛ فطريقة النحو الترجمة والطريقة السمعية الشفوية ركزتا على ذلك مع اختلاف في الطريقة. ومع ظهور المنحى التواصلي بدأت العناية تنصرف إلى التواصل باللغة والقول بأن القواعد إنما تُكْتَسب بالممارسة، وفي بعض الاتجاهات التواصلية لا مكان لتعليم القواعد تعليمًا مباشرًا.

ويرى المؤلف أن الاستعراض السريع السابق يطرح سؤالين:

1 – هل يَنْجَحُ التدريس شكلي التركيز؟ وبافتراض الإجابة (نعم) يُطْرَحُ السؤال الثاني:

2 – أي نوع من أنواع التدريس شكلي التركيز (يَنْجَحُ) أكثر؟

إن دراسة مقارنة بين عينات مختلفة من متعلمي ل2 درسوا وفق التعليم شكلي التركيز، ومجموعة درست بطريقة لا تركز على الشكل، ومجموعة ثالثة تعلمت بطريقة دامِجة، أظهرت هذه الدراسة أنه لافرق بين المجموعات الثلاث في اكتساب الدقة اللغوية، ولكن تدقيق الدراسة أظهر نتائج متضاربة في كل مرة لصالح مجموعة ما. وقد قاد هذا الباحثة صاحبة الدراسة إلى القول إن تأثيرات التدريس الشكلي قد تعتمد على البنية اللغوية الهدف.

ويظهر أن ثمة أرضية نظرية قوية تدل على أن التدريس لن يكون له تأثير طويل المدى على الطريقة التي يبني فيها المتعلمون نظام لغتهم البينية. ويرى المؤلف،

أخيرًا، أنه لابد من توضيح المقصود بـالاكتساب عندما نتحدث عن تأثيرات التدريس؛ فثمة أدلة قوية على أن تأثيرات التدريس شكلي التركيز ليست مقتصرة على استعمال اللغة الرسمي (الاستعمال الصحيح/ المعياري)ولكنه يتجاوزه إلى التواصل التلقائي (الاستعمال غير الرسمي).

وأما السؤال الثاني:**أي نوع من أنواع التدريس شكلي التركيز يَعْمَلُ أكثر؟** فيقول المؤلف: بافتراض أن التدريس شكلي التركيز ينجح فإنه يبدو ضروريًا الكشف عما إذا كان هناك تدريس ينجح أكثر من غيره. فمثلاً: **أيهما أفضل وأفعل للتدريس: التدريس الذي يقوم على المُخْرجات أم الذي يركز على معالجة المُدْخلات؟**

وقد أظهرت دراسات أجريت للإجابة عن هذا السؤال أن المجموعة التي تعلمت بالتركيز على معالجة المُدْخلات كانت أفضل إنجازًا من تلك التي تعلمت بالتركيز على المخرجات، ولعل هذه النتيجة تدعم دور الملاحظة في اكتساب اللغة 2. وثمة أسلوب آخر لمحاولة الإجابة عن السؤال نفسه، وهي «إذكاء الوعي»، والمقصود بذلك جعل المتعلم واعيًا بالخصائص اللغوية الشكلية التي يتعلمها، ويكون ذلك إما بأدلة إيجابية أو أدلة سلبية أو كليهما.

وينتهي إلى القول: إن ما ذكرْتُه من دراسات إنما يشير إلى أن تعرف أثر التدريس في اكتساب القواعد قد بدأ؛ فهو مجال واعد ولاسيما بارتباطه بفعالية التدريس، وإمكانية توظيفه في اختبار فرضيات اكتساب ل2.

- ربط المتعلم بالتدريس. (ص. 86)

يختلف الأفراد في طرق تعلمهم، وهذا يعني أن طرق التدريس تختلف تأثيرًا في المتعلمين وفقًا لاختلاف الفروق الفردية ولاسيما أسلوب التعلم والاستعداد اللغوي. ولعل موافقة طرق التدريس لتفضيلات المتعلمين وميولهم وأساليبهم في التعلم تكون أجدى وأنفع.

- التمرين على الاستراتيجيات.

إن تعليم المتعلم قواعد محددة يشكل محاولة للولوج إلى تطور اللغة المرحلية مباشرة، وثمة طريقة غير مباشرة لذلك هي تعرُّف الاستراتيجيات التي تُسهم في ترقية الاكتساب. لقد تمثل أكثر البحث في استراتيجيات تعلم ل2 في اكتساب المفردات، وكانت النتائج متفاوتة؛ فبعض الاستراتيجيات نجحت وبعضها الآخر أخفق.

ويبدو أن فكرة التمرين والتدرب على استراتيجيات التعلم جاذبة لأنها تقدم

طريقة لمساعدة المتعلمين على أن يكونوا مستقلين ومتعلمين ذاتيين. ولكن أهم مشكلات تعليم الاستراتيجيات أنه ليس ثمة ما هو كافٍ لمعرفة أي الاستراتيجيات أفضل وأفعلُ؟ وأيها يعمل معًا من اجل اكتساب أفضل؟

– خلاصة

ناقشنا في هذا الفصل مدى إمكانية تدريس اللغة الثانية، وقد ظهر لنا أن التدريس المباشر يمكن أن يساعد في الاكتساب بطرق مختلفة، منها:

– أنه يمكن أن يساعد المتعلمين من خلال مراحل التطبيق الأكثر اطرادًا.

– يمكن إعادة ترتيب وبناء القواعد اللغوية التي تحجرت.

ولكن هذا لا يعني أن التعليم المباشر سيكون دائما ناجحًا؛ فثمة قيود تحد من نجاحه منها مرحلة تطور المتعلم والبنية اللغوية المتعلمة. ومن بدائل ذلك التدريب على الاستراتيجيات مع ما في ذلك من قيود ومحددات.

10 – اسْتِخلاص: رؤى متعددة في اكتساب ل2.(ص. 89 – 90)

يبدو مغريًا محاولة وضع نموذج عام لاكتساب اللغة الثانية يدمج الأنظار السابقة كلها، ولكن ثمة ما يمنع ذلك؛ إذ ليس ثمة نموذج واحد أوفرضية أو إطار واحد يمكن أن يجمع تلك الرؤى كلها معًا. وظاهر أن ثمة اختلافًا بيّنًا حول ضرورة إيجاد نموذج واحد، وثمة من يرى أن هذا الحقل ينبغي أن ينشغل بتطبيقات مُحْتَرِسَة للنظريات لإثبات نضجها بوصفها نظامًا متكاملاً.

إن هذا التباين في الآراء يعكس أهدافًا مختلفة لمن يشتغلون في هذا الحقل؛ فمنهم من ينظر إلى اكتساب ل2 من ناحية تعليمية/ تربوية من حيث إنه يسهم في تدريس أفْعَلَ وأجدى. ومنهم من اهتم بالجانب اللساني فنظر إلى هذا الحقل بوصفه سبيلاً لاختبار فرضيات حول طبيعة اللغة. وما يزال كثير منهم يعتني بدراسة المجتمعات متعددة اللغات؛ فيكون حقل اكتساب ل2 دليلاً على كيفية عمل السياق الاجتماعي وأثره في اللغة. وبالنظر في ما تقدَّم كلِّه من أنظار واتجاهات فإن هذا الحقل يظل حقلًا متعدد الرؤى؛ إنها رؤى وأهداف لا يمكن صهرها في نموذج مثالٍ واحد.

القسم الثاني من الكتاب: قراءات (ص. 90 – 121)

وهذه القراءات عبارة عن نصوص إضافية مستلَّةٍ من مراجع أساسية في اكتساب اللغة الثانية، وغاية القصد منها:

1 – التوسع في ما جاء في متن الكتاب.
2 – تدريب القارئ الباحث على المقارنة بين الأفكار في نصوص متعددة.
3 – تيسير المفاهيم والمصطلحات اللسانية المتخصصة المتداولة في حقل اكتساب ل2، وتوظيفها في تدريب القارئ الباحث على القراءة الناقدة للنصوص.

ولم يكتف المؤلف بإيراد هذه القراءات ولكنه يُقدِّم لها بتعليق ممَهِّد للنص، وكان يُذَيِّلها بأسئلة للقارئ تسبر مقدار فهمه للنص والقضية الواردة فيه، وتأخذ بيده نحو النظر في القضية الواحدة من زوايا متعددة على وفق ما ترد في النصوص العلمية والبحثية المختلفة. وقد بلغ عدد هذه النصوص أربعة وعشرين نصًا موزعة على فصول الكتاب جميعها.

مثال من الفصل الخامس: الجوانب الخطابية في اللغة المرحلية[1] (Krashen، 1985). وهو**النص العاشر**: ستيفن كْراشِن، فرضية المُدْخلات: قضايا وتضمينات.

تعليق المؤلِّف: في هذا النص يجادل «كْراشِن» بأن الاكتساب سيحدث آليًا إذا استقبل المتعلم مُدْخلاتٍ مفهومة. إن آراء «كْراشِن» قد أحدثتِ تأثيرًا ظاهرًا في اكتساب ل2 وفي منهجية تعليم اللغات.

النص:

تدعي فرضية المُدْخلاتِ أن الناس يكتسبون اللغة بطريقة واحدة هي فهم الرسائل أو استقبال «المُدْخلات المفهومة». ونحن، البَشَرَ، نتقدم في الاكتساب وفقًا للترتيب الطبيعي للاكتساب أو بفهم المُدْخلاتِ التي تحتوي البنى النحوية الموجودة في المرحلة اللاحقة.... تلك البنى التي هي جزء يتجاوز مستوى كفايتنا اللغوي الحاليّ؛ (فنحن نتحرك من i مستوانا الحالي إلى 1+i وهو المستوى التالي عبر الترتيب الطبيعي، بفهم المُدْخلات التي تتضمنها 1+i).

إننا قادرون على فهم اللغة التي تتضمن قواعد غير مكتسبة بمعونة السياق الذي يتضمن معلومات (ما وراء لغوية) منها: معرفتنا بالعالَم، والكفاية اللغوية المُكْتَسَبةُ قبلاً.

(1) النص في الصفحة 101 من هذا الكتاب.

إن[1] (المُحاوِرَ caretaker) يزودنا بسياق فوق لغوي وذلك بتحديد الكلام المقدَّم للطفل وتقييده بـ (هنا) و(الآن). ومعلم اللغة للمبتدئين يوفر السياق بالمعينات البصرية (الصور والمجسَّمات)، وبمناقشة الموضوعات المألوفة.

إن فرضية المُدْخلاتِ لها نتيجتان هما:

1 – الكلام نتيجة للاكتساب وليس سببًا له؛ فالكلام لا يمكن تعليمه مباشرة، ولكنه ينبثق وحده نتيجة لبناء الكفاية اللغوية عن طريق المُدْخلاتِ المفهومة.

2 – إذا فُهِمَتِ المُدْخلاتُ وكان ثمة مُدْخلاتٌ كافية فإن القواعد الضرورية ستُقدَّم على نحو آلي.

وعلى هذا فإن معلم اللغة لا يحتاج إلى تعليم البنى اللغوية للمرحلة اللاحقة وفقًا لفرضية «الترتيب الطبيعي للاكتساب»، ولكنها ستُقدَّم بالكمية المناسبة والصحيحة وتُراجَعُ آليًا إذا استقبل المتعلم قدْرًا فاعلاً من المُدْخلاتِ المفهومة.

ولنكون أدقَّ نقول: إن المُدْخلاتِ هي البيئة الجوهرية، ضمن مزيج من العناصر،للاكتساب؛ فالمُكْتَسِبُ لا يكتسبُ ما يسمعه... فثمة إسهام فاعلٌ لمُعالِجِ اللغة الداخليّ (جهاز اكتساب اللغة). وليست المُدْخلاتُ التي يسمعها المُكْتَسِبُ كلها تُعالَجُ من أجل الاكتساب، وجهاز اكتساب اللغة نفسه يُوَلِّد قواعدَ مُحْتَمَلةً اعتمادًا على الإجراءات الفطرية.... زِدْ على ذلك أن المُدْخلاتِ المفهومة لا تصل كلها إلى جهاز اكتساب اللغة.

أسئلة مؤلِّف الكتاب:

ذيَّل (إلْيِس) هذا النصَّ بعدد من الأسئلة منها:

- إلى أي حد تُعَدُّ فرضية المُدْخلاتِ فرضية عقلية/ ذهنية؟
- لم يقدم «كْراشِن» هنا أو في أي موضع آخر أي تفسير للعملية التي بها تظهر المُدْخلاتُ المفهومة في المُسْتَدخلات. هل يمكنك أن تقدم تفسيرًا لذلك؟
- الكلام نتيجة للاكتساب وليس سببًا له. هل توافق على ذلك؟ هل يمكنك التفكير بوجهات نظر معارضة؟

(1) مصطلح يشير إلى مَنْ يُسْهِمُ في تقديم المدوَّنة اللغوية (المُدْخلات) للطفل أو لمتعلِم اللغة الأجنبية؛ فقد يكون الأم أَو الأب أو الأقران، أما في اللغة الثانية فيغلب أن يكون معلِّم اللغة الثانية أو الزملاء من الناطقين الأصليين باللغة، أو الزملاء المتعلمون في الفصل نفسه.

القسم الثالث: مراجع

يمثل هذا القسم دليلاً إضافيًا للباحثين والمشتغلين في حقل اكتساب اللغة الثانية؛ إذ يقدِّم لهم توجيهًا مباشرًا لأهم المراجع التي تدعم معرفة الباحثِ قارئِ الكتاب وتحفزه على مزيد من البحث.

وقد رُتِّبت المراجع في كل فصل على حدة، وصُنِّفت على حسب منزلتها المعرفية إلى ثلاثة أنواع:

1. مراجع ابتدائية تمهيدية تُقَدِّم معرفة عامة بقضايا الكتاب، ورمزُها: ■□□
2. مراجع متقدمة تتجاوز التمهيد والمعارف العامة، ورمزها: ■■□
3. مراجع متخصصة أَعْمَقُ، وهي المراجع التي تتعمق في نظرية أو ظاهرة محددة في اكتساب ل2، وتدرسها بتعمق، ورمزها: ■■■

ولم يكتف المؤلف بهذا التصنيف ولكنه قدَّم وصفًا موجزًا جدًا لكل مرجع دالاً على أهم خصائص ذلك المرجع، من ذلك: **مثال من الفصل الأول: مقدمة... وصف اكتساب اللغة الثانية وتفسيره** (Ellis، 2000، ص. 123).

فيفيان كوك، تعلم اللغة الثانية وتعليم اللغة، إدوارد أرنولد، 1991.

هذا الكتاب جرْد واضح للقضايا الرئيسية في حقل اكتساب ل2 ذات الصلة بالمعلمين. ثمة ميزة مفيدة للكتاب تتمثل في استخدام الصناديق (الجداول) الملخِّصة.

القسم الرابع: مَسْرَد (137 – 144)

يتضمن هذا القسم واحدًا وتسعين مصطلحًا من أهم مصطلحات اكتساب اللغة الثانية، وهي الواردة في الكتاب مشفوعة بتعريفها، ثم الدلالة على موضع ورودها في الكتاب (رقم الصفحة).

ومما ورد من هذه المصطلحات:

المصطلح بالإنجليزية	المصطلح بالعربية	ترجمة تعريفه كما ورد في مسرد الكتاب
Communication strategies	استراتيجات التواصل	تلك الاستراتيجيات والتدابير التي يتخذها متعلم اللغة الأم أو ل2 لتجاوز مشكلات التواصل الناجمة عن نقص المصادر اللغوية (الكفاية اللغوية) أو عدم الاقتدار على توظيفها.

المصطلح بالإنجليزية	المصطلح بالعربية	ترجمة تعريفه كما ورد في مسرد الكتاب
Foreigner talk	كلام الأجنبي	ذلك التنوع اللغوي (الأسلوب) الذي يستخدمه الناطق الأصيل لمخاطبة غير الناطقين بتلك اللغة[1].
L1 transfer	النقل من اللغة الأولى	تلك العملية التي تؤثر فيها لغة المتعلم الأم في اكتسابه اللغة الثانية واستعمالها
Target language	اللغة الهدف	اللغة التي يجهد المتعلم لتعلمها سوى لغته الأم.

خاتِمَة:

لعلَّ القارئ يتساءل عن أهمية عرض كتاب قد مضى على نشره قرابة ربع قرن، وهو تساؤل مشروع ولاسيما مع ضخامة الإنتاج في مجال تعليم اللغة الثانية واكتسابها. وقد كنت قدَّمتُ في مطلع المراجعة مزايا هذا الكتاب، وهي مزايا مهمة لمن ينشدون الإحاطة بأفكار عامة ونظريات وفرضيات مؤسِّسَة في المجال، وأضيف إلى ذلك سهولة لغة الكتاب وقربِ متناولها لتكون مدخلاً للاطلاع على الموضوع باللغة الإنجليزية، ولكنَّ مشروعية هذا التقديم تتمثل في **أن الكتاب لم يُتَرْجَم إلى العَرَبِيَّة حتى الآن، وأنَّ كثيرًا مماورد فيه من أساسيات اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات وتفسير اكتسابها**؛ فكثير من المعلومات الواردة هنا لم تَحْظَ بالشُّهْرَةِ والذيوع لأنها طويلة ومفصلة، ولكن الإيجاز والتيسير هنا يضمنان للمتعلم فهمًا واضحًا وقريبًا. وكما قدَّمت فإن هذه المراجعة أقرب إلى الترجمة والتلخيص حتى إنه لَيُمْكِنُ للقارئ الإحالة إلى هذه الترجمة والمراجعة باطمئنان.

المصادر والمراجع

- Ellis, R. (2000). Second language acquisition. Oxford University Press. Krashen, S. D. (1985). The input hypothesis: Issues and implications. Longman.

(1) وعادة ما يتصف هذا الكلام بالبطء والتكرار وإعادة الصياغة...

Editorial of the Issue

Since the publication of its early issues, Al-Lissani Journal has demonstrated a clear distinction and a unique identity, which quickly earned it the attention and trust of readers, including linguists and researchers. It secured a foothold in the field of linguistic research both within Morocco and abroad, thanks to the depth, originality, and rigor of the studies it published contributions made by a number of renowned scholars.

Since the journal ceased publication after releasing the four issues of its first volume, researchers and interested parties from inside and outside Morocco have continued to inquire about it and expressed a strong desire to publish in it. This motivated us to prioritize the resumption of this respected academic platform, as part of a broader strategy aimed at advancing scientific research within our institution, by encouraging all purposeful initiatives.

Today, we are pleased to present this new issue of the Journal to readers, and we sincerely hope that the Journal continues with the same excellence that serves scientific research in general, and linguistic research. We aim to offer researchers valuable and innovative contributions in the field of linguistics—an area in which our institution has always held a pioneering role, both locally and in the Arab world.

I would like to express my gratitude to Professor Hafid I. Alaoui, the Journal's director and editor-in-chief, for his dedicated efforts and strong commitment to keeping the Journal under the umbrella of the Faculty of Letters and Human Sciences, Mohammed V University in Rabat. I also thank all members of the editorial board for their support of this outstanding academic project, and we hope for the Journal's continued publication and regularity.

Administrative Director

Prof. Laila MOUNIR

Acting Dean, Faculty of Letters and Human Sciences

TABEL OF CONTENTS

Editorial of the Issue

Prof. Laila MOUNIR 10

A Language with Multiple Heads and the Fate of Linguistic Diglossia in Morocco

Prof. Mbarek Hanoun 11

Searching for the essence of language

Prof. Mokhtar Zouaoui 56

Arabic and Dialectal Diversity

Dr. Abdelfatteh al Ferjaoui 82

The Forms of the Trilateral Root in Arabic

Prof. Mohamed Sahbi Baazaoui 98

Discourse Analysis

Prof. Khalifa bin Hedi Missaoui 121

Sur l'argumentation interprétative ou comment la rhétorique renait-elle de ses cendres?

Prof. Ali Chabaane 145

The Rhetoric of Audiences and Disciplines of Critique

Prof. Emad Abdul-latif 173

Legal Rights Of Linguistic Minorities In The European Union

Pr. Hafid Ismaili Alaoui 192

Second Language Acquisition

Prof. Waleed Al-Anati 212

Linguist
An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat

Peer Reviewers for This Issue

- Ahmiani Otman
- Al-Anati Walid
- Boudraa Abderrahmane
- Chabaane Ali
- El Haloui Abderrahim
- Ghelfane Mostafa
- Hanoun Mbarek
- Missaoui Khalifa
- Sahbi Baazaoui Mohamed
- Taifi Bernoussi Hasbiya

CONTRIBUTORS TO THIS ISSUE

(1995–2000), director of the Higher Teachers' School in Meknes (2000–2003), director of the Academy of Souss-Massa-Draa Region (2003–2010), professor at Mohammed V University in Agdal, Rabat (2010–2013), and professor at Qatar University (2013–2020).

Dr. Abdelfatteh al Ferjaoui: Researcher in Linguistics and Generative Grammar at Tunisian universities. He earned his PhD in Arabic Language and Literature from Manouba University, Tunisia, in 2004. His interests include grammar, linguistics, lexicography, and semantics.

Prof. Mohamed Sahbi Baazaoui: Mohamed Sahbi Baazaoui; Full Professor of Linguistics in the Department of Arabic, Faculty of Arts, Al-Wasl University. Prof Mohamed received his PhD degree in Linguistics)2007) from Manouba University. His research interests include theoretical and applied Linguistics, Lexicon, Language Acquisition, Arabic Language Teaching.

Prof. Mokhtar Zouaoui: Professor in the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Languages, and Arts, Djillali Liabes University, Sidi Bel Abbès, Algeria. He is a researcher, translator, and reviewer in linguistics, semiotics, and Quranic text translation. He earned his PhD in Semiotics from Sidi Bel Abbès University in 2012. He teaches General Linguistics and French Language in the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Languages, and Arts at the same university.

Prof. Waleed Al-Anati: Academic and researcher specializing in applied linguistics and Arabic language teaching. He earned his bachelor's and master's degrees in Arabic from the University of Jordan, and later obtained his PhD in Applied Linguistics from the same university. He has held several academic positions, including professor at Qatar University and Petra University in Jordan, and professor at the Center for Arabic Study Abroad (CASA), affiliated with Harvard University in Jordan. His research focuses on teaching Arabic to non-native speakers, Arabic computational linguistics, discourse analysis, and forensic linguistics.

CONTRIBUTORS TO THIS ISSUE

Prof. Ali Chabaane: Academic and researcher specializing in Arabic language and literature, with a focus on discourse analysis, modern critical approaches, and translation theories. He earned his Bachelor›s degree in Arabic language and literature from the Faculty of Arts in Manouba, Tunisia, and a PhD in Discourse Analysis and Modern Criticism from the same university. He served as an assistant professor at Imam Abdulrahman Bin Faisal University in Saudi Arabia, associate professor at the University of Kairouan in Tunisia, and is currently a professor at the College of Arts at Al Wasl University in Dubai, United Arab Emirates.

Prof. Hafid Ismaili Alaoui: Professor of Linguistics and Discourse Analysis in the Department of Arabic Language at the College of Humanities and Social Sciences, University of Sharjah, United Arab Emirates, and the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University in Rabat, Kingdom of Morocco. He obtained his PhD in Linguistics from Hassan II University in Casablanca, Morocco, in 2004. His research interests include linguistics, legal language, mental lexicon, argumentation, and discourse analysis.

Prof. Emad Abdul-latif: is a professor of rhetoric and discourse analysis. He works at Qatar University and studied Arabic rhetoric and political discourse analysis at Cairo University (Egypt) and Lancaster University (England). He is the Editor-in-Chief of "Khitabat" Journal and the founder of 'Balaghat Al-Jumhour' a discipline interested in the rhetorical empowerment of audiences. His recently published books are (The New Arabic Rhetoric: Paths and Approaches, 2021) and (Political Discourse Analysis: Rhetoric, Power, and Resistance, 2019).

Prof. Khalifa Missaoui: is a Full Professor of Linguistics in the Department of Arabic, College of Arts, Kink Faisal University /ISLT, University of Carthage Tunis, received his PhD degree in sciences of language, from Lyon2 University. And received his PhD degree in general linguistics from ISLT,2008. His research interests include Pragmatics/Discourse Analysis, Terminology and Translation.Prof. Mbarek Hanoun: Moroccan academic and researcher specializing in linguistics, phonetics, and translation. He has held academic and administrative positions, including researcher at the Faculty of Arts and Humanities in Fez (1982–1995), professor at Al Akhawayn University in Ifrane

RULES OF PUBLISHING

Citation Style:

- The journal follows the APA (American Psychological Association) 7th edition citation style.
- Full citation guidelines are available on the journal's website or the APA website.

Other requirements for publication:

- If the article is a translation, include the original text with full citation.
- Abstracts in Arabic and English, each between 250 and 300 words.
- A list of 5 to 7 keywords.
- A brief biography of the author (no more than 200 words) in Arabic and English.
- The author's detailed CV.

Publishing Procedure:

- All materials must be submitted via the journal's website (Submit Publication Request).
- Authors will receive confirmation once their submission meets the requirements.
- The journal will notify the author within 10 days whether the submission is formally accepted or rejected and whether it will proceed to peer review.
- Submissions that meet the publishing criteria are sent for blind peer review.
- Authors are informed of the review outcome (acceptance or rejection) within one month of confirmation.
- If rejected, the journal is not obligated to provide reasons.
- If reviewers request revisions, the author will be notified and must make the changes within the specified deadline.
- Authors must ensure their texts are properly edited and proofread according to international academic standards.
- The journal reserves the right to republish the article in any beneficial format, with notification to the author.
- Once a submission is accepted for final publication, it cannot be published elsewhere.
- Authors may republish their work one year after its original publication, with notification to the journal.
- The journal does not offer financial compensation for published materials and does not charge for publication.

Disclaimer:

- Published articles do not reflect the opinion of the journal.
- The author is solely legally responsible for their work.

Submission Emails:

Submit papers via the journal's website (Submit Publication Request):

The Journal's e-mail
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

For more information, visit the journal's website:
https://linguist.ma

RULES OF PUBLISHING

Linguist is:

- A peer-reviewed international scientific quarterly journal specialized in linguistics.
- The journal accepts submissions in Arabic, English, French, Italian, German, Spanish, and Portuguese.
- The journal accepts original research, translations, and reviews, provided that translated studies or books are of significant importance.

Journal Mission:

- Contribute to the dissemination of scholarly linguistic culture.
- Advance linguistic research within Arabic culture.
- Keep up with current linguistic research developments and epistemological shifts.
- Inform researchers and interested readers about the most important publications in the field of linguistics.
- Promote interdisciplinary dialogue by focusing on cross-disciplinary linguistic studies.

Journal Focus:

- Publishes serious research and studies in the field of linguistics.
- Strives to keep up with global developments in linguistic research through translations of studies published in top international linguistic journals.
- Encourages discussion on contemporary linguistic issues.

Specificity and Uniqueness:

- The journal publishes original papers that have not been previously published or submitted elsewhere.
- Submitted materials must relate to linguistics, whether theoretical, applied, or translated research.
- Research must adhere to recognized academic standards.
- Submissions must comply with the publishing guidelines detailed on the journal›s website.
- Word count should be between 5,000 and 9,000 words, including appendices.

Conditions for publication

- The journal publishes reviews of recent publications, whether translated into Arabic or not.
- Basic conditions for book reviews include:
  - The book must fall within the journal›s scope.
  - Selection of the book must be based on objective criteria: importance, academic value, contribution to knowledge, and benefit of reviewing.
  - The book must have been published within the last five years.
- Reviews must include:
  - Book title, author, chapters, number of pages, publishing house, and publication date.
  - A brief introduction to the author and translator (if applicable).
  - Overview of key elements: objectives, content, sources, methodology, and structure.
  - Thorough analysis of the book›s content, highlighting main ideas and themes, using critical tools and comparative methodology.
  - Review length should be between 2,000 and 3,000 words. Reviews up to 4,000 words are accepted if they focus on deep analysis and comparison.

اللسانيinguist
An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat

An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities Mohammed V University of Rabat

Managing Director
Pr. Mounir Laila
Dean on the Faculty of Letters and Human Sciences Rabat

Responsible Director and Editor-in- Chief
Pr. Hafid Ismaili Alaoui

Consulting Board

Prof. Ezzeddine Majdoub (Tunisia)
Prof. Abderrahmane Boudraa (Morocco)
Prof. Abderrazak Bannour (Tunisia)
Prof. Ahmed Alaoui (Morocco)
Prof. Ahmed Moutaouakil (Morocco)
Prof. Hamza Al-Mozainy (Saudi Arabia)
Prof. Hassan Ali Hamzé (Lebanon/Qatar)
Prof. Hisham Ibrahim Abdulla Al-Khalifa (Iraq)
Prof. Mbarek Hanoun (Morocco)
Prof. Michel Zakaria (Lebanon)
Prof. Mohamed Ghalim (Morocco)
Prof. Mohammad Alabd (Egypt)
Prof. Mohammed El Boukri (Morocco)
Prof. Mohammed Rahhali (Morocco)
Prof. Mostafa Ghelfane (Morocco)
Prof. Murtadha J. Bakir (Iraq)
Prof. Saad Maslouh (Kuwait/Egypt)
Prof. Salah Belaïd (Algeria)

Editorial Team

Ahmiani Otman
Amrous Nourddine
Azouaghe Soufian
Ben Ayad Nohma
Bendahan Mohamed
Bensoukas Karim
Boudhim Zakaria
Derouiche Mohammed
Eddakamer Mourad
EL Alami Abdelkrim
EL Mendili Soumaya
Ettahri Azeddine
Hasbane Redoine
Lalaoui Kamal Rachida
Mounir Laila
Naciri Habiba
Qaddioui Ouafaa
Tahiri Abdellatif

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

The Journal's e-mail
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

For more information,visit the journal's website
https://linguist.ma

Linguist اللساني

An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat

Volume (2) - Issue (1)

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

E-mail Address
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

Journal's Website
https://linguist.ma

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

اللساني Linguist

An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat

Volume (2) - Issue (1)

www.the-linguist.com

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586